

ما الذى يجرى فى

أسيا؟!

ابراهيم نافع

عبد العظيم حماد

يحيى غانم

عبد المنعم سعيد

حسن أبوظالب





أسياء؟!

ابراهيم نافع

عبد العظيم حماد

د. عبد المنعم سعيد

يحيى غانم

د. حسن أبو طالب

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٨٣ - ٥٧٨٦ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

الصفحة

■ هذا الكتاب ٧

أولاً : بحدوء

إبراهيم نافع

- في الطريق إلى آسيا ١٥
- المحطة الأولى : إسلام آباد ٢٢
- المحطة الثانية : نيودلهي ٢٩
- المحطة الثالثة : سنغافورة ٣٦
- المحطة الرابعة : جاكرتا ٤٣
- المحطة الخامسة : بكين ٥٠
- بكين .. مرة ثانية ٥٧
- ختام الرحلة : ملاحظات .. وتأملات .. ونتائج ٦٣

ثانياً : حوارات

- حوار مع رئيس وزراء باكستان ٧٣
- حوار مع وزير خارجية باكستان ٨١
- حوار مع رئيس وزراء الهند ٩١

الصفحة

- حوار مع وزير الدفاع الهندي ١٠١
- حوار مع وزير خارجية سنغافورة ١٠٧
- حوار مع رئيس إندونيسيا ١١٣
- حوار مع رئيس وزراء الصين ١٢٣

ثالثا : تحقيقات ميدانية

- لقاءات باكستانية ١٣٣
- لقاءات في الهند ١٤٢
- لقاءات إندونيسية ١٥١
- لقاءات في بكين (١) ١٦٣
- لقاءات في بكين (٢) ١٦٨
- لقاءات في بكين (٣) ١٧٤

رابعا : زيارة لفحص النمر الآسيوية

- الأزمة الاقتصادية وأسباب انتشارها ١٨٥
عبد العظيم حماد
- جوانب سياسية للأزمة الآسيوية ١٩٥
عبد العظيم حماد

الصفحة

- الصراع حول غاز وسط آسيا ٢٠٥
يحيى غانم
- علاقات مصر التجارية مع نمور آسيا ٢١٣
يحيى غانم
- واقع آسيا الأمنى ٢٢١
د. حسن أبو طالب
- مشاهدات آسيوية : بساطة وانضباط وانفتاح ٢٣١
د. حسن أبو طالب

خامسا : الحرب والسلام في آسيا

- ما بعد العودة ٢٤٥
إبراهيم نافع
- مصادر جديدة للصراع في آسيا ٢٤٧
أحمد إبراهيم محمود
- التجارب النووية في جنوب آسيا : دوافع وتحديات ٢٥٤
وائل كمال أبو المجد
- خطوط المواجهة بين الكبار في آسيا ٢٦٣
عبد العظيم حماد
- مناظرة باكستانية : مؤيدون ومعارضون للتفجير النووي ٢٦٩
د. حسن أبو طالب
- آسيا تحت تهديد الصواريخ ٢٧٧
د. محمد قدرى سعيد

الصفحة

- قطار الانتشار النووي في آسيا ٢٨١
محمد عبد السلام

**سادسا : دراسات وحدة البحوث العسكرية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**

- الهند والصين : الصراع حول النفوذ الإقليمي ٢٨٧
□ نفقات الدفاع في آسيا ٢٩٣
□ السياسة الدفاعية الأمريكية في آسيا ٢٩٧
□ ترتيبات الأمن في آسيا ٣٠١
□ اليابان تراجع سياستها الدفاعية ٣٠٥
□ روسيا : بائع السلاح المتجول في السوق الآسيوية ٣٠٩

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب حصيلة شاملة لرحلة بعثة الأهرام الصحفية والبحثية إلى خمس دول آسيوية فى الفترة من ٢٠ يونيو إلى ١١ يوليو عام ١٩٩٨ ، والتي شملت كلا من باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين . وقد استقر الرأى على جمع كل ما كتبه أعضاء البعثة وكل ما نشر عن الرحلة فى الأهرام اليومى ومجلة الأهرام الاقتصادى ، بين دفتي كتاب واحد ليكون مرجعا أمام القارئ المصرى والعربى ، يتعرف من خلاله على ما جرى فى آسيا .

وسوف يلاحظ القارئ العزيز أن محتويات الكتاب لا تقف عند لقاءاتنا ومشاهداتنا فى الدول الآسيوية الخمس ، ولكنها تتضمن أيضا مناقشة للقضايا الكبرى التى تواجه القارة الآسيوية فى المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، نظرا للصلة الوثيقة بين هذه القضايا الكبرى وبين واقع هذه البلدان الخمسة التى زرتها ، وأيضا لاستخلاص الدروس التى تفيد منطقتنا العربية ، لاسيما فى ضوء العلاقة بين الخاص والعام .

ويتضمن الكتاب خمسة أقسام تضم عددا من التحليلات والحوارات التى أجريت مع رؤساء وقادة ووزراء الدول الخمس ، وكذلك التحقيقات الميدانية التى أجرتها البعثة فى كل دولة على حدة ، ثم مجموعة من التحليلات التى كتبت بعد عودة البعثة إلى القاهرة . ويتضمن الكتاب أيضا المادة التى شارك فى إعدادها باحثون وخبراء من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، حول القضايا الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية التى تهيمن على السياسات الآسيوية ككل .

ولا شك أن التعرف على ما جرى فى آسيا - من موقع الأحداث الحقيقية - يمثل أهمية كبرى ، خاصة فى ضوء التطورات الجارية هناك ، والتى تتعدى فى

آثارها ونتائجها الحدود الجغرافية للقارة ، وتؤثر بدورها على مصالحنا العربية المباشرة وغير المباشرة ، وأيضاً على السياسة الدولية ككل . ونظرة واحدة على ما يحدث فى الصين أو فى إندونيسيا أو ماليزيا ، أو غيرها من الدول الآسيوية ، تكشف عن أهمية المتابعة الدقيقة لهذه التطورات ونتائجها المحلية والإقليمية والدولية . ولعل محتويات هذا الكتاب تساعد على فهم بعض جوانب ما يجرى . وأملنا أن يجد القارئ العزيز ما يساعده فى استيعاب هذه الأحداث وفهم مساراتها واحتمالاتها المختلفة .

بقيت ملاحظة أخيرة ، وهى لماذا وقع اختيار الأهرام على هذه الدول دون غيرها من الدول الآسيوية لزيارتها ؟

من الواضح أن اختيار الهند وباكستان جاء بسبب اندفاعهما المفاجئ والمتعاقب إلى إجراء تجاربهما النووية فى أواخر مايو الماضى ، وكان اختيار الصين يعود فى جزء كبير منه إلى حقيقة أنها الضلع الثالث - بل الأول - فى مثلث الرعب النووى فى آسيا ، فضلاً عن أن أية محاولة لفهم ما يجرى فى آسيا تبقى مبتسرة دون فهم ما يجرى فى الصين ، وما تفكر فيه الصين . أما إندونيسيا فقد تحتمت زيارتها لأنها أكثر الدول تعبيراً عن الأزمة الاقتصادية التى أدخلت نمور آسيا جميعاً القفص ، وكانت سنغافورة أكثر الدول تأهيلاً للتعبير عن وجهة نظر الدول الصغيرة فى شرق وجنوب آسيا فى القضايا الأمنية والاقتصادية .

ونأمل أن تكون هذه الحسابات صحيحة .. وهى كذلك على الأرجح حسبما استنتجنا من ردود فعل القراء .

إبراهيم نافع

البيانات الأساسية للدول الآسيوية الواردة بالكتاب

الصين	إندونيسيا	سنغافورة	الهند	باكستان	الدولة البيانات
٩٥٦٦	١٩٠٥	١	٣٣٨٨	٧٩٦	لمساحة الجغرافية (ألف كم ^٢)
١,٢٢١,٦٢١,٠٠٠	١٩٨,٠١١,٠٠٠	٣,٠٣١,٠٠٠	٩٦٧,٠٣٤,٠٠٠	١٣٧,٠٢٧,٠٠٠	عدد السكان (ألف نسمة)
% ١٩	% ١٦	% ٩	% ٤٨	% ٦٢	نسبة الأمية
٦١٦	٢٢٦	٧٤	٣٧١	٦٤	النتائج المخلو الإجمالي (بالمليار دولار)
٣١٠٠	٤٢٠٠	٢٣٤٠٠	١٥٠٠	٢٣٠٠	تصيب الفرد من الناتج المخلو الإجمالي (بالدولار)
% ٩,٧	% ٧,٨	% ٧	% ٦,٨	% ٦	معدل النمو
% ٨,٣	% ٨	% ١,٧	% ٨,٩	% ١٠,٣	معدل التضخم
١٤٨,٧٩٧	٤٥,٤١٧	١٦٨,٢٦٨	٣٠,٧٦٤	٧,٩٩٢	حجم الصادرات (بالمليون دولار)
١٢٩,١١٣	٤٠,٩١٨	١٢٤,٥٠٧	٣٤,٥٢٢	١١,٤٦١	حجم الواردات (بالمليون دولار)
١٠٦	٩٦	٢٨	١٣٩	١٣٨	الترتيب الدولى لمستوى الحياة
٩,٧	٣,٣	٤,٣	٩,٩	٣,٣	الميزانية العسكرية * (بالمليار دولار)
٢,٨٤٠,٠٠٠	٤٦١,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١,١٤٥,٠٠٠	٥٨٧,٠٠٠	القوات المسلحة النظامية
٨٥٠٠	٣٧٥	٦٠	٣٣١٤	٢١٧٠	دبابات القتال الرئيسية
٥٣٥	٩٢	١٣٩	٧٧٧	٤٢٩	الطائرات للقتال
٦٤٥	١٣٢	٣٥	١١٥	٤١	القطع البحرية الرئيسية
ممتلك	لا تمتلك	لا تمتلك	ممتلك	ممتلك	الصواريخ أرض - أرض

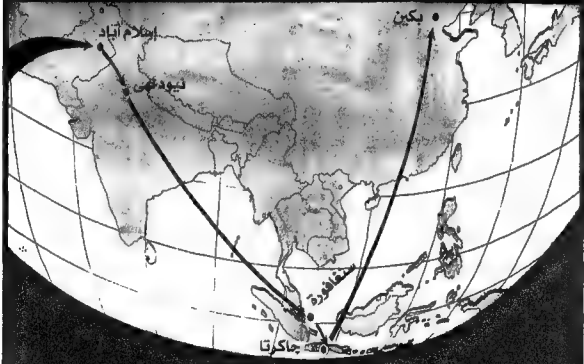
* الأرقام الواردة هي أرقام عام ١٩٩٧

المصدر :

- World Development Report - 1997 (WP), Oxford University Press, New York, USA.
- The Military Balance - 1997/98, IISS, London, 1998.

خريطة الرحلة

رحلة بعثة الأهرام



أولاً: بهـدوء
إبراهيم نافح



فى الطريق إلى آسيا

قد تشغلنا أحداث الشرق الأوسط فى كثير من الأحيان عن تتبع تحولات عميقة تجرى خارج المنطقة وتسهم فى تشكيل النظام العالمى ، ليس فقط فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، وإنما أيضا فى تركيبة القوى العالمية وتوزيعها فى القرن المقبل . ولا شك فى أنه مهما يكن قد جرى من تغييرات فى قارات العالم المختلفة ، فإن آسيا - تلك القارة العملاقة - سوف تكون مركزا لتطورات هائلة بدأنا نرى بعض مقدماتها، وتتبنى الرياح فيها بكثير من العواصف والبراكين التى ستؤثر حتما فى السياسة العالمية كلها.

ولقد جرت العادة طوال السنوات العشر الماضية على ترديد العبارات التى تشير إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون "قرنا آسيا" ، والهدف من ذلك معنى محدد هو أن القوة الاقتصادية فى آسيا سوف تنمو بالمعدلات نفسها التى سارت عليها طوال الربع الأخير من القرن الحالى ؛ ومن ثم سوف تصبح وزنا اقتصاديا وميسيا له تأثير فعال فى إعادة تشكيل القوة وعناصرها وتوازنها فى الدنيا كلها. ولكن الأحداث التى جرت منذ أقل من عام جعلت الصورة أكثر تعقيدا وتركيبا. فالعلاق الاقتصادية الذى كان متوقعا بدأ يواجه عقبات هائلة استعصت فى كثير من الأحيان على الفهم، وعلى الحل، وفى الوقت نفسه، ظهر أن القارة "الاقتصادية" المتوقعة بدأت تواجه أيضا اختبارات أمنية صعبة، ليس أقلها خطورة ميلاد قوتين نوويتين جدينتين فيها خلال شهر مايو الماضى.

وحتى لا يبدو الحديث عاما أكثر مما ينبغى، فإن قارة آسيا التى تشكل

حوالى ٥٦% من سكان العالم - وفيها دولتان فقط، هما الصين والهند، تضمّان ٣٨% من عدد البشر فيه - كانت تمثل واحدة من أهم تجمعات الفقر والفاقة بل والمجاعة أحيانا فى العالم، حتى إن نصيبها من الدخل العالمى عام ١٩٥٠ لم يكن يزيد على ١٩%. غير أن العقود الأربعة التالية شهدت من التغيرات ما بدا للكثيرين وكأنه معجزة كبيرة، حينما اختفت المجاعات، وحدث الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وارتفع نصيب القارة إلى ٣٣% من الدخل العالمى، وبات مقدرا - إذا سارت الأمور فى طريقها المتوقع - أن يرتفع هذا النصيب إلى ما يتراوح بين ٥٥% و ٦٠% مع حلول عام ٢٠٢٥، مقارنة بحوالى ٣٠% كحد أقصى للدول الغربية، مما اعتبر حقا انقلابا هائلا فى موازين القوى العالمية، خاصة مع ما يعنيه ذلك من تجر طاقات وإبداعات لا حد لها، نتيجة القفزة الكبيرة فى نصيب الفرد من الدخل القومى الذى بات ممكنا أن يرتفع فى آسيا من ١٣% - كمثليه فى الولايات المتحدة - إلى ٣٠% مع نهاية الربع الأول من القرن المقبل.

ولكن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهى السفن، وما بدا نجاحا ومعجزة بدأ يولج ظواهر وأحداثا لا يمكن إدراجها فى قائمة الأخبار الطيبة. وربما يكون مفيدا قبل توضيح هذه القائمة من الأخبار أن نحدد ما هى تلك القارة الآسيوية التى نتحدث عنها . فأكبر قارات العالم جميعا ليست شيئا واحدا، وبصعب إن لم يكن يستحيل التعميم عليها سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاستراتيجية، فهى تحتوى على أقاليم متنوعة، ومن ثم فإن الامتداد الآسيوى لروسيا على عظم اتساعه وكبر مساحته، يظل محكوما بالتفاعلات الأوروبية والمؤثرات القادمة إليه عبر المحيط الهادى بأكثر من حقيقته الجغرافية، كذلك فإن منطقة وسط آسيا - التى تضم الجمهوريات الإسلامية وغير الإسلامية التى نجمت عن انفجار الإمبراطورية السوفيتية - لا تزال محكومة بهذه الحقيقة حتى إشعار آخر، وأخيرا فإن المنطقة المسماة أحيانا بمنطقة جنوب غرب آسيا يظل مكانها السياسى والاستراتيجى فى إطار العلاقات العربية والشرق أوسطية وامتداداتها عبر البحر المتوسط إلى أوروبا ، وعبر البحر الأحمر إلى إفريقيا.

إنّ فإن آسيا التي نتحدث عنها ليست هي الحقيقة الجغرافية نفسها في كل أجزائها، وإنما هي ساحة كبيرة تضم ثلاثة أقاليم، أولها ما يسمى بمنطقة شرق آسيا والباسيفيك التي تضم اليابان والكوريتين الشمالية والجنوبية والصين، وثانيها منطقة جنوب شرق آسيا التي تضم الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) مضافا إليها دول منطقة الهند الصينية، وثالثها إقليم جنوب آسيا الذي يضم الدول التي نجت عن عملية الاستقلال الكبرى في شبه القارة الهندية وتوابعها في جزر المحيط الهندي. وهذه الأقاليم الثلاثة متنوعة ومتعددة في داخلها، ففيها الكثير من العقائد والديانات والثقافات، البوذية والهندوسية والإسلامية والمسيحية والكنفوشيوسية، المنقسمة بدورها إلى الكثير من الفرق والمذاهب، بالإضافة إلى طبقات متنوعة من الشيوعية لا تزال باقية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، كما أن بها أيضا من أنواع النظم السياسية ما يشغل المساحة كلها بين الديمقراطية والشمولية.

ولكن ما جعلنا نختصرها في أحوال كثيرة تحت اسم "التجربة الآسيوية"، هو تجربة النمو الاقتصادي المتسارع خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي بدأت في الأصل بما عُرف "بالمعجزة اليابانية" التي خرجت بسرعة من تجربة الحرب العالمية الثانية مدمرة بالقنابل النووية، وفرضت نفسها بقوة على ساحة التجارة والاستثمار العالمي، حتى باتت القوة الاقتصادية الثانية في عالمنا. ثم مع السبعينيات والثمانينيات انضم إليها ما عرف في الإعلام الدولي باسم "النمور الآسيوية": تايلاند وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين. وبعد انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٨ انضمت الصين بكل مساحتها وعنفوانها إلى القافلة بتجربة تنمية ساحرة في إنجازاتها حتى باتت مشكلتها مع التسعينيات ليست تحقيق معدلات عالية من النمو، وصلت في بعض الأحيان إلى ١٣% سنويا، بل محاولة تخفيضها حتى لا "يسخن" الاقتصاد أكثر مما ينبغي، ويقلق بثقله على البنية الأساسية، ويخلق ضغطا تضخمية، ويحدث فوارق كبيرة في الدخول بين أقاليم الصين المختلفة. وخلال السنوات القليلة الماضية

بدا وكأن الهند مهيأة هي الأخرى للحاق بالركب حينما حققت معدلات طيبة من النمو، وصلت إلى ٧% سنوياً، وصنعت لنفسها مكانة عالمية فى المعرفة والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة الإلكترونيات. ولم تبتعد دول المنطقة الباقية عن هذه الحقيقة مثل فيتنام وبورما وباكستان، حتى بدأ أن شمس التنمية - فيما عدا بقعا صغيرة مثل كمبوديا- تسير فى اتجاه واحد لا يعرف إلا النمو والصعود. والأهم من ذلك أنه جرى وسط حالة من الهدوء السياسى، وخبود الصراعات والخلافات الحدودية والمذهبية التى خلفتها الحقبة الاستعمارية، واختلاف النظم السياسية ومواجهات العقائد والمذاهب.

لقد كانت تجربة النمو الاقتصادى السريع فى آسيا تمثل " نموذجاً اقتصادياً" أشبه بمعجزة بالنسبة لدول العالم النامى، وطوال العقدين الماضيين كان النجاح الذى تحقق فى إطار هذه التجربة يبدو كأنه استقرار غير قابل للاهتزاز، وكانت الأسئلة المطروحة بشأنها تدور فقط حول السياسات التى اتبعتها هذه الدول لتحقيق معدلات النمو السريعة لاقتصاداتها، وإمكان تطبيق الدول النامية الأخرى لمثل هذه السياسات لتحقيق نمو اقتصادى مماثل. وأكثر من ذلك، فإن بعض القائمين على التجربة نفسها كانوا على استعداد لإعطاء الدروس حتى للدول الغربية المتقدمة ذاتها، ففي خلال المؤتمر السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، الذى عقد فى فانكوفر - كندا - عام ١٩٩٤، أدهش رئيس وفد سنغافورة لدى الأمم المتحدة مستمعيه حينما قال محدثاً الغرب كله إن آسيا تعلمت الكثير منكم خلال العقود الماضية بما فيها اللغة الإنجليزية ولعبة الكريكت، ولكن أن الأوان للغرب لكى يجلس فى مقاعد المستمعين ويتعلم من التجربة الآسيوية فى النمو والتقدم، فكان هذا الحديث معبراً عن قوة تتجمع وباتت على استعداد للتعبير عن نفسها والإفصاح عن مكوناتها.

ولكن الرياح - مرة أخرى - لا تأتى دائماً بما تشتهي السفن، والظواهر لا تعبر فى كل الأحوال عن حقائق الأمور، والتجربة الآسيوية مثلها مثل كل التجارب فى التاريخ مليئة بالتعقيدات وعوامل التقدم والتكوص، وقد شهدت ثلاثة تطورات

مهمة تدفع إلى التفكير والتأمل :

□ أولها الأزمة الاقتصادية التى بدأت مع نهاية الصيف الماضى، فقد ضربت أزمة مالية قوية دول شرق وجنوب شرق آسيا، أدت إلى اهتزاز اقتصاداتها بشدة، وامتدت هذه الاهتزازات إلى اليابان ومناطق أخرى من العالم، وتدخلت المؤسسات المالية الدولية لى تقدم الدروس قبل الدعم. فبصورة مفاجئة أدت عوامل مختلفة إلى اهتزاز البورصات وتدهور أسعار الصرف فى كل من ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وأصبح بعضها على حافة انهيار مالى كبير، وأدى كل ذلك إلى إعادة النقاش حول عوامل النجاح، وطرح العديد من الأسئلة عن أسباب الأزمة.

ومنذ ذلك الوقت، قيل الكثير عن ذلك، فأرجع البعض السبب إلى تراكم عجز الموازين الخارجية لهذه الدول، وتضخم الديون الخارجية لبعضها خاصة قصيرة الأجل، فديون تايلاند عام ١٩٩٧ وصلت إلى ٨٩ مليار دولار، بينما وصلت ديون كوريا الجنوبية إلى ١٢٠ مليار دولار، مما يعنى خلا كبيرا بين النمو المالى السريع والنمو الاقتصادى الفعلى فى قطاعات الإنتاج والبيع والخدمات. وأرجع البعض الآخر السبب إلى ضعف القطاع المصرفى فى تلك الدول، فهناك إسراف وتوسع فى منح الائتمان بشكل عام بضمانات هشة أو غير قائمة أساسا فى بعض الأحوال، وكان أخطر ما أصاب اقتصاداتها هو التوسع فى القروض لاعتبارات شخصية وسياسية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية الموضوعية، وهو ما يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى "الفساد". وأرجع البعض الثالث أصول الأزمة إلى المضاربات فى الأرضى والعقارات والأوراق المالية بصفة عامة، مما أدى إلى تضخيم قيم الأصول الاقتصادية بشكل غير حقيقى. ولم يخل الأمر من حديث عن عنصر خارجى ، عبر عنه رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد عندما وجه اتهام صريحا للمضارب الأمريكى جورج سوروس بأن له ضلعا فى الأزمة ، فسى ضوء أن الحجم السنوى لتجارة العملات الدولية يبلغ أحيانا أكثر من ٥٠ ضعف حجم التجارة السلعية العالمية، وترتفع الأسعار وتهوى أحيانا دون أسباب مقنعة.

□ أما التطور الثانى فهو لا يقل خطورة عن الأزمة الاقتصادية، فقد بات

واضحاً أنها سوف تقود إلى أزمات سياسية لا تقل حدة، وعبرت عن نفسها فى إندونيسيا أكثر من أى بلد آخر، خاصة أنها بدت أكثر الجميع تضرراً من الأزمة المالية المفاجئة، حتى أن الدولة التى كانت تحقق معدلات للنمو وصلت فى بعض السنوات إلى ١٧% سنوياً، أصبحت الآن معرضة لأن تحقق معدلاً سلبياً للنمو يتدنى إلى ما تحت الصفر بـ ١٠% . وجاءت الأزمة السياسية فى إندونيسيا لكى تضع من جديد العلاقة بين النظم السياسية والاقتصادية فى دول التجربة الآسيوية موضع التساؤل. فالقضية لم تعد مجرد الإطاحة بالرئيس سوهارتو الذى أمضى فى الحكم ٣٢ عاماً، وإنما أصبحت قضية الديمقراطية. وحالة إندونيسيا كانت مثالا للمعجزة الآسيوية بعد أن كانت مثالا على التخلف الآسيوى، فهى تضم عددا هائلا من السكان، وتعانى درجة عالية من عدم الاستقرار السياسى وصلت بها إلى حافة الحرب الأهلية الطاحنة فى منتصف الستينيات، ودفعت العسكر إلى الاستيلاء على السلطة ثم وضع نظام سياسى يناسب الرئيس سوهارتو الذى تم انتخابه بشكل متتابع منذ ذلك الوقت وحتى أعلن استقالته. ولكن سوهارتو بعد أن حقق الاستقرار السياسى ما لبث مع نهاية السبعينيات أن قام بإصلاح اقتصادى هائل أدى إلى تحقيق معدلات عالية ومستمرة للنمو، وقد استمر هذا التقدم نحو عقدين، وأكسب التجربة الإندونيسية احتراماً دولياً بالغاً، وجعل حركة رؤوس الأموال تتجه إليها، مما أدى إلى إحداث تغييرات هائلة فى إندونيسيا اقتصادياً واجتماعياً فى الوقت الذى ظل النظام السياسى فيها على ما هو عليه. ودون الدخول فى كثير من التفاصيل، فإن المعجزة التى حققها النظام فى المجال الاقتصادى كانت هى فى النهاية التى أدخلت أجيالاً وقطاعات جديدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم بدأت تطالب بنصيب من المشاركة السياسية التى حجبها عنهم الأجيال السابقة التى جمدت فى مواقفها رافضة التغيير السياسى ، ومن ثم سمحت بغياب المحاسبة والشفافية وإشاعة الفساد الذى عرض التجربة فى النهاية إلى مازق اقتصادى وسياسى عميق.

□ وكان الأزمتين الاقتصادية والسياسية لم تكونا كافيتين للقارة الآسيوية، فقد

جاء التطور الثالث لى بضيف أزمة أمنية جديدة ، عندما قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية يومى ١١ و ١٢ مايو الماضى، ثم أعقبتها باكستان بست تجارب أخرى قبل نهاية الشهر نفسه، وهكذا وفى فترة قصيرة للغاية أضيفت دولتان بشكل على إلى النادي النووى فى العالم. ولقد كان المعنى المباشر لهذه التجارب ليس فقط أن هناك دولتين نوويتين جدينتين، وإنما أشار عدد التجارب التى أجريت ونوعيتها، والفاصل الزمنية المحدودة بينها، إلى أن الدولتين تمتلكان عددا كبيرا من "الأجهزة النووية" المعدة للتفجير، وكوادر ذات كفاءة عالية، وقادرة على الحركة السريعة، مع امتلاك كل منهما القدرة على توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها بواسطة الصواريخ: "غورى" الباكستانية و "أجنى" الهندى. وكل هذه التطورات كان لها دلالات استراتيجية مهمة، فقد اهتزت ثقة العالم فى نظام منع الانتشار النووى المعتمد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن إقليما دوليا مهما هو جنوب آسيا تحول إلى ساحة توتر تشهد احتمالات حدوث "سباق نووى" أو انزلاق نحو التهديدات النووية، فى ظل موارد تاريخية من الصراع والفرقة بين الثقافات والمذاهب والمصالح الاستراتيجية والصراعات الحدودية.

وهكذا فإن آسيا التى عرفناها من قبل لم تعد كما كانت، وآسيا التى توقع لها الجميع مساراً سعيداً نحو القرن الحادى والعشرين أصبحت موضعاً للتساؤل والاحتمالات. وربما يكون مفيداً كثيراً ألا نتعجل الإجابات الآن، وألا نمير فى ركب التوقعات والتنبؤات وموجات التفاؤل والتشاؤم التى حملها الإعلام العالمى بغير أن نتعمق فى دراسة الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالقارة الآسيوية. ومن واجبنا أن نستكشف المسألة برمتها بأنفسنا وليس اعتماداً على ما تنقله لنا وسائل الإعلام العالمية، وفقاً لتوجهاتها المختلفة، وهذا ما فعلته "الأهرام" من خلال إرسال وفد صحفى وبحثى لى يزور خمس دول آسيوية لها صلة بالتطورات التى أشرنا إليها، وهى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين.

المحلة الأولى

إسلام آباد

كانت أشعة الشمس على وشك البزوغ عندما وطئت أقدامنا أرض مطار إسلام آباد، وبقدر ما كان الطقس ينيئ بيوم حار، فإن حرارة اللقاء مع المسؤولين الباكستانيين جعلتنا نشعر بأننا جئنا إلى بلد شقيق. أما ما كان أكثر سخونة من كل شيء وفرض نفسه على كل لقاءاتنا في إسلام آباد وروالبندي، فهو حقيقة الأوضاع الملتهبة في منطقة جنوب آسيا بعد التفجيرات النووية للهند وباكستان، التي فرضت قواعد جديدة، وتوازنات مختلفة عما تم التوافق عليه من قبل. فعلى مدى نصف القرن الماضي تقريبا ومنذ استقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧ ظلت آثار التقسيم غصة في الحلق، وبعدها جاءت مشكلة كشمير واستمرارها دون حل لى تضاعف الآلام والتوتر سنة بعد أخرى، وخاض البلدان حربين فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٧١ خلفتا جروحا جديدة وعمقتا من الجروح القديمة، خاصة بعد تقسيم باكستان عقب الحرب الأخيرة. وبطبيعة الأشياء فإن كل ذلك قاد إلى تعبئة شعبي البلدين بالكراهية والشكوك والهواجس، والأهم من ذلك هو حالة سباق التسلح بين البلدين التى تغيرت نوعيا بعد قيام الهند بتججيرها النووى "المسلمى" عام ١٩٧٤، ولحاق باكستان بها فى منتصف الثمانينيات، لى تدفع مستويات التسلح إلى آفاق جديدة، وأكثر تقدما مع امتلاكها الصواريخ بعيدة المدى ومتعددة الأغراض، حتى انتهى الحال إلى إعلان الهند عن برنامجها النووى بإجراء تجاربها الشهيرة، ثم لحقت بها باكستان بعد أسبوعين فى شهر مايو الماضى.

هذا التاريخ كان حيا وحاضرا في ذهن الباكستاني بكل تفاصيله وظلاله، وكان كل ما حدث فيه قد جرى بالأمس القريب. وفي كل مكان ذهينا إليه، كان ظل الهند الثقيل جاثما كثقل جبال الهيمالايا، وربما كان ذلك كله مفهوما في ضوء التاريخ الدامي، والحاضر الشائك في كشمير، وأيضا في ضوء توازن القوى المختل بحكم حقائق كثيرة لا يمكن تجاهلها. فالهند قارة مترامية الأطراف، أما باكستان، فلا تزيد مساحتها على ٧٩٦،٩٥ كيلو مترا مربعا. أما بالنسبة لعدد السكان، فالهند قاربت المليار من البشر، أما باكستان فلا يزيد عدد سكانها على ١٤٠ مليون نسمة. وبينما كان على الهند الاعتماد على قاعدة علمية وإدارية واقتصادية تكونت في عهد الاحتلال الإنجليزي، فإنه كان على باكستان أن تبدأ كل شيء من الصفر تقريبا.

ولا يقف الخلل في التوازن بين البلدين عند هذا الحد بل يمتد إلى أوضاعهما الجيو-استراتيجية، فالهند مفتوحة على المياه الزرقاء للمحيط الهندي وبحر العرب، أما باكستان فهي ممتدة في شكل مستطيل مائل من الجنوب إلى الشمال، قاعدته ضيقة على بحر العرب، وبعدها لا توجد إلا حدود مهددة بجميع أنواع الخصومات والأزمات. ففي الشرق والجنوب توجد الهند وساحة النزاع في كشمير، وفي الشرق والشمال الشرقي توجد أفغانستان التي باتت نزيفا لا ينتهي وتهديدا بتصدير الأصولية والمخدرات والإرهاب مما يجعل الحدود الباكستانية - الأفغانية في حالة يصعب السيطرة عليها. وفي الجنوب الغربي توجد إيران، حيث العلاقات متدهورة بسبب الخلاف حول أفغانستان، وتأييد باكستان لحركة الطالبان وإيران للشيعية. وفي أقصى الشمال تبدو الصين حليفا منطقيا لباكستان بسبب خلافاتها الحدودية القديمة مع الهند، إلى جانب تراث طويل من التعاون بين الصين وباكستان في مجالات عديدة منها التخوف الصيني من امتداد الأصولية الأفغانية إلى إقليم شينجيانج المطالب بالانفصال عن الصين.

إن فإن التاريخ والجغرافيا أوجدا الإطار الذي كان على النخبة الباكستانية التعامل معه بحساسية "أمنية" شديدة تبدو للمراقب الخارجي كأنها مبالغ فيها، ولكنها تظل بالنسبة للباكستانيين حقائق تتعلق بالحياة والوجود ذاته. فالتجارب المريعة التي

مرت بها كان فيها ما يكفى، ولم يعد هناك من هو على استعداد للقبول بحسن النية. ولذا فإن الإجماع الباكستانى يقوم تقريبا على الشك المطلق فى التحركات الهندية، واعتبارها دوما موجهة إلى باكستان. والهند - حسب رأى الباكستانى الذائع - دولة عدوانية تصبو إلى بناء امبراطوريّتها الخاصة فى المحيط الهندى، ولهذا أقامت آلة حربية هائلة وأسطولا مجهزا للوصول إلى المياه الزرقاء البعيدة، كما أن سياستها تقوم على إخضاع شعوب المنطقة، كما هو حادث فى كشمير، فى مخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن أنها دولة عنصرية تقوم على التمييز ضد الأقليات، خاصة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الباكستانية تعمل بكل الجهد والطاقة على منع الهيمنة الهندية على إقليم جنوب آسيا - على حد تعبير وزير الخارجية الباكستانى جوهر أيوب خان. أما السياسة الدفاعية فقوامها تحقيق الردع الذى يمنع القيادة الهندية - خاصة فى ثوبها القومى الجديد - من تصور القدرة على "العدوان" دون عقاب قاس يلحق بها. ولذا فإن التعبير المفضل لدى كل من قابلائهم فى إسلام أباد، سواء كان رئيس الوزراء الشاب نواز شريف، أو الجنرال المتقاعد ومدير معهد الدراسات الإقليمية نشأت أحمد، هو أنه لم يكن هناك لدى باكستان خيار آخر للرد على التجارب النووية الهندية سوى إجراء تجارب مماثلة فى القوة والتأثير، بل لعل ذلك هو ما فعلته القيادة الباكستانية تحديدا عندما رصدت - وفق الرواية التى سمعناها من أكثر من مسئول باكستانى - ثمانى طائرات هندية مجهزة لقصف المواقع النووية الباكستانية، وعندها استدعت الحكومة الباكستانية السفير الهندى وسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأبلغتهم بأنها سوف ترد بكل ما لديها من قوة على أى محاولة هندية للعدوان على منشأتها الذرية.

وهكذا فإن العالم يكون قد شهد - ربما دون أن يدرى - أولى الأزمات النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهى أزمة ربما لن تكون الأخيرة من نوعها لو استمرت الأمور على حالها فى جنوب آسيا. وفى الحقيقة فإن هناك عيبا باكستانيا بالتبؤد والأخطار التى يشكلها امتلاك السلاح النووى، ومن ثم فإن المطلوب

الباكستاني هو ضرورة تدخل المجتمع الدولي لكي يحل المشكلات الرئيسية التي أدت - في المقام الأول - إلى ميثاق التسلح بين الهند وباكستان، وفي المقدمة منها مشكلة كشمير. وعندما سألنا ما هو المقصود تحديدا بهذا التدخل، وهل يكون عن طريق الأمم المتحدة، أو عن طريق عقد مؤتمر دولي، أو عن طريق الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن الإجابة التي تلقيناها من جانب وزير الإعلام مشاهد حسين هي أن للولايات المتحدة مبعوثين دائمين للتعامل مع الصراعات الدولية المختلفة، مثل دنيس روس في الشرق الأوسط، وريتشارد هولبروك في البوسنة وقبرص وغيرهما، فلماذا لا يكون هناك مبعوث آخر لمنطقة جنوب آسيا؟ ويبدو أن هناك سعيًا في هذا الاتجاه، حيث طلبت واشنطن من الهند وباكستان إرسال مبعوث من كل منهما على انفراد لبحث الأوضاع في جنوب آسيا، وكانت الاستجابة الباكستانية إيجابية حيث قررت إرسال شاه زادة يعقوب وزير خارجيتها السابق، والمعروف جيدا في العاصمة الأمريكية، للقيام بهذه المهمة.

ومع أن الأمن القومي بكل تعقيداته هو أول الشواغل الباكستانية، وأهمها الخلاف العميق مع الهند حول قضية كشمير، وما تلاه من تفجيرات نووية، فإن هناك شواغل أخرى تبرز على السطح وهي التحديات الكبيرة التي تواجه حكومة نواز شريف سواء في الداخل الباكستاني، أو في العلاقات الخارجية مع دول الإقليم أو الدول الأخرى. وقد ازدادت حدة هذه التحديات بعد إجراء حكومته التجارب النووية ردا على التجارب النووية الهندية، وما تبعها من مواقف دولية عصفت إلى وقف المساعدات والمعونات الاقتصادية لها، وفرض عدد من العقوبات الاقتصادية مثل تحريض المؤسسات الدولية على وقف قروضها التنموية التي كان مقررا منحها إلى باكستان في الشهور القادمة. وقد كانت وعود نواز شريف للمواطن الباكستاني في حملته الانتخابية قبل عام ونصف العام تقوم على شقين، أحدهما إجراء إصلاحات اقتصادية، والآخر هو إتمام عدد من الإصلاحات السياسية الداخلية:

□ ففي جانب الإصلاحات الاقتصادية، تضمنت الوعود عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية، وإعادة

التفاوض على جدولة الديون الباكستانية الخارجية، وتخفيض ميزانية الدفاع التى تستتف ١٢% من إجمالى الميزانية العامة، بهدف خفض عجز الميزانية .

□ أما عوده فى المجال السياسى، فقد تضمنت تقييد الاستثناءات التى يتمتع بها رئيس الدولة على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية، لاسيما قدرته على إقالة الحكومة، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية، وتحجيم البيروقراطية، وإبعاد العناصر الفاسدة من جهاز الشرطة، ومنح قدر أكبر من الحريات لأجهزة الإعلام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء المحطات التليفزيونية.

وعلى الصعيد الخارجى كان أبرز وعود رئيس الوزراء نواز شريف هو العمل على تطبيع العلاقات مع الهند وتسوية القضية کشميرية، لما فى ذلك من آثار إيجابية بالنسبة للوضع الاقتصادى العام فى البلاد، وكذلك الوضع الأمنى والعلاقات العرقية والطائفية. وبالفعل فقد كانت هناك عدة خطوات فى مسيرة التطبيع مع الهند، وكان من أبرز تلك الخطوات، ما أسفر عنه اللقاء الذى تم بين نواز شريف ونظيره الهندى آنذاك كومار جوجرال، على هامش اجتماعات منظمة جنوب آسيا الاقتصادية (مارك) فى يونيو ١٩٩٧، الذى أثمر عقد اجتماعات للخبراء بين البلدين، وتشكيل لجنة خاصة لحل قضية کشمير، وأخرى للأغراض الأمنية لإزالة أسباب التوتر بينهما، والنظر فى إيجاد آلية لاحتواء أى نزاع محتمل بينهما خاصة على الحدود. وكان من أبرز الاتفاقات التى تمست، إزالة الحواجز والقرارات الإدارية والسياسية التى تعطل مسيرة الانفتاح التجارى بينهما.

وفى الحقيقة فإن تحقيق هذا البرنامج قد أصبح الآن موضع شك كبير على الرغم من الإنجازات التى تحققت بالفعل فى مجال الإصلاح السياسى، وأصبح على الحكومة الباكستانية أن تواجه الآن المعضلة النووية الهندية، وتواجه فى الوقت نفسه التحديات الأربعة التالية:

- العنف الطائفى فى الداخل الذى يزداد حدة كل يوم، وهناك تفسير رسمى «يقول إن هذا النوع من العنف يأتى من دول الجوار عبر الحدود، والإشارة

هنا واضحة إلى أن عبارة "دول الجوار" تعنى الهند فى الأساس. وأن هذا العنف، الذى تمارسه طوائف أو منظمات أو مجموعات عرقية ضد بعضها بعضا فى باكستان ، هو نتيجة لتدخلات خارجية تستغل بعض التعقيدات القائمة بين المجموعات العرقية والطائفية الباكستانية. لكن المشكلة الآن صارت أكثر عمقا نتيجة لانتشار السلاح فى باكستان . فطبقا لما قاله لنا وزير الداخلية الباكستانية شوبرى شجاعت حسين، فإنه يوجد فى باكستان مليون وثلاثمائة ألف كلاشينكوف، بالإضافة إلى أسلحة أخرى أكثر ثقلًا وفثقا، وعندما ذكرنا هذه الحقيقة لوزير الإعلام مشاهد حسين ، كان تعليقه "هذا على أقل تقدير" . ومع استمرار الحرب الأفغانية واحتدامها بين الطوائف المتنازعة، ومع أوضاع الحدود الباكستانية التى يصعب السيطرة عليها، فإن امتداد العنف إلى باكستان يصبح تحديا لا يمكن تجاهله.

● العقوبات الاقتصادية الدولية، وهذه بدورها ناتجة عن الموقف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة ضد باكستان بعد قيامها بتجاربها النووية ردا على التجارب الهندية النووية، وبالتالي كيف يمكن تعويض هذه الموارد - اعتمادا على القدرات الذاتية - خاصة الانخفاض المتوقع فى القروض، وفى المساعدات الخارجية التى كانت تسهم فى عملية التنمية فى البلاد.

● الاستمرار فى الإصلاحات السياسية فى ظل إعلان حالة الطوارئ فى أعقاب القيام بالتجارب النووية المت، وذلك تحسبا لأى هجمات خارجية على المنشآت النووية الباكستانية . وبغض النظر عن الأسباب التى دفعت إلى إعلان حالة الطوارئ هذه، فإن استمرارها سوف يعوق الإصلاحات السياسية التى وعد بها رئيس الوزراء، وقطع شوطا لا بأس به فيها، وإن كانت لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل، لاسيما إتاحة الفرصة أمام مزيد من الحريات فى مجال الإعلام المرئى، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لإنشاء محطات تليفزيونية.

● مواجهة الفساد فى البيروقراطية الحكومية الذى يؤثر بدوره على فعالية

باكستان فى جنب الاستثمارات من الخارج، وعلى الأداء الحكومى كله فى مجال التنمية.

ويبدو، فى رأى، أن مفتاح مواجهة هذه القضايا مجتمعة يبدأ بترتيب البيت الاقتصادى من الداخل، وهو ما أوضحته الميزانية التى قتمها وزير المالية والتخطيط سار تاج عزيز إلى البرلمان الباكستانى، وكان عنوانها "الاعتماد على الذات"، وقد تضمنت وسائل مواجهة العجز الناجم عن العقوبات الاقتصادية بعد التفجيرات النووية التى أجرتها باكستان، والمتوقع أن يصل إلى حوالى مليار ونصف مليار دولار. وقد شملت هذه الوسائل إجراءات التقشف الحكومى، وتكوين صندوق قومى لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية للعاملين الباكستانيين فى الخارج، وزيادة الصادرات، والحصول على القروض السلعية النفطية من دول الخليج، مع محاولة الاستمرار فى التنمية والحفاظ على مستوى الضرائب نفسه دون زيادتها لى تستمر باكستان جاذبة للاستثمارات فى الداخل، ومن الخارج أيضا، وهى كلها إجراءات غاية فى التعقيد.

وقد تركنا إسلام أباد وهى مفعمة بالفخر لما أثبتته من قدرة علمية وتكنولوجية أهلها لتطبيق التوازن النووى مع الهند، وفى الوقت نفسه معبأة لمواجهة التحديات، وما تلتى به الأيام من تحركات وتفاعلات سياسية واقتصادية فى الداخل والخارج.

المحلة الثانية

نيودلهي

هبطنا في مطار إنديرا غاندى الدولى فى نيودلهي، وعندما وصلنا إلى فندق تاج محل قرب منتصف الليل كانت درجة الحرارة اثنتين وأربعين درجة مئوية، وربما كانت أكثر من ذلك، وخشى مراقبونا من فداحة الرقم وتأثيراته النفسية علينا، ولكن حالة القيظ لم تكن بحال من الأحوال حائلا دون الإحساس بأننا جئنا إلى بلد عظيم، بمقاييس الحجم والبشر، والأهم من ذلك هو الحضارة الموعلة فى القدم، التى تتراكم فيها طبقات من الحكمة والعطاء للإنسانية، وإفراز شخصيات بارزة فى التاريخ المعاصر وحده من أمثال العملاكين غاندى ونهرو، مما أعطى لحركات التحرر الوطنى كثيرا من الإلهام والثقة فى قدرة الدول النامية على التخلص من السلاسل التى كبلها بها الاستعمار.

ليست هذه هى المرة الأولى التى أزور فيها الهند، بل المرة الخامسة أو السادسة، وقد حضرت خلال تلك الزيارات اللقاءات المختلفة بين زعماء مصر والهند، فى تجمعات عدم الانحياز، أو فى المؤتمرات الاقتصادية أو غيرها، ولكن هذه المرة بالذات كانت مختلفة كل الاختلاف عن المرات السابقة : أولا لأنها جاءت فى إطار بعثة صحفية موسعة أوفدتها "الأهرام" لتقصي الأوضاع فى آسيا، وثانيا لأنها جاءت بعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، وثالثا لأنها جاءت بعد الزيارة التى قمنا بها لباكستان، وسمعنا خلالها وجهة النظر الباكستانية، وأن الألوان لكى نسمع من الطرف الآخر.

وربما كان من أكثر جوانب الصورة إثارة لنا أننا استمعنا فى نيودلهي لبقية

القصة الخاصة بأول أزمة نووية بعد انتهاء الحرب الباردة . إذ أنه فى الساعة الثانية من صباح يوم التفجيرات النووية الباكستانية ، وردت معلومات إلى إسلام آباد تفيد بأن ثمانى طائرات "إف - ١٦" هندية قد وضعت فى حالة الاستعداد لقصف المواقع النووية الباكستانية، وبناء عليه قامت وزارة الخارجية الباكستانية باستدعاء السفير الهندى، وسفراء الدول الخمس الكبرى، وأخبرتهم بأن باكستان سوف ترد بكل ما لديها من وسائل القوة على أى اعتداء تتعرض له من جانب الهند . وباقى فصول القصة عرفناه فى الهند، ومن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الهندية نفسه، السيد كيسى سنج، فقد قام السفير الهندى فى إسلام آباد بالاتصال بوزير خارجيته الذى كان يغط فى نوم عميق فى ليلة حارة من ليالى نيودلهى، وبسبب الصوت المرتفع لجهاز التكيف كان من المستحيل على وزير الخارجية أن يسمع رنين التليفون، وهكذا بعد أن أعيت الحيلة السفير إزاء الرنين الذى لا يجد مجيباً، فإنه أخذ على عاتقه البحث فى أنحاء نيودلهى عن شخص يمكنه الرد على التليفون، ويذهب إلى منزل وزير الخارجية لكى يخبره بالأزمة المحدقة.

وهكذا كان ممكناً أن تنتشب أزمة نووية لا تقل حثتها عن أزمة الصواريخ الكوبية أيام جون كنىدى، لأن جهازاً رديناً للتكيف كان صوته أعلى من رنين التليفون. وعلى أى الأحوال فإن إشارة المتحدث الرسمى إلى استحالة نوم الوزير بينما تقوم الطائرات الهندية بالاستعداد لقصف المواقع الباكستانية، كدليل على رفضه للقصة الباكستانية من أسامها ، لم تكن كافية ولا قابلة للتصديق وحدها، ولذلك فقد أضاف دليلين آخرين :

- أولهما : أن دولة أخرى غير باكستان لم ترصد هذه الطائرات، حيث نفى وجودها تماماً المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض الأمريكى والذى تتوافر لديه - من خلال الأعمار الصناعية - صور عن كل التحركات العسكرية فى العالم.
- وثانيهما : أن قيام الهند بقصف المواقع النووية الباكستانية يعنى بالضرورة

أن ترد باكستان عسكريا على هذا العمل الذى سيعده وإعلانها للحرب، وهو أمر كان لا بد أن تستعد الهند له بإعلان التعبئة فى قواتها، وإعادة توزيعها لكى تتناسب مع أوضاع الحرب المقبلة، وهى مسألة كان يستحيل التغطية عليها لأنها سوف تتضمن تحريك أعداد هائلة من القوات، وهذا الأمر لم تقم به الهند إطلاقا، وبالتالي فلم يرصده أحد على الإطلاق، وهو - على حد تعبير المتحدث الرسمى الهندى - ما يقطع بأن قصة الطائرات الهندية التى تستعد لقصف المواقع الباكستانية لا أساس لها من الصحة.

وإلى جانب ذلك ، فإن الهند كانت على يقين من امتلاك باكستان للسلاح النووى، ولم يكن لديها أى باعث للقيام باستقراز إسلام آباد لاستخدام هذا السلاح، فى الوقت الذى تسلم فيه الهند بأن امتلاك باكستان للسلاح النووى واحد من حقوق السيادة الباكستانية، كما أن هذا السلاح يعطى باكستان من الأمن ما يكفى للثقة بنفسها فى مواجهة الهند وتعويض الاختلال فى توازن القوى بين البلدين بسبب حجم الهند مساحة وسكانا، ومن ثم فإن التفاوض بين البلدين، والتوصل إلى حل للمشكلات المتعلقة بينهما بما فيها كشمير، يصبح مجديا فى حالة توازن القوى الفعلى.

ولم يكن هذا ما سمعناه من المتحدث الرسمى فقط، بل يكاد يكون حديث كل من التقينا بهم فى نيودلهى . ولم يكن ذلك هو الإجماع الوحيد الذى ووجهنا به، بل كان هناك إجماع آخر على الأسباب التى أدت بالهند إلى إجراء تجاربها النووية :

□ أولها : أن الهند لم تقبل أبدا بالنظام العالمى النووى الذى يقوم على التمييز بين خمس دول نووية لها الحق فى امتلاك السلاح الذرى فى العالم، بينما بقية دول العالم لا تملك هذا الحق ، وهكذا فإن الموقف الهندى - حسب ما أكدته جاسوانت سنج رئيس هيئة التخطيط، وهو الرجل المقرب من رئيس وزراء الهند - كان دوما يرفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلا إذا ارتبط ذلك ببرنامج لإزالة الأسلحة النووية من الدول التى تعمل المعاهدة لمصلحتها . وفى دولة مثل الهند مساحتها ٣٣ مليون كيلو متر مربع تقريبا، وعدد سكانها يقترب من المليار

نسمة تقريبا، وعانت طويلا الاستعمار والسيطرة الغربية عليها، فإنه لابد أن يعد هذا الأمر غير مقبول لديها، ولذلك كان لابد من التضال ضد هذه السيطرة، لكيلا تسمح الهند بأوضاع تمييزية ضدها وضد غيرها من الدول، ولذا فإنها قد قبلت فقط بمعاملتى إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على أساس أنهما لا تشكلان تمييزا ضد الدول التى لا تملك هذه الأسلحة وتضمنان إزالتها من الدول التى تمتلكها.

□ وثانيها : أن الأوضاع الاستراتيجية للهند حتمت عليها الوقوع تحت احتمال أخطار نووية داهمة من قبل دول أخرى مثل الصين فى الشمال الشرقى، التى لديها سلاح نووى معلى منذ عام ١٩٦٤، وباكستان فى الشمال الغربى ولديها برنامج نرى نشيط منذ عام ١٩٧١، كما أنه فى المحيط الهندى هناك قاعدة "بيجو جارسيا" التى يوجد بها الأسطول النووى الأمريكى. كل ذلك يعرض الأمن الهندى للخطر حسب تحليل جاسجيت منج - مدير معهد دراسات الدفاع - للموقف فى أثناء لقائنا به فى دلهى، ووفقا لتعبيره، لا يمكن مواجهته إلا بتكوين نوع من الحد الأدنى للردع النووى، خاصة فى دولة عاشت قرنين ونصف القرن تحت السيطرة الأجنبية، وتعرضت لأربع حروب، ثلاث منها مع باكستان (١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١) وواحدة هزمت فيها من الصين (١٩٦٢) واغتصبت منها أراض مساحتها ١٤ ألف كيلو متر مربع، فضلا عن أن الخرائط الصينية تضع ولايتين هنديةين ضمن الأراضي الصينية، تبلغ مساحتهما ٩٤ ألف كيلومتر مربع.

□ وثالثها : ولعل ذلك هو السبب المباشر، أن معاهدة منع التجارب النووية سوف تدخل دور التنفيذ النهائى فى سبتمبر من العام القادم، وهى معاهدة عالمية تطبق على كل دول العالم، سواء وقعت على المعاهدة أو لم توقع، وإلا تعرضت للعقوبات الدولية. وهذا فضلا عن أنه يشكل سابقة فى العلاقات الدولية تكل بمبدأ السيادة، ويضمن الاحتكار النووى لدول بعينها استكملت تجاربها بالفعل من قبل، فإنه كان سيعرض الهند لعقوبات أشد من تلك التى قد تتعرض لها الآن، لأن العقوبات سوف تشترك فيها كل دول العالم وليس الولايات المتحدة فقط. ولما كان إجراء هذه التجارب النووية لازما من الناحية الفنية للبحث لاستكمال الهند لعملية

التسلح النووي، فإنه لم يكن هناك بد من القيام بهذه التجارب فى المواعيد التى تمت فيها، خاصة أن حزب "بهاراتيا جاناتا" أو حزب الشعب الذى يقود الوزارة الائتلافية الحالية فى الهند كان قد وضع إجراء التجارب النووية ضمن برنامجہ الانتخابى الذى فاز على أساسه فى الانتخابات.

ولهذه الأسباب الثلاثة قامت الهند بإجراء تجاربها النووية فى شهر مايو الماضى. وكان البرنامج النووى الهندى قد بدأ مبكرا للغاية عندما تم إنشاء الوكالة الهندية للطاقة الذرية فى ظل الاستعمار البريطانى عام ١٩٤٤، وبدأت سلسلة بناء المفاعلات النووية الهندية بمساعدات أمريكية وكندية، وافتتح أولها عام ١٩٥٦، ولكن الهند انتظرت حتى عام ١٩٧٤ حتى تجرى أول تجاربها النووية "السلمية" على حد تعبير إنديرا غاندى، وكان سبب التأخير طبقا لوجهة النظر الهندية، محاولات الهند المستميتة للعمل من أجل وضع برنامج عالمى لإزالة الأسلحة النووية من الكرة الأرضية كلها، وهو الأمر الذى حاولته الهند فى أثناء مناقشات الإعداد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبعدها، ولما لم تستجب الدول العظمى للجهود الهندية، فإنه كان لابد من اتباع الهند لخيارها النووى الخاص.

ومن وجهة النظر الهندية ، فإن السلاح النووى يجب ألا يكون مصدر تهديد لأحد، فتاريخ الهند الطويل لم يشهد أبدا بأنها قامت بالاعتداء على أحد من جيرانها، وهى - كما يقولون فى نيودلهى - فى جميع الحروب التى خاضتها كان الاعتداء دائما من جانب الأطراف الأخرى المحيطة بها. أما ما يقال عن التوسع الشديد فى القوة العسكرية الهندية، وأن ذلك قد يمثل تهديدا لجيرانها، فضلا عما قد يسببه ذلك للهند من تكاليف اقتصادية باهظة، فإن الحقائق تقول إن الهند هى أقل دول الإقليم من ناحية الإنفاق العسكرى، حيث تتفق فقط ٢% من ناتجها العلى الإجمالى، مقابل ٧% لباكستان و ٧% للصين و ٣% للمتوسط العالمى.

وفىما يتعلق بمشكلة جامو وكشمير تحديدا، وهى التى تهدد العلاقات الهندية الباكستانية ، فإن الهند تعلن أنها على استعداد تام للتفاوض المباشر حولها مع الحكومة الباكستانية، خاصة أنه قد حدث بالفعل الآن نوع من الردع النووى المتبادل

بين الطرفين. ويرجع الإصرار الهندي على المفاوضات المباشرة الثنائية إلى تخوفها من التدخل الأجنبي في جنوب آسيا، والذي لم يؤد في حالات أخرى مثل أفغانستان والبوسنة إلا إلى تعقيد القضايا واستمرارها فترات طويلة، كما أنه يوجد بين البلدين من التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة ما يكفى للتوصل إلى حل سلمي ثنائي للقضية. وعندما تسامعنا عن مضمون الحل الذى تراه الهند، فإن المسئولين الهنود لم يطرحوا حلا محددا، مكتفين بالرد على الموقف الباكستانى بضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بأن هذه القرارات تنص على ضرورة الانسحاب الباكستانى من المناطق التى تحتلها من كشمير قبل تطبيق حق تقرير المصير. ومن جانب آخر، فإنه بعد أكثر من خمسين عاما تغيرت أوضاع كثيرة فى الواقع مما يجعل تطبيق هذه القرارات غير ذى بال، وبذا قد تحتاج نظرة جديدة للموقف.

بالإضافة إلى هذه الحجج القانونية، فقد طرحت من قبل من قابلناهم حجج سياسية أخرى لتبرير الموقف الهندى:

- أولاها أنه لا توجد حركة تحرير حقيقية فى كشمير، وإنما هناك حركات إرهابية تأتى وتدعم من الخارج، وبعض منها جاء من أفغانستان بمن فيهم بعض الإرهابيين العرب والمصريين الذين تمكنت القوات الهندية من قتلهم. وفيما عدا الإرهاب فإن الأوضاع هادئة فى كشمير، وللتلليل على ذلك دعانا وزير الدفاع لزيارتها والتأكد من هذه الحقيقة بأنفسنا.
- وثانيها أن القبول باستقلال جامو وكشمير وانضمامهما لباكستان سوف يعنى فى الحقيقة تمزيق الهند، حيث مستجد العناصر الإرهابية من مجموعات عرقية وثقافية أخرى فى ذلك سابقة يمكن تكرارها فى أكثر من مكان.
- وثالثها، وأهمها جميعا، أن مثل هذه النتيجة سوف تعرض المسلمين فى الهند، الذين يبلغ عددهم - كما ذكر لنا جوجمار جوجرال رئيس الوزراء

السابق - ١٦٠ مليون نسمة، وهم أكثر من سكان باكستان، لخطر هائل، سوف يذكرنا في حد ذاته بمآسى تقسيم الهند عام ١٩٤٧ والتي أدت إلى وقوع مليون من الضحايا، وتحول ١٠ ملايين نسمة آخرين إلى لاجئين.

إن وجهات النظر هذه تعبر عن أغلبية الرأى العام الهندى الساحقة، وإجماع الأحزاب السياسية الرئيسية عليها، ولكن ذلك لا يمنع - كما هو الحال فى باكستان - من وجود أقلية ترى خطأ دخول الهند فى مجال التسلح النووى على أسس مختلفة. فالبعض يرى أن سباق التسلح - الذى سوف تشعله التفجيرات النووية - لابد أن يقود إلى حالة من عدم الاستقرار السياسى فى إقليم جنوب آسيا . والبعض الآخر يؤثر شكوكا حول قدرة الاقتصاد الهندى ، فى هذه المرحلة من النمو والسعى إلى الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى ، على تحمل تكاليف التسلح النووى فى بلد لا تزال أغلييته الساحقة دون خط الفقر . وأخيرا هناك من يعارضها استنادا إلى أسس أخلاقية، حيث تتنافى هذه الأسلحة، خاصة فى ضوء قوتها التدميرية الهائلة، مع تقاليد المهاتما غاندى نفسه . وعندما سألتنا حفيد المهاتما غاندى ، الدكتور راجوهان غاندى الخبير فى مركز دراسات السياسات بنىودلهى ، عما كان سيكون عليه موقف جده من سياسة التسلح النووى، قال على الفور : إن جدى كان سيعارضها تماما، وأنا كذلك، فإنى أعارضها تماما. ولكن معارضة هذه الأقلية الصغيرة مهما يكن نشاطها، لا تنفى أن الأغلبية لا تؤيد سياسة التسلح النووى فقط، وإنما ترى فيها أيضا مصدرا للفخر، وشعورا بأن الهند فى النهاية نالت مكانتها التى تستحقها، وأن على العالم الاستماع إليها بدءا من اليوم.

المحلة الثالثة

سنغافورة

كان الانتقال من الهند إلى سنغافورة نقلة حقيقية حقيقية في رحلتنا الطويلة في آسيا، فقد انتقلنا من عاصمة دولة قارية كبرى تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثة ملايين كيلو متر مربع، فأصبحتنا في دولة مساحتها ٦٤٨ كيلو مترا مربعا، من بينها مسقون كيلو مترا تمت إضافتها إلى المساحة من اقتطاع أراض من البحر عن طريق الاستصلاح منذ الاستقلال عام ١٩٦٥ . ومن دولة عملاقة يقترب عدد سكانها من مليار نسمة ، وجدنا أنفسنا في دولة عدد سكانها لا يزيد على ثلاثة ملايين نسمة. ومن دولة نامية لا يصل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومي إلى ٤٠٠ دولار، إلى دولة يزيد فيها نصيب الفرد على ٢٦ ألف دولار . ومن دولة ذات حضارة عريقة وموغة في القدم وممتدة وراء الحدود مثل الهند، إلى دولة حديثة بكل ما تعنيه الحداثة من معان، تنحصر فيها حضارات متنوعة (٧٦% من أصل صيني، و ١٥% من أصل مالاي، و ٧% من أصل هندي، و ٢% من أصول أوراسية) تحاول الانصهار في بوتقة التقدم الاقتصادي، وتطلع إلى المستقبل الذي يفترض فيه دوما أن يكون أفضل من الحاضر. ومن دولة تلعب دورا إقليميا وعالميا، وترى أن لها حقا مشروعا يتيح لها موقعها وموضعها وحجمها وثقلها السكاني، إلى دولة تدرك عن يقين حدودها الجغرافية والسياسية، كما تعرف الأفاق اللانهائية التي قد يتيحها لها التقدم الاقتصادي.

وربما كانت هذه المفارقات كلها وراء قرارنا زيارة سنغافورة دون غيرها

من دول الإقليم، فقد كنا نريد أن نعرف آثار التحولات العميقة التي جرت في جنوب آسيا من جراء التفجيرات النووية، على باقي المساحة الشاسعة الممتدة حتى شرق القارة، وكذلك الآثار الهائلة للأزمة الاقتصادية التي غرقت فيها دول الإقليم على امتداد المسافة من سول في كوريا الجنوبية في الشمال، حتى جاكارتا في إندونيسيا في الجنوب. ومن الناحية الجغرافية البحتة كنت سنغافورة هي النقطة التي يلتقى عندها كلا الاتجاهين، والأكثر من ذلك أنها كانت الدولة التي نبعت منها فكرة النموذج الآسيوي في التطور كنموذج مقابل ومختلف عن النموذج الغربي، من حيث المؤسسات، ومن حيث العلاقة بين السياسة والاقتصاد، والقيم النابعة من ثقافة مغايرة ترى في نفسها القدرة على ابتداع طريق آخر للتقدم غير الذي جرى إنجازه في الغرب.

وربما بدت هذه المفارقات بكل الوضوح فور وصولنا إلى سنغافورة بعد رحلة شاقة استغرقت الليل بطوله من نيودلهي إلى سنغافورة، التي وصلنا إليها في الساعة السابعة والربع صباحا، حيث كان ينتظرنا أول مواعدنا في الساعة التاسعة، وهي فترة كانت كافية بالكاد للوصول إلى الفندق وإلقاء حقائبنا ثم العودة إلى الطريق من جديد. لم يكن هناك ذلك الترحيب والاحتفاء، أو كلمات المجاملة عن العلاقات الوثيقة مع مصر التي شعرنا بها في كل من باكستان والهند، وإنما كانت هناك صيغة عملية براجماتية تعرف أن لدينا يومى عمل فقط، لا يمكن السماح بأن يمرا دون أن نعرف الإجابات السنغافورية عن أسئلتنا نحن القادمين من الشرق الأوسط.

هذه الإجابات جاءت دوما محددة في أرقام ممتدة من الماضى إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل، فكل ما هو موجود في سنغافورة له امتداداته إلى القرن الحادى والعشرين. فمن الميناء الذى هو صناعة كبرى في حد ذاتها تسهم بحوالى ٤% من الدخل المحلى الإجمالى ، إلى صناعة الإلكترونيات والمعلومات التى هى المدخل الأساسى إلى القرن القادم، إلى السياحة، وهكذا. وباختصار فإننا وجدنا أنفسنا أمام مجتمع "تيجيتال" ، أى "رقمى" ، لا يعرف مجالا كبيرا للآراء الشخصية أو البالغة

التعميم، فعرفنا أن الدخل القومي الإجمالي بلغ في العام الماضي ٩٩ مليار دولار أمريكي، أي أصبح أكثر من ١٤٠ مثلا لما كان عليه عام ١٩٦٠ عندما كان ٧٠٠ مليون دولار فقط. أما التجارة الخارجية من صادرات وواردات، فقد بلغت في عام ١٩٩٧ نحو ٢٥٠ مليار دولار، وفي ذات العام بلغ معدل النمو ٧٩%، منخفضا عما كان عليه في عام ١٩٩٥ حينما وصل إلى ١٠٠%، وفي ذات العام أيضا وصل حجم الاحتياطي النقدي إلى ٧٥ مليار دولار، في الوقت الذي وصل عدد السائحين فيه إلى ٧ ملايين سائح.

هذه التجربة الثرية التي كانت تجرى كالقطار السريع الذي لا يعرف محطات للوصول تعرضت لأخطار جمة نجمت كلها عن أسباب خارجية لا يد سنغافورة فيها، ولا تملك في الوقت نفسه قدرة على التحكم فيها، فقد داهمتها التفجيرات النووية في الهند وباكستان التي بدت كأنها خروج على الخط الذي لاح أن التجربة الآسيوية ارتضته كسبيل للتقدم واكتساب المكانة العالمية والمشاركة في النظام الدولي. وسواء كنا في مقابلة مع السفير كواشونج كوان ومجموعة الباحثين في معهد دراسات الدفاع والاستراتيجية في جامعة تانيونج التكنولوجية، أو مع السيد ليسلى فونج ومجموعة المحررين في صحيفة "ستريت تايمز"، أو مع وزير الخارجية والعدل جايا كومار، فإن التعبير عن الأسف والقلق والانعراج قد حدد موقف سنغافورة من هذه التفجيرات. وقد علمنا من هذا الأخير أن وزارة الخارجية السنغافورية كانت قد استدعت سفيرى الهند وباكستان لكي تعبر لهما عن هذه المشاعر في كلمات متطابقة لكل منهما، ولم تعلن سنغافورة شيئا من ذلك، ولم تصدر حتى بياناً رسمياً، ليس فقط لأن سنغافورة تعرف حدودها، وإنما أيضا لأن قواعد اللعبة النووية ينبغي لها أن تخص آخرين أكثر قدرة.

ولكن بعيدا عن الموقف الرسمي، فإن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية اعتبرت في سنغافورة تطورا سلبيا قد يؤثر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقد يؤثر سلبا أيضا على الأوضاع في جنوب آسيا. ولكن معالجة هذا الموقف، على حد تعبير ليسلى فونج، لا يمكن أن تتم عن طريق سنغافورة، وإنما

يمكن أن تتم فقط عن طريق المنتدى الإقليمي الآسيوى المختص بمناقشة القضايا الأمنية فى آسيا ، بطريقة غير رسمية وهادئة. أما سنغافورة ذات العلاقات الاقتصادية مع كل من الهند وباكستان ، فإنها إن تلتزم بأية عقوبات دولية عليهما ما لم تكن صادرة أساسا عن مجلس الأمن، وفى نفس الوقت فإنها سوف تقوم بمراقبة عملية نقل التكنولوجيا النووية من أى من هاتين الدولتين إلى أى جهة أخرى سواء داخل الإقليم أو خارجه.

ولما كنا قد تطرقنا للمسائل الأمنية فى جنوب وشرق آسيا، فقد طرحنا على من قابلناهم قضية الدور الصينى فى المنطقة، والذي كان سؤالا محلا للغاية أثناء زيارتنا للهند. وهنا فى سنغافورة وجدنا النظرة مختلفة عنها فى الهند، فالصين لدى السنغافوريين صين جديدة تماما تشعر بالمسئولية تجاه المنطقة ككل، وتتوهم بدور رئيسى فى عملية التكامل الاقتصادى الإقليمى، وهى مهتمة أيضا بمتابعة رحلتها فى التحرر الاقتصادى وتحسين حياة مواطنيها وتعبئة الموارد والسياسات لتحقيق هذا الهدف. ولذا فإنه ليس من مصلحة الصين القيام بأى عمل قد يؤثر على علاقاتها بالقوى الكبرى ذات المصالح الواسعة فى المنطقة، فإن آخر ما يريده الصينيون الآن هو تهديد الاستقرار الإقليمى لأن ذلك سيؤثر سلبا على أدائهم الاقتصادى الناجح.

ولهذا فإن كل من قابلناهم فى سنغافورة قدروا للغاية أهمية العلاقات الصينية — الأمريكية، وقالوا عنها إنها تعد أهم علاقة استراتيجية فى منطقة آسيا والباسيفيك، خلال تعليقاتهم على رحلة كلينتون إلى الصين، وأعربوا عن عدم خوفهم من هذه العلاقة، أو من إجراء أى اتفاق بينهما على حساب باقى دول المنطقة، لأن الخوف كل الخوف هو أن يتحولوا إلى عدوين بدلا من أن يكونا شريكين. فمثل هذا التحول سوف يقلب كل الأمور رأسا على عقب فى المنطقة كلها، وسوف يكون له ثمن كبير يدفعه الجميع، وإنه من الأفضل للجميع أن يتطور التعاون الأمريكى — الصينى فى كل المجالات، لأن ذلك قد يضمن تكتيفا للوجود الأمريكى فى المنطقة. فمثل هذا الوجود له تقويم عال فى سنغافورة، لأن خبراء معهد الدراسات الأمنية

والاستراتيجية يرون أن الوجود الأمريكي في المنطقة عبر العقود الخمسة الماضية كان له أثر فعال في حماية الدول الآسيوية من التهديد الشيوعي، مما أتاح لها الفرصة للبناء والنمو واستيعاب التكنولوجيا.

ولكن الأزمة الاقتصادية الآسيوية كانت أكثر إزعاجا وإثارة للقلق بل وتهديدا لمنغافورة من أى شيء آخر. ووفق تعبير ليسلى فونج فإنها تكاد تكون أهم أزمة تعرضت لها بلاده منذ الحرب العالمية الثانية. فالاستراتيجية التنموية لمنغافورة قامت على عمودين رئيسيين، أولهما هو تعميق النمو فى صناعات القرن القادم خاصة فى مجال الإلكترونيات التى بلغت نسبتها ٥١% من الناتج الصناعى، مقابل ٢١% للكيمائيات و ١١% للصناعات الهندسية و ١٧% للصناعات التقليدية. وثانيهما كان التوسع فى علاقات التكامل الاقتصادى مع إقليم آسيا والباسيفيك، والعمل بالعلاقات ذاتها مع أمريكا الشمالية وأوروبا، وذلك بأن تكون سنغافورة هى المركز الإقليمى لهذه العملية سواء من حيث الاتصالات أو المواصلات أو المعلومات. وكانت الحقائق تؤكد أن بوسع سنغافورة القيام بهذا الدور، فهى من زاوية القدرة التنافسية - طبقا للتقارير العالمية - تشغل المكانة الثانية على مستوى العالم بعد سويسرا وقيل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وفى هذا الإطار فإن إقليم آسيا والباسيفيك كان هو البوابة التى تتخل منها سنغافورة إلى كل من الإقليمية والعالمية. ونتيجة لهذا النمو الهائل فى هذا الإقليم خلال العقدین الماضيين، فإن نصيبه بلغ ٢٧% من الناتج المحلى العالمى، مقابل ٢٦% لأوروبا و ٣١% لشمال أمريكا.

ومن هنا نستطيع أن نفهم الضربة التى وجهت إلى سنغافورة بسبب الأزمة الاقتصادية فى آسيا، والتى أدت إلى توقع انخفاض معدل النمو إلى ١% هذا العام، وانخفاض عدد السائحين القادمين إليها بمقدار ٢٢%، وهى ضربة لم تعرفها سنغافورة فى تاريخها. صحيح أن سنغافورة كانت أقل الدول الآسيوية تضررا من الأزمة نتيجة الاحتياطي الهائل من العملات الذى تمتلكه، ونظامها المالى الصارم الذى تلتزم به، ونظافة الحكم الذى تعرفه استنادا للتقاليد التى أرساها مؤسس

الدولة لى كوان يو ، إلا أنه فى دولة تقوم فلسفتها على صناعة المستقبل فإن الصورة البائسة التى تبدو عليها الدول الآسيوية الأخرى الآن تجعل مستقبل سنغافورة معقلا تماما على قدرة الدول الأخرى على الخروج من أزمتها.

وهنا تأتى أهمية تحليل سنغافورة لعناصر الأزمة الاقتصادية فى آسيا. وسواء كنا فى هيئة ميناء سنغافورة أو فى مجلس التنمية الاقتصادية أو هيئة النقد السنغافورية، فإن أسباب الأزمة التى استمعنا إليها كانت واحدة :

- أولها ما أدى إليه النمو الاقتصادى المتواصل من حالة اللامبالاة بالقواعد السليمة للممارسة الاقتصادية الرشيدة، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلى.
 - وثانيها ذلك الضعف الشديد للنظام المالى، خاصة فيما يتعلق بقواعد الإقراض قصير الأجل.
 - وثالثها ضعف المؤسسات الرقابية إلى الدرجة التى أدت إلى تفشى المحاباة والمحسوبية والفساد.
 - وأخيرا التكاليف الشديدة من مؤسسات الإقراض الدولية على منح القروض للدول الآسيوية اعتمادا على تصور استمرار النمو بنفس معدلاته المرتفعة.
- وإذا كان الحال كذلك، فما هو سبيل الخروج من المأزق ؟ هنا تأتى الإجابة السنغافورية بضرورة التعامل مع كل هذه الأسباب مجتمعة ، وهى فى حد ذاتها مسألة تحتاج إلى زمن قد يستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات حتى تعود الدول الآسيوية إلى معدلات النمو المرتفعة التى تعودت عليها فى الماضى . وقد أضفنا مضيفونا فى هيئة النقد السنغافورية مفتاحا آخر لتجاوز الأزمة ، هو ضرورة عودة الاقتصاد اليابانى إلى عافيته ، لأن اليابان كانت ومستظل هى بوابة النمو فى آسيا. وكما يبدو - كما قال لنا محدثونا - فإن الإجراءات التى بدأت اليابان فى اتخاذها تدعو إلى التفاؤل.

ولم يكن هناك بد من أن نحمل لهم النظرية التآمرية السائدة فى منطقتنا العربية ، حول أن الأزمة الآسيوية ربما تكون راجعة لرغبة الغرب فى ضرب

اقتصاد المنطقة في أعقاب التجربة الآسيوية التي باتت تنافسه على القوة والمنعة الاقتصادية . وكان الرد، إلى جانب الابتسامة الساخرة للمتحدثين معنا في هيئة النقد السنغافورية، باستحالة حدوث مثل هذه المؤامرة لأن هناك متغيرات كثيرة تدخل في العملية الاقتصادية يصعب على أى طرف كان التحكم فيها أو التلاعب بها جميعا في الوقت نفسه . كما أن الدول الغربية تتحمل الكثير من الخسارة في هذه الأزمة، حيث إن الاستثمارات الأمريكية والأوروبية الهائلة في آسيا قد تأثرت من حالة التدهور في الاقتصادات الآسيوية، كما أن الأزمة سوف تؤثر عاجلا أو آجلا على الاقتصادين الأمريكي والأوروبي نتيجة تراجع الطلب الآسيوي على منتجاتهما.

وهنا انتقلنا إلى اختبار المقولة العربية الثانية في أن المشكلة قد تكمن في العولمة، وكانت الإجابة قاطعة بأنه لا يوجد أى اختيار آخر في عالم اليوم سوى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، خاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، وأن كل محاولات الخروج على العولمة لم تؤد إلا إلى كوارث كبرى في المجتمعات التي حاولتها . ولكن ذلك يعنى - كما قال لنا ليسلى فونج رئيس تحرير "ستريت تايمز" - أن العولمة باتت تفرز هي الأخرى مشكلاتها التي تحتاج إلى حل، وفي مقدمتها تأتي مشكلة المضاربين الذين باتوا يشكلون تهديدا للعالم المعاصر وكل حركة رؤوس الأموال فيه.

المحطة الرابعة

جاكرتا

عبرنا خط الاستواء بعد ساعة من الطيران من سنغافورة، وعندما أعلنت مضيئة الطائرة أننا في سيلندا إلى الهبوط في مطار جاكرتا الدولي، وجدنا أنفسنا فوق الأرض التي شهدت منذ أسابيع قليلة تطورات كبرى جذبت الاهتمام العالمي إليها، حين أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة إلى اضطرابات سياسية قادت إلى تغيرات درامية أطاحت بالرئيس سوهارتو، وأنت بالرئيس بحر الدين يوسف حبيبي إلى السلطة. ومنذ وصولنا إلى جاكرتا حاولنا معرفة حقيقة قصة تلك الأيام الستة المثيرة، فيما بين عودة الرئيس سوهارتو إلى إندونيسيا يوم ١٥ مايو من القاهرة، حيث كان يشارك في اجتماعات قمة مجموعة الدول الـ ١٥ بعد انفجار الاضطرابات، وحتى إعلانه عن تنازله عن منصب رئيس الجمهورية لئلا يثبته في الساعة التاسعة من مساء يوم ٢١ مايو، ثم تولى الأخير دفة القيادة بعد ذلك بساعة واحدة، ولكن عناصر القصة ظلت دوما ناقصة ومتضاربة في أحيان كثيرة، وقد أوضح لنا ما فيها من متناقضات الرئيس حبيبي نفسه عندما التقينا به.

ولم يكن اهتمامنا بقصة التغيير السياسي في إندونيسيا راجعا فقط إلى أننا قد رغبتنا في تعريف القارئ المصري والعربي بها، وإنما أيضا لأنه تتجمع عندها عناصر الأزمة الاقتصادية والسياسية في هذا البلد الكبير، ولأنه عندها أيضا يتحدد مستقبل هذه الدولة في المدى القريب والمدى البعيد. وإن نكون مبالغين إذا قلنا إن مستقبل الأوضاع في جنوب شرق آسيا قد يكون مرتبطا بما يجرى في إندونيسيا

التي تقع بين القارة الآسيوية في الشمال وقارة استراليا في الجنوب ، ويحدها المحيط الهندي من جهتي الغرب والجنوب، ثم المحيط الهادى من الشرق، وبحر الصين الجنوبي في الشمال، وكل ذلك يعطيها مكانة استراتيجية حاكمة تجعل إشعاعات ما يحدث فيها تتعدى بكثير قوة حجمها وحدودها.

ولكن الموقع الاستراتيجي لا يمثل وحده أهمية إندونيسيا، فمساحتها في الأرض والماء ١٩٨ مليون كيلو متر مربع ، وهى بذلك تريد على مساحة أوروبا، وهى ثالث دولة آسيوية في المساحة بعد الصين والهند. ثم إنها من حيث عدد السكان تعتبر الدولة الرابعة في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبلغ عدد سكانها حوالى ٢١١ مليون نسمة، مما يجعلها بالتأكيد أكبر دولة إسلامية، لأن ٨٧% منهم دينون بالإسلام، ويتوزع الباقون بين معتقى الديانات الأخرى كالمسيحية (البروتستانتية ٦% والكاثوليكية ٣%) والعقائد البوذية (١%) والهندوسية (٢%)، أما الباقي فمن اللادينيين. ولكن وجود هذه الأغلبية الإسلامية لا يعنى بالضرورة درجة عالية من التجانس فيما بينها، فسكان إندونيسيا ينتمون لجماعات عرقية متباينة، ويتحدثون بنحو ٥٨٣ لغة ولهجة مكتوبة، ويعيشون فوق ست جزر كبيرة هي : جاوا، وبالي، وسومطره، وكليمنتان ، وإيريان، وجايا، من ضمن جزر إندونيسيا المتناثرة التي تبلغ نحو ١٧٥٠٨ جزر، معظمها غير مأهول بالسكان.

وهذا الموقع الاستراتيجي المهم بالإضافة إلى عدد السكان الكبير ، فضلا عن الترابط الاقتصادي الذي يجمع بين إندونيسيا وغيرها من الدول الآسيوية ، جعل من أزمتها الاقتصادية درسا يليغا لكل الاقتصادات الآسيوية الأخرى، التي تجتمع معها في عدد من العوامل وتختلف معها في عوامل أخرى. هذا الدرس الإندونيسي البالغ عبارة عن مزيج بين عدة عوامل بعضها داخلي والآخر مرتبط بعوامل خارجية. فعلى الصعيد الداخلي ، يبرز العامل المالى المتمثل فى ضعف النظام المصرفي وسبيلته الشديدة وغياب القواعد المصرفية الصارمة، بالإضافة إلى تغليب الاعتبارات الشخصية . وفى إندونيسيا - على لسان بعض مسئوليه المالىين والاقتصاديين مثل يوسف أنور رئيس مجلس إدارة سوق المال، وجيانجار كارثا

ساستمينا الوزير المنسق لشئون الاقتصاد والمالية والصناعة في الوزارة - سمعنا تحليلًا يؤكد أن أهم العوامل التي أدت إلى أزمة الاقتصاد هي أن تكلفة رأس المال لم يكن حسابها يتم بشكل واقعي، والتهوين من توقعات مخاطر الاستثمار. وفي الوقت نفسه غابت القواعد والأسس التنظيمية التي من شأنها تنظيم سوق المال وتسوية المعاملات المالية، وكذلك محاولة تثبيت سعر العملة الوطنية مقابل الدولار مما أفقدها قيمتها الحقيقية. ثم التراجع في الصادرات نتيجة لانخفاض سعر البين الياباني، وبعد ذلك الطفرة الكبيرة في الصادرات الصينية. وقد رافق ذلك كله ارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل حيث بلغت بالنسبة للقطاع الخاص وحده في إندونيسيا حوالي ٣٢ مليار دولار، منها ٦٠٣ مليار دولار استحققت السداد في نهاية عام ١٩٩٧، في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الدين الخارجي لإندونيسيا ١١٧ مليار دولار. ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة ضعف المؤسسات النقدية وسياسات النظام المصرفي، حيث منحت البنوك قروضا كبيرة بضمانات غير كافية، ثم محاولة الحكومة تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بدون معالجة أوجه القصور الخطيرة في الاقتصاد مما صرف الانتباه عنها. بالإضافة إلى ارتباط الحكومة بعدة مشروعات قومية باهظة التكاليف، لم تكن لها في الحقيقة جدوى اقتصادية مثل صناعة الطائرة الوطنية وصناعة السيارة الوطنية.

ومع بداية الأزمة في شهر يوليو ٩٧، فضل بعض الشركات والأفراد الاحتفاظ بأرصدهم الدولار، وعدم تحويلها إلى الروبية، على أمل انخفاض قيمة العملة الوطنية، ثم استبدلها بالدولار تحقيقًا لمنفعة مالية عاجلة، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية على نحو غير مسبوق في الأسواق. وقد ارتبط ذلك كله بمناخ من الفساد العام، وغياب المشاركة السياسية، وتحكم النخبة المحدودة المحيطة بالرئيس السابق سوهارتو في مقررات البلاد. ولذلك فإن نشوء الأزمة في بدايتها كأزمة مالية، مع عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لاحتوائها منذ أيامها الأولى، كان هو السبب وراء تصاعدها بسرعة شديدة، ثم تحولها إلى أزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلى كشف أوجه الضعف العديدة في الاقتصاد الإندونيسي. وحين شعر المواطنون

العادى بحدّة هذه الأزمة ، ومع غياب المؤسسات القادرة على اتخاذ القرارات الصعبة، بات الأمر معلقا على ضرورة القيام بتغيير سياسى حقيقى. ومن هنا كانت الضغوط الشعبية التى تزايدت بسرعة شديدة، وطالبت بأن تكون بداية مواجهة الأزمة هى الإطاحة بالرئيس سوهارتو.

ولم يكن تغيير الرئيس سوهارتو فى حد ذاته مخرجاً وحيداً من الأزمة التى عصفت بإندونيسيا اقتصاديا وسياسيا ، فذلك يبدو أنه - تحقيقاً للتغيير السياسى المنشود - يحتاج لفترة طويلة من الزمن، ولكنه كان تعبيراً عن الدخول فى مرحلة جديدة بعد ٣٢ عاما من حكمه. ورغم أن الرئيس الجديد بحر الدين حبيبى لم يكن بعيداً عن الرئيس السابق، وما زال مرتبطاً به - على حد تعبيره - عاطفياً وإنسانياً، إلا أن الأمر الذى شعرنا به فى العاصمة جاكرتا، هو أن هناك رغبة صادقة فى التعلم من تجارب الماضى ، واتخاذ الإجراءات المناسبة للخروج من الأزمة الاقتصادية، وكذلك إعطاء مساحة من الحرية السياسية للمواطن الإندونيسى.

إن التجربة الإندونيسية، وإن كانت تقترب من نصف القرن واجهت خلاله العديد من التحديات، فإن ما شهدته مؤخراً من تغييرات كان له طابع خاص جداً، ربما تبرز خصوصيته فى البيئة الدولية التى عاصرت هذه التجربة . ففى السابق، وإبان الحرب الباردة تحديداً، كان للدعم الغربى الذى توافر للرئيس السابق سوهارتو كفيلاً بأن يوفر لإندونيسيا نوعاً من التأييد والدعم السياسى والاقتصادى، وقد ساعدها ذلك على تحقيق قفزة اقتصادية هائلة. ويكفى أن نذكر أنه طوال عقدين من الزمن كان متوسط نمو الدخل القومى يقترب من ٨% سنوياً، وشهدت فيها البنية الأساسية للبلاد تطوراً مذهلاً، مما انعكس على منها الكبرى، خاصة جاكرتا، التى تبدو الآن كمدينة غربية بما فيها من ناطحات سحاب فى كل مكان . ثم جاء التغيير الكبير فى النظام الدولى فى السنوات الخمس الأخيرة، حيث تدعم الاتجاه نحو بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفرض قواعد وآليات جديدة للدور الدولى، خاصة من جانب الولايات المتحدة التى تسعى لتعديل الميزان التجارى مع دول شرق آسيا، وفرض سياسة المقايضة بين مناخ ديمقراطى من ناحية وتوفير

الاستثمارات والتكنولوجيا لهذه الدول من ناحية أخرى.

وفى واقع الأمر فإن هذا التغير فى المناخ الدولى كان له دور كبير فى تغيير معادلة التقدم التى استندت إليها معظم دول شرق آسيا ، ومنها إندونيسيا . فلم يعد مقبولا - إلى حد كبير - أن تتغلب الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية، كما أن معيار الاستقرار كأساس للشرعية لم يعد هو المعيار الوحيد. وبالتالي أصبح من الضرورى لهذه النظم الآسيوية أن تريد من الجرعة الديمقراطية فى السياسة حتى تستطيع أن تحافظ على تقدمها الاقتصادى وفوزها السياسى.

والمنتبع عن قرب لمسار الأ.د.ات التى انتهت برحيل الرئيس سوهارتو واعتلاء نائبه حبيبى الحكم، يمكن أن يلاحظ أوجه الشبه بين ظروف رحيل سوكارنو ورحيل سوهارتو، فكلاهما قد أجبر على التنازل عن الحكم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والضغط الدولية. فقد برزت بوادر التغير منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ والرئاسية عام ١٩٩٣، إذ تكاثرت العديد من التساؤلات والمطالبات بالمشاركة والحريات العامة، وضرورة إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة، وهو ما يدركه الرئيس حبيبى الآن إدراكا واعيا ، ويعمل له حسابا كبيرا فى طريقته لإدارة الدولة فى الفترة القادمة.

ومن هذا المنطلق، فإن تفاعل الأزمة النقدية الراهنة مع المعطيات الجديدة لنظام حبيبى الذى يرى العديد من الأطراف أنه فترة انتقالية، بالإضافة لضغوط صندوق النقد الدولى، تظل جميعها مجموعة من التحديات الجسيمة، على الرئيس الجديد مواجهتها بحكمة شديدة حتى يعبر بالبلاد إلى بر الأمان. والواقع أن هذه التحديات تتطلب، بالدرجة الأولى، درجة كبيرة من الحكمة السياسية التى قد تعيد للمواطن الإندونيسى ثقته فى النظام العام وتكشف له انفتاحه الضرورى، كما تعيد للمستثمر، سواء المحلى أو الأجنبى، ثقته فى المؤسسات والسياسات الإندونيسية حتى يتخذ قراره بالعودة مرة أخرى إلى البلاد من أجل الاستثمار والإنتاج فى ربوعها. وحين يتخذ الرئيس حبيبى هذه القرارات المطلوبة وتتحول إلى سياسات نافذة فسوف يتغير الكثير .

وقد بذل الرئيس حبيبي خلال الأسابيع الستة الأولى من رئاسته جهدا هائلا لكي يعير ببلاده هذه الأزمة الطاحنة. وحسب ما روى لنا العاملون في صحيفة "ريبيليكا" الإندونيسية، وأكد لنا هو شخصيا، فإن عدد ساعات نومه لم تتجاوز المائتين فقط في اليوم . وقد بدأ بالعمل بالفعل على إزالة الشكوك الدائنة بكثرة عنه في المجتمع الإندونيسي، والتقى بمعظم الاتجاهات السياسية والدينية والطائفية والعرقية، ثم بأقارب ضحايا حادث جامعة " تريماكتي" التي انطلقت منها شرارة الاضطرابات التي أطاحت بسوهارتو . وركز الرئيس حبيبي جهوده على خمس قضايا :

- أولاها أنه يمثل ذاته فقط وليس دمية في يد الرئيس السابق سوهارتو، بالرغم من الصداقة التي ربطت بينهما على مدى الأربعين عاما الماضية.
- وثانيها أنه تبني برنامجا إصلاحيا يتطلب الصبر ومنحه الفرصة والوقت لكي يستطيع تنفيذه، ويتضمن البرنامج تغيير القوانين السياسية البالية التي حكمت البلاد لعقود طويلة، وإجراء انتخابات برلمانية تقوم على الحرية والتعدد الحزبي، واختيار رئيس جديد ونائبه خلال العام المقبل.
- وثالثها أن أهم أولوياته هي الخلاص من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي خفضت معدلات النمو إلى ١٠% سلبا ورفعت التضخم إلى ٤٥%، ورفعت معدلات البطالة إلى ٢١% من إجمالي القوة العاملة، وأدت إلى انهيار سعر العملة بحوالى ٦٠% من القيمة التي كانت عليها في شهر يونيو من العام الماضي، والعمل من أجل التخفيف من معاناة الشعب، خاصة الفقراء، وتوفير الاحتياجات الرئيسية لهم.
- ورابعها أنه لا تفرقة بين أفراد الشعب الإندونيسي بسبب الدين أو الجنس، وأن الجميع لهم الحقوق والواجبات نفسها، وذلك لتهنئة مخاوف الأقلية الحاكمة للاقتصاد الإندونيسي.
- وخامستها أنه سيحارب الفساد والمحسوبية والمحاباة.

وخلال الفترة القصيرة التي قضيناها في إندونيسيا شعرنا بأن الشعب الإندونيسي قد قرر إعطاء رئيسه الجديد الفرصة لتنفيذ برنامجه، ولكن هذه المرة بعيون مفتوحة تراقب وتتابع. صحيح أن مجالاتي سوكارنو ، ابنة الرئيس الراحل سوكارنو وأحد قادة المعارضة ، قالت لنا إنها سوف ترشح نفسها في الانتخابات المقبلة، لأنها لا تزال تتشكل في قدره حيبي على إخراج البلاد من هذه الأزمة أو إجراء انتخابات نظيفة، إلا أن قادة السياسة والرأي الذي التقينا بهم أجمعوا على أن الرجل يستحق إعطاء الوقت الكافي لإدارة الأزمة والخروج منها، خاصة أن برنامجه يبدو مبشرا. ولكن الجميع اتفقوا أيضا على أنهم سوف يترقبون القوانين التي سيصدرها، ويتابعون النتائج التي سوف يسفر عنها تطبيق مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي التي تم التوصل إليها في ٢٤ يونيو الماضي.

وهكذا تركنا جاكرتا المضيئة والمتلائة بفضل فترة ازدهار دامت عقدين من السنوات، ولكنها تعيش الآن في فترة عسر شديدة تشير لسنوات عجاف مقبلة، مع أنه يحدها الأمل في أن يكون التغيير السياسي الذي حدث هو بداية الخروج من الأزمة الطاحنة سياسيا واقتصاديا.

المحطة الخامسة

بكين

فى الساعة من صباح يوم الأحد ٥ يوليو هبطت طائرتنا إلى أرض مطار بكين الدولى ، بعد رحلة ليلية مرهقة بدأتها فى مساء اليوم السابق من جاكارتا . وكما هى العادة ، فلم تكن الرحلة وقتا للنوم أو الاستراحة، فقد كان لدينا الكثير من العمل الذى ينبغى علينا القيام به بمراجعة ما تم من مقابلاتنا فى إندونيسيا وإعداده للنشر، ثم تجميع الأوراق والأسئلة الخاصة بمحطتنا المقبلة. وهكذا انهمك أعضاء بعثة الأهرام فى العمل، وأقاموا مكتب عمل صغيرا مكونا من جهازين للكمبيوتر وطابعة وأجهزة التسجيل، بالإضافة إلى كم هائل من الأوراق والدراسات، حتى أن أعضاء طاقم الضيافة فى الطائرة تصوروا أننا نعمل فى واحدة من الشركات التى تعد لصفقة كبيرة جديدة من صفقات العمر . وكما كانت سعادتى كبيرة عندما جئنا إلى الزميل د. حسن أبو طالب وهو فى فرح غامر ، عند توقفنا القصير فى مطار سنغافورة، لكى يقول لى إنه قد توصل إلى صفحة «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» على شبكة الإنترنت فى أحد أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى المطار، وساعتها أدركت كم تطورت "الأهرام" وكما تطور العالم وصحافته، فقد كنا على بعد آلاف الأميال من الوطن، ولكن صحافتنا كانت موجودة ومؤثرة لمن يريد أن يعرف، من خلال وجهة نظرنا، ما يجرى فى مصر، وفى منطقتنا العربية ، بل والعالم، وليس من خلال أجهزة الإعلام الدولية.

وطوال الرحلة لم ينقطع التفكير فى الصين عن أذهاننا، فلم تكن هذه هى

المرّة الأولى لزيارتي لها، وإنما سبقتها رحلات عديدة تابعت فيها الأحداث والتغيرات المثيرة التي ما انفكت بكين تفاجئنا وتفاجئ العالم بها. وهذه المرة لم أتمالك نفسي من استعادة القصة التي رواها في مذكراته هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية الأسبق بعد ذلك، عندما زار الصين لأول مرة وقابل خلالها الزعيم الراحل ماو تسي تونج، حيث قال إنه شعر كما لو كان مركز الكون يتغير عند دخول ماو إلى الحجرة، تعبيراً عن حضوره الطاغى وتاريخه المثير. وكان ظني وقت قراءة المذكرات - كما هو الآن - أن القضية لم تكن قضية شخص ما، مهما كان تأثيره، وإنما هي قضية شعب وأمة ودولة ليسوا ككل الشعوب والأمم والدول.

ففي حدود علمي، فإنه لا يوجد في العالم سوى مصر والصين كانت لهما سلطة سياسية مركزية فوق مساحة جغرافية محددة من الأرض يعيش عليها شعب ضربت جذوره في الأعماق وتواصلت أجياله لآلاف السنين. صحيح أنه كانت هناك حضارات قديمة، ولكنها لم تترجم نفسها إلى كيانات سياسية في شكل دولة على مر العصور، مثل هاتين الدولتين. لقد كان هذا التواصل الطويل للدولة يوجد تقاليد عريقة متوارثة، ربما لا يحسها أهل البلد أنفسهم لأنهم جزء منه، ولكنه يعطى الزائرين دوماً شعوراً بالاحترام والرغبة، وكان ذلك ما يؤكد لى الكثيرون من الضيوف الأجانب لمصر. وفوق ذلك فإن حجم الصين الهائل يضيف إلى موهبة الدولة أبعاداً أخرى، فمساحتها تزيد قليلاً على مساحة الولايات المتحدة، وهي الدولة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، ولكنها الدولة الأولى، بغير منازع، في عدد السكان الذي وصل الآن إلى مليار وثلاثمائة مليون نسمة. وكان تاريخ الصين المعاصر - من الثورة الشيوعية ذات الأيديولوجية الماوية، ومنها إلى فترة الثورة الثقافية، وحتى الانفتاح الاقتصادي وأيديولوجية دينج تساو بينج - قد جعلها محطاً للأنظار والمتابعة من كل العالم.

ولذلك لم يكن غريباً طوال جولتنا السابقة - في باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا - أن تكون الصين هي الحاضر الغائب في كل مناقشاتنا. فقد كانت

حاضرة بوزنها النووي في المعادلات الجديدة التي أفرزتها التفجيرات الذرية الهندية والباكستانية، كما كانت موجودة بكل ثقلها الاقتصادي في الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدول الآسيوية، وكانت تفرض نفسها في كل الأحوال بحكم امتداداتها الديموغرافية في سنغافورة وإندونيسيا والكثير من الدول الآسيوية الأخرى، وبحكم وزنها العالمي الذي تعزز مع قيام الرئيس الأمريكي كلينتون بزيارتها لمدة تسعة أيام ، عندما كانت أخبار الزيارة في مقدمة كل نشرات الأخبار في الدول التي زرناها.

وفي المطار كان الزملاء من "صحيفة الشعب الصينية" قد أعدوا لنا برنامج الزيارة ، وكان البند الأول فيه، بعد وصولنا بساعات، زيارة سور الصين العظيم، وكأنهم أرادوا تذكيرنا بالعبقريّة التي بنت سوراً طوله ٢٤٠٠ كيلو متر لحماية هذه العبقريّة ذاتها من الغزاة "البرابرة" من الخارج . ولكن الصين الحديثة المعاصرة كانت كل ما يهمننا وما تهدف إليه مهمتنا ، والتي كانت تلخصها كلها مدينة بكين التي بدت لنا كورشة عمل هائلة، اتضحت صورتها أمامنا على الفور في عمليات البناء والتشييد العملاقة التي غيرت وجهها تماماً عما عرفته منذ سنوات، وقد انعكس ذلك على وجوه الناس وملابسهم، حيث ظهر عليهم رخاء لم يعرفوه لسنوات طويلة، وبدأ لنا ذلك ملموساً في صالات الفنادق والمطاعم والشوارع، وحتى في "ميدان السلام السماوي" الذي يأتي له عشرات الألوف كل يوم؛ لكي يقدموا مشاعر الاحترام للزعيم ماو.

وقد عكس ذلك كله حقيقة النمو الاقتصادي السريع وغير المسبوق الذي حققته الصين خلال العقدين الماضيين، وعلى وجه التحديد منذ انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، تحت قيادة دينج تساو بينج، ليعان الانفتاح الاقتصادي في الصين وبدء عملية نمو متسارع ربما لم تسبقها إليها دولة أخرى. وبعد أن كانت الصين خلال الستينيات ومعظم السبعينيات لا تشكل إلا دولة فقيرة وفوضوية أحياناً، فإنها مع التسعينيات باتت قوة اقتصادية عظمى حتى تنبأت لها مجلة محافظة مثل "الإكونوميست" البريطانية بأنها سوف تكون أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠.

وتوصلت دراسة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٣ إلى أن الاقتصاد الصيني بات يشكل ٦% من الناتج العالمي، وهو ما يضعه في المكانة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان. وحتى وفق تقديرات أخرى محافظة تشككت في تقديرات "الإيكونوميست"، فإن هذه التقديرات تتبأت بأنه في حالة حفاظ الصين على معدل نمو سنوي قدره ٦% فإنها سوف تكون أكبر قوة اقتصادية في العالم في منتصف القرن المقبل. ولكن الحقيقة هي أن الاقتصاد الصيني كان ينمو خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣ بمعدل نمو سنوي قدره في المتوسط ٩%، ونمت صادراتها خلال الفترة نفسها بمعدل سنوي قدره ١٧%، وجذبت ٤٠% من الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم الثالث، مما جعل البنك الدولي يصف الصين بأنها "مركز محتمل للجاذبية الاقتصادية".

وخلال السنوات التالية حافظت الصين على المعدلات العالية نفسها للنمو، وزادت عليها حتى تجاوزت في بعض السنوات ١٠%، حتى بذلت الحكومة الصينية جهدا كبيرا لتخفيضها. وفي العام الماضي، ١٩٩٧، بلغ معدل النمو ٨٫٨% بينما انخفض التضخم إلى ٨%، كما بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية ٣٢٥٠٫٦ مليار دولار، وقد بلغت الصادرات ١٨٢٫٧ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٠٫٦%، وبلغت الواردات ١٤٢٫٣٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٠% مقارنة بعام ١٩٩٦. وكان لذلك أثره على الاحتياطيات من العملة الأجنبية التي ارتفعت إلى ١٤٠ مليار دولار. ومن جانب آخر بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الفعلية ٤٥٫٣ مليار دولار، بزيادة قدرها ٣% على إجمالي عام ١٩٩٦.

وهذه القفزات الهائلة في النمو الاقتصادي تعود إلى أسباب كثيرة ومتنوعة ومعقدة، منها أن الصين بدأت من مستوى متدن للغاية في التنمية الاقتصادية، ومنها الإرادة الحديدية للنخبة السياسية الصينية التي جعلت تحقيق معدلات عالية للنمو هدفا أسمي لا يعوله ولا يسبقه هدف آخر، ومنها الانتشار السريع للتكنولوجيا والأفكار والتطبيقات العملية الإدارية، ثم الحركة السريعة لرؤوس الأموال التي تبحث عن أفضل مناخ للاستثمار، وهو الذي هيأته الحكومة الصينية حتى بات عدد

الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تعمل في الصين ما يقرب من ٣٠٠ شركة من الشركات القوية والكبيرة في العالم ، جاءت من ١٥٠ دولة، ولكن الأغلبية الساحقة منها جاءت، كما قالت "دار النجم الجديد الصينية للنشر" بفخر، من الدول المتطورة في أوروبا وأمريكا واليابان.

وربما كان من أهم أسباب النمو الاقتصادي الصيني أنه قد حدث من خلال آلية الاعتماد المتبادل مع إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، ورجع في جزء كبير منه إلى الاستثمارات التي تدفقت من هونغ كونج وتايوان ودول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية . كما أن بزوغ الصين ، كسوق يعتد بها، قد أوجد فرصا واسعة للتوسع والنمو بالنسبة للاقتصاديات الدول المحيطة بها والقريبة منها. وخلال التسعينيات نمت التجارة بين الصين وكل من سنغافورة وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين بمعدل سنوي قدره ٨٠%. وقد كان من نتيجة الفائض الذي حققته هذه الدول في تجارتها مع الصين أن أصبحت الاستثمارات في السوق الصينية مربحة تماما، حتى أن سنغافورة وحدها خصصت ملياري دولار للاستثمار في الصين في عام ١٩٩٣ وحده.

وقد كان هذا التدفق لرؤوس الأموال راجعا إلى انخفاض تكلفة عملية الإنتاج في الصين والاحتمالات الكامنة في السوق الصينية، مما جعل رئيس وزراء ماليزيا، محاضر محمد، يصفها بأنها سوف تكون قاطرة النمو في شرق آسيا بما فيه جنوب شرق آسيا أولا، ثم بعد ذلك في العالم كله.

لكن هذا الاعتماد المتبادل الذي كان أحد أسباب النمو الاقتصادي في الصين ، بات الآن مهددا بفعل الأزمة الاقتصادية الطاحنة في دول شرق وجنوب شرق آسيا، ويبدو أن غيومها قد بدأت تلقى بظلالها على الصين أيضا. وعلى الرغم من أن المسؤولين قد أكدوا لنا أن معدل النمو الصيني لن يقل بأي حال عن ٨%، فإن هناك عددا من الشواهد التي تقول إن المحافظة على هذا المعدل سوف تكون مهمة شاقة أكثر من أي وقت مضى. وقد ظهرت دلائل ذلك في ضعف الطلب الداخلي وارتفاع البطالة التي وصلت في بعض المناطق إلى ٣٠%، كما لوحظ أنه

خلال النصف الأول من العام الحالي انخفضت التعاقدات الاستثمارية الجديدة. والأكثر من ذلك أهمية، أن عددا من المشكلات الرئيسية بات يواجه الاقتصاد الصينى، فى مقدمته إصلاح الشركات المملوكة للدولة، والتي رغم امتلاكها ثلثى الأصول الثابتة فى البلاد، فإن إسهامها فى الناتج الإجمالى المحلى استمر فى الانخفاض من ٧٨% عام ١٩٧٨ ليصل إلى ٣٤% عام ١٩٩٤. كما بلغ معدل نمو هذه الشركات حوالى ثلث معدل النمو الذى تحققه الوحدات الإنتاجية الخاصة، مما أصبح يفرض على الحكومة الصينية اختيار طريق الخصخصة الذى حاولت تجنبه طويلا، وقد بدأت بالفعل مع الوحدات الإنتاجية الصغيرة تدريجيا . إلا أنه من الواضح أن الانتفاخ فى هذا الطريق بسرعة أكبر سوف يؤثر حتما على الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها، لأن ذلك يتم فى وقت تتفاوت فيه درجات توزيع التنمية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، والأقاليم المختلفة فى الصين.

وكل هذه المشكلات باتت تفرض نفسها على الصين بعد سنوات طويلة من النجاح المتواصل . وعلى الرغم من أنها - بصفة عامة - تسودها حالة من الاستقرار السياسى، وثبات التوجه نحو الإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد مقررات المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى الصينى فى سبتمبر ١٩٩٧، والذى جرى فيه تفسير الملكية العامة على أنها يمكن أن تكون مجموع الملكيات الفردية لأفراد المجتمع الصينى، فإن هناك شواهد مقلقة للصين تتمثل فى الاضطرابات فى إقليم شينجيانج المتمتع بالحكم الذاتى، ووقوع عدد من الانفجارات فى بكين ومدينة فوجو فى مقاطعة فوجيان، وكان آخرها فى شهر مايو الماضى فى مدينة ووهان. كما وقعت المظاهرات فى مستشوان فى شهر يوليو الماضى ، وخلال شهرى أبريل ومايو الماضيين حدثت مظاهرات فى أماكن متفرقة من الصين من جانب العمال الذين تم الاستغناء عنهم، وكان أخطرهما فى مدينتين بمقاطعة خوزان، حيث أدى التصدى لتلك المظاهرات إلى مقتل عشرة أفراد وإصابة أكثر من مائة آخرين.

كانت هذه هى الصين التى وصلنا إليها، وبالتأكيد فإن الأمور فيها أكثر تعقيدا مما كنا نعرف من خلال مصادر المعلومات المختلفة، ولذا بدأنا لقاءاتنا

بالشخصيات الصينية وكبار المسؤولين هناك، لكي نعرف الحقيقة من مصادرها الأصلية.

بكين .. مرة ثانية

حين وصلنا إلى العاصمة الصينية بكين، لم يكن الحديث قد انتهى بعد عن نتائج زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لها، وهى الزيارة التى استمرت تسعة أيام وكانت أطول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكى لأية دولة، وأول زيارة لرئيس أمريكى للصين منذ تسع سنوات، وقد زار خلالها، إلى جانب العاصمة بكين، شنغهاى، وشيان، وجويلين، ثم هونج كونج، وهى كبرى المدن الصناعية فى الصين التى تقود ثورتها فى التنمية والإصلاح الاقتصادى، وفقا لنظرية صينية جديدة اسمها "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية".

وحين أعدنا لرحلتنا الآسيوية نعلمنا أن تكون المحطة الصينية هى المحطة الأخيرة، وأن تأتى أيضا فى أعقاب انتهاء زيارة الرئيس كلينتون لها، وكان هدفنا فى ذلك مزدوجا ، وهو أن يكون حوارنا مع المسؤولين الصينيين شاملا لكل من القضايا الآسيوية الساخنة، كالتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، والأزمة الاقتصادية، وأن يتاح لنا أيضا الإطلاع على النتائج التى تمخضت عنها زيارة الرئيس الأمريكى للصين على الصعيدين الإقليمى والدولى. وقد تبين لنا بعد انتهاء زيارتنا لبكين التى شملت لقاء العديد من المسؤولين والأصدقاء الصينيين القدامى، أننا قد حققنا الهدفين معا . فقد أجرينا حوارات ولقاءات مع كل من وزير الإعلام جاوشى شينج والسيد جى بى دنج نائب وزير الخارجية للشرق الأوسط وإفريقيا، والوزير داي بينج قوه وزير دائرة الاتصالات الخارجية باللجنة المركزية بالحزب الشيوعى، ومع رئيس مجلس إدارة صحيفة الشعب، ثم مع نائب الوزير قاو تشيو فو

رئيس وكالة أنباء الصين " شينخوا"، ويانج شن تشيوان مدير مصلحة النشر للغات الأجنبية ، وشاو هواتسه رئيس مجلس إدارة جريدة الشعب اليومية ، ثم توجت بالحوار العميق مع رئيس مجلس الدولة ، أى رئيس وزراء الصين تشو رونغجى . هذه الحوارات كلها تطرقت إلى العديد من القضايا، بداية من التنمية فى الصين، ومرورا بالمشاركة الاستراتيجية التى أعلن عنها فى أثناء زيارة الرئيس كلينتون لبكين، ونهاية بالمشكلات والعقبات التى تواجه التجربة الصينية فى الإصلاح الاقتصادى، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ودور الحزب، ونظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وقضايا أخرى ساخنة إقليمية ودولية.

وفى كل هذه الحوارات حرص المسئولون الصينيون على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بعبارات واضحة لا تحتمل اللبس، وهى سمة بارزة لمسئليها فى إجابات كل المسئولين، وفى إجابات الباحثين والخبراء فى المعهد الصينى للعلاقات الدولية المعاصرة، وفى معهد الصين للدراسات الدولية، مما ساعدنا بحق على تبين المواقف الصينية بوضوح تام.

وقد كان لقائنا مع رئيس مجلس الدولة تشو رونغجى مهماً بكل المقاييس، حيث أوضح فيه وجهة نظر الصين فى العديد من القضايا والمشكلات الدولية والدخالية . فعندما توجهنا إلى مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى لمقابلاته، كان مقررا للقاء نصف ساعة فقط، لكن سعة صدر تشو رونغجى، وتقديره للدور الذى يقوم به "الأهرام" - فى المجال الإعلامى مصرى وعربى ودوليا - فضلا عن كثرة القضايا المطروحة ، جعلت اللقاء يمتد إلى ساعة كاملة رغم مسئولياته العديدة . وكان الرجل قد عاد لتوه من جولة تفقدية فى المناطق الجنوبية من الصين، التى تعرضت لفيضانات هائلة، شردت آلافا من المواطنين وتسببت فى قتل ما يزيد على ٢٠٠ فلاح صينى ، وهى جولة استمرت أكثر من خمسة أيام متواصلة ، وعكست حرص رئيس الوزراء الصينى على أن يكون إلى جانب مواطنيه فى وقت عصيب . وقد قدرنا نحن هذه الظروف الطارئة التى أجلت لقائنا به عن الموعد المحدد من البداية، ولم نجد مفرأ من أن تمتد إقامتنا فى بكين

لمدة يومين آخرين حتى تتمكن من لقائه، ويكون خاتمة اللقاءات الصينية.

ولقد تبلورت أمام عيوننا خلال كل هذه الحوارات ملامح التجربة الصينية في الإصلاح الاقتصادى، وفي إدارة علاقاتها الخارجية، وفي كيفية احتواء آثار الأزمة المالية الاقتصادية التى عصفت بدول جنوب شرق آسيا.

واستمرت إقامتنا فى بكين أسبوعا كاملا، لاحظنا خلاله أن تقويم المسؤولين الصينيين لنتائج زيارة الرئيس كلينتون قد تعرض لمنحنى متغير واضح. ففى اليومين الأولين - ولم يكن قد مضى على نهاية زيارة الرئيس كلينتون سوى يوم واحد - وجدنا ترحيبا شديدا بالإعلان عن إنشاء مشاركة استراتيجية بين الصين والولايات المتحدة، ولكن فى نهاية لقاءاتنا بدا لدينا تقويم أكثر واقعية لهذا الإعلان ولمضمونه ومراميه . ومنستطيع أن نفسر حرارة الترحيب الأول بهذه المشاركة الاستراتيجية بما تعنيه من اعتراف أكبر قوة عالمية فى عالم اليوم - أى الولايات المتحدة - بدور الصين المساعد فى الشؤون الدولية والإقليمية. وهو الأمر الذى تجسد فى الإعلانات الثلاثة المشتركة بين الصين وأمريكا، بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والبيان الخاص بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ثم البيان الثالث حول الأوضاع فى جنوب آسيا. وفى كل هذه البيانات كان التركيز على تعاون البلدين والتزامهما المشترك بممارسة جهود دولية لمعارضة انتشار الأسلحة البيولوجية ومواصلة الجهود الرامية للقضاء على تهديد الألغام الأرضية للأفراد، والعمل من أجل منع سباق التسلح النووى والصاروخى فى جنوب آسيا.

وقد ركز هذا التقويم فيما بعد على نقاط الخلاف التى ما زالت قائمة فى علاقات البلدين، والتى تحتاج بدورها إلى وقت طويل لكى تجد الحلول المناسبة لها، وذلك حسب قول جى بى ننج نائب وزير الخارجية الصينى. ولا يقف الأمر عند طرح المشكلات والخلافات المعلقة، مثل قضية تايوان، وقضية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وقضية حقوق الإنسان فى الصين، بل يمتد إلى تعريف المشاركة الاستراتيجية نفسها . والنقطة التى ركز عليها المسؤولون الصينيون بعد الزيارة، أن هذه المشاركة الاستراتيجية هى نوع من الحوار الممتد حول القضايا

محل الخلاف، أو بعض القضايا الإقليمية والعالمية الأخرى، وأنها تهدف إلى تعميق العلاقات الثنائية، وإن تكون أبدا تحالفا عسكريا موجها إلى أى طرف آخر.

ومن أبرز النتائج التى خرجنا بها من تلك الحوارات هى أن الصين دولة مسئولة وتعرف التزاماتها الدولية والإقليمية، وأنه ليس فى نيتها مهاجمة أحد أو تهديده أو ابتزازه. وبدا لنا أن هذه المعانى هى جزء من رسائل صينية موجهة إلى الدول المجاورة، لاسيما الهند التى بررت تجربتها النووية بالتحسب لتهديدات صينية فى المستقبل، وهو الأمر الذى وجد انتقادا كبيرا لدى المسؤولين الصينيين. وكانت بعض دول الجوار قد عبرت عن بعض القلق نتيجة للإعلان عن المشاركة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وأيضا نتيجة لإمكانات الاقتصاد الصينى فى النمو خلال السنوات المقبلة. وكان نائب وزير الخارجية جى بى دنج واضحا فى التأكيد على تلك المعانى أيضا، أى معانى المسئولية والالتزام بالاستقرار الإقليمى، ووصفها بأنها مبادئ أساسية فى السياسة الخارجية الصينية، التى تستند إلى العناصر الخمسة لمبدأ التعايش السلمى، كعدم التدخل فى شئون الآخرين الداخلية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمى، واحترام رغبة الشعوب فى اختيار نظامها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ومثل هذه المسئولية الصينية هى التى تفسر - من وجهة نظر من قابلناهم - احترام الموقف الصينى المسئول تجاه الأزمة الاقتصادية الآسيوية. فعلى الرغم من أن الصين قد أضيرت كثيرا من تلك الأزمة، فلقد عمدت إلى مساعدة الدول المتضررة. حيث يبلغ حجم المساعدات الصينية لها إلى ٤ مليارات من الدولارات، فى حين اقتصرت المساعدات الأمريكية لهذه الدول على مليارى دولار فقط، أما اليابان فلم تقدم مساعدة تذكر لها، بل إنها عمدت إلى الاستفادة من الأزمة بعد تخفيض قيمة عملتها لى تحقق صادرات أكبر، وبذلك تقل خسائرها، وهذا الموقف اليابانى محل انتقاد كبير من المسؤولين الصينيين، وقد حظى بشرح واف من جانب السيد تشو رونجى رئيس مجلس الدولة الصينى.

وعلى النقيض من الموقف اليابانى يجرى موقف الصين، التى تصر على

عدم تخفيض عملتها، لأن ذلك سوف يؤدي في رأيها إلى دورة أخرى من الأزمة في كل منطقة آسياء، رغم أنه قد يحقق مكاسب للاقتصاد الصيني نفسه. ويأتى الموقف الصيني في هذا الشأن تعبيراً عن الالتزام والمسئولية تجاه الدول المجاورة، بالقول والفعل معا. وقد تطرقت حواراتنا أيضا إلى العديد من الجوانب الداخلية الخاصة بالتجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، وانعكاساتها على دور الحزب الشيوعي الصيني وعلى مبادئه النظرية في الاشتراكية وبناء نظام اقتصادي اشتراكي. وأهمية هذه القضايا تنبع من خصوصية التجربة الصينية، ومن أن بعض الآليات والوسائل التي تتبعها الحكومة الصينية ويؤيدها الحزب تماما، قريبة جدا من - إن لم تكن هي نفسها - الآليات والوسائل المستخدمة في نظم الاقتصاد الحر الرأسمالي. ومن الميسر أن نلاحظ عين الزائر للعاصمة بكين وبعض المدن الصينية الكبرى كشنغهاي، أن سلوكيات الأفراد الصينيين العاديين سواء في الملبس أو في طريقة الحياة اليومية، هي تقريبا السلوكيات نفسها التي يمارسها الأفراد العاديون في مدن غربية عريقة عرفت الطريق الرأسمالي منذ زمن طويل جدا.

ومع ذلك، فإن الحزب الشيوعي الصيني ما زال له حضور قوى جدا في الحياة العامة هناك ويصل عدد أعضائه إلى ٦٠ مليون عضو، أى أن رقم العضوية في الحزب يقترب من إجمالي عدد سكان مصر كلهم. وما زال الحزب أيضا متمسكا بفكرة المركزية، ولكن مع ربطها بالظروف الخاصة للصين. ومن هنا جاء تعبير بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والواقع أن هذا التعبير يعبر عن نظرية متكاملة دشنها الزعيم الراحل دينج تساو بينج، وما زال الحزب متمسكا بها ومعتبرا أن النتائج الواقعية لهذه النظرية قد برهنت على نجاحها، وصلاحياتها إلى ما بعد عام ٢٠٠٠.

لكن الأمر المؤكد أن الصين - حسب ما قاله لنا وزير دائرة الاتصالات الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب - لن تمارس الخصخصة، ولن تتخلى عن القطاع العام والجماعي. وكل ما هناك هو اتخاذ إجراءات لزيادة فاعلية هذين القطاعين وتحريرهما من القيود الإدارية، لكن الاعتماد عليهما في الإصلاح والتنمية

سوف يستمر. ولذا فإن الصين تعتبر نفسها مطورة للنظرية الاشتراكية وليست مستوردة للنظام الرأسمالي. صحيح أنها تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية وتتعامل مع الدول الرأسمالية بمنطق الربح والخسارة والمنافع المتبادلة، لكنها أيضا تتمسك بالمبادئ الاشتراكية المرتبطة بظروف الصين الواقعية، وليست المبادئ الواردة في النظريات الجامدة البعيدة كل البعد عن الواقع العملي للحياة في الصين، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين أداء الدوائر الحكومية وعدم انفصالها عن الجماهير.

وفي النهاية، فلقد لمسنا في الصين تقديرا كبيرا لمصر وللدور الرائد الذي يقوم به الرئيس مبارك من أجل إنجاز عملية السلام وتحقيق الاستقرار. كما كان لافتا لاهتمامنا ذلك التقدير الكبير الذي عبر عنه بحرارة وصدق السيد تشو رونجى رئيس مجلس الدولة للدكتور كمال الجنزورى، وتوجيه الدعوة له لزيارة الصين لاستكمال بحث ومناقشة آفاق التعاون الاقتصادى بين البلدين وفقا للأسس والمعايير الاقتصادية السليمة. كما لمسنا أيضا ترحيبا كبيرا "بالأهرام"، باعتباره صرحا إعلاميا وفكريا وسياسيا. وفي كل اللقاءات كانت الكلمات تعجز عن الرد أو الشكر على تلك الحفاوة البالغة التى لقيناها في الصين، التى إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن مصر والصين صاحبتى التراث الحضارى والعطاء الإنسانى العظيم، قادرتان معا على إثراء البشرية وخدمة تطورها واستقرارها على مر العصور.

ختام الرحلة

ملاحظات .. وتأملات .. ونتائج

انتهت رحلتنا إلى آسيا من الناحية العملية عقب مقابلتنا لرئيس وزراء الصين تشو رونغجى عصر يوم الجمعة ١٠ يوليو الماضى، وبات علينا أن نستعد للعودة إلى مصر صباح اليوم التالى فى رحلة تستغرق ٢٢ ساعة متصلة. وقد كان أمامنا قبل السفر أكثر من مهمة ينبغى أن نفرغ منها أولاً، فالمستولون عن مكتب رئيس الوزراء لم يسمحوا لنا بوضع أجهزة التسجيل أمامه، فحرصنا على أن يقوم جميع أفراد بعثة الأهرام بالكتابة الفورية لكل ما قاله رئيس الوزراء، ومن ثم أصبح علينا مضاهاة الكتابات المختلفة للتأكد من النقل الحرفى لكلمات القيادة الصينية، وكان علينا بعد ذلك إعداد حقايقنا للسفر، وقد تحولت هذه المهمة البسيطة إلى مشكلة كبرى.

فقد تجمعت لدينا كميات هائلة من الأوراق والدراسات والكتب والوثائق جمعناها من الدول الخمس التى زرتها، حيث كان الكل حريصاً على أن يشفع وجهات نظره بما يؤيدها من معلومات. ولذا كان علينا أن نصنف كل ذلك لنستطيع الإفادة منه عند عودتنا إلى مصر . ووسط هذه الفوضى دخلت قيادة جريدة "الشعب" الصينية إلى العشاء توديعاً للبعثة فى يومها الأخير. ولما كنا قد تشبعنا لأقصى حد من الطعام الصينى، كما كنا نعرف التقاليد الصينية بالغة الكرم فى أن يكون ذلك ثلاثة عشر طبقاً تأتى على التوالى، وتتخللها كلمات التحية والترحيب والحفاوة والشكر والتقدير على الجانبين، فقد حاولنا الاعتذار لكننا فشلنا فشلاً ذريعاً، خاصة

بعد أن أدركنا أن المنهج السياسى فى الصين يستلزم هذا العشاء بعد مقابلة رئيس الوزراء لى يتم توضيح ما خفى علينا، أو ما التيس من حديثه الذى يتم عن طريق مترجم من اللغة الصينية إلى اللغة العربية، وتأكيد ما يجب تأكيده.

وبشكل ما انتهينا من المهام الثلاث، وأصبحنا على متن الطائرة فى الطريق إلى القاهرة، وكان آخر من ودعنا سفيرنا القنير فى بكين د. نعمان جلال. وحين دارت محركات الطائرة لم أتمالك نفسى من استعادة شريط الرحلة كلها التى استمرت واحدا وعشرين يوما قطعنا فيها ٦٦ ألف كيلو متر، وهبطنا وصعدنا من ثلاثة عشر مطارا، وبلغ عدد ساعات الطيران فيها ٧٤ ساعة، وزرنا خلالها تسع مدن فى خمس دول، كان فى اثنتين منها عجيبتان من عجائب الدنيا السبع، هما تاج محل بالهند، وسور الصين العظيم فى الصين، وأجرينا ٨٠ مقابلة رسمية غير عشرات أخرى جرت حول مواعيد الغداء والعشاء، وكان منها لقاءات مع رئيس للجمهورية وثلاثة رؤساء للوزارة، وعدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين والصحفيين ورجال أعمال وقادة مؤسسات مالية ونقدية وبحثية فى الشؤون السياسية والاستراتيجية.

وعلى الرغم من أننا كنا قد قطعنا كثيرا من خطوط الطول والعرض بعيدا عن القاهرة، فإن مصر كانت حاضرة معنا طوال الوقت، ليس فقط لأننا كنا على اتصال دائم "بالأهرام" للاطمئنان على النشر والتأكد من استقبال الصور التى أرسلناها عبر مكاتب وكالات الأنباء فى الدول التى زرناها، وإنما لأن وسائل الاتصال العالمية المعاصرة أيضا لم تعد تترك مكانا فى الكرة الأرضية لا تتصل إليه ما يجرى من أحداث زاد أو قل شأنها، ومنها تابعنا بشغف اجتماعات القمة الثلاثية بين الرئيس حسنى مبارك وجلالة الملك حسين والرئيس عرفات وغيرها من الأنباء المهمة. وكذلك لأن هدف الرحلة من أولها إلى آخرها لم يكن فقط استجلاء للحقائق بأنفسنا حول ما يجرى فى آسيا، وإنما كان علينا أن نعرف أيضا انعكاساته على منطقتنا والدروس المستفادة من التجربة الآسيوية كلها.

وإذا كان لى أن أقدم عددا من الاستنتاجات السريعة حول الرحلة كلها هنا،

فلقد خرجت من الرحلة الطويلة إلى القارة بهذه الملاحظات والتأملات:

□ أولا : إن الموقف في جنوب آسيا أكثر تفجرا والتهابا مما نعرف عنه في منطقتنا . فما وجدناه في باكستان والهند والصين من حساسيات ومرارات تاريخية لا يقل إطلاقا عما نعرفه في منطقتنا ، وبشكل عام فإن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية بدت لنا أكثر منطقية هناك مما كانت تبدو لنا قبل السفر . فمع كل من قابلناهم في الدول الثلاث كان هناك خمسون عاما من التوتر والصراع الساخن والبارد حاضرة طوال الوقت ، وكان تقسيم الهند إلى دولتين في عام ١٩٤٧ وما ترتب عليه من نتائج قد حدث بالأمس ، وكان تقسيم باكستان عام ١٩٧١ قد وقع قبيل أيام . وباختصار شديد ، وعلى الرغم من كل النيات الطيبة ، فإن أحدا في الدول الثلاث لم يتعايش مع ما انتهى إليه التاريخ ، ولا هو حتى الآن على استعداد للقبول بشرعيته.

صحيح أن الأطراف الثلاثة تطالب في وقت واحد بحل جميع المشكلات بالطرق السلمية، وأن أيًا منها ليس على استعداد لخوض حرب من أجل استعادة حق يراه مشروعًا، ولكن المشكلة هي أنه لا توجد صياغة واحدة ثنائية أو إقليمية أو دولية للتعامل مع الأوضاع الراهنة . وهناك اتهامات متبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية، حيث ترى باكستان الأصابع الهندية في الاضطرابات التي تجرى في الجنوب، بالقدر الذي ترى معه الهند الأيدي الباكستانية في الصراع الدائر في كشمير، وبالقدر نفسه الذي ترى فيه الصين ضلوعا هنديا في مشكلة التبت. كما أن هناك اتهامات متبادلة يتعلق بعضها بتفسير قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكل نزاع، وبعضها الآخر مرتبط بما يعد من جانب كل طرف انتهاكا لما تم التراضي على أنه أمر واقع حتى حدوث إشعار آخر.

لقد عرضنا وجهات النظر لجميع الأطراف كل في حينه إزاء القضايا المختلفة، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نؤكد أن حرارة المنطقة قد ارتفعت بأكثر مما هي مرتفعة في الأصل بسبب التفجيرات النووية الهندية والباكستانية التي بدت كأنها قد ألقت حطبا على نار كانت هادئة أو حتى خامدة تحت الرماد. صحيح أن الجميع

فى إسلام أباء ونبولهمى وبكىن قالوا لنا إن أسلحتهم النووية دفاعية فى الأساس، وإنهم لن يكونوا الباندين أبدا باستخدامها، بل كان هناك من قال لنا إن توازن الرعب النووى قد يكون أذى لحل الصراعات، لكنه صحيح أيضا أننا لم نجد دليلا واحدا على أنها قادت إلى أى قاعدة جديدة لحلها، فالكل فى حالة شك دائم ، والنار ملتهبة فى كشمير، والقلق باد فى خرائط الطرفين حول الحدود الصينية الهندية. والأهم من كل ذلك هو أن النخب الحاكمة باتت أكثر توجسا وخوفا من طموحات الآخرين وسعيهم نحو "الهيمنة".

ولعل ما حدث مؤخرا من تبادل للقصف المدفعى بين القوات الهندية والباكستانية على خط التماس فى كشمير ، واغتيال عشرات من الأبرياء بعد أقل من مرور يومين على اجتماع رئيسى وزراء البلدين، ما يكشف عن ذلك القدر المتساعد من التوتر والتوجس.

وما يهمنى هنا فى مصر هو أن علاقاتنا مع الأطراف الثلاثة بلا شك متميزة بحكم الروابط الإسلامية وروابط عدم الانحياز، والعمل من أجل الاستقلال الوطنى فى عالم ما زالت القيادة فيه للدول الغربية والاستعمارية السابقة ، وبحكم استثمارات كبيرة سياسية ودبلوماسية بذلناها على مدى العقود الماضية للحصول على تأييدها لقضايانا ومواقفنا، ومن ثم فإن الخلافات والأزمات التى يمكن أن تنتج عن الأوضاع الجديدة هناك قد تضعنا أمام خيارات صعبة . ولذا فإننى أدعو أجهزتنا السياسية والدبلوماسية إلى أن تعيد فتح ملفات قضايا منطقة جنوب آسيا من جديد ، وتعد من الآن للمرحلة المقبلة اختيارات واضحة تحافظ على ما بنيناه، كما تحافظ على القوى الثلاث خيرة للعالم النامى وسعيه للاستقلال فى عالم شديد التعقيد ، والأهم أن تمنع قوى أخرى تتاونتنا وتسعى طوال الوقت للصيد فى الماء العكر من أن تحقق أهدافها ومخططاتها فى هذه المنطقة على حسابنا.

□ ثالثا : إن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية لم تقتصر آثارها على منطقة جنوب آسيا، بل امتدت إلى منطقة جنوب شرق آسيا التى رأيت فيها- كما قيل لنا فى سنغافورة وإندونيسيا - خروجاً على الخط الذى يرى تحقيق الأمن فى

التنمية المتواصلة والمتسارعة والتعاون والانتماج الإقليمي والعالمي من جانب، ومبررا للخوف من "الهيمنة" الهندية من جانب آخر. وربما جاء الخوف من الهند تحديداً لقربها الجغرافى، ولحجمها الهائل وتأثيرها الثقافى والحضارى والديموغرافى الأبعد بكثير من حدودها، أو نتيجة الطبيعة الأيديولوجية للحزب القائد للتحالف الحاكم فيها، أو للتوسع الكبير فى قوتها العسكرية، أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. ولكن الذى يهمنا هنا أيضا هو أن الهند الدولة الصديقة سوف تصبح موضوعا للتوتر فى منطقة استراتيجية واسعة وممتدة باتماع المحيط الهندى وحتى التحامه بالمحيط الهادى، وهى مساحة تتلاصق وتتلامس وتتلقى بظلالها على منطقة الخليج التى لنا فيها - بحكم التاريخ والحاضر - ما يتطلب المراقبة والمتابعة المستمرة.

□ ثالثا : إن أسباب الأزمة الاقتصادية فى آسيا قد باتت معروفة، وبعضها يعود إلى فترة نمو طويلة وبمعدلات عالية خلقت حالة من التقاعس عن رؤية الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد، خاصة تلك المتعلقة بالمديونية والتوازن الإقليمى فى التنمية . وبشكل ما فإن أحدا وسط النجاح الساحق لم يكن على استعداد للاستماع لأخبار سيئة، ومن ثم لم يتم تفادى الأزمة قبل وقوعها المدوى. أما البعض الثانى فيعود إلى ضعف المؤسسات المالية ومخالفتها للقواعد الصارمة فى الإفراض ، الذى سرعان ما اختلط بالنفوذ السياسى أو ما يمكن تلخيصه فى كلمات "المحاباة والمحسوبية والفساد". وبعد ذلك يأتى البعض الثالث متعلقا بدرجة التواءم بين الانفتاح الاقتصادى والانتماج فى الاقتصاد العالمى من جانب، ومدى مرونة النظم السياسية من جانب آخر. وهذه الأسباب التى سبق التفصيل عنها يجمع عليها من التقينا بهم خلال رحلتنا، وهى أسباب فى جوهرها داخلية، ومن ثم فإن إصلاحها يبدأ بالدخول أولا بتعميق التحولات الرأسمالية وفق قواعد متعارف عليها فى الدول الرأسمالية المتقدمة . أما دور الخارج ، ممثلا فى الدول الأخرى خاصة اليابان والولايات المتحدة والصين، فإن دورهم هو توفير البيئة التنموية المناسبة لاستعادة آسيا لمكانتها التى أصبحت لا غنى عنها لهذه الدول على وجه التحديد.

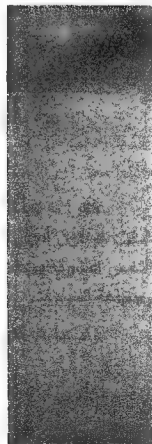
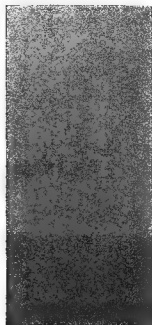
هذا الإصلاح الداخلى - الذى بدا أن هناك إصرارا وتصميما عليه لدى كل من قابلائهم - يستند إلى أسباب موضوعية ترجع إلى سيادة أخلاقيات العمل الشاق بين المواطنين، وبنية تعليمية وتكنولوجية مناسبة ، وبنية تحتية نضجت إلى حد كبير خلال سنوات النمو . ولكن هذا الإصلاح وتخطى الأزمة والتعامل مع تبعاتها السياسية والاقتصادية سوف يحتاج لوقت يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات حتى تستعيد الدول الآسيوية حيويتها الاقتصادية السابقة. هذه الفترة ذاتها هى التى علينا أيضا التعامل مع تبعاتها، فمن ناحية فإن تراجع الاقتصادات الآسيوية سوف يؤثر على الطلب العالمى نتيجة لتراجع معدلات النمو والمساهمات الإنمائية التى سوف تتبعها هذه الدول . وفيما يخصنا ، فإن الطلب على النفط الذى يعتمد فى زيادته على الطلب الآسيوى الذى كان متصاعدا، سوف يواجه بانتكاسة كبرى ظهرت آثارها بالفعل على أسعار النفط العالمية . وهى مسألة لن تؤثر سلبا فقط على صادراتنا المصرية بل على المنطقة العربية بأسرها، حيث لا يزال النفط هو العمود الفقرى لاقتصاداتها سواء تلك المنتجة للنفط أو غير المنتجة له ولكنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد تحويلات العاملين فى منطقة الخليج.

لكن الأزمة الاقتصادية الآسيوية قد لا تكون شرا كلها، فقد قدمت لنا دروسا ينبغي التعرف عليها والعمل على تجنب تكرارها لدينا. صحيح أن معدلات التنمية لدينا لم تصل إلى الدرجة التى وصلت إليها فى الدول الآسيوية، وأن حجم الدين الخارجى لدينا متواضع بالمقارنة بما هو الحال عليه فى آسيا ، كما أن سياساتنا المالية والبنكية محافظة بشكل عام ، إلا أن اليقظة مطلوبة فى كل الأحوال . وأخص بالذكر هنا مجالين على وجه التحديد : مجال الإقراض البنكى الذى يجب أن يخضع لأقصى درجات الشفافية والقدرة على الموازنة بين اعتبارات الاستثمار الضرورية للنمو الاقتصادى، واعتبارات الضمانات التى تجعلنا نتأكد من أن هذه الأموال تدير بالفعل فى وجهات استثمارية تخدم الاقتصاد القومى. ومجال الاستثمار العقارى الذى أرى شواهد قد تجعل التوسع فيه بعد حد معين مضرا بمجالات الاستثمار الإنتاجى خاصة فى المجال الصناعى الذى هو لب التنمية الاقتصادية ،

وهو الفارق الحقيقى بين التنمية والتخلف.

□ رابعا : إننا وجدنا لمصر رصيدا هائلا بتاريخها وموقعها وميادنها فى الماضى والحاضر فى كل الدول التى زرناها، ولكن هذه الأرصدة على أهميتها لن تكون كافية فى المستقبل . وعلى الأرجح فإن الرصيد الاقتصادى سوف يكون هو الحاكم فى علاقات مصر بهذه الدول، سواء خلال الفترة المضنية للخروج من أزمتها الراهنة، أو بعد تجاوزها . ولقد هالنا كثيرا الضعف الشديد للعلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الخمس التى زرناها رغم النيات الحسنة المتوافرة والرغبة الكبيرة فى تنمية هذه العلاقات ، وفى هذه الحالة فقد يرجع بعض الأسباب هنا إلى مصر ذاتها من حيث مشكلة ضعف الصادرات لديها، والتى لا تزال محدودة للغاية على الرغم من أنها الرصيد الرئيسى للعلاقات بين الدول فى القرن الحادى والعشرين . ولعلنا هنا أتذكر أنه منذ عام واحد كان هذا الموضوع على رأس قائمة اهتماماتنا العامة، لكنه بعد عام آخر فإن صادراتنا تناقصت ولم تزد ، وربما كان ذلك يحتاج تفصيلا واهتماما أكبر فيما بعد ، ولكن حسبنا هنا القول إن تنمية صادراتنا هى المفتاح لعلاقاتنا المستقبلية ليس فقط مع آسيا ولكن مع كل دول العالم.

ثانياً: حوارات



حوار مع رئيس وزراء باكستان : باكستان رفضت 5 مليارات دولار رشوة



بعثة «الأهرام» في حوار مع نواز شريف رئيس وزراء باكستان

كثيراً ما تتبأ المفكرون الاستراتيجيون فى السنوات الأخيرة بأن يكون القرن المقبل هو قرن آسيا . وقبل عام وبضعة أشهر من مطلع القرن الجديد شهدت قسارة الشمس المشرقة دوماً ، أحداثاً خطيرة أجبرت العالم على إعادة ترتيب الأولويات وصياغة السياسات .

وقد جاءت الشرارة الأولى لهذه الأحداث من الهند الطامحة بقرار

الحكومة الجديدة فيها إلى اقتحام النادي النووي بـ ٥ تجارب نووية عسكرية ، وسرعان ما لحقت بها باكستان السائرة دائماً على جبل مشنود ، لينخرط البلدان في سباق للإعلان عن مستوى ترسانة كل منهما من الرموس النووية والصواريخ القادرة على حملها .

ومن وراء قمم جبال الهيمالايا المتحدة تحرك التتين الصينى الذى كان قد امتلك القنبلة النووية مبكراً ليستطلع الخطر القادم ، باحثاً عن طريقة لترويضه . وفى الوقت ذاته ، كان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على موعد مع رحلته التاريخية إلى بكين ، ليكون أول رئيس أمريكى يزور الصين منذ ٩ سنوات ، مرت خلالها سيول عارمة من تحت الجسر ، وكان فى مقدمتها - إلى جانب ما حدث فى الهند وباكستان - الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى النمر الآسيوية ، والتى امتدت نيرانها لتتحرق الين اليابانى . هذا المشهد الذى يجمع بين بشار الأمل فى عالم أكثر توازناً بصعود آسيا ، وبين نذر الخطر الكامن فى النزاعات المزمنة بين دولها العملاقة التى أصبحت الآن نووية ، دفعنا إلى الذهاب إلى هناك لنرى الأحداث عن قرب ، ولنراقب ما يجرى على أرض آسيا من الهند إلى باكستان ، ثم سنغافورة وإندونيسيا وختاماً بالصين .

وفى باكستان ، محطتنا الأولى فى هذه الرحلة ، بدا الجميع وكأنهم كانوا ينتظرون زيارتنا ، فلقد فتحت أمامنا كل الأبواب ، وطرحت كل الآراء وأجيب كل الأسئلة . التقينا أولاً بالمسيد جوهر أيوب خان وزير الخارجية ، وتناقشنا مع باحثى وخبراء معهد الدراسات الإقليمية فى إسلام آباد ، ثم استقبلنا السيد وزير المالية والتخطيط سارتاج عزيز فى مقر مجلس النواب ، وبعدها زرنا أكبر مجموعة صحفية فى روالپنڊى وهى "دار جنك الصحفية" ، التى تصدر صحفاً باللغتين الإنجليزية والأردية، واجتمعنا مع هيئة تحريرها ، وتناولنا العشاء فى اليوم نفسه على مائدة وزير الشؤون الدينية راجا محمد ظفر الحق .

وفى اليوم الثانى استقبلنا وزير الداخلية شوى شجاعت ، ثم جاء بعد ذلك لقاء "القمة" مع السيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان بصحبة وزير الإعلام

المرموق مشاهد حسين .

وقد اختار رئيس الوزراء الشاب - فى لفظة كريمة منه - أن يستقبلنا فى مقر إقامته وليس فى مكتبه. ومع ذلك فقد علمنا أن الرجل لم يعد يقيم فى مقره الرسمى، ولكنه تركه إلى مبنى مجاور من غرفتيه التراسا بسياسة التقشف الاقتصادى لمواجهة العقوبات المفروضة على بلاده ، التى وصلت إلى حد منع تشغيل جميع أجهزة التكييف فى المباني الحكومية والرسمية ، بما فيها مبنى البرلمان نفسه ، على الرغم من ارتفاع حرارة الجو ، وإلى حد عرض المقر الجديد لرئاسة الوزراء الذى لم يفتتح بعد للبيع بمبلغ ستين مليون دولار .

كما علمنا أيضا من وزير الإعلام قبل أن يبدأ الحوار ، جزءا من تفاصيل المناخ الذى اتخذ فيه رئيس الوزراء قراره التاريخى بإجراء التفجيرات النووية . وكانت هذه أول مرة نسمع فيها عن إغراءات قدمها الرئيس كليتتون لنواز شريف لإثباته عن قرار إجراء التفجيرات قبل ساعات فقط من إجرائها . وقد تمثلت إغراءات كليتتون فى خمسة تعهدات شخصية من جانبه بتقديم منح مالية لباكستان قدرها خمسة مليارات من الدولارات ، وإسقاط الديون الأمريكية على باكستان ، وكذلك إلغاء قانون "بريسلر" الذى قرر فرض عقوبات على باكستان بسبب برنامجها النووى منذ عدة سنوات ، ثم تسليم الباكستانيين صفقة الطائرات من طراز "إف ١٦" التى سبق أن جمعتها الحكومة الأمريكية ، لتحمل باكستان على وقف هذا البرنامج ، وأخيرا توجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الباكستانى لزيارة واشنطن .

ولكن هل تمنح كل مليارات الدنيا الباكستانيين الشعور بالأمن ؟ فالهند - بالنسبة لهم - دولة عدوانية تصبو إلى بناء إمبراطوريتها على حساب الجيران . ولهذا الغرض فإنها أقامت ترسانة حربية هائلة وأسطولا قادرا على الوصول إلى المياه البعيدة . والهند أيضا ، فى نظر كل باكستانى ، دولة عنصرية تقوم على التمييز ضد الأقليات خاصة المسلمين .

وتأكيدا للاستعداد الهندى (الفطرى) للعدوان فى نظر الباكستانيين ، فقد سمعنا من أكثر من مسئول أن القيادة الباكستانية رصدت ثمانى طائرات هندية

مجهزة لقصف المنشآت النووية في بلادهم في الليلة السابقة على إجراء التفجيرات . وعلى الفور استدعى وزير الخارجية الباكستاني بتكليف عاجل من رئيس الوزراء ، السفير الهندي ، وأبلغه أن باكستان سوف ترد بكل ما أوتيت من قوة على أى عدوان هندی . وبعد لحظات كانت الرسالة التحذيرية نفسها تصل إلى وزارات الخارجية في عواصم الدول الخمس الكبرى ، وهكذا فإن العالم يكون قد شهد - ربما دون أن يدرى - أولى الأزمات النووية بعد انتهاء الحرب الباردة .

■ وبدأ الحوار مع نواز شريف بسؤال عن كيفية اتخاذ قرار إجراء التفجيرات النووية وسط كل تلك الضغوط والإغراءات ، وما هي المشاورات التي أجراها على الصعيدين المحلي والدولي في هذا الصدد ؟

□ شريف : لم يكن هذا قرارا سهلا ، إلا أن التفجيرات الهندية لم تمثل - في الواقع - صدمة ، حيث إنه سبق ذلك تصريحات وبيانات من المسؤولين الهنود تشير إلى أن الهند قررت المضي قدما على طريق التسليح النووي وإخفاق هذه الأسلحة في ترسانتها العسكرية ، الأمر الذى مثل بالنسبة لنا خطرا لفعنا لإجراء اتصالات مع المجتمع الدولي ومع الهند نفسها ، تحسبا من الدخول في هذا المنعطف بالغ الخطورة . وبعد إجراء الهند تجاربها ، أدركنا أن الأمن القومي الباكستاني يواجه تهديدا شديدا بسبب اختلال ميزان القوة في المنطقة ، وهو الأمر الذى دفعنا - كأي دولة مستقلة ذات سيادة - إلى عدم تمريض أمننا القومي لمثل هذا الخطر .

وتشاورنا مع جميع الدول الصديقة في هذا الموضوع . وفي هذا الإطار ، فإننا نشعر بالامتنان لزعماء العالم - بما في ذلك الرئيس الأمريكى بيل كلينتون - الذين اتصلوا بى هاتفيا معربين عن قلقهم من تطورات الأحداث . والحقيقة أننا لم نرغب في تباع سياسة رد الفعل المباشر والفورى ، لأننا استشرنا أن أى قرار سريع وغير مدروس يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية . كنا نرغب في قرار يضمن أمننا القومي وينفع المجتمع الدولي للاعتراف بقلقنا المشروع من الناحية الأمنية . ولذلك انتظرنا أسبوعين ، وكنا ندرك أن علينا تحمل عقوبات بسبب موقف أوجدته الهند ، وكان الرد الوحيد هو إجراء تجاربنا النووية في المقابل .

■ هل كانت هناك وجهات نظر معارضة للتفجيرات الباكستانية سواء داخل أو خارج حكومتكم ؟ وكيف كان رد فعلكم إزاء الآراء المعارضة ؟

□ شريف : لم تكن هناك آراء معارضة في باكستان ، بل كان هناك إجماع ، كما أن الضغوط الداخلية في باكستان كانت في حالة تصاعد مستمر في أعقاب التجارب الهندية . معارضة قرار

الحكومة ظهرت في الهند في أعقاب إجرائها التجارب النووية ، وقد كانت هذه الآراء المعارضة واضحة للجميع . وحتى على الصعيد الخارجي ، فإن المجتمع الدولي يدرك تماما أن باكستان لم يكن لديها خيار آخر سوى الرد على التفجيرات الهندية بتفجيرات مماثلة .

■ البعض تصور - مثلا - أنه كان يمكن لباكستان طلب مظلة نووية أمريكية كإجراء مضاد؟

□ هوبف : لم تطرح قضية توفير مظلة نووية أمريكية لباكستان للبحث . ولا أعتقد أن هناك دولة في العالم يمكنها أن توفر مظلة نووية لدولة أخرى . وكدولة ذات سيادة ، فإن من حق باكستان الدفاع عن نفسها ، وهو الأمر الذي يتفق مع الخطوة التي اتخذناها .

إن الدولة التي تمتلك القدرات للدفاع عن نفسها يجب ألا تعتمد على الآخرين ، وأعتقد أننا بفضل من الله تعالى نمتلك هذه القدرات .

■ كيف ترون التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا حاليا ؟ وهل تستشعرون أنكم الآن أكثر أمنا أو أنكم أقرب لتحقيق أهدافكم في كشمير ؟

□ هوبف : أعتقد أن التوازن الاستراتيجي في المنطقة تمت استعادته الآن بعد الخطوة التي أقمنا عليها ، وكان هذا التوازن الاستراتيجي قد اختل بشدة بعد التجارب الهندية . نحن لم نسع إلى الانضمام إلى نادى الدول النووية المعلنة ، بل فرض علينا هذا الموقف بعد أن تعرض أمننا للخطر بشدة .

إننا لم نطلق التهديدات مثلما فعلت الهند بالتهديد بمهاجمتنا في أعقاب تجاربها .. وعلى الرغم من أن الهند بلدت بإجراء تجاربها النووية في وقت مبكر ، وعلى الرغم من أنه كانت لدينا القدرة على إجراء تجارب مماثلة منذ ٢٠ عاما ، فإننا امتنعنا عن ذلك طواعية . أيضا فإننا كنا دولة تقدر المسؤولية ، فلم نصدر هذه التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى على مدار هذه السنين ، على الرغم من أننا لسنا أغنياء ، في الوقت الذي فعلت فيه دول نووية أخرى ذلك .

والحقيقة أنه يجب بعد ذلك التعامل مع جوهر المشكلة ، الذي كان سببا في التوتر الحالي في المنطقة ، وهو إقليم كشمير ، لذلك كان أيضا السبب في ثلاث حروب بين الهند وباكستان ، بالإضافة إلى كونه سببا فيما يسمى بمسباق التسليح الحالي في المنطقة.

لقد قتلت القوات الهندية بوحشية آلافا من المدنيين في كشمير على مدار السنوات الماضية ، كما مارست تلك القوات جميع أنواع الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان والتي تتم حتى يومنا هذا . وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي صدرت حول كشمير منذ عشرات السنين ، وعلى الرغم أيضا من معاناة المدنيين ، فإن الهند ترفض حتى الآن بحث حل هذه المشكلة .

إن كل ما تطالب به باكستان هو احترام الهند قرارات لم تصدرها باكستان أو أي دولة في العالم، وإنما هي قرارات دولية أصدرها مجلس الأمن، ومن الواجب احترامها وتنفيذها، وتلك مسؤولية يشترك فيها مجلس الأمن هو الآخر. وأعتقد أن هذا مطلب معقول وعادل لحل القضية بشكل نهائي، وحتى تتمكن هاتان الدولتان للنوويتان من العيش في سلام والتفرغ لقضايا التنمية.

■ كيف تقيمون ما ورد أخيراً في رسالة من رئيس الوزراء الهندي لكم باستعداد بلاده لفتح حوار معكم حول كشمير؟

□□ **شويغ:** نعم، لقد ذكر في رسالته أنه يرغب في مناقشة قضية كشمير معنا. ولكن يجب أن نعرف أن تلك القضية كانت محور محادثات كثيرة بين البلدين إلا أن ذلك لم يسفر عن شيء حتى الآن. ولهذا، فأبني أعتقد أن الدور الدولي أهم الآن من أي وقت مضى.

■ تردد أنكم ستجتمعون مع رئيس وزراء الهند، يوم ٢٤ يوليو القادم في كولومبو عاصمة سرى لانكا على هامش قمة التجمع الاقتصادي لدول جنوب آسيا، فما هي توقعاتكم للنتائج؟

□□ **شويغ:** أنا أرحب دائماً بأي اجتماع مع رئيس وزراء الهند، ولكنني أتمنى أن يعقب اللقاء نتائج محددة في مصلحة البلدين، وألا يكون الاجتماع لمجرد الاجتماع. وإذا نجحنا في معالجة السبب الحقيقي والرئيسي للمشكلة، فإن سباق التسلح والتوتر سينتهيان إلى الأبد في هذه المنطقة ويبدأ البلدان في التركيز على التنمية.

■ ولكن هل سيتم مثل هذا الاجتماع في القريب العاجل؟

□□ **شويغ:** أعتقد ذلك، وكما قلت.. أنا أرحب بمثل هذه الاجتماعات بشرط أن تعقب هذه الاجتماعات نتائج محددة. كما أعتقد أنه أصبح من الضروري جداً أن يبدأ المجتمع الدولي، وأن تبدأ الأمم المتحدة في لعب دور نشيط في حل الخلافات بين البلدين.

■ لقد بدأت حكومتكم برامج تنمية شاملة.. إلى أي مدى سيمنحكم المضي قدماً في تنفيذ هذه البرامج مع وجود احتمالات قوية بسباق تسلح في المنطقة؟

□□ **شويغ:** لا شك في أن مثل هذا السباق يؤثر بالسلب على اقتصاد البلدين، وهو الأمر الذي كان يدفعنا لمحاولة تحاشي الدخول في مثل هذا السباق. أنا أرغب في الخروج من هذا السباق بأسرع وقت، حيث إنه ليس في مصلحة البلدين، إلا أن ذلك لن يكون متاحاً بدون حل مشكلة كشمير.

■ كيف تقيمون ردود الفعل الدولية تجاه التجارب النووية الباكستانية من جانب أمريكا والصين واليابان وروسيا؟

□□ **شويبه:** يجب على المجتمع الدولي أن يفرق بين التجارب الهندية وتلك الباكستانية . لقد تمت التجارب الباكستانية كرد فعل على عمل استنزائي هو التجارب والتهديدات الهندية ، ولم يكن هناك خيار آخر لدى باكستان، خاصة في ظل رد فعل المجتمع الدولي الذي جاء ضعيفا جدا تجاه التجارب الهندية . لقد عارض العديد من الدول فرض عقوبات على الهند، وقد أعطينا المجتمع الدولي فرصة لكي نرى ردود أفعاله ، ولكنها لم تكن على المستوى الواجب، ومن هنا شعرنا بأنه يجب علينا أن نتحرك .

■ **لقد قمتم أخيرا بزيارة المملكة العربية السعودية ، فما هو الدعم الذي تسمعون إليه منها؟**

□□ **شويبه:** السعودية دولة شقيقة وصديقة ، وقد حافظنا على تقليد التشاور بشكل منتظم معها وذلك منذ قيام دولة باكستان ، وهو الأمر الذي ينسحب من ناحية قوة العلاقات على بقية دول الخليج . وقد جاءت زيارتي للسعودية في هذا الإطار .

■ **أفغانستان كانت وما زالت جرحا ينزف في جسد باكستان .. ألا تقولون أنه حان الوقت لكي تغير باكستان من أسلوب اقترابها من أفغانستان ؟**

□□ **شويبه:** لقد كنا واضحين كل الوضوح فيما يتعلق بالوضع في أفغانستان ، وموقفنا أن السبيل لحل سلمى هو تشكيل حكومة موسعة تشمل جميع الأعراق في البلاد ، وقد أحرزنا بالفعل تقدما في هذا الصدد .

■ **ما هو مضمون هذا التقدم ؟**

□□ **شويبه:** لقد وافقت جميع الفصائل الأفغانية على الجلوس معا وحل مشاكلها من خلال الحوار . وقد تطلب ذلك جهودا منا استغرقت أكثر من ١٣ شهرا .

■ **كيف ترون العلاقات المصرية - الباكستانية ؟ وهل يمكن لمصر تقديم المساعدة في حل قضية كشمير ؟**

□□ **شويبه:** مصر وباكستان تتمتعان بعلاقات ممتازة ، كما أن الشعب الباكستاني يكن مشاعر عميقة من الود للشعب المصري ، ونعتقد أنه توجد إمكانية هائلة لتطوير هذه العلاقات لمصلحة البلدين في جميع المجالات . وأنا شخصيا أجد الحريصين على تقوية العلاقات مع مصر . وأحب في هذا المقام أن أعرب عن شعوري بالامتنان للدعوة الكريمة التي وجهها لي أخيرا الرئيس حسنى مبارك لزيارة مصر ، وسوف أقوم بهذه الزيارة إن شاء الله ، وأتمنى أن يكون ذلك في القريب .

■ ما هو تقويمكم لموجة العنف التي تشهدها حاليا مدينة كراتشي ؟

□□ **شوييف** : لقد استمرت أعمال العنف منذ فترة ، وقد بدأنا نتعامل معها بمنتهى الجدية ، ولأن تلك الاضطرابات مiasmatic في الأساس ، فإننى أمل فى أن تنتهى قريبا .

■ كيف ترون الموقف فى الشرق الأوسط فى ظل تجمد عملية السلام ، خاصة مع ما يتردد عن تعاون هندي - إسرائيلي فى المجال النووى ؟

□□ **شوييف** : لقد أيدنا الحق العربى الفلسطينى دائما وبقوة ، ولم نتخلف أبدا عن واجبنا فى هذا الصدد . ويكفى أن أقول لك إن القضية الفلسطينية بالنسبة لنا أهم من قضية كشمير أضعاف المرات ، وأعتقد أن المجتمع الدولى عليه مسئولية للتدخل بشكل غير منحاز لوضع نهاية عادلة لهذا الصراع . أما بالنسبة للتعاون الهندي - الإسرائيلى ، فإن هناك معلومات كثيرة جدا حوله ولكن لا أدرى مدى صدقها .

■ ما هى الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة العقوبات الاقتصادية ضدكم ؟

□□ **شوييف** : لا يوجد شيء تأخذه فى هذا العالم دون أن تدفع ثمنه ، فإذا كنا نرغب فى تأمين أنفسنا ، فيجب علينا أن نعتد على الذات ونحمل الصعاب ، وهذا ما بدأته مع نفسى ، وأعد الشعب له ، لى نحافظ على استقلالنا .

حوار مع وزير خارجية باكستان : الحرب النووية واردة فى آسيا



جواهر أيوب خان فى حوار مع الأستاذ إبراهيم نافع والدكتور عبد المنعم سعيد

كان أول لقاء لنا بالمستولين فى باكستان مع السيد جواهر أيوب خان وزير الخارجية ، فكانت بداية لها دلالتها المتوافقة مع ظلال الخطر التى تخيم على سماء المنطقة .

فالرجل فى نظر الهند هو صقر الصقور فى إسلام آباد عاصمة باكستان .. وفى اللحظة العصبية المحفوفة بمخاطر الحرب النووية يصبح من المفيد أن نبدأ حواراتنا فى باكستان باستطلاع أكثر الاحتمالات تشاؤما .. ومناقشة التحركات التى

يمكن أن تبدد ظلال التشاؤم وتحدد معالم الطريق نحو سلام يستهدف إنقاذ آسيا وأجزاء أخرى من العالم من ويلات الحرب النووية .

ومن نقطة البداية الطبيعية التى شكلت معالم الأزمة الحالية ، وهى السباق النووى بين الهند وباكستان ، بدأ حوارنا الصريح مع الرجل الذى تتهمه الهند بزعماء الجناح المتشدد ضدها فى بلاده .

■ ما هى الدوافع التى حنت بالهند إلى إجراء التفجيرات النووية الأخيرة فى شهر مايو الماضى ؟

□□ هـان : لنبدأ القصة من فصلها الأول . فمنذ أول تفجير نووى أجرته الهند فى عام ١٩٧٤ ، افتتحت سياسة موداها الهيمنة على المنطقة ، معتمدة فى ذلك على ضخامة تعدادها السكاني وموقعها الجغرافى . فبدأت فى بناء ما يسمى بأسطول المياه الزرقاء ، وهو أسطول حربي ضخم يضم حاملات طائرات ، وهو ما يعنى قواعد جوية متنقلة فى أعالي البحار ، الأمر الذى كان شيئا جديدا من جانب دولة آسيوية . وكانت الهزيمة التى حاققت بالهند فى عام ١٩٦٢ على أيدي الصين قد دفعتنا إلى تحديث صناعاتها العسكرية وجيشها بدعم من الغرب بهدف محاصرة الصين.

أطلقت الهند على تفجيرها النووى اسم "بوذا المبتسم" ، وذلك كناية عن أغراضه السلمية التى أعلنت نيولهي أنها ستتمثل فى بناء الموانئ وشفق القنوات المائية وغير ذلك من الأغراض السلمية . إلا أننا كنا على ثقة من أن الأمور لن تسير على هذا النحو ، ومن أن الفرض هو التسليح النووى وتكريس التسليح النووى ، وذلك فى الوقت الذى اتهمنا فيه الغرب بالسيف لأنه كان مويدا للتسلح الهندى التقليدى ردا على الصين ، وفى النهاية كنا نحن المحقن .

وحتى الآن لم نسمع ولم نر أن الهند قد استخدمت تلك القدرات النووية فى شق الطرق أو فى إزالة الجبال أو فى شق القنوات ، وإنما كل ما كانت تفعله هو بناء ترسانة نووية وتطوير أنظمة صواريخ حاملة لرووس نووية متقدمة .

وقد أقدم الغرب على تشجيع الهند فى هذا المضيوار متأثرا بالوهم الذى روجت له الهند ، وهو أن تلك الترسانة الصاروخية النووية ستكون موجهة إلى الصين .

وبالمناسبة ، فقد تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت هنا فى مكتبى أن تذكر نظاما تسليحيا هنديا ولحدا موجهة إلى الصين ، فلم ترح جوابا . وبالطبع ، فإن الناظر إلى خريطة المنطقة يستطيع بسهولة أن يدرك أن مثل هذه الأهداف غير ممكنة التحقيق ، وذلك بمسبب العوائق الجغرافية الهائلة مثل سلاسل جبال الهيمالايا الشاهقة التى تفصل بين الصين والهند ، فهى تجعل

من المستحيل على الدولتين تحريك قوات برية كبيرة في هذه الممرات الجبلية الضيقة .

وفي الوقت الذي نحت في الهند في أن تخدع الغرب بهذا الهدف المستحيل في الصين ، كانت جميع أسلحتها غير التقليدية موجهة - في الواقع - نحو باكستان .

وقد كانت الاعتداءات الهندية المتكررة على باكستان في الأعوام ٤٧ و ٤٨ و ٦٥ و ١٩٧١ ، بالإضافة إلى اعتداءاتها المتكررة على دول أخرى في المنطقة مثل استيلائها على مستعمرة "جوا" البرتغالية بالقوة في عام ١٩٦١ ، وعدوانها على الصين في ١٩٦٢ ثم تدخلها في ميريلاكا ، دليلا آخر على أن الصين ليست هي الهدف ، ولكنه الجيران الأصغر .

وقد عايننا من الانتهاكات الهندية للقرارات الدولية ، مثل رفضها الدائم لقرار مجلس الأمن بإعطاء مواطني كشمير حق تقرير المصير ، بالإضافة إلى انتهاكها للاتفاقيات الثنائية بحلول المعلومات المؤكدة التي رصدتها أجهزة مخابراتنا عن الاستعدادات الهندية لشن ضربة إجهاضية ضد منشأتنا النووية في أعقاب إجرائنا للتجويرات النووية في الشهر الماضي ، وذلك بالرغم من الاتفاقية التي وقعت عليها الدولتان في عام ١٩٨٢ والتي تقضى بامتناع كل من الدولتين عن مهاجمة المنشآت النووية للدولة الأخرى .

وقد أتحت لنا الفرصة لمتابعة تجهيز الطائرات الهندية بالصواريخ طويلة المدى بشكل دقيق ، وهو الأمر الذي دفننا لإجراء اتصالات سريعة ومكثفة بعواصم الدول الكبرى ، بالإضافة إلى الاتصال بالسكرتير العام للأمم المتحدة وبالهند نفسها . وكلنا للجميع إننا نتعامل مع الموقف بمنتهى الجدية ، ولأننا مستعدون وأن طائراتنا الآن في الجو ولديها تعليمات بتوجيه ضربة انتقامية لأهداف محددة في الهند بمجرد انتهاك الثلاثات الهندية لمجالنا الجوي ، وهو الأمر الذي اضطر الهند للتراجع عن مخططاتها بما أننا أضعنا عليها عنصر المفاجأة .

وقد أدركنا في باكستان على الفور الأهداف التي تسعى للهند لتحقيقها تحت قيادة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتعصب من وراء التفجيرات النووية الأخيرة . وهي تحديد الدخول كعضو سامن في النادي النووي ، وفرض نفسها كعضو دائم في مجلس الأمن ، ومناطحة الصين في المنطقة كقوة عظمى مهيمنة على المنطقة .

وقد تعاملنا مع جميع هذه الأهداف بمنتهى الجدية ، حيث إنه لا يوجد باكستاني واحد يقبل بالهند كقوة مهيمنة في المنطقة . في الوقت نفسه ، فإن الشعب الباكستاني في أعقاب التفجيرات الهندية كان سيتعامل عن مغزى تضحياته على مدار سنوات طويلة عاى خلالها عقوبات دولية بسبب إقدامنا على تطوير سلاح نووي وأنظمة صواريخ حاملة لها ، في حالة امتناع الحكومة عن الرد بتفجيرات مماثلة . وخاصة أن الهند أخذت تروج حملات دعائية قوية حول عدم وجود إمكانات نووية لدى باكستان ، ولأننا في باكستان لن نحصل العقوبات المنتظرة إذا كسان لدينا مثل هذه الإمكانيات وأجربنا التفجير . وإلى جانب الضغوط من جانب الرأي العام ، فإن التفجيرات الهندية

أُخِلت بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة في ظل تفوق الجيش الهندي الذي يصل حجمه إلى أربعة أضعاف حجم الجيش الباكستاني ، تدعمه صناعات عسكرية متقدمة ليس لدينا مثلها ، مما يعني أننا لا نطيق للدخول في حرب استنزاف مع الهند تتجاوز عدة أيام .

لكل ذلك كان علينا أن نطور نظاما استراتيجيا يعطينا ميزة عسكرية نستطيع من خلالها أن نوقف بها دولة قوية مثل الهند عند حدودها ، وقد كان هذا النظام هو السلاح النووي وما تطلبه من تفجيرات أخيرة ردا على التفجيرات الهندية . وقد أجرينا ستة تفجيرات نووية مختلفة على مدى يومين ، وكان كل منها يتوافق مع نظام من أنظمة الصواريخ الحاملة لها والتي تختلف باختلاف مداها ، وهي تبدأ لدينا من صواريخ ذات مدى حده الأدنى ٦٠٠ كم ويصل حدها الأقصى حتى الآن إلى ١٥٠٠ كم . ولكن الميزة هنا هي أن أنظمتنا الصاروخية أدق وأطول مدى من تلك التي تمتلكها الهند ، كما أن المدن الهندية أكثر تكثفا بالسكان من نظيرتها الباكستانية . أما الميزة الثالثة ، فهي أن الملايين من المدنيين الباكستانيين مسلحون حتى أسنانهم بدءا من الأسلحة الأوتوماتيكية وصولا إلى قاذفات الصواريخ ، ويكفي أن تعلم أن عدد البنادق الأوتوماتيكية من طراز كلاشينكوف غير المرخصة والتي يحملها مواطنون باكستانيون يربو على ١٥ مليون قطعة!

ولهذا فإنه عندما قدم إلينا المبعوث الأمريكي ليحذرنا من العقوبات التي ستفرض علينا في حالة الرد على التحدي الهندي ، قلت له على الفور أنت تتحدث عن أشياء خبرناها منذ عام ١٩٦٥ ، نحن نعلم ما نحن مقدمون عليه .

فشل الغرب

■ ما هو تفويكم لرد الفعل الدولي على التفجيرات الباكستانية ؟

□□ **فان :** نحن نرى أن القيادات في الغرب قد فضلت ، وأنه ليست هناك فائدة مرجوة من عقد المؤتمرات ، كما لا توجد فائدة من وراء إدانتنا ، لقد أبلغنا جميع القيادات الغربية والأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن كتابة محذرين من أن التطورات ستؤدي في النهاية إلى هذا الموقف الذي نقفه حاليا . ولقنا لهم إيم جوهر النزاع هو إقليم كشمير ، وهو الذي أدى إلى جميع الحروب بيننا وبين الهند ، وهو الذي كان وراء سباق التسلح النووي والصاروخي ، ومع ذلك فإنهم يتحدثون عن منع الانتشار النووي في المنطقة ! . وحتى بعد أن جاءت حكومة بهاراتيا جانانا الهندية المتطرفة ، ونفذت ما تمهت به في برنامجها الانتخابي من تصنيع السلاح النووي واختبار أنظمة الحمل الصاروخية ، وأطلقت تهديداتها بتركيب باكستان ، فإن هذه القيادات الغربية لم تلق بالاً لتحذيراتنا حتى استيقظت ذات صباح على صوت التفجيرات النووية . وعندما تمسك

القيادات بعد كل هذه التحذيرات على صوت التفجيرات النووية ، فإن مثل هذا الموقف لا يوصف إلا بكونه موقفاً مؤسفاً .

وفي الوقت الذي أخفى فيه رئيس وزراء الهند قراره بإجراء التفجيرات النووية عن برلمانه ، وعن كامل أعضاء حكومته ، وعن لجنة الدفاع في مجلس وزرائه ، حتى أنه لم يبلغ وزير دفاعه إلا قبل موعد التفجيرات بيومين ، فإننا هنا في باكستان دخلنا في نقاش عام في الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام حول الرد المناسب والذي تمثل في ضرورة الرد بتفجيرات مماثلة ، حيث إن ما حدث عرض أمننا القومي للخطر الشديد، وهو الأمر الذي لا ينظر له الغرب بنفس الطريقة .

وأعود إلى جوهر الصراع ، ألا وهو "كشمير" ، ذلك الإقليم الذي يشكل واديه امتداداً طبيعياً لباكستان ، وتقطنه أغلبية مسلمة ساحقة على خلاف وتنافر حاد مع الهند . ومع ذلك فنحن لا نطالب بضم كشمير إلى باكستان ، ولكننا مع منح سكانه حق تقرير مصيرهم حتى وإن كان ذلك سيؤدي إلى انضمامهم إلى الهند أو استقلالهم ، لأنهم في الأصل ضُموا إلى الهند بالقوة بسبب أن حاكمهم عند التقسيم كان هندوسياً ، بينما لم تنضم ولاية حيدر أباد الهندية إلى باكستان مع أن حاكمها المسلم طلب ذلك ، بحجة أن أغليبيتها من الهندوس . وحتى يتحقق ذلك سنستمر في دعمهم سياسياً ومعنوياً ودبلوماسياً قدر استطاعتنا . وفي هذا ، فإن التاريخ علماً أن ما ليس متاحاً حالياً يمكن أن يتحقق في المستقبل . فمن كان يتصور أن فرنسا ستخرج من الجزائر ، أو أن إنجلترا ستخرج من مصر والسودان ، ومن كان يتخيل من الأساس أن يتم تقسيم الهند نفسها ؟ ١٢ .

إنها في الأساس أفكار يضحى من أجلها البشر لكي تتحقق ، وليس صحيحاً ما تدعيه الهند من أن السبب في كل هذا التوتر هو مجرد وجود ألفين من "الإرهابيين" تدعمهم باكستان في كشمير . ودعونا نطرح سؤالاً : كيف يمكن لألفي "إرهابي" أن يحشدوا في الإقليم ٦٠٠ ألف جندي هندي لمكافحتهم ؟ ١٣ . يبدو أن الجيش الهندي في هذه الحالة جيش عديم الكفاءة، أو أن هؤلاء الـ ٢٠٠٠ إرهابي يتمتعون بقدرات خارقة ؟ ١٤ .

وأقول لقيادات العالم الغربي التي لا تقدر حرج موقفاً في باكستان إن القيادة الهندية التي أخفت قرارها بالتفجيرات النووية عن جميع مؤسسات دولتها ، كان يمكنها بكل سهولة وبفهم الطريقة اتخاذ قرار بمهاجمة باكستان .

مستعدون للوساطة

■ هل مازلتُم مستعدين لقبول أو طلب جهود وساطة من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ؟

□□ **هان :** بالطبع ، نحن مستعدون لطلب تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر منذ خمسين عاما بحق سكان كشمير في تقرير مصيرهم ، خاصة أن قرارات مجلس الأمن لا تسقط بالتقادم . ولقد أبلغنا السكرتير العام وأعضاء مجلس الأمن الدائمين بأنهم يعملون بشكل انتقائي ويعتمدون معايير مزدوجة . فلو كان هذا قرارا ضد العراق لكانت الجيوش والأسلحة الغربية قد حشنت وأعلنت الحرب لتنفيذ هذا القرار .

في الوقت نفسه ، قاتنا في باكستان والهند لم تسجل سابقة نجاح من قبل في أي محادثات ثنائية . والسابقة الوحيدة التي سجلنا فيها نجاحا كانت عندما تدخل البنك الدولي في محادثاتنا مع الهند حول تنظيم توزيع حصص مياه الأنهار . لقد أثبتت المحادثات الثنائية فشلها بين البلدين حتى الآن، ومن هنا كانت مطالبتنا بتدخل دولي للوساطة .

أعلى مدار الشهور التسعة منذ شهر مارس من العام الماضي حتى نوفمبر من العام الحالي عقدنا أربعة لقاءات على مستوى رؤساء الوزارات ، وثلاث جولات محادثات على مستوى وزراء الدولة، ولقاء على مستوى وزيرى الخارجية . ذلك العدد القياسي من جولات المحادثات الذى تم في زمن قياسي أيضا لم يسفر عن شيء . في الوقت نفسه ، فإن حركة تحرير كشمير دائما ما تشكو من أنه عندما ترغب الهند في شن هجمات على مقاتلى الحركة ، فإنها تلجأ إلى الدخول فى محادثات مع باكستان بهدف تخفيف الضغط الواقع عليها .

ولهذا نحن نطالب بتدخل أمريكي يابانى صينى ، ومن الأمم المتحدة ، للوساطة ولمرافقة أى محادثات قادمة ، وإلا أصبحت محادثات لمجرد المحادثات ومضيعة للوقت والمال . فالهنود دائما ما يعلنون عن رغبتهم في إجراء محادثات في أى مكان وزمان ، وعندما تبدأ المحادثات يقولون إن كشمير شأن داخلى وذلك بعد أن تم ضمها وإمراجها في جسد الهند كما يلص على ذلك الدستور . وقد كان ردى على وزير الدولة للشئون الخارجية أن باكستان يمكنها تعديل دستورها لى يلص على ضم مناطق هندية واسعة ذات أغلبية مسلمة ، إلا أن المسألة ليست في نصوص تضاف إلى الدستور ، وإنما في إرادة المواطنين الذين يقاتلون الهند في كشمير التى تحولت إلى كتلة عسكرية . ولهذا ، فإنى أقولها بوضوح إنه إذا ما تم حل مشكلة كشمير ، فإنه لن تكون هناك أى مشكلات مع الهند ، حيث إن الحدود لا خلاف عليها بين البلدين ، كما أنه لا توجد مشكلات التداخل السكانى العرقى والدينى بين مواطنى الدولتين على جانبي الحدود.

جرح كشمير النازف

■ كيف يتفق اعتقادكم بأن جرح المشكلة يكمن في كشمير مع ما يتردد بأن وقف سباق التسليح يمكن أن يكون منخلاً للحل ، في حين أن ذلك سيؤدى إلى تجميد

المشكلة على الأرجح؟

□□ **هـان :** سباق التسليح في هذا الإطار لن يؤدي حتى إلى تجميد الصراع ، وإنما سيؤدي إلى تأجيج الصراع أكثر . ولناخذ أوروبا كنموذج ، فمذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشهد أوروبا مثل هذه الفترة الطويلة نسبيا من السلام على مدار تاريخها . والسبب في ذلك لا يكمن في أن القوى المنتصرة كانت تحتفظ لنفسها برادع نووى فقط ، ولكن السبب الأساسى هو أن خلاصات الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية لم تدر حول مطالب إقليمية ، وإنما كانت خلاصات أيديولوجية ، وهو عكس ما هو قائم بين الهند وباكستان ، حيث يوجد جرح نازف فى كشمير ومناوشات عسكرية حدودية مستمرة .

وأقول إن تطوير باكستان والهند لعملاح نووى يمكن - فى مثل هذه الظروف التى يتسم بها الصراع فى المنطقة - أن يؤدي إلى حرب نووية مخيفة خاصة إذا ما تطورت الامتباكات الحدودية إلى حركة هروب جماعى للسكان من طى جانبي الحدود .

الموقف جد خطير ، حيث إن الجيشين يتربسان لبعضهما البعض . وعندما أتحدث عن الجيشين، فأنا أتحدث عن جيشين محترفين على جانب كبير من الكفاءة والتسلح والعدد ، إذ يبلغ تعداد الجيش الهندى ١٢ مليون بخلاف احتياطى حجمه ٥٠٠ ألف ، فى حين يبلغ تعداد الجيش الباكستانى نصف مليون ومثله احتياطى ، وهذا عدد كبير جدا من القوات على تلك المنطقة .

■ لكن توازن الرعب النووى فى أوروبا جمد الخلافات الحدودية التى كانت قائمة بالفعل بين فرنسا وألمانيا على سبيل المثال .

□□ **هـان :** ليس هذا بالضبط ، فقد تم التوصل إلى حل لهذا النزاع فيما بعد ، والذى بدونه لم يكن للوحدة الأوروبية أن تتم ، وهو - فى نفس الوقت - ما ليس بحادث بين الهند وباكستان .

■ ما هى احتمالات سباق تسلح محموم بين البلدين ، والتأثيرات الاقتصادية الناجمة عن ذلك؟

□□ **هـان :** تستطيع حاليا شراء مقاتلة مستعملة وبحالة جيدة من طراز "إف - ١٦" مقابل ٣ ملايين دولار، ترتفع إلى ٥ ملايين إذا ما كانت أحدث نسبيا، وتقفز إلى ١٦ مليونا إذا ما خرجت للتو من المصنع . أما مقاتلة الميراج ٢٠٠٠ فرنسية الصنع فيصل ثمنها إلى ١٩ مليون دولار، فى حين يصل سعر المقاتلة "إس - ٣٠" رومانية الصنع إلى ٣٠ مليون دولار ، وهى مبالغ خرافية .

وقد تدش إذا علمت أن أرخص أنظمة التسليح وأكثرها اقتصادية حاليا هى الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ الحاملة لها .

■ كيف تتخيلون مستقبل كشمير ؟

□□ هان : من الصعب على الهند أن تحتفظ بقيمتها العسكرية لزمن طويل على هذه المنطقة . لقد وصل تعداد القوات الهندية المرابطة في كشمير فقط إلى ٦٠٠ ألف جندي - أى ما يمثل تعداد جيوش فرنسا وألمانيا وإيطاليا مجتمعين . هذا الأمر يكلف الهند فوق ما يحتمله اقتصادها .

■ ما هي توقعاتكم من الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة بصفة خاصة والصراع بصفة عامة ؟

□□ هان : بالنسبة للجانب للنوى ، فإن معظم الدول العربية والإسلامية وقعت على معاهدتي منع الانتشار النووي ومنع التجارب النووية ، وأعتقد أن الشعوب الإسلامية تشعر الآن بالفخر لمجرد أن دولة مسلمة نجحت في كسر احتكار السلاح النووي الذي كان وقفا على الآخرين .

■ ما هو تقويمكم للعلاقات مع مصر ؟

□□ هان : العلاقات مع مصر شهدت نموا مطردا على مدار السنوات الخمس الماضية ، حيث بلغ حجم التبادل التجارى ٥٠ مليون دولار معظمها صادرات من باكستان ، إلا أن هذا الرقم ينبغي أن يتضاعف . أيضا ، فإن زيارات المسؤولين من الجانبين لا تنقطع ، ونحن ما زلنا نتطلع بشوق لزيارة الرئيس حسنى مبارك لنا .

النيات الإسرائيلية

■ ولماذا صا تردد عن نيات إجهاضية إسرائيلية ضد نظامكم النووي ؟

□□ هان : ليس لدى ما يؤكد ذلك ، ولكن ما أرحب في تأكيديه هو أن أى عدوان علينا من أى طرف سيقابل برد انتقامي وبلا رحمة .

■ منذ شهر قامت "الأهرام" بإجراء لقاءات في أفغانستان مع جميع زعماء أجنحة التحالف الأفغانى الشمالى المعارض - وعلى رأسهم الزعيم الأفغانى الطاجيكى أحمد شاه مسعود - الذين أجمعوا على اتهام باكستان بأنها السبب الرئيسى فى الفوضى التى تجتاح حاليا أفغانستان ، وذلك بهدف إلهاء الشعب هناك عن قضية السيادة على إقليم بيشاور التى لم تحسم بعد على حد قولهم .

□□ هان : بالرغم من أن قبر والد أحمد شاه مسعود موجود فى بيشاور ، إلا أننى أعتقد أن شاه مسعود لا يعلم شيئا عما يتحدث عنه عندما يقول إن بيشاور لم تحسم بعد . فخط "نيورانت" الذى يرسم الحدود بين الدولتين موجود وقائم بالفعل .. إن شاه مسعود ليس زعيما

ولكنه رجل حرب .

المشكلة تكمن في أن شاه مسعود هو والرئيس السابق برهان الدين رباني ينتميان إلى أقلية الطاجيك التي تمثل ١٣% من السكان، في حين ينتمي القائد خليلي لأقلية الهزارا من الشيعة التي تمثل ١٠% من السكان ، أما الجنرال دوستم فينتمي إلى أقلية الأوزبك التي تمثل ٧% . أقول إن المشكلة تكمن في أن هذه الأجنحة بالرغم من تحالفها معا ، فإن خلافاتها الداخلية تصل بها إلى حد قتال بعضها البعض .

■ من ضمن الاتهامات الموجهة من جانب هؤلاء القادة الأفغان أن باكستان تسعى دائما للحفاظ على وجود قوي لها في أفغانستان ، وهو ما يعني الاحتفاظ بحكومة موالية لها في كابول لكي تعوض غياب العمق الاستراتيجي لها في مواجهة الهند وذلك عن طريق أفغانستان. ما ربحكم على هذا الاتهام ؟

□ هان : الحقيقة هي أن باكستان تفكر للعمق الاستراتيجي بالفعل ، ولكننا نؤمن دائما بأن حكومة صديقة في كابول قد توفر لنا العمق المفقود . إلا أن ذلك لا يعني محاولتنا وضع حكومة موالية لنا في كابول . والحقيقة الأخرى هي أن الإقليمين الباكستانيين المتاخمين لحدود أفغانستان يسيطر عليهما العنصر البشتوني ، وهو العرق صاحب الأغلبية الساحقة في أفغانستان، كما أنه عرق رئيسي في باكستان ، وهو الأمر الذي يعكس مسئوليات وأولويات . وكفى أن تعلم أن حجم الدعم الذي تقدمه باكستان لأفغانستان في بند القمح فقط هو ٥٠ مليون دولار ، ناهيك عن العديد من بنود الدعم الأخرى . وبالرغم من ذلك فإننا لا نحايى أو نتحالف مع عرق ضد عرق ، حيث إننا على اتصال مستمر مع جميع قادة التحالف الشمالي المعارض . ولكن على المرء أن يكون واقعيًا ، حيث يجب على باكستان أن تتعامل مع جهة مهيمنة في أفغانستان ، ونحن حتى الآن لا نرى سوى الطالبان التي تسيطر على ٨٠% من مساحة البلاد .

حوار مع رئيس وزراء الهند :

الأسلحة النووية هدفها الردع فقط



الأستاذ إبراهيم نافع في حوار مع رئيس وزراء الهند، أتال بيهاري فاجباي

بدا الجميع في الهند - المحطة الثانية في رحلتنا استكشافا للخطر القادم من آسيا مع تفجيراتها النووية - وكأنهم كانوا ينتظروننا ، ويريدون الحديث إلى القارئ العربي مباشرة بعد أن أسىء تفسير تصريحاتهم أكثر من مرة على حد تعبيرهم ، وبعد أن ترددت الاتهامات لسياستهم الخارجية والداخلية بالتطرف والنزوع إلى الهيمنة ، وبالتواطؤ مع إسرائيل ضد باكستان المسلمة .. إلخ . وكنا من جانبا حريصين بصفة خاصة على الالتقاء بالسيد أتال بيهاري فاجباي رئيس وزراء

الهند، الذى يدور حوله وحول حزبه الجدل فى كل مكان ، وكذلك بالسيد جورج فيرنانديز وزير الدفاع ، الذى أثار أول عاصفة نووية منذ نزوة الحرب الباردة ، عندما هدد ، أو نسب إليه أنه هدد ، كلا من الصين وباكستان بالأسلحة النووية فور تخيير الهند لتقابلها النووية .

فى حديث مهم جرى فى أعقاب أزمة وزارية هندية ساخنة هدنت حكومته بالسقوط ، صرح السيد أثال بيهارى فاجباى رئيس وزراء الهند ، بأنه يتوقع الكثير من لقائه يوم ٢٤ يوليو الحالى ، فى كولومبو عاصمة سرى لاككا ، بالسيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان . وقال إن المباحثات بينهما سوف تتناول جميع القضايا الثنائية بما فيها مشكلة كشمير . وأضاف أن الهند بعد أن أصبحت دولة نووية رسميا تقترح توقيع اتفاقية دولية تحرم على أطرافها البدء باستخدام الأسلحة النووية ، مما يوجد بيئة مواتية لتشجيع الاتجاهات المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل من العالم نزعا كليا .

وأكد السيد فاجباى أن رؤية الهند الاستراتيجية للتسلح النووى تتمثل فى أن هذه الأسلحة ليست للاستخدام ، وإنما هدفها الردع فقط . ولذا فإن الحد الأدنى من القدرة على الردع يكفى ، ولا نشعر بأن سباق التسلح النووى فى المنطقة ضرورة حتمية . وقال إن تسلح الهند نوويا ليس موجهها إلى دولة بعينها .

وحول إمكانات التسوية السلمية للنزاع مع باكستان بخصوص مشكلة كشمير، قال رئيس الوزراء الهندى إن البلدين يستطيعان حل هذه المشكلة فى إطار ثنائى ، وإن مطالبة باكستان بدور دولى فى هذه المسألة غير مقبولة من جانب الهند ، لأنه لا حاجة لمثل هذا الدور الذى لن يكون مفيدا على أية حال . وأوضح أن اتفاق "سيملا" ، الموقع بين الهند وباكستان عام ١٩٧٢ ، يمثل - كما كان الغرض منه - إطارا صالحا لتسوية جميع المشكلات الثنائية بما فيها مشكلة كشمير ، وجدد التزام بلاده بهذا الاتفاق .

كما أكد فاجباى أن حزبه وحكومته ملتزمان بعلمانية الدولة ، ومن ثم فإن مسلمى الهند هم جزء لا يتجزأ من الشعب الهندى ، وإتسهم سيواصلون تقدمهم

ورخاءهم في ظل حكومته كما كان الحال مع الحكومات السابقة .

وجدد رئيس الوزراء الهندي التزام بلاده بالحفاظ على الصداقة الاستراتيجية التاريخية مع مصر ، وقال : إن البلدين سيواصلان معا قيادة دول العالم الثالث النامية، من أجل تذليل الصعاب التي تعترض عملية التنمية فيها . وأكد أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل ، لا تعنى تخلى بلاده عن مساندتها القوية للقضايا العربية ، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

وكان برنامج عملنا في نيودلهي مشحونا بحوارات ومناقشات استغرقت خمسة أيام كاملة .. التقينا خلالها بوزير مالية الهند ، ثم مع أشهر رؤساء حكوماتها منذ انتهاء عصر عائلة نهرو : السيد جوجرال رئيس الوزراء السابق الملقب الآن بحكيم الهند ، وهو في الثمانين من العمر ، ويشغل موقع الأب المؤسس لحزب الجبهة المتحدة ، والسيد جاسوانت منج المعروف بفيلسوف حزب جاناتا الحاكم والمرشح لمنصب وزير الخارجية ، وهو يشغل حاليا منصب الممثل الشخصي لرئيس الوزراء في المحافل الدولية ، وكان عائدا لتوه من مهمة في واشنطن تقرر على إثرها في العاصمة الأمريكية استقبال مبعوث باكستاني على مستوى عال . كما التقينا بالوكيل الدائم لوزارة الخارجية نظرا لغياب وزيرة الدولة للشئون الخارجية في مهمة عمل بالخارج ، وبناتبة رئيس مجلس الولايات (المناظر لمجلس الشيوخ) وهي السيدة نجمة هبة الله ، حفيدة مولانا أبو الكلام آزاد العالم الإسلامي الهندي الكبير ، وتحاورنا أيضا مع عدد كبير من مستشاري رئيس الوزراء.

وإلى جانب المسؤولين الحكوميين فقد التقينا بمجلس إدارة اتحاد الصناعات الهندي ، وخبراء مركز دراسات الدفاع والتحليل بنيودلهي ، وعدد لا بأس به من كبار الدبلوماسيين المتقاعدين الذين أداروا - عبر سنوات طويلة - مفاوضات الهند مع الدول الكبرى حول برنامجها النووي ، ومع باكستان حول مختلف القضايا المتنازع عليها بين البلدين .

وقد تغير موعد ومكان لقائنا برئيس الوزراء مرتين . المرة الأولى كانت في تقديرنا بسبب حرصه على أن يستقبلنا في بيته على نحو ما حدث في باكستان ،

فتأجل الموعد من بعد ظهر يوم الأحد إلى التاسعة من صباح الاثنين ، وتغير المكان من المكتب إلى المنزل . ولكن فجر الاثنين بزغ ليشهد أزمة وزارية حادة سبقته، إذ أبلغت زعيمة الحزب المحلى فى ولاية تاميل نادو الجنوبية - وهى شريكة فى الائتلاف الحاكم - رئيس الحكومة فى منتصف الليل ، أنها ستعلن فى الصباح انسحاب حزبها من الحكومة لتمسقطها ، لأن الحكومة لا تساندها بما فيه الكفاية فى مشكلاتها القضائية فى الولاية . وعلى الفور توافد زعماء حزب المؤتمر المعارض على نيودلهى من الولايات ، ومن العواصم الأجنبية ، وأعلنوا استعدادهم لتشكيل ائتلاف حاكم جديد . وهكذا أمضى السيد فاجباى الليل كله ساهرا فى مشاورات ومناورات لإقناع حكومته ، واضطر معاونوه إلى الاتصال بنا فى السادسة من صباح الاثنين راجين - وهم يشعرون بقدر كبير من الحرج - تأجيل الموعد ، دون تحديد الموعد الجديد . أما حرجهم فيرجع إلى أنهم يعلمون أن موعد سفرنا من نيودلهى إلى منغافورة لم يكن قد تبقى عليه سوى بضع ساعات . وعلى مائدة الغداء مع كل من مستشار رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ، ومدير مكتبه ، والوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، أخطرونا بأن الأزمة السياسية قد انفجرت قريبا أو على الأقل تأجل انفجارها، وأن رئيس الحكومة ينتظرنا الآن فى مكتبه . وعلى الرغم من الإرهاق الشديد اليبادى على وجه السيد فاجباى فقد دار معه هذا الحوار الطويل .

■ لنبدأ حديثنا بتوصياتكم عن اللقاء القادم فى كولومبو برئيس وزراء باكستان ؟

□□ **فاجباى :** إننى أتوقع للكثير من النتائج ، وسوف أبحث معه كل الموضوعات الثنائية ، وسوف تستمر المباحثات بين البلدين بعد هذا اللقاء .

■ هل ستبحثون مشكلة كشمير ؟

□□ **فاجباى :** بالطبع ستكون بين القضايا التى سنتباحث حولها .

■ ما هى فى تقديركم آثار التجارب النووية الهندية على المستوى الإقليمى مع كل من الصين وباكستان وروسيا واليابان ، وعلى المستوى الدولى مع الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية ، خاصة وقد مرت الآن فترة كافية لتبين هذه الآثار

وللحكم على القرار ؟

■ **فاجباي :** لم تكن التفجيرات النووية إلا استجابة من جانبنا للتدهور المطرد في أوضاعنا الأمنية ، ونتمنى من أصدقائنا في مصر أن يتذكروا أن الهند كانت دائما في مقدمة الدول الداعية إلى نزع السلاح الشامل . كما أننا نطالب المجتمع الدولي بأن يقدر قلقنا الذي لا إحصاء فيه ، وأن يقدر رشدنا في اتخاذ القرار . ومع ذلك ، فإن رد الفعل تفاوت من دولة إلى أخرى ، وكل ما يمكنني قوله الآن هو أنني أشكر من تفهموا موقفنا القائم على المبادئ ، وسوف نوالي اتصالاتنا مع الآخرين لنؤكد لهم حقنا في اتخاذ قراراتنا الوطنية المستقلة ، وأن إجراء التجارب النووية كان له ما يبرره .

■ **هل كان للتوقيت الذي قررتم فيه إجراء تجاربكم النووية مغزى معين ؟ هل كان مثلاً رسالة إلى أحد ، أو استعراضا للقوة أمام طرف بعينه ؟**

■ **فاجباي :** إن توقيت قرار من هذا النوع يستند إلى تقييم موضوعي لعدد كبير من قضايا الأمن القومي المترابطة . وكان انشغالنا بالتدهور الجاري في أوضاعنا الأمنية مطروحا باستمرار أمام الرأي العام ، وأمل في أنك ستوافقني في أنه لا توجد حلول وسط في مثل هذه المسائل . وفضلا عن ذلك ، فإن النظام الدولي النووي الحالي - ليس فقط - غير شامل ويتبنى معيارا تمييزيا لحساب الدول النووية الأصلية ، ولكنه أيضا لا يعالج بدرجة كافية هدف ونوع السلاح النووي .

■ **وما هي الآثار المتوقعة لسباق التسلح - الذي بدأ بعد تفجير اتمك النووية الأخيرة - على عملية التنمية في جنوب آسيا ؟**

■ **فاجباي :** يجب ألا تضللنا التقارير التي تزعم أن التوتر تصاعد في جنوب آسيا بعد التجارب النووية الهندية ، ولا أرى أية ضرورة حتمية لأي سباق للتسلح في المنطقة . ونحن لدينا برنامج نووي للأغراض السلمية منذ عدة عقود ، وكانت تكاليفه محدودة وتوزعت على عدد كبير من السنوات . وهكذا فإن تسلحنا بالأسلحة النووية لم يجعلنا نحول موارد مخصصة للتنمية إلى أغراض التسليح .

■ **ألا تلاحظون أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأسلحة النووية أن تمتلكها دولتان متجاورتان ومتنازعتان ، مما يقلل كثيرا من الفترة بين إطلاقها ووصولها إلى أهدافها . فما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتفادي خطأ الحساب في اتخاذ قرارات الحرب النووية ؟ وما هي الخطوط الحمراء التي إذا تجاوزها أحد تستخدم عندها الهند الأسلحة النووية ؟**

□□ **ملحوظة:** لقد قلت ، وأقول الآن ، إن العقيدة الاستراتيجية للهند فيما يتعلق بالأسلحة النووية مختلفة عن العقائد الاستراتيجية للدول النووية الأخرى ، فليست لدينا النية للتخسرات في سياق التسليح النووي الذي يؤدي بنا إلى بناء ترسانات نووية ضخمة ، لأن عقائد الدول النووية التقليدية تنطلق من أن الحرب النووية ليست مستبعدة . إن منهجنا هو الوصول إلى حد أدنى من الردع النووي يمنع استخدام الأسلحة النووية ضدها . وفي عام ١٩٩٤ تقدمت الهند باقتراح إلى باكستان لعقد اتفاق يمنع بدء أي من الجانبين في استخدام الأسلحة النووية ضد الجانب الآخر . وفي الشهر الماضي جددنا هذا العرض في ضوء الظروف الجديدة . وفي الوقت نفسه اقترحنا أن نبحث عقد هذه الاتفاقات ، إما على أساس ثنائي أو في إطار جماعي . وإذا حدث ذلك ، فستكون هذه هي الاتفاقية الأولى في التاريخ لحظر البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وهذا معناه إيجاد أمر واقع يجعل من غير الممكن استخدام هذه الأسلحة ، ومن ثم تزداد قوة الاتجاهات المناهضة للتسلح النووي .

وعلى أية حال فهذا الاقتراح ليس جديدا كلية من جانب الهند ، لأننا منذ عشرين عاما اقترحنا وضع ميثاق دولي من جانب الأمم المتحدة يمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها . ولكن الدول النووية في ذلك الوقت رفضت المشروع . ومع ذلك فسوف نستمر في المطالبة بالاتفاق على عدم البدء باستخدام هذه الأسلحة على أساس عالمي ، وهذا ما يميزنا عن الدول الأخرى التي لا تشعر بأنها آمنة إلا بالسلح النووي .

■ **يقال إن الهند تطور صواريخ مداها من ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ كيلو متر ، فهل تستهدفون قصف مواقع خارج جنوب آسيا ؟**

□□ **ملحوظة:** دعني أكل لك بوضوح كاف : إن ميلاستا النووية ليست موجهة إلى دولة بعينها ، ولا تمثل تهديدا لدولة بعينها ، وهدفنا هو تحقيق حد أدنى من الردع يمنع استخدام هذه الأسلحة .

■ **لماذا لم تؤد مطالبة مجلس الأمن لكم - وباكستان أخيرا - بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، إلى تغيير موقفكم ؟**

□□ **ملحوظة:** اعتراضاتنا على هذه الاتفاقية معروفة جيدا لكل دول العالم ، وكذلك فإن الجميع يعرفون أن الهند في طليعة التحرك لنزع السلاح الشامل ، بما في ذلك السلاح النووي . ونحن الآن دولة مسلحة نوويا ، ومعاهدة حظر الانتشار النووي وضعت تعريفا يحول دون الاعتراف بهذا الواقع الجديد . فما وجه الغرابة في موقفنا من وضع لم نوجده ، وإنما أوجدته الدول النووية الخمس بتميزها بينها وبين الدول الأخرى التي لم تكن مسلحة نوويا وقت صياغة المعاهدة والتصديق عليها .

■ **ما هي تفاصيل المبادرة الهندية الأخيرة التي رفضتها باكستان ؟**

□□ **فاجاي :** نحن مستعدون دائما للدخول في حوار واسع النطاق مع باكستان حول كل القضايا، بما فيها النزاع حول كشمير . وقد قدمنا مقترحات محددة للجانب الباكستاني ولكنهم رفضوها . ومع ذلك فإن جهودنا سوف تستمر ، لأنني واثق في أن البلدين يمكنهما تسوية كل القضايا المعلقة بينهما منذ زمن طويل من خلال المفاوضات الثنائية. كما أنني أرى أنه لا حاجة لتدخل طرف ثالث كوسيط ، وإن يكون مثل هذا التدخل مفيدا . ومن حسن الحظ أن اتفاق "سيملا" الموقع بين الهند وباكستان عام ١٩٧٢ يوفر الإطار المناسب لمثل هذه المفاوضات .

(كان الدبلوماسي الهندي جاسوانت منج - المقرب جدا من رئيس الوزراء - قد أعلن عشية لقائنا بالسيد فاجاي أن الهند سوف تقترح تحويل خط الهنـدة الحالي بينها وبين كشمير إلى خط حدود دولية نهائية ، مما سيعني أن تتخلى الهند عن مطالبتها بضم الجزء الباكستاني من كشمير إليها . ثم عاد السيد جاسوانت في الصباح ونفى وجود مثل هذا الاقتراح ، وقال إن الصحف أساءت فهم تصريحاته . أما باكستان التي تعتبر الهند قوة احتلال في الجزء الخاضع لسيطرتها من كشمير، وتطالب بمنح سكان الإقليم في الجزيرتين الهندي والباكستاني حق تقرير المصير طبقا لقرار مجلس الأمن ، فإنها لم تكن قد أبدت رد فعل على الاقتراح الهندي "المنفى" حتى لحظة لقائنا برئيس وزراء الهند) .

■ ما حقيقة موقفكم من المبادرة الباكستانية التي تقترح توقيع اتفاق ثنائي يفرض حظرا متبادلا على التجارب النووية ؟

□□ **فاجاي :** موقفنا واضح تمام للوضوح ، فنحن قد أعلننا - متطوعين ومن جانب واحد - وقف تجاربنا النووية بعد ما أجريناه من تجارب يوم ١٣ مايو الماضي ، وقد أعدت تأكيد هذا الموقف حتى بعد أن أجرت باكستان تجاربها . ونحن مستعدون لتحويل هذا الموقف إلى تمهيد ملزم ، ولكن بعد بحث تسوية عدة مسائل مهمة معلقة ، أهمها اعتراضاتنا على الاتفاقية الدولية للحظر الشامل للتجارب النووية وهي معروفة للجميع . وهكذا فإن الاقتراح الباكستاني يبدو لا داعي له ما دمنا قد قررنا وقف تجاربنا النووية بالفعل .

■ ما هي فرص نجاح إعلان المبادئ الذي كثر الحديث عنه حول التعايش المسلم بين الهند وجيرانها ، وهو الإعلان المعروف باسم "مبدأ جوجرال" ، خاصة إن معظم جيران الهند يتهمونها بالسعي إلى الهيمنة ؟ وماذا مستفعلون لنزع فتيل الأزمة المتصاعدة في جنوب آسيا ؟

□□ **فاجاي :** إن هذا السؤال فجائي إلى حد ما ، لأن علاقات الهند الوثيقة والمتنامية مع جيرانها تقوم على الصداقة وحسن الجوار ، ووجود خلاقات حول بعض القضايا في إطار وجود اتفاق عام حول معظم القضايا هو أمر مألوف في العلاقات الدولية ، وهذا ينطبق على

علاقاتنا بجيراننا بما فيهم باكستان . ولكنى أؤكد أنه باستثناء الباكستانيين فإنه لا أحد من جيراننا يعتبر الهند نزاعة إلى الهيمنة أو الوصاية على الآخرين . وقد عاد لتوه رئيس جمهوريتنا من زيارة لنيبال ، وجاءت رئيسة وزراء بنجلاديش لزيارة نيودلهى يوم ١٧ يونيو الماضى ، كما زارنا منذ قليل رئيس جمهورية بورما ، وقبله بآيام استقبلنا وزير خارجية سرى لانكا . وإبنى أمل فى أن تفتح لنا فرصة فى قمة "مارك" فى كولومبو فى أواخر الشهر الحالى لنبحث مع جميع جيراننا دعم علاقات التعاون الإقليمى .

■ دعنا ننقل إلى موضوع آخر ، ما هو دور الهند فى المستقبل فى مجموعة السلول الـ ١٥ النامية ؟

□ **فاجباي :** الهند مثلها مثل مصر دولة ذات حضارة قديمة . وقد تزايدت اتصالاتنا وأصبحت أكثر قوة فى العصر الحالى . والهند ومصر من الدول التى تعود للعالم النامى فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أنهما تقودان تحرك الدول النامية من أجل إقامة نظام عالمى جديد . ونحن من جانبنا نشعر بمسئولية هائلة من أجل تحقيق هذه الأهداف . وأرى أن مجموعة الـ ١٥ هى حركة دولية تستطيع دفع مشكلات الدول النامية إلى بؤرة الاهتمام الدولى ، وهى أيضا محفل مهم للتفاوض مع الدول المتقدمة حول قضايا التجارة والاستثمار والتدفقات المالية والتكنولوجية . وبلاندا - مثلها مثل الأعضاء الآخرين فى مجموعة الـ ١٥ - تسعى من أجل توفير ظروف حياة أفضل لشعوبها من خلال تعزيز للتبادل الاقتصادى والتكنولوجى فيما بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة .

■ كيف ترى الهند أسباب الأزمة الاقتصادية فى آسيا ، وما هى تأثيراتها عليكم ؟

□ **فاجباي :** لن أدعى أن الانهيار الاقتصادى فى شرق آسيا ليست له آثار على الهند ، فنحن الآن جزء من الاقتصاد العالمى ، ولكن هناك مع ذلك أوجه اختلاف معينة فى الطريقة التى ندير بها اقتصادنا ، وهى التى ساعدتنا على تجنب التدهور بعد الأزمة الأخيرة . إننا نضع قواعد لتدفق رموس الأموال الأجنبية خاصة للتدفقات قصيرة الأجل ، كما أننا نزيد من صادراتنا ، ونلتزم بالشفافية فى إدارة الاقتصاد ، واعتقد أن حجم اقتصادنا وقوة مؤسساته سوف يمكننا من مواصلة السير فى طريق التقدم .

■ هل لنا أن نتحدث قليلا عن السياسة الداخلية فى الهند . إن حزيكم بوصف بأنه نو نزعة قومية متشددة ، فما هى آثار هذه النزعة على مسلمى الهند ، وما آثارها على علاقاتكم بالدول الإسلامية فى المستقبل ؟

□ **فاجباي :** الهند دولة ديمقراطية علمانية ، وهذه العلمانية انبثقت من وعينا الحضارى ومن خبرتنا التاريخية ، وهى كانت أيضا جلية فى كفاحنا من أجل الاستقلال ، كما أن دستورنا ينص

عليها ، وحزينا ملتزم بكرميخ التقاليد العلمانية في الهند . والمسلمون في الهند جزء لا يتجزأ من الشعب الهندي الذي يؤمن بالأخوة في الوطن ، ونحن نؤمن بأن جميع الطوائف ستسوف تواصل نموها ورخاءها في ظل حكومتنا . ومن حيث العلاقات مع الدول الإسلامية ، فإن لدينا تاريخا طويلا من الصداقة معها ، ونرغب في استمرار هذه الصداقة والتعاون .

■ الحديث عن التعاون الهندي - الإسرائيلي كثير ، فهل سيغير ذلك من موقف الهند في الشرق الأوسط ، وأين تنتهي مصالح الهند وتبدأ مصالح إسرائيل ؟

□ □ **فاجاي :** نحن نقدر للغاية روابطنا التاريخية التقليدية مع دول الخليج ودول غرب آسيا ، وتأييننا للقضايا العربية والقضية الفلسطينية هو حجر الزاوية في سياستنا الخارجية . وليس هناك أى تغيير في مبادئ الهند للقضايا العربية بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل . أما عن العلاقات بين الهند ومصر ، فهي علاقات تاريخية عميقة ، وهى ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية ، لأن رأينا مشترك في معظم القضايا الكبرى إقليميا ودوليا .

حوار مع وزير الدفاع الهندي : لم أصف الصين بأنها العدو الأول



جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندي أثناء حوار مع الأستاذ إبراهيم نافع

الخطر الزاحف في آسيا أو منها للخارج لا يتمثل فقط في قنابلها النووية أو انهياراتها الاقتصادية ، وإنما يتمثل أيضا في التيارات والتفاعلات الجارية في داخلها .. خاصة من جانب من يطلق عليهم وصف المتشددين ، الذين لا يتورعون عن استخدام لغة التهديد والوعيد . ومنذ اندلعت أزمة التجارب النووية في جنوب آسيا ، كانت التصريحات الصادرة عن جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندي - وهو بالمناسبة مسيحي كاثوليكي وليس هندوسيا - تحمل الوعيد والتهديد لكل من الصين

وباكستان . وعندما كنا في باكستان كانت تهديدات فيرنانديز هي أول دليل قدموه لنا على مخططات الهند العدوانية .. فكان لابد من الحرص على لقاء الرجل ، كما حرصنا من قبل على لقاء رئيس وزرائه .

ووفقا لما كشفه لنا فيرنانديز ، فإنه قد شارك في صنع قرار إجراء التفجيرات النووية ، بالرغم من أنه كان حتى عامين ماضيين من معارضى التسليح النووي الذين قادوا المظاهرات ضده لكونه اشتراكيا منذ أن انخرط في الحياة السياسية . وفي شيء من التحفز المسبق لنفي صفة التشدد عن نفسه بدأ حوارنا معه.

■ كيف علمت بالتفجيرات التي أجرتها بلانك ، وماذا كان رد فعلكم عليها ؟

□□ **فيرنانديز :** كان يجب علينا اتخاذ هذا القرار لمواجهة الخطر المائل أمامنا . وأحب أن أوضح هنا أن مفهومنا للخطر لم يكن وليد اللحظة ، وإنما يعود لمسنوات طويلة . وقد انعكس هذا المفهوم على العديد من التقارير التي خرج البعض منها من وزارة الدفاع ، والبعض الآخر من اللجان البرلمانية المختلفة ، بما في ذلك لجنة الدفاع التابعة للبرلمان التي تضم أعضاء من مجلسي البرلمان . أما دوري - بعد تولي الوزارة الجديدة للمسئولية - فقد تمثل في صياغة وعرض رؤيتنا للخطر للمرة الأولى وبشكل كامل ، مما أثار القلق في البلاد وجعل البعض يتهمونني بأنني أدفع السفينة نحو القاع . وقد جاء أول رد فعل من الصين التي استهدفتني بشكل شخصي ، إلا أنني كنت أشعر بأن ما أفعله هو جزء من واجبي .

لقد أجرت الهند أول تفجير نووي في عام ١٩٧٤ ، إلا أنها لم تملح نفسها نوويا ، بالرغم من امتلاكها القدرات التكنولوجية والعلمية . في هذا الوقت كنت في السجن لقيامى بتنظيم أكبر إضراب في العالم آنذاك لعمال السكك الحديدية ، والذي شمل ١٢ مليون عامل ، بوصفى رئيس اتحاد نقابات عمال السكك الحديدية . وفي زيارتي في تلك الليلة - وكان قد جفاني النوم بسبب هذا التفجير - كتبت مقالا نشر في ربيع الهند وفي أماكن كثيرة من العالم . في هذا المقال ، انتقدت بلادي لإجرائها تفجيرا نوويا ، وحذرت عندئذ من أي نيات مستقبلية للتسلح النووي . وفي الفقرة الأخيرة من المقال أكدت أنه ما دمنا قد نجحنا في تطوير قدرات نووية ، فإنه ينبغي علينا ألا نتورط في إنتاج أسلحة نووية أخرى ، بل علينا أن نستخدم هذه القدرات لإجبار القوة النووية في العالم على التخلي عن أسلحتها النووية وإراحة البشرية منها . وقد تظاهرت ضد هذه الأسلحة في العاصمة البريطانية "لندن" ، وحاضرت ضدها في جامعات اليابان . ثم جاءت نقطة التحول في حياتي عندما توالى محاولات الضغط على الهند ، خاصة من الولايات المتحدة،

لإجبارها على التوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية في يوليو من عام ١٩٩٦ .

ومن قبل كانت معاهدة منع الانتشار النووي قد كرس احتكار عدد من الدول الكبرى للسلاح النووي في العالم ، ومن بينها الصين التي تقع إلى الشمال من جودنا . ولأن أمريكا كانت تعلم بحصول باكستان على التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ من بكين ، إلا أنها أصرت على موقفها الضاغط علينا للتوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية . وهنا أقيمت خطاباً في البرلمان أعلنت فيه عن تغيير موقفى ، بعد أن كنت طوال حياتى ضد امتلاك سلاح نووى ، وكنت أشعر بالألم الشديد وأنا لقي هذا الخطاب. وقد أعلنت - عقب إجرائنا التجارب الأخيرة - أنه يجب علينا الآن أن نستخدم هذا السلاح لإقناع الدول النووية بالتخلي عن الخيار النووي، ما دما قد فعلنا ما نراه مصلحة استراتيجية للهند وأعلننا أنفسنا رسمياً دولة تمتلك السلاح النووي .

■ وماذا عن صحة ما تردد عن أنكم لم تعلموا بقرار إجراء التفجير النووي إلا قبل يومين فقط من إجرائه ، بالرغم من كونك وزير الدفاع ، مما يثير القلق حول طبيعة اتخاذ القرارات العسكرية في حكومتكم ؟

□□ فيرونا فيروز : هذا الكلام غير صحيح بالمرة ، ولكننى لا أستطيع أن أتحدث عن الموعد الذى اتخذ فيه القرار ، ولا الأطراف التى شاركت فيه ، ولا عن أبلغوا بالقرار ومتى . وكل ما أستطيع أن أقوله إن مثل هذا القرار فى يد رئيس الوزراء فى النهاية . وكل ما تردد فى الصحف حول هذا الموضوع هو من قبيل التكهنات ، ويستهدف الإساءة للحكومة الحالية .

■ أنتم لم تولعوا على معاهدة منع الانتشار النووي ، وكان يمكنكم أن تحتفظوا بحكم فى عدم التوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية أيضاً بدلاً من اللجوء لإجراء التفجيرات ؟

□□ فيرونا فيروز : نحن غير ملزمين بمعاهدة منع الانتشار النووي لأننا لم توقع عليها من الأساس. المشكلة هى فى معاهدة منع إجراء التجارب النووية التى ستتم المصادقة عليها قبل سبتمبر عام ١٩٩٩ ، الأمر الذى كان سيقعنا بعد هذا التاريخ خيار إجراء التجارب .

■ جميع الدول التى تسعى للحصول على قدرات عسكرية نووية ، والتسى حصلت بالفعل عليها ، تؤكد أن تلك القدرات للأغراض الدفاعية فقط . ولكن مع التصاعد المستمر والسريع فى بناء ترسانتكم العسكرية فى البر والبحر ، فإن ذلك قد يثير شكوك العديد من دول الجوار ، ما تطبيقكم ؟

□□ فيرونا فيروز : لم تكن الهند على طول تاريخها حرباً ضد أحد ، ولم تعد حدودها ، وإن كانت هى التى تعرضت دائماً للغزوات . إن تاريخنا دليل براءتنا وأكبر ضمان لجيراننا .

وبالنسبة للسلاح النووي ، فإن للجميع يعتبرونه سلاحا رادعا . ومنذ أيام قليلة ، وقعت الصين والولايات المتحدة معاهدة تقضى بعدم توجيه صواريخ كل منهما إلى مدن الدولة الأخرى . وبالرغم من ذلك ، فإن تلك المعاهدة لم ولن تؤدي إلى تخلي الدولتين عن قدرتهما النووية . أما بالنسبة لتنامي قدرات البحرية الهندية ، فكما تعلمون فإن لدينا موانئ يصل طولها إلى ٧٠٠٠ كيلو متر ، وأسطولا تجاريا ضخما وموانئ ومصالح بحرية نرغب في حمايتها ، بالإضافة إلى عمليات الإغلاء والإغراق .

■ إن بناء أسطول يضم حاملات طائرات وغواصات نووية ، بالإضافة إلى تطوير مدى بعض صواريخكم مثل 'بريتني' من ٣٥٠٠ إلى ٤٥٠٠ كم - كما يتردد - لا يمكن أن يكون لمجرد تأمين الموانئ والحدود . فهل يعني ذلك تعبيرا في العقيدة العسكرية الهندية ، وهل لكم أهداف عسكرية أخرى غير مطنة ؟

□ **فيرونا ميهير :** كل ذلك يأتي في إطار "مندنة" جميع الصناعات العسكرية بدلا من اللجوء لمسوق السلاح العالمية ، كما هو الحال حاليا . نحن نسعى للاعتماد على أنفسنا في ضمان مصالحنا الأمنية للدفاع فقط .

■ ترددت معلومات عن تعاون بينكم وبين إسرائيل ، فما هي أبعادها وحجمه ؟

□ **فيرونا ميهير :** لقد اشترينا من إسرائيل بعض المعدات ، إلا أنه لا يوجد أي تعاون بين البلدين في مجال الصناعات العسكرية . ونحن نأمل في المزيد من التعاون مع إسرائيل لأننا نراه مفيدا لنا ، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن .

■ وماذا عن تعاونكم مع إسرائيل في المجال النووي ؟

□ **فيرونا ميهير :** مطلقا ، فالبرنامج النووي هنا هندي خالص مائة في المائة .

■ من يسيطر على السلاح النووي ، هل هو أنت بصفتكم وزيرا للدفاع أم رئيس الوزراء ؟

□ **فيرونا ميهير :** رئيس الوزراء لكونه رئيسا للوزراء ، بالإضافة إلى كونه وزيرا للطاقة النووية .

■ ومن سيكون المسئول عن إقرار استخدام الصواريخ النووية ؟

□ **فيرونا ميهير :** بالأمس تسلمت تقرير لجنة الممثل الخاصة التي كلفت بتشكيل مجلس للأمن القومي . وقد يكون من منطقات هذا المجلس اتخاذ مثل هذا القرار .

■ نقلت وسائل الإعلام عنكم - عقب التفجيرات النووية الأخيرة - أن الصين هي العدو الأول لكم ، وأن صواريخكم موجهة إليها ، بالإضافة لقولكم إن باكستان يجب أن تأخذ في اعتبارها - أثناء التعامل مع قضية كشمير - أن الهند أصبحت دولة نووية ، ما تفسيركم ؟

□□ **فيرونادمييز** : أنا لم أكل هذا عن الصين ، ولكني قلت إنه إذا كانت هناك دولة يمكن أن تكون المصدر الأول للتهديد للهند فمن المحتمل أنها ستكون الصين . أنا لم أكل هذه الأشياء عن الصين ولا باكستان ، وإن أقصى بقية حياتي أنفي عن نفسي مثل هذه الادعاءات بمسبب إبراز وسائل الإعلام الهندية لأجزاء من تصريحاتي مفصلة عن سياقها .

■ ما صحة ما تردد عن أنكم تتشرون حاليا ٦٠٠ ألف جندي هندي في كشمير رحدها؟

□□ **فيرونادمييز** : جيشنا بالكامل أقل قليلا من مليون ، فهل من المعقول أن أكرس ٦٠% من جيشي في منطقة واحدة ؟! إن القوات في كشمير تعمل أساسا على منع عمليات التسال عبر الحدود . وهناك جزء كبير من القوات ينتشر في مناطق مختلفة من الحدود مع الدول المجاورة . وأنا الآن أوجه لكم دعوة شخصية لزيارة كشمير لتروا بأنفسكم ما يجري فيها .

■ ماذا يعني أنك مسيحي ، وإن كلا من رئيس أركان الجيش والرجل الأول في البرنامج النووي الهندي مسلمان ؟

□□ **فيرونادمييز** : هذا يعني بوضوح أن الهند دولة علمانية .

■ ما تعليقكم على ما يتردد حول أن الهند التي تعاني نقصا في الطاقة ، خاصة البترول ، سوف تحاول تأمين نصيبها منها بقوتها العسكرية خاصة من الخليج العربي؟

□□ **فيرونادمييز** : إنها تقارير مغرضة تستهدف الإضرار بنا ، بالإضافة إلى استمرار احتكار الدول الكبرى للقوة النووية . نحن لنبست لدينا أية نيات عدوانية تجاه دول الخليج ، وعلاقتنا بها ممتازة ويعمل فيها عدد كبير من الهنود ، فكيف نخطط للعدوان عليها ؟!

■ هل توجد علاقات تعاون عسكري بين مصر والهند ؟

□□ **فيرونادمييز** : نحن نرحب بذلك من كل قلوبنا ، وقد بدأنا بالفعل في هذا الاتجاه في أمور شتى ، وسوف تستمر اتصالاتنا لتدعيم هذا التعاون بكل قوة .

حوار مع وزير خارجية سنغافورة : آسيا ليست فى حاجة للتسلح النووى



حديث مستفيض بين وزير خارجية سنغافورة والأستاذ إبراهيم نافع

فى الطريق من الهند إلى إندونيسيا كان لابد من المرور على سنغافورة ،
ليس فقط لأنها حلقة الالتقاء والانفصال بين كثير من خطوط الطيران فى العالم ،
ولكن لأنها أيضا حلقة الالتقاء والانفصال بين كثير من خطوط السياسة العالمية
والإقليمية ، فضلا عن أنها أفضل "ممثل" للدول الصغيرة المشغولة بالدرجة الأولى
بالتتمية ، ويضيقها هذا الصراع النووى بين الديناميكيات السيوية . فكان هذا
الحوار السريع والمهم مع وزير خارجيتها السيد جايا كومار .

■ كيف تقومون بالتجارب النووية الأخيرة في المنطقة من جانب الهند وباكستان ؟

□□ **الوزير :** منغافورة لها موقف ثابت تجاه هذه القضايا ، ف نحن نعارض المزيد من الانتشار النووي ، ونخشى من أن يؤدي ما حدث إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة، وهو آخر شيء نريده هذه المنطقة حاليا . ولهذا فقد أعربنا لكل من سفيرى باكستان والهند عن خيبة أملنا وقلقنا مما يحدث .

■ هل يتطابق موقفكم هذا مع موقف منظمة "الآسيان" ؟

□□ **الوزير :** المنظمة نفسها لم تصدر بيانا حول التطورات الأخيرة ، خاصة إنه كان من المقرر - آنذاك - أن يجتمع مجلس وزراء المنظمة في غضون أسابيع قليلة في الفلبين . إلا أن رئيس الدورة الحالية لمنظمة "الآسيان" ، أى الفلبين ، أصدر بيانا عقب التجارب الهندية والباكستانية أعرب فيه عن قلقه ، ومن المرجح أن يثار موضوع التجارب الأخيرة في الاجتماع الوزاري المقبل للمنظمة ، خاصة إن المنظمة في الفترة الماضية كانت قد شرعت في بذل جهودها من أجل إخلاء آسيا من الأسلحة النووية ، وهو ما يتعارض مع ما حدث تماما .

■ دعنا نعد مرة أخرى للتجارب النووية ، الهندية والباكستانية ، ما هي وجهة نظركم في الحجج الأمنية التي يقول الطرفان إنها دفعتهما إلى مثل هذا الإجراء الخطير ؟

□□ **الوزير :** أنا لا أرغب في الدخول في جدل عام حول هذه القضية، وما يمكنني قوله : إن كل دولة لها الحق - كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة - في أن تحافظ على أمنها القومي والدفاع عن النفس . أما رؤية منغافورة نفسها ، فهي أنه من حق كل دولة الدفاع عن نفسها وأمنها القومي ، بما يتناسب مع متطلبات الأمن الإقليمي والدولي وعدم إيجاد مناطق توتر .

ولو كنا نعيش في عالم مثالي لكان ينبغي على كل الدول ألا تمتلك أسلحة نووية ، ولكننا لا نعيش في عالم مثالي . وبالتالي ، فإن الوضع الأمثل ليس في أن يمتلك الجميع هذه الأسلحة ، وإنما ينبغي حصرها وتحييدها ومحاولة منع انتشارها . والغريب أن الدول الكبرى ومسط كل هذه المخاطر تتقاضي القضية الحقيقية ، وتتعامل مع قضايا مثل زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وعلى الرغم من ذلك ، فلم تحاول دولة من هذه الدول أن تعلن عما إذا كان هؤلاء الأعضاء الدائمون الجدد سيتمتعون بحق الاعتراض "الفيو" أم لا .. فإذا لم يتمتعوا بحق الاعتراض فما فائدة توسيع المجلس ١٤.

■ ألا يمكن تعديل آليات عمل منظمة "الآسيان" لكي تستطيع مواجهة مثل هذه التطورات الخطيرة في المنطقة ؟

□□ **الوزير :** منذ سبع سنوات ، وقبل قيام التجمع ، اكتشفنا الحاجة إلى إجراء حوار أمسيوي صريح متعدد الأطراف ، خاصة في الجانب الأمني ، نتيجة وجود بؤر توتر في المنطقة ، مثل بحر الصين ، والنزاع الصيني - للتايواني ، وغيرها من بؤر التوتر . ولكن دعنا نعترف بأن تجمع "الاسيان" ليس منظمة قوية تنهض بكل الأهداف التي نطمح إليها ، فالمنظمة ليست حلقة كحلل شمال الأطلسي ، ومع ذلك فإننا نطمح لتأسيس آلية تشتمل على ثلاث مراحل وهي : الحوار ، والدبلوماسية الوقائية ، وحل الصراعات .

■ إذا انتقلنا إلى مشكلة أخرى ، فهل لنا أن نعرف تفويضكم للأزمة الاقتصادية الحالية في جنوب آسيا ، وهل كان من الممكن تفاديها ؟

□□ **الوزير :** نفي الواقع لست متخصصا في الاقتصاد ، ولكن دعني أوضح لك وجهة نظرنا ، وهي أنه يجب عدم التكاثر من خطورة هذه الأزمة التي نراها الأعمى والأخطر التي تشهدها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو أمر يستلزم دراسة الأزمة بعمق وتحليل أسبابها ، ونتائجها ، حتى نستفيد من هذه التجربة ، وتعلم الدرس ونحاول تفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل ، عن طريق اتخاذ إجراءات الإصلاح اللازمة . ولكن أكثر مما أحتاج أن مثل هذه الإصلاحات ، وما يسبقها من إجراءات ، تحتاج إلى إرادة سياسية ، وربما تقابل بشكل سلبي من قبل الرأي العام . أما من حيث المنطقة وما إذا كان ممكنا تفادي الأزمة ، فكل ما يمكن أن أقوله هو أنه ربما كان ضروريا وضع المزيد من القيود النقدية والاقتصادية لتفادي ذلك . ولكنني أصود فأقول : إن تلك المنطقة لديها مميزات نسبية كبيرة ، من بينها أن السكان يعملون من قيم العمل والتعليم .

وبالنسبة لموقف منغافورة من الاتهامات الموجهة للعمولة والتحرر بأنها السبب في كل ما حدث ، فإننا نرفض تلك الاتهامات تماما .

■ هل كان من الممكن التنبيه بالأزمة ؟

□□ **الوزير :** لقد كانت كل المؤشرات ، سواء المحلية أو العالمية ، الصادرة من المؤسسات النقدية والمالية العالمية إيجابية ، ولكن اتضح فيما بعد أن الصورة لم تكن كاملة . وهنا في منغافورة لاحظنا في شهر مايو ١٩٩٦ ظاهرة تملت إلى حد كبير ، إنها ظاهرة المضاربة الجنوبية على أراضي البناء والمنازل . وقد زاد من حدة المضاربات قلة مساحة الأراضي في الجزيرة . وفي ذلك الوقت بدأت الحكومة في التدخل للحد من الظاهرة ، منعا لحدوث انهيار في الأسواق ، وهو ما لم يرض المضاربين الذين أصيروا في أرباحهم الوفيرة الفاجعة عن تلك المضاربات ، إلا أن تلك الإجراءات جنبنتا انهيارا هائلا في أثناء الأزمة الأخيرة .

■ ألا يمكن وضع نظام يمنع حدوث مثل هذه الانهيارات ؟

□□ **الوزير :** لقد اجتمع وزراء مالية دول "الآسيان" ، وبحسوا تأسيس نظام إنذار مبكر لمثل هذه الحالات لهذه المنطقة ، وأيضا على المستوى العالمي .

■ **كيف تنظرون إلى "صين قوية" ، من ناحية تأثير ذلك عليكم اقتصاديا وسياسيا وأمنيا؟**

□□ **الوزير :** ليس فقط من مصلحة منغافورة ، ولكن من مصلحة دول المنطقة كلها أن تكون الصين دولة قوية . ولكن في الوقت نفسه ، يجب على دول المنطقة والعالم أن تساعد الصين على إنهاء حالة العزلة النفسية التي تعيش فيها ، وأن تعي قواعد اللعبة اقتصاديا وعسكريا ومياسيا ، وهو أمر ضروري قبل أن تصل الصين إلى مرحلة القوة الاقتصادية والعسكرية التي نتوقعها . إن المنطقة التي نعيش فيها في جنوب آسيا تتميز بصراعات كثيرة على الحدود التي تشترك فيها كل من الفلبين ، والهند ، وباكستان ، والصين ، وبروناي ، وماليزيا ، ولذا فإنه من الضروري الاتفاق على آلية لفض المنازعات سلميا .

■ **ما هو تقويمكم لخطط الهند الطموحة لبناء أسطول بحري ضخم في أعلى البحار ؟ وهل يؤثر ذلك مخاوفكم من أهداف هندية للهيمنة على المنطقة ؟**

□□ **الوزير :** بداية أنا ليست تحت يدى حقائق في هذا الشأن ، يمكن أن أستعين بها للحكم على الموقف . ولكن بصفة عامة ، فإنه من حق كل دولة أن تتبع سياسات دفاعية جيدة . أيضا فإنه كان من الضروري أن تقوم تلك الخطوة في آسيا لضم الهند إلى منتدى "الآسيان" الإقليمي ، لبدء حوار إيجابي يشمل جميع القضايا الدفاعية والأمنية .

■ **في ظل المتغيرات الخطيرة التي تشهدها منطقة جنوب آسيا حاليا ، ما هي سياساتكم الدفاعية ، وهل هناك دولة توفر لمنغافورة الحماية اللازمة ؟**

□□ **الوزير :** بداية إننا لا يمكننا أن نبني سياستنا الدفاعية على فرضية أن أحدا سيأتي لإتقاننا . ولذا كان يجب علينا الاعتماد على النفس ، على الرغم من كوننا دولة صغيرة . ولظروفنا الخاصة المتمثلة في صغر مساحة الجزيرة ، وقلة عدد سكانها (٣ ملايين نسمة) ، فقد اعتمدنا سياسة التجنيد الإجباري فيما يسمى الخدمة الوطنية ، التي تقضى بدخول الشباب وهو في سن ١٨ سنة إلى الخدمة لمدة عامين ونصف العام بعد انتهاء دراسته الثانوية وقبل الالتحاق بالجامعة . وحتى من الخمسين يتعين على المواطن أن يلبي نداء الاحتياط كل عام ، ويمضى به ٤٠ يوما للتدريب العسكري .

■ **الحكومة الإسرائيلية الحالية أنت سياستها المعرّلة لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى اتساع الهوة بين الدول العربية من ناحية ، وإسرائيل من ناحية أخرى .**

أين تكف سنغافورة من هذه الهوة الفاصلة ؟

□□ **الوزير :** موقفنا ثابت ومعلن ، وهو أننا نؤيد قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المربية المحتلة ، ونحن نقدر بشكل كبير جهود مصر المخلصة لتحقيق السلام في المنطقة .

■ ما هو تفويضكم للعلاقات بين مصر وسنغافورة ؟

□□ **الوزير :** العلاقات بين البلدين جيدة جدا ، وإن كنت على ثقة بأن هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه بمزيد من التعاون الثنائي بيننا ، خاصة إن كلا البلدين يركز حاليا على التنمية الداخلية بجميع أبعادها . وما أتمناه هو المزيد من التفاعل بين القطاع الخاص في الدولتين ، خاصة إن العلاقات الدولية حاليا يحكمها الاقتصاد . وعلى رجال الأعمال في القطاع الخاص في سنغافورة أن يذهبوا إلى مصر ، ويجب ألا يستمعوا لوسائل الإعلام الغربية التي تميل إلى المبالغة والإثارة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط ، ومصر جزء مهم منه .

حوار مع رئيس إندونيسيا :

رفضت أن أرث الحكومة



الرئيس حبيبى فى صورة تذكارية مع بعثة « الأهرام »

عندما كنا نعد لرحلتنا إلى آسيا ، لم تكن الأوضاع السياسية فى إندونيسيا قد استقرت بعد ذهاب الرئيس السابق سوهارتو . فالرئيس الجديد كان قد فوجئ باستقالة سلفه ، وكان يحتاج بعض الوقت لترتيب " البيت " من الداخل . وعندما أصبح ممكنا أن نتوجه إلى جاكرتا ، كانت قد بقيت ثلاثة أيام على موعد بدء الرحلة من باكستان . وبجهد غير عادى تمكن السفير الإندونيسى بالقاهرة ، السيد حسن ويرادويا ، فى ثلاثة أيام من وضع جميع الترتيبات .

كان خط سير رحلتنا أن تبدأ زيارتنا لجاكرتا مساء الخميس لتنتهي مساء السبت، وكان معنى هذا أن لدينا يومين فقط للعمل ، أولهما تتخلله صلاة الجمعة ، وثانيهما أول يومى العطلة الأسبوعية فى إندونيسيا .

وكان الرئيس الجديد بحر الدين يوسف حبيبي وكبار أعضاء حكومته بالغى الكرم معنا، إلى حد أن الرئيس حبيبي حرص على أن يكون موجودا فى مكتبه بالقصر الرئاسى (الذى لا يقيم فيه) صباح السبت لاستقبالنا والإدلاء بحديثه الذى استغرق ساعة ونصف الساعة ، تقديرًا منه لمصر وللرئيس مبارك أولاً، ثم لـ "الأهرام" . كذلك توجه السيد فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء لشئون السياسة الخارجية والدفاع ، والمشرف على ٨ وزارات سيادية فى إندونيسيا ، إلى مكتبه فى الصباح الباكر من يوم الجمعة ، لكى يوفر لنا وقتًا نلتقى فيه بكبار المسؤولين الآخرين دون أن تتقاطع هذه المواعيد مع وقت الصلاة ، أو حتى مع اقتراب ميعاتها. وكذلك فعل السيد جيانجار كارثا ساسميثا نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، الذى يرأس مجموعة الوزراء الاقتصاديين ، وعددهم ١٠ وزراء . وبالمناسبة ، فإن رئيس الجمهورية فى إندونيسيا هو رئيس مجلس الوزراء طبقاً للدستور .

وبابتسامة عريضة استقبلنا الرئيس حبيبي على باب مكتبه ليصطحبنا - بنفسه - إلى صف المقاعد الملتف حول المكتب . وما إن استراح فى مقعده بعد برهة ، حتى طلب إمهاله نصف دقيقة ليوقع رسالة إلى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، قال إنه طلب من معاونيه تقديمها إليه اليوم ليوقعها بما أنه سيكون فى المكتب للحديث معنا . ولم نشأ أن نسأله عن مضمون الرسالة ، ولكننا رجحنا أنها رد على رسالة الرئيس كلينتون إليه ، التى أبلغه فيها بنتائج زيارته للصين .

وقد كان الرئيس الإندونيسى يضع أمامه خريطة كبيرة واضحة المعالم لمنطقة جنوب شرق آسيا ، وكلما أشار فى حديثه إلى أية دولة فيها كان يصر على أن نشاهدها على الخريطة بأنفسنا . فمثلاً كان يتحدث عن صغر إحدى الدول المجاورة ، ووصفها بأنها مجرد نقطة على الخريطة ، فكان لابد أن يشير معاونوه

إلى هذه النقطة ، ويتوجه هو معنا بأنظاره إليها .

وهكذا كانت البداية "الودودة والساخنة" لحديث الرئيس الإندونيسي الجديد بحر الدين يوسف حبيبي .

■ هل لنا أن نعرف تفاصيل الأيام الستة التي بدأت بعد عودة الرئيس السابق سوهارتو من قمة الـ ١٥ في القاهرة ، وانتهت بفتحيه عن الرئاسة ؟ متى وكيف اتخذ قرار التخلي ، ومتى وكيف تم إبلاغكم بتوليكم المسؤولية ؟

□ **الرئيس حبيبي :** الحقيقة أنه يجب أن تكون نقطة البداية : لماذا حدث هذا الآن وإيس منذ عشر سنوات ، أو منذ عام ؟ والإجابة على ذلك تتطلب العودة إلى الوراء مئات السنين ، إذ احتلت هولندا إندونيسيا لمدة ٣٥٠ عاما ، في حين احتلت بريطانيا الهند ، وماليزيا ، وسنغافورة . النقطة التي أود أن أوضحها أن هولندا لم تكن في أي وقت من الأوقات قوة عالمية ، وذلك على عكس بريطانيا . في ذلك الوقت عندما كانت تحتل القوة العظمى دولة أخرى لم تكن تلجأ إلى ممارسة الضغوط وتكون في العادة عقلانية في تصرفاتها بشكل نمبي ، وكل ما تهتم به هو بناء اقتصاد كفاء في المستعمرة يخدم اقتصادها بما في ذلك إقامة بنية أساسية جيدة .

أما القوى الاستعمارية من الدرجة الثانية - كما كان الحال مع هولندا - فهي لا تهتم بهذه الموضوعات ، وإنما تنصرف بوحى من عدم ثقتها بنفسها ، فتمزق أوصال المجتمع والاقتصاد في البلد الذي تحتله . في ذلك الوقت كان تعداد سكان إندونيسيا يتجاوز ٦٠ مليون نسمة يعيشون في دولة تفوق في مساحتها قارة أوروبا ، في حين كان تعداد هولندا في ذلك الوقت أقل من ١٠ ملايين نسمة .

وفي أي مجتمع هناك قمة الهرم ، ثم الطبقة المتوسطة ، ثم الطبقة الدنيا . وعندما جاء المحتل الهولندي قلب هذا الهرم ، فأصبح الهولنديون هم قمة الهرم ، ثم استجلبوا المستوطنين الصينيين ليشكلوا الطبقة الوسطى ، وتوكل معظم الشعب الإندونيسي إلى طبقة دنيا . وقد تم إجراء هذه التعديلات الجهرية حتى يتم عزل الجماهير المريضة من أصحاب البلد الأصليين ، وحرمانهم من تطلماتهم المشروعة ، وتقادي لايفجارهم .

أيضا لعب الدين دورا مهما جدا في معنى الاستعمار الهولندي إلى إقصاء الإندونيسيين عن العملية الاقتصادية الحديثة ، فقد كان من الضروري إيجاد طبقة متوسطة غير معلمة ، معبدة في سبيل مصلحتها أن تمتنع معايير وقيم الممتمم ، بما في ذلك لغته ، بعيدا عن أبناء الوطن الأصليين . أما البريطانيون فلم يكن يعينهم سوى ربط اقتصاد الدولة المحتلة باقتصادهم .

وقد أسفر هذا الوضع عن عدة نتائج فى إندونيسيا ، من بينها أن الإندونيسيين نجحوا فى الحفاظ على لغتهم الوطنية ، ولم يكتسبوا لغة المستعمر . كذلك فقد تركوا لنا الإسلام والقرآن الكريم ، حيث كان فى اعتقادهم أن مثل هذا الوضع سيهدى من النفوس ، ولن يشعل الثورة . فى الوقت نفسه كان شبه محرم علينا تحصيل العلم . لكل ذلك فإنه - بعد ٥٢ سنة من الاستقلال - ما زالت الطبقة الوسطى المتحركة فى المجتمع والاقتصاد فى إندونيسيا من الصينيين كميراث لـ ٣٥٠ عاما من الاستعمار .

من ناحية أخرى ، فقد أدت تلك الأوضاع إلى أن يبقى أكثر من ٩٠% من الشعب على إسلامه ، مما جعل إندونيسيا حاليا أكبر دولة مسلمة فى العالم ، وأدى ذلك إلى أن يلعب الإسلام دورا مهما فى الإبقاء على علاقتنا قوية مع العالم العربى ، ونظر إلى اسمى فهو بحر الدين يوسف حبيسى، واسمى ولدئى : طارق ، وإلهام أكبر . ولا يفوتنى أن قوة إلى أنه نتيجة للعدد الضخم من السكان لدينا ، فإن نسبة المثقفين فى إندونيسيا لا تقل عن ١٠ ملايين نسمة ، وهى نسبة عالية جدا بالمقارنة بأى دولة أخرى فى العالم .

والآن ننقل إلى مقدمات التغيير الذى حدث أخيرا لدينا هنا .. لقد بدأت الأزمة المالية فى كوريا، وانتشرت انتشار النار فى الهشيم فى معظم دول جنوب شرق آسيا ، وجاءت الأزمة فى وقت تطورت فيه وسائل الاتصال بشكل رهيب . أيضا جاءت الأزمة مع وجود قيادة من جيل قديم بالنسبة للخلافة العظمى من الشعب ، فى وقت يمر فيه العالم بتحويلات عنيفة وجذرية على جميع الأصعدة . وقد تجمعت هذه النذر فى وقت واحد ، وأسفرت الأزمة النقدية عن أزمة اقتصادية عنيفة تحولت هى الأخرى إلى أزمة سياسية أعنف ، بلغت أوجها عندما توجه الرئيس السابق سوهارتو إلى القاهرة لحضور اجتماعات قمة الـ ١٥ .

وقد أصر سوهارتو على أن يرأس الوفد المرافق إلى القاهرة بنفسه ، على الرغم من أن الخطة كانت أن أسافر أنا - بوصفى نائب للرئيس - على رأس الوفد ، وذلك لأنه كان مطمئنا إلى أن الأوضاع تحت السيطرة فى البلاد . وقد اتخذ سوهارتو هذا القرار بناء على نصائح مستشاريه الذين أكدوا له أنه يستطيع للذهاب مطمئنا ، وهم سيسيطرون على الموقف . ولو كنت أنا فى مكانه لما استمعت لهذه النصائح . وبدأت المظاهرات وتطورت إلى أعمال عنف وحرق لم تكن موجهة إلى أقلية بعينها ، بقدر ما كانت بسبب الإحساس بالغبن الاجتماعى فى المجتمع الإندونيسى الذى هو مجتمع متدين ، وهذا الغبن ليس من الإسلام .

ثم جاء صباح يوم ٢٠ مايو الماضى ، عندما اجتمعت مع الرئيس سوهارتو فى المكتب الذى نجلس فيه الآن ، ليبلغنى بأنه سيجرى تغييرا وزاريا موسعا ، وأنه سيؤسس لجنة تختص بالمعلومات والإعلام . وفجأة - فى الحادية عشرة مساء لايوم نفسه - اتصل بى وزير شئون رئاسة الجمهورية، وأبلغنى بأن الرئيس غير رأيه، وأنه سيتنحى عن المنصب، وأنتى - طبقا للمستور - ستتولى المسئولية ومعنى الوزارة الجديدة . وقد عارضت فكرة أن أرث وزارة ليس لى يد فى

تشكيلها ، ومن ثم أبلغت فيما بعد بأنه سيتحى قبل أن يحلف الوزراء اليمين الدستورية لكي يترك
لى حرية تشكيل الوزارة .

فماذا حدث خلال الساعات بين اجتماعى به فى الصباح وبين إبلاغ وزير شئون الرئاسة لى فى
المساء بأن الرئيس قرر الاستقالة ؟ كل ما أحلمه أنه ذهب إلى جزيرة "مولويزى" بعد اجتماعه
بى ، وأنه اتصل من هناك بوزير الرئاسة ليكلفه بأن يطلب منى الاستعداد لتسلم مهام منصب
رئيس الجمهورية فى الصباح التالي .

■ ألم تتصل بعد ذلك بالرئيس السابق لتعرف ما حدث ؟

□□ **الرئيس هيبى** : تحدثت معه فى التليفون فى الثامن من شهر يونيو الماضى بمناسبة عيد
ميلاده بعد أن أرسلت له الزهور . والحقيقة أننى امتنعت عن زيارته بناء على نصيحته ، حيث
قال لى إنه لا يرغب فى أن يحسبى أحد دمية بين أصابعه . كما أكد لى أنه يشفق على من
المجهود الضخم الذى أبذله من أجل إندونيسيا . وبالطبع فإنه لأمر قاس على ألا أرى الرئيس
سوهارتو الذى كان - ولا يزال - بمثابة الوالد لى . فعلى مدار ما يقرب من ٢٥ عاما كنت أراه
وأعمل معه وأستمع له بصفة شبه يومية .

كما أننى أعرفه معرفة أسرية منذ ٤٩ عاما ، إذ كان صديقا حميما لوالدى . والأكثر من ذلك أن
ظروف وفاة والدى جعلت سوهارتو يشعر بمسئولية الأب نحوى ، فقد كان الرئيس السابق ضيفا
على منزلنا فى إحدى الليالى ، وكان وقتها ضابطا شابا تمسك وحدته بالقرب من مدينتنا ، وبينما
كان والدى - رحمه الله - يوم صلاة المشاء ، فاضت روحه فى أثناء المسجود ، وكنت بين
المصلين فى تلك الليلة ، ولم يكن عمرى يتجاوز ١٤ عاما ، لذا قرر سوهارتو أن يكون مسئولا
عنى وفاء لصدقاته لوالدى ، وتقديرا للظرف الذى مات فيه . وأذكر ذات مرة أنه قال لى : إنك
ستكون رئيسا لإندونيسيا ، وكان عمرى ٢٧ عاما . كانت مشكلتى الوحيدة مع الرئيس سوهارتو
أنه كان يشق بى أكثر مما كنت أتق أنا بنفسى . وعندما اتصلت به فى عيد ميلاده ، قال لى إنه
يعلم أننى ابن بار بوالده ، ولهذا فإنه يصلى دائما ويدعو لى بالتوفيق والنجاح .

وقد تحدثت معى البعض فى وجوب قطع العلاقة القوية بينى وبين الرئيس سوهارتو ، فقلت لهم :
إنكم إذا كنتم ترغبون فى إنكار هذا الرجل ودوره كزعيم لكم ، فإننى أرفض أن أكون زعيما لكم
الآن .

■ منذ عام تقريبا أعلنت المؤسسات المالية العالمية أن إندونيسيا أصبحت إحدى
الدول القليلة فى العالم التى نجحت فى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية
كبيرة . فماذا حدث فى هذا العام وأدى إلى هذه النتائج ؟

□□ **الرئيس هيبى** : لمئات من السنين عاش الشعب الإندونيسى فى ظل نظام زراعى إقطاعى

بكل ما يحمله المعنى من قيم إقطاعية ، وهو الأمر الذى كانت له تأثيرات سلبية على تطور الحياة السياسية لدينا . ومع بداية سنوات الاستقلال ، بدأ التعليم ينتشر ، وأرسلت البعثات إلى الخارج ، وظهرت أجيال جديدة من المتعلمين المثقفين الذين تشربوا قيما اصططمت بالقيم الإقطاعية هنا . وبناء على القيم الإقطاعية ، فإنه كان من الصعب على أى أحد أن يدخل فى نقاش مع الرئيسين سوكرانو وسوهارتو ، فى حين أننى أمثل جيلا آخر يسهل عليه الدخول فى مناقشات ومجادلات .

أما على الصعيد الاقتصادى ، فإننا عندما إلى أسلوب التنمية السريع جدا أكثر من اللازم ، وبشكل لم يتح لنا الوقت لكى نضع 'ضوابط' نتحكم فى النشاط الاقتصادى . وهو الحال فى معظم دول جنوب آسيا التى ضربتها الأزمة .

لقد بدأت الأزمة فى كوريا الجنوبية ، ثم اجتاحت تايلاند ، وإندونيسيا ، وماليزيا ، وهونج كونج ، ثم سنغافورة بدرجة أقل ، وهى الدول التى حققت نموا سريعا كان معدله يزيد على ١٠% سنويا ، أى معدل نمو مكون من رقمين كما يقال . ولكن الأزمة لم تعرف طريقها إلى بنجلاديش ، والهند ، والفلبين التى سار نموها بمعدل هادئ . وقد تعلمنا من درس المحنة الحالية ألا نسمح بمثل هذه المعدلات السريعة فى النمو مرة أخرى . يضاف إلى ذلك أن رقابة الدولة على الاقتصاد كانت معومة .

■ ألم يلاحظ أحد فى الحكومة أو خارجها ظاهرة اعتماد الرقابة وينبه إلى مخاطرها الجسيمة؟

□ □ **الويبس هيببي :** كلنا كنا ندرك وجود هذا النقص ، وفى كل مرة كان الموضوع يطرح فيها للنقاش كنا نوجل اتخاذ القرارات ، أو نوجل اتخاذها إلى حين استكمال المناقشة ما دامت الأمور تسير على ما يرام . وأكد هنا مرة أخرى أن هذا الخطأ لن يتكرر أبدا ، ونحن نعد الآن لإصدار قوانين لمنع الاحتكار ، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية فى إدارة الاقتصاد ، وقوانين تضمن عدم تأثير النفوذ السياسى على المنافسة الاقتصادية الحرة .

■ كم تحتاج من الوقت لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى وعدت بها ؟

□ □ **الويبس هيببي :** نحن نعمل على أن نخفض معدل التضخم فى البلاد بمقدار ١٠% مع نهاية العام المقبل ، وبالمطبع فليس من المتوقع حدوث نمو فى بقية هذا العام ، وربما طيلة العام المقبل . غير أننا نتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإندونيسى قدرته على النمو قرب نهاية العام المقبل وبداية عام ٢٠٠٠ ، ولكن بنسبة لن تتجاوز ١٧% .

وعلى الصعيد السياسى ، فنحن بدأنا مشروعات لتعديل القوانين والمستور ، من بينها - على سبيل المثال - العفو العام عن جميع الممجرمين السياسيين ، بشرط عدم الانتماء إلى أى حزب

غير شرعى فى البلاد ، أو الانضمام إلى حزب يناهض الدستور الحالى ، أو التورط فى عمل إجرامى . أيضا سوف نطلق حرية المواطنين فى إصدار الصحف والمجلات ولن تتدخل الحكومة لإغلاقها ، وستترك القضاء يفصل فى منازعات النشر . وسيتم بالإضافة إلى ذلك إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات العمالية والتعاونية ، وحرية التظاهر ، ولكن بعد الحصول على تصريح .

وفى الوقت نفسه ، فقد عكنا قانون حظر الاجتماعات الذى كان يشترط ألا يزيد عدد المجتمعين على ١٠٠ شخص . ولا أتخيل أن أى رئيس سيخلفنى مستطيع أن ينقلب على التفسيرات التى نجريها حاليا .

وأستطيع القول إننى أدخلت تقليدا جديدا ، بدعم الديمقراطية ، فقد كان على أن أجرى مشاورات موسعة تشمل - بطبيعة الحال - الجمعية الوطنية (البرلمان) ، فقررت كسر القاعدة التى كان يتبعها الرئيسان السابقان ، فلم أستدع زعماء البرلمان إلى قصر الرئاسة .. وذهبت بنفسى إليهم .

وسوف تجرى انتخابات تشكيل جمعية وطنية جديدة طبقا لقانون الانتخابات الذى سيعمل فى شهر يوليو ١٩٩٩ ، على أن تجتمع الجمعية بتشكيلها الجديد يوم ١١ ديسمبر عام ٩٩ لنتنخب الرئيس الجديد الذى سيتسلم منى السلطة ونائبه ، ويقوم الرئيس بتشكيل مجلس وزرائه قبل حلول شهر يناير عام ٢٠٠٠ . وهكذا فإن لدينا برنامجا محددا بجدول زمنى لتنفيذ الإصلاح السياسى ، ويجب هنا أن أؤكد بصفة خاصة إلى أن جميع الأحزاب سيسمح لها بخوض الانتخابات .

■ كيف استقبلتم المسؤولية الجديدة فى ظل أزمة سياسية واقتصادية طاحنة على هذا النحو ؟

□ **الرئيس جيبى :** صدقتى كانت أول مرة أقرأ الدستور الإثونيى بتفحص فى التى قرأته فيها بعد أدائى اليمين رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس سوهارتو ، وقد فوجئت بأنه يضع فوق كاهلى مسئوليات ضخمة جدا جعلتلى أشعر بالخوف ، وقمت إلى الصلاة ، وكانت دعوتى التى كررتها كثيرا : "ساعنى يا رب" .

■ لقد كنتم داخل الوزارة وفى قلب النظام لسنوات عديدة ، وكنتم قريبين جدا من الرئيس السابق .. فلم لم تبنلوا محاولات للإصلاح ؟

□ **الرئيس جيبى :** هناك اختياران : الأول أن تحاول إحداث تغيير تدريجى من الداخل ، وهذا أمر صعب ، وهو ما كنت أعمل له . أما الاختيار الثانى فهو أن تتضمن الجماهير فى الشوارع وتصيح بأعلى صوتك . إن التغيير العلمى للمنهجى المنظم لا يمكن أن تفعله وأنت خارج النظام ، ولكن يجب أن تكون فى قلبه ، وقد كنت أقول للرئيس سوهارتو كل ما أريد قوله ، وكانت اجتماعاتى به تطول حتى تصب ساعات أحيانا ، وكانت علاقتنا تسمح بذلك ، لأنه

يعرفني وأعرفه منذ ٤٩ عاما - كما قلت - وكنت أناديه (باهارتو) وهي تعنى باللغة الإندونيسية (أبي) . ومع ذلك فأنا شخصية مستقلة عنه ، لأن الابن الطبيعي يكون عندما يكبر شخصية مستقلة عن أبيه ، وربما تنوق على أبيه مع كل الاحترام للرئيس السابق . وفى عام ١٩٧٤ قال لى الرئيس سوهارتو : إنه سيأتى اليوم الذى يشار لك فيه بالبنان ويلتف حولك الجميع ، ولكنك ستكون وحيدا . وهو ما حدث لى بالضبط منذ تولي الرئاسة ، خاصة عندما اكتشفت أن جميع المسئوليات تقع على عاتق الرئيس . ولا أبلغ عندما أقول لك إننى لا أنام حاليا أكثر من ثلاث ساعات فى اليوم . لقد مر الآن - يوم إجراء الحديث - ٤٤ يوما منذ توليت السلطة ، ولكننى أشعر بأنها أربع سنوات . ولعل من أكثر الأضياء التى أتحقق على مباشرتها هو عدم حدوث انقسامات فى الجيش ، الأمر الذى إن حدث فسيؤدى إلى تحلل الدولة.

■ أين ينتهى دور المؤسسة المدنية فى إندونيسيا ، وأين يبدأ دور المؤسسة العسكرية؟

□ □ الرئيس هيهيى : العسكريون فى إندونيسيا لا يتمدون أن يكونوا طبقة من المتخصصين الفنيين المحترفين فى مجال العسكرية ، مثلهم مثل المهندسين والأطباء والمحاسبين وغيرهم من المهن التكنولوجية . والعسكريون كان لهم دور بارز فى حصول هذه البلاد على الاستقلال ، والدفاع عن هذا الاستقلال ، وهم جزء من الشعب . ولهذا أقول إنه لم تكن ، ولن تكون ، هناك أية مشاكل بين العسكريين والمؤسسة المدنية فى إندونيسيا .

■ ما هى رؤيتكم للتفجيرات النووية المتبادلة بين الهند وباكستان ، وتأثير ذلك على المنطقة وبلادكم ؟

□ □ الرئيس هيهيى : مع بدء عصر العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول ، فإننا نشعر بقلق شديد من تأثير ما حدث على المنطقة . والحقيقة أنه ليس من الصعب إنتاج الأسلحة ، ولكن من الأفضل والأصعب إنتاج ووضع أنساق وأنظمة لزيادة الدخل . وهذا كل ما يمكننى قوله فى هذا الشأن .

■ هل ستفتحون صفحة جديدة فى العلاقات مع الصين ؟

□ □ الرئيس هيهيى : ليست هناك مشكلات حقيقية بيننا وبين الصين . والمشكلات التى حدثت هنا مع المواطنين من أصول صينية كان دافعها الغيرة والفجوات الاجتماعية . نحن هنا ليست لدينا مشكلات عرقية .

■ كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقات مع مصر ؟

□ □ الرئيس هيهيى : العلاقات بين البلدين يجب أن تشهد طفرة كبيرة ، وهذا قرار اتخذته

بالفعل لأننى أعتقد أن دور مصر وثقلها السياسى والفكرى والاقتصادى هو الأكبر والأهم فى الشرق الأوسط .

حبيبى : أهود طائرة إندونيسيا وليس معى طيار مساعد ا

بعد أن انتهى الحوار ووقفنا لالتقاط الصور التذكارية ، جامت وقفنا بجوار نموذج لطائرة ركاب على حامل خشبى ، فأشار حبيبى إلى النموذج ، وقال : كنت أتمنى أن أصبحكم لمشاهدة طائرتى ، فهذا نموذج أول طائرة ركاب أنتجتها إندونيسيا، وهى من تصميمى، وتسع ٤٠ راكبا . فأننا - كما تعلمون - كنت مديرا فنيا لولحد من أكبر مصانع للطائرات فى ألمانيا ، ولكنى الآن أهود طائرة أكبر كثيرا تحمل ٢١١ مليون إندونيسى ، وليس معى قائد طائرة مساعد !!.

حوار مع رئيس وزراء الصين : لا نثق في تعهدات المند



بعثة « الأهرام » في لقاء مع رئيس وزراء الصين

لم تكن مشاغل رئيس وزراء الصين خافية علينا ، فهو لم يكن في العاصمة بكين طوال فترة وجودنا فيها ، وإنما كان في جنوب البلاد يقود بنفسه جيش المليون متطوع لمكافحة الفيضانات الموسمية التي أصابت المقاطعات الجنوبية ، وأدت إلى وفاة مائتى شخص على الأقل ، فضلا عن تشريد بضعة آلاف آخرين ، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الجسيمة .

وكان الموعد الأصلي للقاء رئيس وزراء الصين الجديد - المتوئب بالحيوية والمتوقد بالنكاه - هو يوم الخميس ٩ يوليو الذى كنا سنغادر بكين فى مسائه . ولكن خطر الفيضانات لم يكن قد انتهى ، وبما أن رئيس الجمهورية كان قد بدأ سلسلة من الزيارات الخارجية لشرح نتائج زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لبكين لزعماء الدول الصديقة المجاورة للصين ، فقد كان على رئيس الوزراء أن يبقى فى الجنوب ، مما أدى إلى تأجيل موعدنا معه إلى مساء الجمعة ، على أمل أن تخف حدة الفيضانات خلال هذه الساعات الأربع والعشرين .

ولحسن الحظ ، فإن هذا ما حدث بالفعل ، ولكن كان على رئيس الوزراء عندما عاد إلى بكين أن يبيت فى قائمة طويلة من المواعيد الرسمية ، وكان الموعد الذى يتعارض مع موعد لقائنا هو موعد استقباله وزير خارجية كوريا الجنوبية الذى كان يزور بكين ، وقرر أن يلتقى ببعثة "الأهرام" . ولم نكن نعلم - حين استقبلنا السيد تشو رونجى - أن موعدنا معه تسبب فى إلغاء مواعده مع وزير الخارجية الكورى الجنوبى ، ولكننا علمنا بذلك فى المساء ، عندما كلف أحد معاونيه بزيارتنا على حفل عشاء وداعى أقامته جريدة "الشعب" الكبرى ، لنبيلنا اعتذارا صينيا رقيقا عن عدم إذاعة خبر استقبال رئيس الوزراء لبعثة "الأهرام" فى تليفزيون بكين، حتى لا يشعر وزير خارجية كوريا الجنوبية بشيء من الضيق . وقبل أن نسأل مندوب رئيس الوزراء عما إذا كان من حقنا أن ننشر هذه القصة ، بادرنا هو قائلا : سيكون من ححكم عندما تعودوا إلى القاهرة أن تنشروا ما حدث بكل تفاصيله ، لأن رئيس الوزراء يريد إبلاغ الشعب المصرى بقيادته رسالة حب وتقدير لهم .

وكان السيد تشو رونجى قد أبلغنا هذه الرسالة بنفسه قبل أن يوجب عن تساؤلنا ، إذ بدأ هو الحديث قائلا : "اعتذر عن تأجيل هذا اللقاء لأننى كنت فى مهمة فى جنوب الصين كما تعلمون ، وأود أن أؤكد فى البداية أن الصين ترتبط بمصر بعلاقة طيبة جدا ، وتكن احتراما كبيرا للشعب المصرى وللرئيس مبارك ، الذى التقيت به مرتين ، الأولى فى أثناء زيارتى لمصر ، والثانية فى أثناء زيارته للصين ، ونحن نقدر مواقفه الكريمة، ونقدر أيضا جهوده فى قيادة الشعب المصرى

لصيانة استقلاله الوطنى ، وجهوده من أجل بناء اقتصاد الدولة ، ولهذا السبب نعبر لكل الأصدقاء المصريين من خلائكم عن مشاعرنا الطيبة ..".

وأضاف رئيس الوزراء الصينى قاتلا : "نحن نعترف أن إبراهيم نافع صحفى مخضرم ، وأنه زار الصين أكثر من مرة ، ونود فى هذه المناسبة أن نشكركم لما تقومون به من تعزيز للعلاقة بين الشعبين ، وقد علمنا أنكم زرتم أربع دول آسيوية قبل الصين التى هى المحطة الأخيرة فى هذه الجولة ، وأنكم تقابلتم مع مسئولين صينيين قبلى أجابوا عن أسئلتكم ، وعلى الرغم من ذلك فإننى مستعد للإجابة عن أى سؤال".

■ نشكركم على إتاحة هذه الفرصة للقاء بكم ، واسمحوا لى أن أنقل لكم وللشعب الصينى وللرئيس تسه مين تحيات الرئيس مبارك ورئيس مجلس الوزراء د. كمال الجنزورى ، ونرجو أن تقبلوا تعازينا فى ضحايا الفيضان الأخير . أما سؤالنا فيتعلق بالإجراءات التى تمت لتنفيذ الاتفاقيات الأخيرة بين مصر والصين ؟

□□ **تشو رونجى** : هناك تعاون اقتصادى وتجارى طيب بين مصر والصين ، ونحن نتعامل بإيجابية مع نتائج الزيارة التى قمت بها لمصر ، ومع جميع المقترحات التى طرحها الجانب المصرى ، مثل التعاون فى بناء منطقة التجارة الحرة فى خليج السويس . والصين من جانبها ملتزمة بجميع الاتفاقيات الموقعة فى هذا الإطار . وكان د. كمال الجنزورى قد استقبلنى استقبالا طيبا فى أثناء زيارتى لمصر ، وإننى أدعوه إلى زيارة الصين لاستكمال مناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين بشكل تفصيلى .

■ ماذا قلتم للرئيس الأمريكى فى أثناء زيارته الأخيرة لبلدكم بشأن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، هل شجعتموه على اتخاذ خطوات بعينها ؟

□□ **تشو رونجى** : خلال زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون للصين كانت هناك موضوعات كثيرة تم بحثها مع الرئيس تسه مين ، وقد تركزت المباحثات حول القضايا الثنائية بين البلدين ، لكنها تناولت قضية الشرق الأوسط بشكل عام ، والجانب الأمريكى يعرف جيدا موقف الصين من قضية الشرق الأوسط . ومن جانبنا نؤكد أننا على استعداد لبذل جهودنا من أجل السلام فى منطقتكم ، ولكن الصين تترك أنها لا تستطيع وحدها دفع عملية السلام للعربية - الإسرائيلية .

وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى للصين أجريت معه مباحثات حول قضية فلسطين ،

ودعوته إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين وحل القضية معهم ، وقال لى إن مشكلته الأساسية هي الأمن ، والمنطلق الأساسي للجانب الإسرائيلي هو الدوافع الأمنية . وكان نيتنياهو هو قد زار سور الصين العظيم قبل مقابلتي معه وفوجئت به يقول : لو أن لدى إسرائيل مثل هذا السور كان وضعها الأمني سيتحسن ، فكان ردى هو أن السور العظيم لا يمكن أن يحل مشكلته الأمنية ، وحتى المعدلات الحديثة لا تستطيع أن تحل هذه المشكلة ، ولكن السلام العادل والشامل والتعايش السلمى مع الفلسطينيين هو الذى يضمن الأمن .

■ وما هو المعنى المحدد للمشاركة الاستراتيجية بينكم وبين الولايات المتحدة كما التفتكم عليها مع الرئيس كلينتون ؟

□ تشو رونجى : المشاركة الاستراتيجية مع أمريكا ليس لها معنى عسكرى أبدا ، وإنما هي علاقة تتشاور منتظمة . والاستراتيجية قد تعنى الناحية الاقتصادية أيضا ، ولكن ذلك لا يعنى أبدا وجود تحالف عسكرى بين الصين وأمريكا . والتعبير الدقيق هو إقامة مشاركة استراتيجية بناءة بين البلدين . وخلال الزيارة وقمنا اتفاقية عدم تصويب الأسلحة النووية لأهداف فى البلدين . وكانت الولايات المتحدة قد وقعت مثل هذه الاتفاقية مع روسيا . ولأن الصين منذ فترة طويلة تدعو إلى الحظر الشامل للأسلحة النووية ، وتمهنت من طرف واحد بعدم توجيه ضربة نووية إلى أى طرف آخر ، فإنه لم تكن هناك مشكلة فى توقيع هذه الاتفاقية . ولا توجد مجالات أخرى يمكن التعاون فيها عسكريا مع أمريكا التى ما زالت تمارس سياسة الحصار العسكرى ضد الصين ، وهناك مواد كثيرة تمنع الولايات المتحدة تصديرها إلى الصين ، بحجة أنها تستخدم فى الإنتاج الحربى ، وذلك فى الوقت الذى تصدر فيه الولايات المتحدة معدات عسكرية حديثة إلى تايوان ، لدرجة أن بعض الأمريكيين اقترحوا تصدير نظام مضاد للصواريخ إلى تايوان ، ولكننا أبلغنا الرئيس كلينتون أننا نرفض ذلك بشدة . كذلك فإننا لم نتوصل مع الولايات المتحدة إلى اتفاق حول مشاركة الصين فى منظمة للتجارة العالمية ، وأيضا لم تتفق حول حصول الصين على وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا مع الولايات المتحدة ، والحجة الأمريكية فى ذلك هي أن الصين لم تف بمطالب واشنطن حول حرية الوصول إلى الأسواق الصينية .

■ بعض من قبلناهم فى الدول الأربع التى زرتها أكدوا أنهم سعداء بشعور الصين بالمسؤولية نرحم ، ولكن تبقى الصين مخيفة للجميع بسبب حجمها الهائل على الأكل، فماذا ترون ؟

□ تشو رونجى : طبعا الصين دولة مسؤولة إلى حد كبير ، وفى خلال الأزمة المالية فى شرق آسيا تحمنا المسؤولية بصورة كاملة . وعلى الرغم من أن اليابان وكوريا الجنوبية خفضتا صلتيهما ، فإن الصين لم تفعل مثلها ، وسوف ندفع ثمنا كبيرا لذلك ، فصادراتنا إلى الخارج انخفضت انخفاضاً كبيراً ، ونحن نواجه ضغوطا كبيرة لهذا السبب . وعلى الرغم من ذلك ، فإن

عزم الصين لم ولن يضعف ، لأن تخفيض الصين عملتها الوطنية سيؤدى إلى إطلاق دورة جديدة للأزمة فى المنطقة ، تزيد من معاناة كل دولها .

فى الوقت نفسه قدما - بقدر الإمكان - مساعدات مالية إلى دول مثل : تايلاند ، وكوريا الجنوبية ، وإندونيسيا ، وهى مساعدات وصلت إلى حوالى أربعة مليارات دولار أمريكى . كما أيننا جهود صندوق النقد الدولى لإنهاء واحتواء هذه الأزمة ، ونؤيد أيضا جدول مساعدات للصندوق لهذه الدول . والصين تحتل الآن المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان فى تقديم المساعدات لدول شرق آسيا . ولما كانت اليابان هى الدولة الدائنة لهذه الدول ، فهذا يعنى أن الصين تسدد ديون هذه الدول لليابان . ولذلك عندما عقد مؤتمر لنواب وزراء المالية للدول الماتحة السبع الكبرى منذ أيام فى طوكيو ، قدر الحاضرون موقف الصين ، بينما انتقد الجميع موقف اليابان لأنها لم تتخذ الإجراءات المناسبة للخروج من هذه الأزمة . ولولا رفض الصين الشديد سلوك اليابان ، لما مارست الولايات المتحدة الضغوط الحالية عليها لتتخذ بعض الإجراءات لمواجهة الأزمة . وكان الين اليابانى قبل الأزمة فى مواجهة الدولار الأمريكى يساوى ١٣٧ ، ولكنه انخفض إلى ١٤٠ ، وهو الآن ١٤١ مقابل الدولار الأمريكى . ولا يزال تخفيض الياپان عملتها يسبب غموضا فى الموقف ، ويؤدى إلى استمرار الأزمة . إن تخفيض الين اليابانى هو فى مصلحة اليابان فقط ، وسيلحق أضرارا فادحة ببقية دول المنطقة .

■ وماذا عن حجم الصين المخيف لجيرانها ؟

□ □ **تشو وولجى** : أعتقد أن القول بأن حجم الصين مخيف جاء من الهند فقط ، وليست هناك دولة غيرها لديها مثل هذا الرأى . وقد استخدمت الهند هذه النظرية ذريعة للقيام بالتفجيرات النووية ، لكن الهدف الحقيقى للتجارب النووية الهندية هو ممارسة الهيمنة ، وتتموية الأزمة الداخلية لحزب جاناتا . وإبنى أقسام : لماذا تخيف الصين الدول الأخرى ، إنها تقدم للتضحيات وتنفق ثمن احتواء الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا ، وبسبب الإمكانيات الاقتصادية المحدودة فإن الصين تخصص نسبة محدودة من مواردها لإغراض الدفاع ، وهى أقل مما تخصصه الهند واليابان . والحقيقة أن الصين تحتاج إلى بعض الإمكانيات الدفاعية ، ولولا هذه الإمكانيات الدفاعية لما عانت هونج كونج ، ولاستقلت تايوان منذ وقت طويل .

والقول إن الصين مخيفة يأتى أحيانا من الولايات المتحدة ، لأن البعض فيها يقول إن الأسلحة النووية الصينية موجهة إلى الولايات المتحدة . وهذا القلق لا داعى له ، لأن الصين تمهدت من طرف واحد بأنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . وبالنسبة للهند فليس هناك ما يمكن للصين أن تخيفها به ، وكانت حدة التوتر على الحدود بين البلدين قد خفت منذ سنوات لأن الصين ليس لديها وقت تبده فى تهديد وتخويف الآخرين ، بينما هى مشغولة فى تنمية اقتصادها . إننى

أؤكد عدم وجود أى تهديد صيني للهند ، وأؤكد حرصنا على علاقات حسن الجوار والتعايش السلمى .

■ الصين دولة نووية ، ولكنها تعترض على امتلاك دول أخرى مثل هذا السلاح ، فكيف تفسرون هذا الموقف ؟

□ **تشوونجى** : نحن نعتقد أن المخاطر ميوف تزداد مع زيادة عدد الدول التى تملك السلاح النووى ، ولذلك فنحن شاركنا فى معاهدة حظر الانتشار النووى . وعلى سبيل المثال ، فبعد أن قامت الهند بتجاربها النووية تبعها باكستان ، وإذا قامت إسرائيل بهذه التجارب النووية فسوف تتبعها دول أخرى فى المنطقة ، وهذا لن يحل المشكلة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن حجم الترسنة النووية فى الصين هو الأصغر مقارنة بالدول النووية الأخرى ، وهذا يعنى أن الصين لا تمارض التجارب الهندية والباكستانية ، لأنها تريد أن تحتكر الأسلحة النووية فى آسيا ، ولكنك تصرف أن باكستان قامت بتجاربها بعد الهند .

■ لماذا يتعين على العالم ألا يصدق التعهد الهندى بعدم توجيه ضربة نووية أولى ، بينما يجب عليه تصديق التعهد الصينى بعدم استخدام الأسلحة النووية من طرف واحد؟

□ **تشوونجى** : لقد أجبت عن هذا السؤال بالفعل ، والمنطلق الرئيسى فى إجابتي هو عدد الدول المالكة ، فكما كان العدد أقل ، كانت المخاطر أقل أيضاً . أما أن الهند تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ، فهذا لا يصدقه الآخرون ، لأن الهند تعهدت بعدم إنتاج الأسلحة النووية ولم تلتزم بذلك .

■ وماذا عن تحديات العمل الداخلى التى تواجه الصين الآن ؟

□ **تشوونجى** : هذا سؤال تطول الإجابة عنه ، وهو دليل على أنك صغى مخضرم ، فهناك مثل صينى يقول "كما كان صر الخردل طويلا ، كان طعمه أشد تأثيرا" . إن معيرة الإصلاح فى الصين كانت تسيير بصورة سلمية ، ولكن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا أثرت سلبا على مسيرتنا . ووفقا لخطة الوطنية فلدينا ثلاثة أهداف هى : عدم تخفيض العملة الوطنية ، والحد من نسبة التضخم بما لا يزيد على ٣% ، وزيادة معدل نمو الناتج القومى إلى ٨% . وبالنسبة للهدف الأول فقد حققنا توازنا بين الإيراد والإنفاق داخليا وخارجيا ، ولذا فليست لدينا أى مشكلة فى هذا الهدف .

أما الهدفان الثانى والثالث فهما يمثلان مشكلة كبيرة أمامنا ، لأن الأزمة المالية أثرت على جهودنا فى هذا المجال ، خاصة فى ميدان التصدير . وفى العام الماضى زاد حجم الصادرات بنسبة

٢٠%، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٦% فقط في الربع الأول من هذا العام - وفي الشهر الماضي توقف نمو الصادرات ، والمؤكد أن معدل النمو سينخفض هذا العام إلى ٦% فقط ، وهو ما سيؤثر على هدفنا ، وهذه أكبر مشكلة نلقتنا حاليا ، الأمر الذي يتطلب منا زيادة الاستثمارات الداخلية ، ومزيدا من المخصصات المالية في الداخل لتعويض الخسائر في مجال التصدير . وهذا يعني أننا منخصص اعتمادات كبيرة لمشروعات البنية الأساسية كالطرق ، والسكك الحديدية والكبارى ، من أجل زيادة القوة الشرائية للمواطنين لتحفيز الإنتاج الداخلى ، بشرط ألا يودى ذلك إلى ارتفاع التضخم ، وهذه مشكلة أخرى ، ولكن في الوقت نفسه لدينا ثقة فى أننا سنحقق هذا الهدف .

■ لماذا تأخرت الصين فى التصديق على الاتفاق الخاص بإنشاء المنطقة الصناعية الحرة فى خليج السويس ؟

□ □ **تشو رونجى :** بالنسبة للتعاون فى مجال المنطقة الصناعية ، فهذا الموضوع ليس سياسيا ، ولكنه اقتصادى بحت ، والعلاقات السياسية بين مصر والصين طيبة جدا ، لكن مثل هذه الموضوعات الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من الدراسات والمشاورات ، ولابد من إجراء دراسة جدوى لهذا المشروع ، ولكن هذا لا يعنى أن الصين لن تصدق على الاتفاقية ، وإنما نلتزم بمزيد من الإعداد لكي نوثق العلاقات بين البلدين . نحن مستعدون لدفع المشروع إلى الأمام ، ويمكن أن أضرب مثلا، فالعلاقات بين الصين وروسيا وقزاقستان طيبة ، والدولتان الأخيرتان عرضتا على الصين شراء بعض حقول النفط لديهما ، ولكنها بعيدة جدا عنا ، ولا نستطيع شراءها إلا بعد بناء خطوط أنابيب لنقل النفط . وبما أننا لا نستطيع تحمل تكاليف بناء هذه الأنابيب فإننا رفضنا العرض . ومن جانبى فإننى أرى أن هناك فرصة قريبة للوصول إلى تعاون اقتصادى بين مصر والصين ، وبهذه المناسبة أرجو منكم أن تنقلوا تحياتنا إلى د. كمال الجنزورى ، وأجند دعوتى له لزيارة بكين فى أقرب فرصة ، لمناقشة سبل تقوية التعاون الاقتصادى بين بلدينا .

ثالثاً: تحقيقات ميدانية



مركز البحوث والدراسات
الاسلامية

لقاءات باكستانية

وزراء المالية والداخلية والإعلام يتحدثون:

التجارب النووية تقررت بعد حوار وطني

من الاقتصاد إلى الأمن الداخلي إلى الحرب الكلامية بين إسلام آباد ونيودلهي عبر الصحف ومحطات التلفزيون المحلية والإقليمية والعالمية ، دارت الأحاديث بصراحة كاملة بيننا وبين وزراء المالية والداخلية والإعلام في باكستان .. وبيننا وبين خبراء معهد الدراسات الإقليمية وكبار الكتاب والمعلقين والدبلوماسيين هناك ، خلال استراحة من مناقشة برلمانية عاصفة ، وأخرى في صالون ملحق بمكتب الوزير ، وثالثة على مائدة غداء أو عشاء ، ورابعة في الطريق من موعد إلى آخر .

كانت الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت آثارها فور إعلان الولايات المتحدة عن قرارها بوقف كل أشكال المعونات المالية لباكستان ، عقابا على إقدامها على إجراء التجارب النووية ، تفرض نفسها على جدول الأعمال الحكومي والقومي ، وقد وصلنا إلى إسلام آباد ومشروع الميزانية الجديدة أمام البرلمان ، بعد أن كان قد تم سحبه لتعديله في ضوء المتغيرات الجديدة القاسية .

وكأنما أراد وزير المالية الباكستاني السيد سارتاب عزيز أن نشعر بدقة الظرف الاقتصادي في بلاده ، وبدقة الموقف الذي يقلقه هو دفاعا عن مشروعه الجديد للموازنة ، فاختار أن يلقانا في مكتبه بالبرلمان (الجمعية الوطنية) وهو خارج

لنؤه من المناقشة ليعود إليها بعد أن يجيب عن تساؤلاتنا التى يبدو - كما لاحظ هو - أنها لم تختلف كثيرا عن أسئلة أعضاء البرلمان .

تقاؤل وسط غيوم

بدأ الرجل متحدئا عن الآمال الكبيرة التى علقها حكومته وناخبوها - وهم الأغلبية الكاسحة - على برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل فى البلاد . وكانت الإصلاحات قد بدأت تؤتى ثمارها فى أكثر من مجال . قال إن تطبيق الإصلاحات بدأ فى أبريل من العام الماضى ، وكانت الإصلاحات واسعة تشمل تخفيض الضرائب والجمارك وإصلاح النظام المصرفى، وكذلك تعديل قوانين سوق المال والاستثمار ، واستئناف مسيرة الإصلاح الزراعى التى كانت قد توقفت بسبب عدم الاستقرار السياسى . وهو يرى أن هذه الإصلاحات هى التى خففت وقع الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا على بلاده ؛ إذ لولا إصلاح البنوك الذى تم فى يونيو من العام الماضى ، لكانت الأموال قد هربت منها عندما وقعت التفجيرات النووية . وكان العجز فى احتياطي باكستان من العملات الأجنبية يصل إلى ٤ مليارات دولار، وتم تخفيضه إلى مليارى دولار فقط . أما العجز فى الموازنة العامة فكانت نسبته ٦٢% وأمكن تخفيضه إلى ٥٢% ، كذلك انخفض التضخم من ١٢٣% إلى ٨% . أما معدل النمو فقد ارتفع إلى ٥% . واستطرد وزير المالية قائلا : وسط هذه البشائر تلبدت السماوات فجأة بالغيوم السياسية ، فأجرت الهند تجاربها النووية ، وفرض علينا أن نختر بين أن نأكل أكثر أو نحصى حياتنا ذاتها ، وكان التردد غير وارد . وبعد أن أجرينا حوارا وطنيا شاملا تم اتخاذ القرار بإجراء تجاربنا النووية ، وعندها فقدنا مبلغا يصل إلى ثلاثة مليارات من الدولارات ، منها ١٥٠٠ مليون دولار هى دفعات المعونة والقروض الأمريكية من الآن وحتى نهاية العام الحالى ، و ١٥٠٠ مليون أخرى فى صورة تدفقات مالية من مصادر أخرى عديدة .

وكنا قد لاحظنا فور وصولنا إلى باكستان أن سعر صرف "الروبية" الباكستانية قد انخفض . وكنا نعلم أيضا أن قيودا على تحويل الأموال من البنوك قد فرضت ، وأن قيودا مماثلة فرضت على الاستيراد ، بالإضافة إلى إجراءات التفتيش الحكومي البادية في كل مكان لتوفير الطاقة وغيرها من المواد الأساسية . ومع ذلك يرى وزير المالية الباكستاني أن الأمل موجود ، فهناك اتفاق استكملت كل إجراءاته مع البنك الدولي يمنح باكستان قرضا قيمته ١٥٠٠ مليون دولار ، ولن تستطيع الولايات المتحدة وقفه لأن البنك لا يخضع لقوانينها . كما ستحصل باكستان على قرض من بنك التمويل الآسيوي قيمته ٣٥٠ مليون دولار . وفي سبتمبر القادم سوف تحصل على مجموعة من القروض بقيمة إجمالية تبلغ ١٣٠٠ مليون دولار . وقد أسفرت زيارة رئيس الوزراء نواز شريف للسعودية عن الحصول على وعد بإمداد باكستان بالبتروول مع تأجيل سداد ثمنه لفترة طويلة . ورغم أن الاتفاق لم يوقع بعد ، فإن وزير المالية الباكستاني كان واثقا من أنه وعد قاطع .

وذكر السيد سارناتج عزيز أن باكستان من جانبها تقوم بإصلاحات اقتصادية جديدة ، وتضع سياسة رشيدة لإدارة مواردها . ومن حسن الحظ أن إصلاحاتنا الزراعية تبشر بنتائج جيدة جدا في عدد من المحاصيل مما سيعفينا من استيرادها ، بل وقد يتيح إمكانات تصديرية ليست هينة ، وعلى ذلك ستخفض وارداتنا الزراعية من ٤ مليارات دولار في العام الماضي إلى ١٥٠٠ مليون دولار فقط في العام الحالي . كما أننا منصدرك السكر بعد أن كنا نستورده حتى العام الماضي . ونأمل في أن تزيد الصادرات الباكستانية عموما بنسبة ١٥% مما يخفض العجز التجاري إلى مليار دولار فقط .

وإلى جانب زيادة الصادرات ، قلدينا ثلاث وسائل أخرى لمواجهة العقوبات هي: زيادة الضرائب ، ولكن باعتدال حتى لا ينكمش الاقتصاد ، وتخفيض الإنفاق الحكومي ، وتعبئة موارد جديدة مثل تحويلات الباكستانيين من الخارج ، وهم مستعدون لذلك ، وكذلك تبرعاتهم "لصندوق رئيس الوزراء للاعتماد على الذات" .

ويخلص وزير المالية الباكستاني الآثار الاقتصادية لقرار إجراء التجارب النووية والعقوبات التي تترتب عليه ، بأن العجز في الميزانية سوف ينخفض بنسبة ١٠% ، والواردات سوف تنخفض بنفس النسبة . أما ميزانية الدفاع فقد ارتفعت بنسبة ٨% على حساب أوجه الإنفاق والاستثمار الأخرى بالطبع . وكانت الزيادة ٣% فقط قبل أن ترفع الهند ميزانيتها الدفاعية بنسبة ١٤% .

عنف وتهريب .. وأفغانستان

وليست هموم باكستان نووية واقتصادية فقط ، بل هناك أيضا مشكلات الأمن الداخلي المزمنة . وبينما كنا نتحدث مع السيد شودي شجاعت وزير الداخلية الباكستاني ، كان هناك عدد كبير من القتلى يتساقطون يوميا حول كراتشي عاصمة إقليم البنجاب . يقول الوزير إن هذه مشكلة طائفية مزمنة لها أسبابها السياسية والاجتماعية ، وتعالج السلطات المحلية في الإقليم - وهي منتخبة - جزءا من الأسباب ، بينما تعالج الحكومة المركزية الجزء الآخر . وتقوم استراتيجيتنا هناك على تشجيع الحوار بين الأطراف المتنافسة لأنه لا حل بدون اتفاق هذه الأطراف معا . ومن ناحية أخرى ، فإننا نقوم بفرض القانون والنظام بكل ما في وسعنا من وسائل في إطار الشرعية القانونية .

وردا على سؤال حول تغاضي الحكومة عن تفشي ظاهرة حمل الأسلحة غير المرخصة من الأنواع الثقيلة بالنسبة للأسلحة الشخصية ، قال شجاعت : إن انتشار السلاح بدأ مع الحرب الأفغانية ، ولكنها ظاهرة ليست منتشرة في كل المقاطعات ، ولكل مقاطعة ثقافتها الخاصة التي تؤثر على انتشار السلاح أو محدوديته فيها . ولكن بصفة عامة ، فإن السلاح بالنسبة للمواطن الباكستاني جزء من هيبته وكرامته ، وهو لا يستخدمه على أية حال بسهولة . ونحن ندرك أن علاج هذه الظاهرة يتطلب وقتا وتدرجا . ونفى شجاعت وجود جيوب في إقليم البنجاب لا تزال متمسكة بامتلاك الرقيق ، كما تردد أبواق الدعاية للمعادية على حد قوله ،

واكتفى بالقول بأن ما يحدث هناك ليس استرقاقا ولكنه استمرار للتقاليد الإقطاعية التي نقاومها . كذلك أكد أن حكومته تقاوم بكل جهودها عمليات التهريب للمواد غير المشروعة ، خاصة المخدرات ، والتي تأتي من أفغانستان بسبب الحدود الطويلة بين البلدين ، ولكنه اعترف بأن هناك الكثير مما يجب عمله في هذا الصدد . وعن المشكلة الأفغانية ، بوصفها جرحا نازقا في جنب باكستان الغربى ، قال وزير الداخلية شورى شجاعت إن حكومة طالبان الأفغانية هي إرث ثقيل تركته لهم حكومة بنظير بوتو ، ولكنهم مضطرون للتعامل معها بوصفها السلطة المسيطرة هناك ، وأبدى تفاؤما من احتمالات وجود حل سلمى للمشكلة الأفغانية .

أما عن وجود إرهابيين يتسللون من أفغانستان إلى باكستان أو بالعكس ، فقد نفى شجاعت ذلك بصورة قاطعة . وقال إنه بالنسبة للإرهابيين المصريين والعرب ، فإن باكستان أدركت منذ سنوات قليلة فقط صحة موقف مصر ، واستشعرت القلق المصرى من هذه الظاهرة ، وأخذت على عاتقها إزالة أسباب هذا القلق . وذكر وزير الداخلية الباكستانى أنه تم إرسال تقرير إلى الحكومة المصرية عن نتائج تحقيقات العمل الإرهابى ضد سفارتها فى إسلام آباد ، وأن الحكومة المصرية راضية عن هذه النتائج . وأكد أنه لا يوجد الآن على الأرض الباكستانية أية عناصر إرهابية مصرية على الإطلاق ، وأن الاتفاقين الأمنى والقضائى الأخيرين بين مصر وباكستان يسيران بصورة مرضية للطرفين .

وفى رد على سؤال حول معلوماته عن أسامة بن لادن ، الممول الرئيسى للإرهاب الأصولى الدولى ، قال الوزير شجاعت : " لا ندرى عنه شيئا ، وإذا كان فى أفغانستان فهو لا يدخل إليها ولا يخرج منها عن طريق باكستان" .

(ملحوظة : أبلغنا رئيس تحرير صحيفة "أوصاف" الباكستانية بأنه التقى بأسامة بن لادن مؤخرا فى أفغانستان ، ومعه أيمن الظواهري الإرهابى المصرى الهارب ، ونجل الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الإرهاب فى مصر المسجون فى أمريكا) .

حوار سريع

وحين التقينا بوزير الإعلام السيد مشاهد حسين على مائدة الغداء ، كانت سمعته كمتحدث مفوض ووزير نشيط قد سبقته إلينا ، فهو تعبير عن الجيل الجديد من السياسيين الذين فرضوا أنفسهم على الساحة السياسية الباكستانية اعتمادا على كفاءتهم الشخصية ، وليس امتدادا لأسرة احترفت العمل السياسى سابقا . ولأنه تعلم فى الولايات المتحدة وخبر دور الإعلام فيها والمنطق الذى يقوم عليه ، وقع عليه العبء الأكبر فى مواجهة الصحافة العالمية المسموعة والمرئية ليشرح الأسباب التى دفعت بلاده للقيام بالاختبار النووى يوم ٢٨ مايو الماضى. وعبر ٤٠ لقاء مع وسائل الإعلام العالمية المختلفة ، يبدو أنه قد نجح فى التعبير عن وجهة النظر الباكستانية ، أو هكذا بدا لنا حين تحدث إلينا على مدار أكثر من ساعة ونصف الساعة . أعاد مشاهد حسين على مسامعنا خلفيات القرار ، والتى ركزها فى التهديد الهندى الكبير ، ليس فقط فى كشمير ، ولكن لباكستان نفسها ، مستشهدا فى ذلك بعدد من الظواهر التى تؤكد وجهة نظر بلاده ، أبرزها ما أسماه بالنزعة العدوانية للحكومة الهندية الجديدة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا ، المتطرف قوميا ودينيا حسب قوله . فهذه الحكومة جاءت لتقلب المائدة رأسا على عقب ، فقد جمدت العمل باتفاق تضمن عددا من الخطوات لتنشيط العلاقات بين البلدين ، كان قد تم التوصل إليه على مستوى الخبراء فى يوليو ١٩٩٧ بعد اتفاق رئيسى وزراء البلدين . ومن بين تلك الخطوات الحوار حول كشمير . إذ اتبعت الحكومة الهندية سياسة عدوانية تجاه المسلمين فى كشمير بل وفى الهند نفسها ، حيث تحاول أن تفرض عليهم قانونا للأحوال الشخصية يتعارض مع الدين الإسلامى ، وهى تعتمد إلى اتباع سياسة توسعية بحرية ، وتهدف إلى ممارسة قدر من الهيمنة على منطقة جنوب آسيا . ثم جاءت التفجيرات النووية الهندية المفاجئة لتثبت لباكستان - حسب حديث وزير الإعلام - أن نوازح الهند العدوانية فى تزايد مستمر .

وأكد وزير الإعلام أن هذه التطورات فرضت على باكستان الشعور بالقلق وعدم الأمان ، وكان على الحكومة أن تتخذ القرار المناسب الذى يحمى

البلاد ، ويحفظ أمنها وسيادتها، ويجعل الهند تفكر مائة مرة قبل أن تخطط لأي تهديد لنا . وتمثل هذا القرار في إجراء تفجيرات نووية للإعلان عن القدرات النووية الباكستانية بصراحة ووضوح . ورغم الضغوط التي حاولت الدول الغربية ممارستها علينا لمنعنا من الإقدام على هذه الخطوة ، وكذلك الإغراءات التي قدمها لنا الرئيس الأمريكي ، فلم يكن أماننا سوى هذا الخيار . لكن ما يجب قوله - حسب الوزير مشاهد حسين - إن قرار الحكومة إجراء التفجيرات النووية لم يكن فوقيا أو منفصلا عن الرأي العام وحاجات المواطنين الباكستانيين وتطلعهم إلى الأمن الحقيقي . فقد اتخذته الحكومة بعد إجراء حوار وطني موسع ، شارك فيه كبار الكتاب السياسيين، وعسكريون متقاعدون، ودبلوماسيون خارج الخدمة، وغيرهم . وفي هذا الحوار ، ظهر لنا أن الغالبية العظمى ترى أن الخيار الوحيد هو إجراء التفجيرات النووية . صحيح وجدت بعض أصوات معارضة ، ولكنها كانت قليلة واستندت إلى أسباب اقتصادية بالأساس ، ولكن المؤيدين كانوا أكثر ، واستندوا إلى اعتبارات الأمن . وحين نقارن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الأمنية ، فلا شك سيكون الترجيح للاعتبارات الأمنية. وما أحب أن أؤكد هنا أن وزارة الإعلام لم تتدخل أبدا في هذا الحوار ، وتركت الساحة مفتوحة لتداول جميع الآراء لأن القضية خطيرة ، ولأننا في الحكومة كنا نريد التعرف على كل الآراء بصراحة ووضوح. وأيضا فإن الذين عارضوا إجراء التفجيرات النووية لا يمكن المساس بوطنيتهم ، ووجهة نظرهم محل احترام وتقدير .

كان هدفنا هو تصحيح الخلل الذي صنعه الهند بقوة ، وأعتقد أننا نجحنا في ذلك . وهنا أعطى مثلا ، فقد توارت لغة التهديد التي ميزت تصريحات بعض المسؤولين الهنود قبل خطوبتنا تلك . وهناك أيضا لغة هندية رسمية جديدة تجاه باكستان ، وتجاه الرغبة في الحوار حول مشكلة كشمير ، وهي رغبة لم تكن موجودة قبل إجرائنا للتفجيرات النووية الستة ، حيث لمعنا إشارات تشكك في قدرتنا على إجراء الاختبارات النووية .

والجميع الآن - كما أكد لنا وزير الإعلام الباكستاني - في كل باكستان

متفقون على أن هناك توازنا جديدا للقوى في جنوب آسيا . وهذا التوازن له نتائج إقليمية وأيضاً الداخلية. فنفطاً لأن الحكومة برئاسة نواز شريف قد تجاوزت مع ضغوط الرأي العام في هذا السياق ، فقد زادت مساحة التأييد الشعبي لها . كذلك فإن شعبية نواز شريف نفسه زادت بصورة ملحوظة ، وهذا بدوره يسمح للحكومة بأن تسير في إجراءاتها الأخرى في مجال الإصلاح السياسى والإصلاح الذى تعهدت به لكل المواطنين . واستطرد قائلاً : إننا لسنا دولة عدوانية ، ونعتقد أن لدينا الحق كدولة ذات سيادة فى اتخاذ القرارات التى تناسينا وتتفق مع مصالحنا ما دامت لا تهدد أحداً آخر . إننا هنا فى باكستان نعتقد أنه من الضروري حل مشكلة كشمير حلاً نهائياً، حتى لا يكون هناك أى مصدر للتوتر أو الدخول فى حرب مع الهند . ودعى أكل لكم إن هناك اتجاهين لحل مشكلة كشمير وتسوية المشكلات العالقة فى العلاقات الهندية الباكستانية :

□ الاتجاه الأول يرى أنه من الضروري البدء بحل مشكلة كشمير بصورة نهائية ومن خلال تدخل المجتمع الدولى ، وأن يكون معيار الحل إعطاء حق تقرير المصير لمواطنى كشمير حسب القرارات الدولية . ثم بعد ذلك نتجه إلى تنشيط العلاقات بين البلدين . والافتراض الذى يقوم عليه هذا الاتجاه أساسه أن كشمير تشكل قلب التوتر فى العلاقات الهندية الباكستانية ، وأن معالجة هذا القلب من شأنها أن تسمح بالتحول إلى أى قضية أخرى لتسويتها .

□ أما الاتجاه الثانى ، فىرى أنه من الممكن تجميد مشكلة كشمير لفترة من الزمن يتم فيها البدء بإجراءات لبناء الثقة وتنشيط العلاقات والاتصالات بين البلدين فى المجالات الرسمية وغير الرسمية ، بداية بالخطوات الصغيرة التى تكبر فيما بعد رويداً رويداً . وبعد أن يتم تدعيم العلاقات وتجاوز مجالات الشك وعدم اليقين ، يمكن الدخول بقوة على مشكلة كشمير وحلها نهائياً .

وحسب وزير الإعلام ، فإن الاتجاه الغالب فى باكستان هو الاتجاه الأول . وذلك نظراً لأن كشمير موجودة فى وجدان كل مواطن باكستانى ، وليس ممكناً أن يطرحها جانباً . فالمهم إذن البدء بحل هذه القضية نهائياً ، وهذا من شأنه أن يقود

إلى علاقات أفضل وأوسع بين الهند وباكستان .

وكما لاحظنا فى حوارات سابقة مع مسئولين سابقين ومواطنين عاديين ، فإن كشمير إحدى القضايا التى يتبارز حولها السياسيون والأحزاب على اختلاف أفكارهم وبرامجهم ، وهو أمر من شأنه أن يمثل قيذا كبيرا على أى تحرك حكومى فى المستقبل .

وكان قد أن لنا أن نغادر باكستان إلى الجانب الآخر من الحدود ، حيث بدأ الفصل الأول من قصة الأمل والخوف التى نعيش أحداثها تحت شمس جنوب آسيا الملتهبة .

لقاءات في الهند

وزير المالية :

المقوبات لن تؤثر على التنمية

المستشار السياسي لرئيس الوزراء :

هستيريا آسيا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

معلومات جديدة ووجهات نظر مختلفة ، أسفرت عنها حملة مكثفة من اللقاءات في العاصمة الهندية نيودلهي ، شملت هذه اللقاءات كلا من السيد باشواننت منها وزير المالية ، والمنظر الفكري الأول والمستشار السياسي الأول لرئيس الوزراء الهندي السيد جاسوانت سنج ، ورئيس الوزراء الهندي السابق كومار جوجرال أحد زعماء المعارضة حاليا ، والسيد كيمى سنج مساعد وزير الخارجية والمتحدث الرسمي ، وعدة خبراء من مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والدفاعية .

قال جاسوانت سنج إن مهمته الأخيرة في واشنطن كان هدفها إزالة الغيوم العالقة حول الهند في أذهان الفريق السياسي الأمريكي المؤمن بضرورة التعاون مع الصين على حساب بقية دول جنوب وشرق آسيا ، وقال إن الفكر الاستراتيجي الأمريكي مصاب بما يمكن تسميته بـ "هستيريا" آسيا . وأوضح أنه أكد للأمريكيين أن الهند ليست لديها النية لإشعال حرب باردة في القارة الآسيوية . أما مساعد وزير

الخارجية الهندية والمتحدث الرسمي ، فقد كشف النقاب عن أن الهند كانت تستطيع التسلح نوويا منذ عام ١٩٦٦ ، وأن السبب المباشر في قرار إجراء التفجيرات النووية هو نجاح تجربة الصاروخ الباكستاني "غوري" القادر على حمل رؤوس نووية ، واتهم الولايات المتحدة بتجاهل البرنامج الصاروخي لباكستان . وقال إن التعاون النووي بين الصين وباكستان دفع الهند مبكرا إلى أخذ حذرهما .

أما رئيس الوزراء السابق جوجرال ، فقد أراح المتار عن أن قرار التسلح النووي كان قد اتخذ عام ١٩٨٨ ، وكان الباقي فقط هو إجراء التجارب ، لكنه لم يشعر بحاجة إليها عندما كان رئيسا للوزراء . وهو يؤكد أنه في الغالب لم يكن ليتخذ قرار إجراء التفجيرات النووية الآن لو كان هو رئيس وزراء الهند الحالي . وأضاف إن الدستور الهندي عدل ٧٠ مرة لاستيعاب مشكلات الأغليات .

وشرح لنا وزير المالية الآثار الاقتصادية لقرار إجراء التجارب النووية ، فقال: إن ما منقده هذا العام بسبب العقوبات الأمريكية لا يزيد على مليار دولار ، وهو رقم لا يعد مخيفا لنا ، ولكن الأثر السلبي الرئيسي هو الجو النفسى العام المصاحب لفرض العقوبات ، والذي قد يقلل من تدفق الاستثمارات مؤقتا . وأكد أن الاحتياطي النقدى في الهند كبير وأكثر من كاف ، وأن معدل النمو البالغ ٧% سنويا لن يتأثر كثيرا .

فى اللقاء مع السيد جاسوانت منج، كان سؤالنا الأول عن المهمة التى كلف بها فى الولايات المتحدة فى أعقاب إجراء الهند تجاربها النووية وما تلاها من قلق دولى . وأجاب قائلا : لقد ذهبت إلى الولايات المتحدة ليس لشرح الموقف الهندى ، لأننا لم نخالف أى معاهدة دولية أو معاهدة جماعية أو ثنائية مع أى طرف آخر . فما فعلناه هو ممارسة حقنا المبدأى لحماية أمننا القومى كما ينبغى أن يكون . فدولة مثل الهند لها حضارة عظيمة ليس عليها أن تشرح لأحد قراراتها ، لكنى دخلت فى حوار مع الممثلين الأمريكيين فى المؤسسات المختلفة فى الكونجرس والبيت الأبيض والخارجية ومسائل الإعلام ومع قادة للرأى ورجال الأعمال ، وذلك بغرض إزالة غيوم الشك المتبادل التى تراكمت فى الآونة الأخيرة . وكانت قضية

الانتشار النووي هي أهم القضايا التي ناقشتها هناك سواء في واشنطن أو في نيويورك. ومن خلال المناقشة تبلور اتجاهان أساسيان :

● الأول هو النظر إلى ما جرى في الهند كقضية ذات صلة بالانتشار النووي حسب تعريف الدول الخمس النووية الكبرى .

● والثاني هو ما أصفه بأنه مشكلة الولايات المتحدة نفسها وإسرائيل ذات صلة بذلك ، والتي أثارت "هستيريا" حول الوضع في جنوب آسيا ، وكان الوضع في هذه المنطقة على شفا مذبة نووية . وهنا أقول : إن الوضع في آسيا ليس به أى "هستيريا" ، وهو لن يتطور إلى حرب ، وهو بالطبع لن يكون مذبة نووية . وأعتقد أن هذه الهستيريا حول الهند لها علاقة بالعقوبات التي تريد الولايات المتحدة فرضها ، وكذلك بالدور الذي يمكن أن تؤثر به الهند على أوضاع جنوب آسيا .

وعن حدود دور حزب بهاراتيا جاناتا في اتخاذ قرار التفجيرات النووية ، أكد جاسوانت أن الحكومة التي يرأسها حزب بهاراتيا جاناتا هي حكومة ائتلافية ، وأن للحزب حلفاء ، ولقد كان القرار التزاما بما جاء في الوثائق المشكلة لهذا الائتلاف ، والتي تضمنت الالتزام فيما يتعلق بالأمن وبممارسة سياسة نووية محددة واضحة وليست سياسة غامضة ، والإعلان عن حجم الإمكانيات التي تملكها الهند في هذا المجال . وإذا رجعنا إلى بيان الحكومة في البرلمان حول التفجيرات النووية لوجدنا إشارة تفصيلية حول الاستمرارية في البرنامج النووي الهندي منذ فترة طويلة ، وبالتالي فالقرار ليس قرار الحزب ولكنه قرار الحكومة كلها . وأى ربط للقرار بالحزب وحده هو استنتاج غير صحيح .

وأكد جاسوانت لنا في لهجة تنسم بالثقة والاعتداد بالنفس : إننا في الهند وبعد التفجيرات في الثالث عشر من مايو الماضي اتخذنا عدة إجراءات ، وقد وضعنا نظاما صارما يضبط الاختبارات النووية ، وأعلننا أننا لن نقوم بالضربة النووية الأولى ، وأعلننا أيضا عن رغبتنا الكاملة في الدخول في مفاوضات ذات معنى ، حول الإجراءات الواردة في معاهدة منع الانتشار النووي فيما يتعلق بتسهيل

نقل المواد النووية للأغراض السلمية ، وهي الإجراءات التي كان يجب أن تؤخذ من قبل دول عديدة . وأكدنا أيضا أنه ليس لدينا النية في الدخول في حرب باردة . وحددنا عقيدتنا العسكرية النووية وهي ذات شقين : الأول أنه لا ضربة نووية أولى ، والثاني هو امتلاك الحد الأدنى من الردع .

وأضاف جاسوانت سببا آخر للتغيرات النووية ، وهو أن لها غرضا علميا بالأساس لتطوير وترقية معلومات العلماء الهنود . فلقد بدأ البرنامج النووي الهندي في ١٩٤٧ ، ونحن الآن في ١٩٩٨ ، وهناك الكثير مما حدث في هذا المجال ، كما أن التطوير العلمي والتكنولوجي لا يمكن وقفه . وإذا كنا قد انتظرنا حتى توقيع معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية في نهاية ١٩٩٩ ، والتي تتضمن عقوبات جماعية تلقائية على الدول التي ستقوم بأى اختبارات نووية بعد توقيع المعاهدة ، فسيكون موقف الهند صعبا جدا . ولذا كان ضروريا للأغراض العلمية أن نتخذ القرار الآن .

السبع المباشر

وأوضح المتحدث الرسمي الهندي أن البرنامج النووي الهندي بدأ بعد فترة قليلة من الاستقلال ، وكان الهدف أن نرتفع بقاماتنا أمام قوى الاستعمار ، وتأکید حقنا في اتخاذ القرارات الأمنية والسياسية الخارجية . وقد بدأ البرنامج سلميا ، ثم وصلنا إلى مرحلة القدرة على التسلح النووي في عام ١٩٦٦ ، وليس عام ١٩٧٤ كما هو شائع . ولو فعلنا ذلك لكانت الهند قد أصبحت عضوا في النادي النووي المعلن في معاهدة منع الانتشار النووي . كما كان محتملا أن يصبح بلدنا عضوا دائما في مجلس الأمن الآن . وكان السبب في عدم تسلحنا نوويا عام ١٩٦٦ هو أننا كنا في مقدمة دول عدم الانحياز ، وكنا من أصحاب الصوت العالي في المطالبة بمنع الانتشار النووي ، وكنا نعتقد أن الإجماع على التخلص من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تمتلكها الدول الكبرى سيقود إلى إجماع مماثل على نزع السلاح

النوى ، لأنها جميعا أسلحة دمار شامل ، ولكنه لم يحدث . وحتى الآن نحن مع
الزرع الشامل للنوى .

ووفقا لرأى كيسى سنج ، فلم يكن أمام رئيس الوزراء الهندي فى الحكومة
الحالية خيار سوى اتخاذ قرار التفجير ، بعد أن أجرت باكستان تجربة على صاروخ
قادر على حمل سلاح نووى إلى الهند ، وهو أمر قد تجاهلته الولايات المتحدة .

حكيم الهند

كومار جوجرال رئيس وزراء الهند السابق ، أو حكيم الهند المعاصر ، واسع
الأفق وذو التجربة السياسية العريضة ، استقبلنا فى بيته . وكان الحوار معه حول
الهند وطبيعتها ومشكلاتها التى لا يمكن حصرها ، وما تواجهه من تحديات سواء
فى الداخل أو فى الخارج.

كانت نقطة البداية فى الحوار هى السؤال عن كيفية فهم الهند وسماتها
الأساسية التى تؤثر على مجمل العملية السياسية والاجتماعية . وهنا قال جوجرال
بحكمة كبيرة : إن الهند بلد كبير ، سمته الأساسية هى الحضارة الموعظة فى القدم ،
والتنوع الشديد الذى يتطلب تحركا سياسيا واجتماعيا خاصا . إنه تنوع يزيد من
غنى الهند الثقافى والحضارى على نحو فريد جدا . فى الهند العديد من الأقليات
العرقية والدينية ، لكننى فى الحقيقة أجد من الصعب جدا أن أطلق وصف أقلية على
المسلمين الهنود الذين يبلغ عددهم أكثر من ٦٠ مليوناً ، أو ١٦% من السكان . وفى
بعض الولايات يتساوى عددهم مع الهندوس ، ويزيدون فى ولايات أخرى، وهم
حقيقة اجتماعية وسكانية ودينية .

التنوع أيضا - حسب قوله - نجده فى وجود مجتمعات قبلية وخاصة فى
الشمال يمثلها عدد من الأعضاء فى البرلمان بما يساوى ٧% . ومثل هذه الحقائق
لا تستطيع أى حكومة أن تغفلها أو تعمل ضدها . ولقد تم تعديل دسوتورنا ٧٠ مرة

لكى يتلاءم مع هذه الحقائق . وفى السنوات الأخيرة زادت الحاجة عندنا لدعم الفيدرالية . وفى القضايا الكبيرة فإن الولايات لها دور كبير ، وأصبحت هذه المؤسسات أكثر استقلالية ، وهى فى بعض الأحيان تخرج الحكومة . ولكن كل هذه الظواهر إيجابية . ومع ذلك فإن هناك أيضا سلبيات لها ، من أبرزها أن عدد السكان هائل يصل إلى ما يقرب من مليار نسمة ، وهذا يعنى كمًا ضخما من المشكلات والحاجات التى يجب توفيرها عبر مساحة واسعة جدا .

أما عن المسألة النووية فى الهند ، فأشار رئيس الوزراء السابق إلى أن الصين قد بدأت فى الاختبارات النووية عام ١٩٦٤ ، ولهذا قررنا نحن فى الهند إجراء تجربة نووية ، فى عام ١٩٧٤ ، وقررنا فى عام ١٩٨٨ التسلح النووى بعد أن تأكدنا من وجود أسلحة فى الصين وباكستان وبنيجو جارسيا . ولكن تم وضع البرنامج النووى تحت سيطرة المدنيين وليس العسكريين ، الذين لا يعرفون حجم القوة التى لدينا . وبالنسبة لتجوير ١٣ مايو الماضى، فقد كان علمائنا راغبين فى الحصول على بيانات ومعلومات تدلهم على مدى قوة السلاح النووى الذى فى أيديهم . وهذا الوضع يختلف عن وضع الدول النووية الخمس ، التى تخطت هذه التجارب ولم تعد تحتاجها ، ولذلك حظرت هذه التجارب وتدعو إلى تطبيق الحظر على كل العالم .

وهنا نساؤلنا عن الأسباب التى دعت كرئيس للوزراء لعدم اتخاذ قرار بشأن إجراء تجربة نووية . فقال جوجرال : لم أجر التجارب النووية لأننى كنت متيقنا أن باكستان سوف ترد ، وأيضا لأننى كنت أضع تحسين الحالة الاقتصادية للهند كأولوية قصوى . وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار أن عدم توقيعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو وسيلة للضغط على الأمريكيين . وحتى لو كنت رئيسا للوزراء حتى هذه اللحظة ، لم أكن لأرى أن هناك تهديدا حاليًا ومباشرا يفرض إجراء تجربة نووية . ونحن فى الهند ندعو إلى إزالة هذه الأسلحة ، ولكننا نعتقد أن هذا الأمر مستحيل على مستوى العالم . ولقد قررنا ألا نرد على الدعاية الباكستانية . أما الصين فهناك العديد من الأسباب التى تدعو للتعاون معها ، ولكن

البلدين ورثا تناقضات جوهرية عديدة تحول دون تحقيق تعاون يفيدهما ويفيد المنطقة . ورغم خطأ الحكومة الحالية ، فهناك لقاءات مقرر عقدها بين خبراء البلدين للنقاش حول المشكلات العديدة .

وحول أبرز الأمور الداخلية ، قال جوجرال : إن رئيس الوزراء الحالي فاجباى شخصية جيدة ، ولكنه يمثل حزبا متطرفا يتناقض مع شخصيته ، وأنا شخصيا أميل إلى شخصية غاندى . وأعتقد أن حزب المؤتمر "الكونجرس" سيكون له مستقبل بالرغم من بعض المشكلات التى يواجهها ، وكذلك حالة التخبُّط التى يعيش فيها حاليا .

السلام والتنمية

وفى مستهل حديثه قال وزير المالية الهندى باشواننت منها : إن ميزانية الدفاع لا تتجاوز ٢% من الناتج المحلى الإجمالى ، فى حين أنها تصل إلى ٥% فى بعض الدول المجاورة . وأكد أن التجارب النووية الأخيرة لم تضيف أعباء جديدة على اقتصاد الهند .

وردا على سؤال عن تأثير زيادة ميزانية الدفاع بنسبة ١٤% على عملية التنمية ، قال وزير المالية : إن هذه الزيادة غير حقيقية لأنها جاءت بسبب ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة . وحول العقوبات المالية والاقتصادية ، قال الوزير : إن العقوبات فرضتها دولة واحدة وهى أمريكا ، وقد امتنعت الدول الأخرى عن مجاراتها . ووفقا لتقدير الأمريكيين أنفسهم فإن حجم المساعدات التى يمكن أن تحجب عن الهند لا يزيد على مليارى دولار ، وهو رقم ليس مخيفا لنا ، ولكن التأثير الحقيقى لهذه العقوبات هو خلق جو من عدم الثقة لدى المستثمرين فى الداخل وفى الخارج . ولكننى على ثقة من قدرة الهند على تجاوز هذه الأزمة .

وقال : لا تتسوا أن الهند دولة ضخمة جدا ومتعددة الموارد ، ولدينا احتياطي

ضخم وأكثر من كاف من النقد الأجنبي ، وتجارتنا جيدة . إن الهند تحصل على مساعدات سنوية تصل قيمتها إلى ٦ مليارات دولار ، نصفها على الأكل من البنك الدولي ، ومنها مليار دولار من بنك التنمية الآسيوى ، ومليارا دولار أخرى من اليابان وبقية الأطراف الأخرى المانحة . وأكد الوزير أن الهند يمكنها أن تحافظ على معدل النمو الذى وصلت إليه على مدار السنوات الأربع الماضية وهو ٧% .

تشجيع أمريكي

وحين قابلنا السفير ديكسيت السكرتير السابق للخارجية الهندية ، وأحد كبار المعلقين السياسيين فى الصحف الهندية حاليا ، قال لنا : إن الهند من أوائل الدول التى اهتمت بنزع أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية أيضا ، لكن الظروف الدولية لم تساعد على تحقيق هذا الهدف المتعلق بالأسلحة النووية تحديدا ، ولذلك تعرضنا لكثير من الضغوط المختلفة . فدين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ، أبلغ نهرى عام ١٩٦٣ رسالة قال فيها : إن الصين سوف تنتج أسلحة نووية فى غضون عام ، وإن الولايات المتحدة لا تمنع أن تكون الهند دولة نووية أيضا . وقال راسك : إن الولايات المتحدة تعرف أن الهند لديها الإمكانيات لكى تكون دولة نووية . وكان مغزى هذه الرسالة - حسب حديث السفير السابق ديكسيت - يتضح فى توقيتها ، حيث كانت علاقات الهند متوترة مع الصين ، وكانت العلاقات متوترة أيضا بين الولايات المتحدة والصين ، غير أن نهرى رفض الطلب . وكان ذلك نابعا من موقف الهند الراضى للانتشار النووى . وقال ديكسيت إن الهند كانت مستعدة لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووى فى يناير ١٩٦٧ ولكن بشرط أن تتخلى عن طبيعتها التمييزية . وإن المعلومات التى تقول إن الهند بدأت برنامجها النووى قبل باكستان غير صحيحة . ففى يناير ١٩٧٢ بدأ البرنامج النووى الباكستانى قبل التفجير الهندى بعامين . والحقيقة أنه كانت لدينا فى هذه الفترة المبكرة إشارات عديدة عن قرار عملى باكستانى بالتحول إلى دولة نووية .

ولذلك قررت السيدة إنديرا غاندى امتلاك برنامج نووى ، وهو برنامج نووى محلي تماما . لكن الظروف الدولية جعلت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق يقدمان لنا دعما سياسيا ومعنويا بطريقة ضمنية .

وقال ديكسيت : إن الهند لا ترغب فى أى مواجهة عسكرية حول كشمير ، ولا تعمل على هذا الأساس . والصحيح - حسب قوله - إن الباكستانيين هم الذين لديهم تصريحات تقول إنه إذا لم تحل مشكلة كشمير فستكون هناك حرب نووية . إن قدراتنا أعدت أصلا لتوجيه ضربة ثانية وليست من أجل القيام بضربة أولى ، ويمكن القول إنه حتى الآن ليس لدينا نظام للتعبئة . أما عن البرنامج النووى الباكستانى ، فقال السفير ديكسيت إنه فى عام ١٩٨٧ أرسل الأمريكيون للهند ما يفيد بوجود دلائل على أن برنامج باكستان النووى قد وصل إلى مرحلة متقدمة ، وأنهم على وشك صنع قنبلة نووية . والواقع - حسب قوله - "إننى لو كنت باكستانيا ، فليس أمامى أى شيء آخر إلا متابعة البرنامج النووى ، وأنا كهندى سعيد بذلك ، لأنه يعطى الباكستانيين الثقة فى أنفسهم ، ويجعل التفاوض معهم حول القضايا المعقدة أيسر كثيرا" .

لقاءات إندونيسية

**نائب رئيس الوزراء الإندونيسي للاقتصاد والدفاع والأمن :
ليس للجيش دور في استقالة سوهارتو**

إندونيسيا دولة تزيد مساحتها على مساحة أوروبا مجتمعة ، كما أن تعداد سكانها يقفز بها لأن تكون أكبر دولة إسلامية في العالم ، فضلا عن أنها تتمتع بثروات طبيعية تجعلها مؤهلة لمكانة اقتصادية مرموقة على المستوى الدولي . لكل ذلك ، فإن الإحاطة بحقيقة الأوضاع التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية ومن ثم السياسية في إندونيسيا ، كانت تتطلب اللقاء بأكبر عدد من كبار المسؤولين فيها إلى جانب مواطنين عاديين يعكسون آراء رجل الشارع في إندونيسيا . وهكذا تعددت اللقاءات مع عدد كبير من الشخصيات والمصادر ، من رجال تحملوا مسئولية إجراء الإصلاحات وهم في داخل السلطة مثل فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء والمنسق العام لجميع الوزارات السيادية ، وجيانجار كارثا ساسميتا نائب رئيس الوزراء والمنسق العام لمجموعة الوزارات الاقتصادية ، ويوسف أنور رئيس هيئة سوق المال ، إلى نساء وإلى رجال أخذوا على عاتقهم مهمة محاولة التغيير من مقاعد المعارضة مثل السيدة ميجاواتي سوكارنو ، ابنة الزعيم الإندونيسي الراحل سوكارنو ، إلى السيد مرزوقي أحد زعماء حركة حقوق الإنسان في إندونيسيا .

أوجز السيد تانجونج تفسيره للأزمة السياسية في بلاده بأنها جاءت نتيجة

مباشرة للأزمة الاقتصادية ، التي كشفت عن الهوة الكبيرة التي تفصل بين البسطاء من الشعب وحفنة قليلة مسيطرة على الاقتصاد. أما السيد كارثا ساسميثا ، فقد أوضح أن أحد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية هو إشراف القطاع الخاص فى الاقتراض والتوسع فى مشروعات بطيئة الدوران اقتصاديا ، وكذلك فى المضاربات العقارية. أما يوسف أنور رئيس هيئة سوق المال ، فقد عارض رأى نائب رئيس الوزراء فى موقفه الرافض لتدخل الدولة بالرقابة ، مشيرا إلى أن انعدام الضوابط على النشاط المصرفى كان أحد العوامل الرئيسية فى حدوث الأزمة . وفى حين ناشد أنور رجال الأعمال فى مصر أن يتعلموا من درس محنة إندونيسيا ، فقد أوصى المسئولين المصريين بوضع ضوابط قوية على البنوك فى سياسة منح قروض قصيرة الأجل إلا فى الحالات القصوى .

كما أكد السيد تانجونج أن الجيش لم يكن له دور فى قرار الرئيس السابق سوهارتو بالتتحي ، وأن قرار التتحي جاء بعد أن أدرك الرئيس أن هناك قطاعات كبيرة تطالب بالتغيير ، على خلاف ما كان يعتقد من قبل . وذكرت السيدة ميجاواتي سوكارنو ، دون موارد ، أنها تعارض الرئيس الجديد بحر الدين حبيبي لأنه امتداد لنظام سوهارتو ، ولأنها تشك فى قدرته على تنفيذ الإصلاحات التى تعهد بها ، مشيرة إلى أنها أيضا لا توافق على إبعاد الجيش عن الحياة السياسية نهائيا لأنه هو الذى حارب من أجل الاستقلال .

وحول الصراع الهندى - الباكستانى بسبب إقليم كشمير ، أكد السيد تانجونج - فى أكثر من موضع أثناء الحديث معه - إيمانه بأن مصر هى الدولة التى يمكنها من خلال الوساطة أن تضع هذا الصراع على بداية طريق التسوية السلمية .

فى الوقت نفسه ، نفى السيد كارثا ساسميثا رسميا الشائعات التى تتردد فى العاصمة جاكرتا حول طلب أمريكى بشراء أو استئجار جزيرتين إندونيسيتين نائبيتين لاستخدامهما كقاعدتين عسكريتين ، وذلك بالرغم مما سمعناه من مصدر إندونيسى مطلع عن وجود اتجاه لبيع أو تأجير جزيرة إندونيسية غير مأهولة بالسكان لمنغاقورة .

رجل الضبط والربط!

فى مكتبه قال لنا السيد فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء والمنسق العام لجميع الوزارات السيادية فى إندونيسيا ، بما فى ذلك وزارات الدفاع والداخلية والخارجية ، والذى يوصف بأنه أحد محاور ارتكاز السلطة فى إندونيسيا ، ردا على أسئلتنا واستفساراتنا : "إن الأسباب وراء الأزمة فى إندونيسيا سياسية واقتصادية وتشريعية ، ونعمل حاليا على معالجتها لكي نمكّن المواطنين البسطاء من الحياة الكريمة على مشارف القرن الـ ٢١ ..".

وأوضح أن الشرارة الأولى جاءت مع بدء الأزمة المالية فى تايلاند ثم امتدت سريعا إلى كوريا الجنوبية ومنها إلى ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة ، مشيرا إلى أن المسألة بدت وكأنها حلقات متداخلة كل منها تجذب الأخرى ، ولم يكن بالوسع أن توقفها إندونيسيا بمفردها.

وقال إن الأزمة المالية العنيفة كانت مقدمة للأزمة السياسية ، وعملت على تأجيلها ، كما أن البسطاء من الشعب أصيبوا بالملل نتيجة للجمود الذى سيطر على الحياة السياسية لما يزيد على ٣٠ عاما ، بسبب تركيز السلطات فى يد واحدة ، مما حدا بالحكومة الحالية إلى مراجعة العديد من القوانين المنظمة للحياة السياسية بما فى ذلك القوانين المنظمة للانتخابات العامة ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب ، وتعديل قوانين مكافحة الأنشطة التخريبية والنشاط الاقتصادى ، ولهذا فقط سميت الحكومة الحالية باسم حكومة الإصلاحات ، حيث إنها أخذت على عاتقها هذه المسئولية حتى يتم انتخاب المجلس التشريعى فى العام المقبل .

وتعمل الحكومة الحالية جاهدة على الخروج من الأزمة المالية العنيفة التى تجتاح البلاد من خلال تعديلات وإصلاحات واسعة النطاق على التشريعات الاقتصادية ، وذلك بالإضافة للمساعدات الاقتصادية من الخارج خاصة الدول المجاورة ، كما تأمل فى الحصول على مساعدات من دول الشرق الأوسط .

وحول ملائمت تحى الرئيس السابق سوهارتو ، قال تانجونج : إن الرئيس

سوهارتو وزعماء حزبه الحاكم أعلنوا قبيل إعادة انتخابه للفترة السابعة رئيسا لإندونيسيا أن جميع قطاعات الشعب ، وفي مقدمتهم المواطنون البسطاء يؤيدون استمراره فى الحكم ، وعندما بدأت الأزمة الاقتصادية ثم السياسية من بعدها ظهر أن غالبية أفراد الشعب لا يرغبون فى بقاء الرئيس مما دفعه للتحتى عن السلطة ، أى أن القرار جاء باقتناع منه وليس بضغط من أى جهة أخرى بما فى ذلك المؤسسة العسكرية .

ولكن هل كانت هناك أسباب هيكليّة فى اقتصاد إندونيسيا لا توجد بالدرجة نفسها فى الدول الآسيوية الأخرى التى اجتاحتها الأزمة ، وهى التى أكسبت الأزمة عنفا أكثر فى إندونيسيا عن غيرها من دول جنوب شرق آسيا ؟ . أوضح تانجونج إنه مسئول عن الوزارات السيادية السياسية والأمنية ، وليست له علاقة بالوزارات الاقتصادية ، إلا أنه عاد فقال إننا كنا نظن أن أساس اقتصادنا فى عهد الرئيس سوهارتو أكثر متانة مما اتضح فيما بعد ، حيث إن الاقتصاد كان يتحكم فيه عدد قليل من الأشخاص الذين ينتمون إلى قمة المجتمع وليس عامة الشعب الذين عانوا بشدة دون غيرهم من الطبقات من الأزمة الأخيرة .

أما العنف الذى أفرزته الأزمة الأخيرة ، فىرى السيد تانجونج أن العنف ليس من طبيعة الشعب الإندونيسى لأن الغالبية العظمى من الشعب الإندونيسى مسلمة ، وأن الإسلام يرفض التعصب ضد عرق معين ، وأن ما حدث من أعمال عنف ضد الأقلية من أصل صينى فى البلاد لم يكن بسبب التحيز ضد عرق الصينيين بقدر ما كان تعبيراً عن الغيرة الناجمة من اتساع الهوة فى مستوى المعيشة بين الجانبين . وعلى أية حال فالحكومة الحالية ترفض العنف أيا كانت أشكاله أو أسبابه ، وتعالج ذلك برفع مستوى معيشة البسطاء من المواطنين .

وقال تانجونج إن دور القوات المسلحة فى الحياة العامة فى إندونيسيا سيعاد تقويمه فى الفترة المقبلة ، وأن من بين الجهات التى ستعيد تقويمه البرلمان الجديد بعد الانتخابات العامة المقبلة ، سواء ظل هذا الدور على ما هو عليه أو أدخلت عليه بعض التعديلات . ولكنه أكد فى الوقت نفسه ضرورة تخصيص عدد من مقاعد

البرلمان للجيش ، خاصة إن دور القوات المسلحة فى إندونيسيا مقبول ومقدر من الجميع ، وذلك نتيجة لخصوصية ظروف البلاد والتي من بينها وجود طوائف دينية وجماعات عرقية تعد بالمئات .

ثم استعرض نائب رئيس وزراء إندونيسيا للشئون الخارجية والدفاع الأوضاع الاستراتيجية الإقليمية ، وقال إنه بالرغم من البعد الجغرافى بيننا وبين الهند وباكستان ، فإن التفجيرات النووية هناك أثارت قلقنا ، حيث إن إندونيسيا ترى أنه يجب عدم حيازة مثل هذه الأسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، وقد كانت لنا - مع دول آسيوية أخرى - محاولات لإصلاح ذات البين بين الدولتين . ونأمل فى أن تعتمد الدولتان سبلا سلمية لحل خلافتهما بدلا من الدخول فى سباق تسلح يضر بالجميع . وأضاف أن بلاده ترى أن بداية الحل السلمى هى فى ترك مواطنى إقليم كشمير المتنازع عليه بين البلدين لتقرير مصيرهم ، وهو ما يتفق مع القرارات الدولية فى هذا الشأن ، مشيرا إلى أن مصر مؤهلة للدخول كوسيط بين البلدين لما تتمتع به من علاقات ممتازة مع البلدين المتنازعين .

وحول العلاقات مع الصين وتأثير زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الأخيرة لبكين ، أوضح تانجونج أنه متفائل من الانفتاح النسبى الذى تشهده الصين حاليا سواء نحو إندونيسيا أو القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة ، لأن هذا الانفتاح يبعث على الأمل فى تخفيف التوترات فى المنطقة . وكشف المسئول الإندونيسى الكبير عن أن بلاده تلقت بالفعل مساعدات من الصين لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تمر بها .

من ناحية أخرى ، أعرب السيد فيصل تانجونج عن أمله فى أن تشهد العلاقات بين القوات المسلحة فى مصر وإندونيسيا مزيدا من التعاون فى مجالات الدراسات العسكرية والتدريب ، وقال إنه يتمتع بعلاقات طيبة مع المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة . وبينما كنا نتأهب لمغادرة مكتب المسئول الإندونيسى رفيع المستوى ، استوقفنا الرجل لكى يقول : "أحب أن أعيد تأكيد كلماتى مرة أخرى من أن وساطة مصرية بين كل من الهند

وباكستان يمكن أن تلعب دورا إيجابيا فى الوصول بالصراع بينهما إلى بداية طريق
لحل سلمى ..".

رجل ضد الرقابة

أما السيد جيانجار كارثا ساسميثا نائب رئيس الوزراء المنسق لوزارات
المجموعة الاقتصادية ورئيس الفريق التفاوضى مع صندوق النقد الدولى ، فهو
يرى أن الاقتصاد الإندونيسى فى حاجة إلى عامين على الأقل للدخول فى طور
النقاها من الأزمة الحالية . وهو يشترك أيضا فى التحليل القائل بأن جرأة القطاع
الخاص فى الإقراض والتوسع فى الإنفاق على مشروعات لا يأتى عائدها بسرعة ،
والإنفاق على المضاربة العقارية ، كانا هما السببين الرئيسيين فى حدوث الأزمة .

وقد علمت بعثة "الأهرام" أن الحكومة الإندونيسية قد وقعت رسالة النيات
الرابعة للصندوق ، كما تم إقرار برنامج المعونات المالية التى سيقدمها صندوق النقد
الدولى لإندونيسيا ، وتبلغ قيمته الإجمالية ٨ مليارات من الدولارات . وقد نفى
الرجل تماما كل ما يتردد فى وسائل الإعلام العالمية وبين الدبلوماسيين الأجانب فى
جاكرتا ، حول ضغوط سياسية تمارسها الولايات المتحدة على إندونيسيا لإقرار هذه
المساعدات ، فقال إن الأمريكيين والغرب عموما لم يكونوا سعداء بأوضاع حقوق
الإنسان فى إندونيسيا ، ولكن ما يحدث الآن من تحول ديمقراطى ، وتحسين لحالة
حقوق الإنسان فى إندونيسيا نفعله نحن من تلقاء أنفسنا وبسبب التغيير السياسى الذى
ترتب على استقالة الرئيس "سوهارتو" ، وتولى نائبه "حبيبى" السلطة ، وليس بالتالى
بسبب ضغوط خارجية . وقلنا له إن الشائعات حول الضغوط الخارجية لا تقتصر
على حقوق الإنسان ، والديمقراطية ، ولكنها تتحدث أيضا عن طلب أمريكى بشراء
أو تأجير جزيرتين إندونيسيتين نائيتين لبناء قواعد فيها للأسطول الأمريكى السابع
فى المحيط الهادى عوضا عن الخروج من قاعدة الفلبين ، واحتياطيا لقاعدة أوكيناوا
فى اليابان . فقال إننى أنفى رسميا هذه التقارير تماما ، فلا الولايات المتحدة تقدمت

بطلب كهذا ، ولا نحن مستعدون للاستجابة له .

بعد ذلك التقينا برجل أعمال إندونيسي كبير على مائدة عشاء ، قال إنه جاء إلى العشاء بعد لقاء مع أحد كبار الجنرالات ، وأنه علم منه أن التفكير يتجه إلى بيع أو تأجير جزيرة إندونيسية غير مأهولة بالسكان إلى سنغافورة بمبلغ ٥٠ مليار دولار ، وهذه الجزيرة لا تبعد عن سنغافورة سوى ٢٥ كم فقط ، وتبيع إندونيسيا فعلا رملها منذ فترة طويلة لسنغافورة التي تستخدمه في ردم مساحات من البحر لتوسيع مساحتها الضيقة جدا والتي لا تتعدى ٦٠٠ كيلو متر مربع .

كذلك نفى نائب رئيس الوزراء الإندونيسي لوزارات المجموعة الاقتصادية أى احتمال لنقش المجاعة في البلاد ، خصوصا في جزيرة جاوة المزحمة جدا بالسكان ، وقال إن هذا الاحتمال كان واردا لو لم تتخذ حكومة الرئيس حبيبي الإجراءات العاجلة التي اتخذتها فعلا ، وهي إجراءات جعلت الوضع محتملا بالنسبة للفقراء . وقال : طبعا هناك فقر ، وسيبقى الفقر طويلا بعض الشيء فى بعض مناطق جاوة ، ولكن إن شاء الله لن يتحول إلى مجاعة .

لكن السيد كارثا ماسميثا الذى كان قائدا للقوات الجوية الإندونيسية ، ثم تخصص فى الاقتصاد وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية ، لا يشارك الرئيس حبيبي وبقيّة زملائه حتى الآن فى ضرورة تدخل الدولة لرقابة الاقتصاد القومى ، باعتبار أن غياب هذه الرقابة كان سببا رئيسيا فى الانهيار الذى حدث . فعندما قلنا له إن رئيس هيئة سوق المال الذى كنا قد التقيناه قبله - وسرد تفاصيل هذا اللقاء ثوا - يرى أن السلوك غير المحافظ للأفراد وللقطاع الخاص ككل كان أهم مسببات الأزمة ، وأن بقيّة السياسيين الذين التقيناهم يرون أن غيبة الرقابة الحكومية هى التى دفعت إلى هذا السلوك المغامر ، فهل أن الأوان للتدخل الحكومى فى أسعار الفائدة على القروض واستخدام بقيّة الأدوات النقدية المعروفة لتحديد حجم الائتمان فى الاقتصاد القومى ككل ، قال الرجل : كلا .. إن سياستنا مستبقي كما هى ، أى سيبقى كل شيء على ما هو عليه بما فيه الائتمان (أى القروض التى تقدمها البنوك التجارية فى الدخل والخارج) متروكا للمعرض والطلب.

وقلنا له إنه حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزى لتحديد نسب الفائدة ونسب الخصم والاحتياطى النقدى فى البنوك التجارية ، فقال ولو .. إننا نفضل ترك قوى السوق تتفاعل (فيما بعد قال لنا دبلوماسيون أجانب إنه من المرجح أن يترك السيد كارثا ساسميتا منصبه بعد إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، لأن أفكاره لن تتفق مع سياسة الرئيس حبيبى . وعندما التقينا فى اليوم التالى بالرئيس حبيبى ، اكتشفنا أنه يعطى الرقابة الحكومية أولوية فى سياسته الاقتصادية ويعتبر أن غيابها هو سبب الكارثة) .

كذلك رفض نائب رئيس الوزراء للوزارات الاقتصادية فى إندونيسيا كل اقتراح لتحديد نسب فائدة تفضيلية بين قطاعات الاقتصاد . وقلنا إن ذلك يحدث فى أوروبا والولايات المتحدة، فعندما يريدون - مثلا - تنشيط قطاع العقارات فإنهم يخفضون الفائدة على القروض العقارية ، والعكس عندما يرون أن القطاع توسع أكثر من اللازم . فعاد وقال إن سياستنا هى عدم التدخل ، على الرغم من أننا نوافقكم على أن توسع القطاع العقارى فى إندونيسيا كان سببا مهما جدا من أسباب الكارثة .

وإذا عرفنا أن عدد البنوك فى إندونيسيا يبلغ مائتى بنك ، وأن يوسع أى شخص أن يؤسس بنكا بالاقتراض من الخارج ، وأن التجار اليابانيين يفضلون استثمار فائض أموالهم فى تأسيس بنوك فى إندونيسيا ، فلربما عرفنا أسباب إجابات ساسميتا ، الذى قد يكون خائفا من احتمال نزوح هذه الأموال إلى خارج البلاد فى هذا الوقت الصعب، إن هى أحست بأن الحكومة تتوى التدخل للتحكم فى عملياتها .

درس مقدم لأمير

يوسف أنور رئيس مجلس إدارة سوق المال بجاكرتا تم تعيينه حديثا فى إطار الإجراءات التى اتخذت من أجل الإصلاح الاقتصادى ومواجهة نتائج الأزمة الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تحسين أداء هيئة سوق المال حتى تستعيد الثقة فى

الاقتصاد الإندونيسي وجذب المستثمرين من الخارج مرة أخرى ، لاسيما من اليابان ، وأوروبا ، والولايات المتحدة . وحسبما قاله لنا يوسف أنور ، فإندونيسيا الآن فى وسط الأزمة الاقتصادية ، ولكنه يرى ضوءا فى آخر النفق ، تعبيرا منه عن التفاؤل فى إعادة الحيوية مرة أخرى إلى اقتصاد بلاده الذى أصيب بالركود طوال ما يقرب من عام كامل . وحول أسباب الأزمة التى بدأت مالية ، ثم تحولت إلى اقتصادية وسياسية شاملة ، قال لنا إن أحد أهم الأسباب يكمن فى ضعف النظام المصرفى فى البلاد سواء على صعيد المؤسسات أو السياسات التى كانت مطبقة ، حيث كان هناك أكثر من مائتى بنك تعمل فى البلاد دون ضوابط حقيقية ، وكانت تمارس حرية الإقراض بموجب القانون لمدة طويلة ، وهى حرية انتقدها كثير من المحللين فيما بعد ولكنها أنتجت الثقة آنذاك . وهذه البنوك فى سبيل تنافسها معا لم تكن تهتم كثيرا بالالتزام بالضوابط الضرورية عند الإقراض ، لاسيما الإقراض قصير الأجل ، والذى تركز بدوره فى التمويل العقارى لأنه يحقق ربحا سريعا فى فترة قصيرة . ومن هنا كانت هناك ظاهرة الإقراض الأكثر من اللازم ، أو الإقراض فى غير محله . وهى ظاهرة أدت إلى التركيز على قطاع العقارات ، ومن ثم المضاربة على الأرض وبناء عقارات ضخمة لم تكن هناك ضرورة لها ، وفى الوقت نفسه ، تجاهل الدخول فى القطاعات الإنتاجية الحقيقية . وهنا توقف يوسف أنور متوجها إلينا بنصيحة نعتبرها غالية ، قائلا إن على إخواننا فى مصر أن يتعلموا منا هذا الدرس ، وأن يكونوا محافظين عند تقديم القروض قصيرة الأجل ، وأن يضعوا لها الضوابط المناسبة ، وأن يكون الإقراض فقط للمجالات ذات الضرورة العالية . ولذلك فإنهم فى جاكرتا اتخذوا قرارا بوقف ٣٠ بنكا ثبت ضعفها فى أثناء الأزمة ، وهناك تفكير فى دمج بعض البنوك الأخرى .

ومن الأسباب التى وراء الأزمة أيضا ، والتى تبرز فيها العوامل النفسية مع عوامل مادية ، أن مؤشرات أداء الاقتصاد الإندونيسى فى نهاية ١٩٩٦ ومتنصف عام ١٩٩٧ كانت جيدة جدا ، حيث كان معدل النمو حتى آخر مايو ٩٧ قد وصل إلى ٧% ، وكان التضخم فى المعدلات المقبولة ، وكان أداء بورصة

جاكرتا عاليا . وهى مؤشرات قادت إلى الإحساس بالرضا وإلى الاقتناع بأن كل الطرق والسياسات المتبعة صحيحة ، وكان التفاؤل عاليا جدا . ومن هنا حين حدثت الأزمة ، كانت الصدمة كبيرة جدا . أما ما تحتاجه إندونيسيا الآن - حسب رأى رئيس سوق المال - فيتركز فى ثلاث دعائم متكاملة معا ، أولاها الاستقرار السياسى والأمنى ، وثانيها تحقيق النمو الاقتصادى وتحويله من معدلات سالبة إلى معدلات موجبة ، ثم ثالثها المساواة بين الفئات الاجتماعية وبين القطاعات الإنتاجية فى الاهتمام . أما على صعيد السياسات المطلوبة ، فهى إعمال القانون وتأكيد النظام ، وتدعيم مصادر الثروة البشرية عبر تطبيق سياسات حازمة للتنمية البشرية تقوم على مبادئ التدريب والكفاءة، وإنهاء تأثير القنوات الخلفية أو مصادر الفساد واللامبالاة . كذلك فإن الاقتصاد الإندونيسى عليه أن يركز فى توجيهه الحالى على أن يكون ذا توجه عالمى، مستفيدا من حالة العولمة التى تفرض نفسها على الجميع وتقدم فرصا كثيرة لمن يحسن استغلالها ، وقيل كل ذلك تدعيم القيم الأخلاقية فى الأداء المالى والمصرفى فى البلاد ، كخطوة لا غنى عنها لاستعادة الثقة فى النظام المالى الإندونيسى ، وإعادة جذب الاستثمارات الأجنبية .

ابنة زعيم .. تعارض الزعيم

فى حفل عشاء بجاكرتا ، دار بيننا وبين السيدة مىجاواتى ابنة الرئيس الإندونيسى الأسبق أحمد سوكارنو - أول رؤساء إندونيسيا المستقلة - حوار سريع، وسألناها : هل أنت الآن زعيمة المعارضة ؟ فقالت : إنه لا يوجد شىء رسمى فى إندونيسيا اسمه "معارضة" ، ولكن هذا اللقب أطلقه عليها الإعلام الغربى ومن ثم عرفت به . ولكننا تمثل الحزب الديمقراطى الإندونيسى ، على الرغم من أن الرئيس السابق سوهارتو قام بالإطاحة بها من رئاسة الحزب عام ١٩٩٦ (ملاحظة: هذا الحزب يتعرض لمشاكل داخلية كثيرة ، وكان قد منى بهزيمة ساحقة فى انتخابات مايو ١٩٩٧ حيث حقق فقط نسبة ٣٠,٧ ٪ ، حاصلا بذلك على صند

ضئيل من مقاعد البرلمان) ، ولكن السيدة ميجاواتي قالت لنا إنها تلقى تأييدا جماهيريا كبيرا ، ولذلك فهي مستشارك في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في خريف العام المقبل . وقد قالت بحزم : نعم ، وسأفوز إذا كانت الانتخابات نظيفة ولم يحدث بها تزوير ، لأن للحزب تأييدا شعبيا كبيرا بين الطوائف المختلفة للشعب الإندونيسي ، وبالأذات في الوقت الحاضر بسبب الأزمة الاقتصادية ، حيث يرى الشعب الإندونيسي أن حزبا هو الذي يستطيع أن يخرج إندونيسيا من أزمتها . أما عن موقفها من الرئيس حبيبي ، فقالت إنها لا تؤيده لأنه يمثل امتدادا لنظام سوهارتو ، ولأن الأزمة الطاحنة التي تمر بها إندونيسيا تتطلب قيادة قوية وذات تأييد شعبي تكون قادرة على إخراج البلاد من أزمتها . كما أنها تتشكك في قدرة حبيبي على القيام بالإصلاحات التي يعد بها .

وعندما سألناها عن هذه الإصلاحات التي ترغب فيها ، قالت إنها تريد أن تقضى على الفساد ، وأن يحدث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد وليس تجميليا . أما عن موقع الجيش في النظام الديمقراطي ، وهل تطالب بإبعاده عن السلطة ، فقالت بحزم : لا ، لأن الجيش يمثل كل الشعب وهو ليس كالجيوش في البلاد النامية الأخرى ، لأنه مكون من العناصر التي حاربت من أجل استقلال البلاد ويقوم بالحفاظ على وحدتها واستقرارها . ولكنها أضافت أنها ترغب في تمثيل الجيش على المستوى القومي فقط ، وليس على مستوى المحافظات كما هو حادث الآن . وعما إذا كان حزبا يمثل فكرا يساريا ، قالت نعم . وما معنى اليسارية الآن ؟ قالت : إنها بالطبع مختلفة عن معناها السابق ، فهناك متغيرات كثيرة في التسميات مثل العولمة والتغيرات التكنولوجية في العالم الذي تسعى إندونيسيا إلى الاندماج فيها ، وهذا أمر ضروري لمستقبل إندونيسيا ، وليس لنا خيار آخر غير ذلك ، ولكن من الضروري مع عملية الاندماج هذه أن نحافظ أيضا على الطبقات الشعبية الفقيرة ، التي هي الضحية الأولى للأزمة الاقتصادية الراهنة . ولكن هل يمثل حزبها الفكر الاشتراكي الديمقراطي ، قالت : نعم .. نوعا من ذلك .

ضد التعذيب .. ومع الرئيس

وقابلنا أيضا أحد أبرز النشطاء فى مجال حقوق الإنسان ، وهو السيد يوسف مرزوقى ، الذى يرأس منظمة حماية حقوق الإنسان فى إندونيسيا ، وقد قال لنا : إن هناك مخالفات كثيرة لحقوق الإنسان فى عهد سوهارتو ، وكانت هناك حوادث للتعذيب، والقبض التعسفى ومناوأة حرية الرأى ، وبلغ عدد المعتقلين ٢٠٠ معتقل ، وهؤلاء بدأ الرئيس حبيبى الإفراج عنهم بالفعل . ولذلك فإننا نؤمن بضرورة إعطاء حبيبى الفرصة لكى ينفذ برنامجه الإصلاحى الذى أعلن عنه ، وسوف نراقب ذلك بدقة . وعندما سألناه من أين يأتى تمويل منظمة حقوق الإنسان التى يرأسها ، قال إنه يأتى من الدولة أساسا إلى جانب التبرعات من المواطنين . واعترف بأن هناك انفراجا نسبيا فى الوقت الراهن ، لكن هناك الكثير من الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز حرية الرأى والتنظيم .

لقاءات في بكين (١)

نائب وزير خارجية الصين :

لا تحالف عسكري بين الصين وأمريكا

بسبب غلطة مقصودة من بنيامين نتنياهو ورئيس وزراء إسرائيل في أثناء زيارته للصين في شهر مايو الماضي ، كان اللقاء مع السيد جى بى دنج نائب وزير الخارجية الصينية أهمية خاصة لدينا ولدى الجانب الصينى . فى اليوم السابق كنا على موعد مع السيد وزير الإعلام ، وسألناه هل تعهدت القيادة الصينية لرئيس الوزراء الإسرائيلى حقا بوقف تعاونها العسكرى مع إيران وبعض الدول العربية ، خاصة وقف تزويد إيران بتكنولوجيا الصواريخ ؟ وهل كان من حق نتنياهو أن يذيع مثل هذا التعهد من جانب واحد - إن كان قد حصل عليه - فى مؤتمر صحفى بقلب بكين ، وهل تقدمتم باحتجاج على هذه "الغلطة المقصودة" ، أو هل نفيتم صدور مثل هذا التعهد عنكم ؟ وكانت إجابة وزير الإعلام الصينى : إننا لم نخل أحدًا فى إعلان مواقفنا نيابة عنا . وفى لهجة حذرة قال : إننى لست أفضل من يجيب عن بقية تساؤلاتكم فى موضوع "غلطة نتنياهو" ، وبما أن زميلى وزير الخارجية فى مهمة بالخارج برفقة رئيس الجمهورية فسيكون نائبه فى استقبالكم غدا ، وسوف توجهون إليه هذه التساؤلات بالطبع ، ومن جانبي فإننى سوف أبلغه بما حدث اليوم .

وفى الموعد كان السيد جى بى دنج ، نائب وزير خارجية الصين ، فى انتظارنا ، غير أننا رأينا أن نترك قضية نتنياهو والعلاقات الصينية الإسرائيلية

لترد في سياقها المناسب من الحديث ، وبدأنا بالحديث حول نتائج زيارة الرئيس الأمريكي للصين التي كانت قد انتهت لتوها .

■ هــم : هذه الزيارة بالطبع هي موضوع الساعة ، وتمت بناء على دعوة من السيد جيـانج تمه مين رئيس جمهورية الصين ، وكانت ردا على زيارة رئيس جمهوريتنا لوشنطن . وقد بحث الجانبان خلال وجود الرئيس كلينتون في بكين جميع القضايا الثنائية والدولية باستفاضة ، وتوصلا إلى اتفاق حول كثير من موضوعات البحث ، وعلى أن تحسين العلاقات الأمريكية الصينية ليس في مصلحة البلدين فحسب، ولكنه يخدم السلام والاستقرار والتنمية في شرق آسيا وفي العالم ككل . وقرر الرئيسان مواصلة الجهود لإقامة مشاركة استراتيجية حول الوضع في جنوب آسيا ، وحظر الأسلحة البيولوجية ، وحظر إنتاج الأغنام المضادة للأفراد ، ومنع الانتشار النووي ، وتعزيز الحوار الاستراتيجي في المجالات المالية والاقتصادية وقضايا البيئة ، وتقوية العلاقات الصحية والثقافية والتعاون التجاري والاقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة .

وقد حقق الجانبان تقدما في مفاوضات لضمان للصين لمنظمة التجارة العالمية ، وإنهاء توجيه الأسلحة النووية في كل منهما إلى أهداف في البلد الآخر . وهذا الاتفاق الأخير كان له أهمية سياسية أكثر من أهميته العملية .

كما حرص الجانب الصيني على تأكيد أن قضية تايوان قضية جوهرية وهي مفتاح نمو العلاقات مع الولايات المتحدة ، وقد أكد كلينتون للترام بلاده بمبدأ وجود "صين واحدة" ، وأعلن تأييده للامتثال للصين الثلاث المشهورة حول تايوان ، وهي : لا لصين مستقلة وتايوان مستقلة ، لا لتايوان وحدها ، ولا لانضمام تايوان لأية منظمة تقوم عضويتها على الدول ذات السيادة .

وقد أبدى المجتمع الدولي كله تأييده لفتكح زيارة الرئيس الأمريكي ، كما كانت ردود الفعل داخل أمريكا نفسها إيجابية للغاية ، وأصبح الشعب الأمريكي أكثر تفهما للصين داخليا وخارجيا .

■ أبلت الصين قلقل واضحا من التجارب النووية الأخيرة في الهند وباكستان .. فما هي سياستكم تحديدا تجاه هذه المشكلة ؟

■ هــم : هذه التجارب نعتبرها ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي ، ونحن مستعدون للمشاركة في أي عمل جماعي لمنع الانتشار النووي من ناحية ، ولنزاع أسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى ، ونطالب كلا من الهند وباكستان بعدم إجراء المزيد من التجارب النووية . ومن الناحية السياسية ، فإن الصين مهتمة للغاية بحسن الجوار مع كل الدول ، وفي مقدمتها الهند ، على أساس المبادئ الخمسة المشهورة للتعايش السلمي ، ونحن نبذل جهدا حقيقيا في هذا الاتجاه ، ولا نكتفي بالتصريحات . وقد تمهدت الصين منذ فترة طويلة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ضد الدول غير النووية . وبوصفنا دولة تقدر الممنولية فإن قوتنا النووية

المحدودة لا تمثل تهديدا لأحد لا أمس ولا اليوم ولا غدا ، ونحن لا نفهم اتهام وزير دفاع الهند لنا بأننا تمثل تهديدا نوويا لبلاده ، وهو اتهام قصد به خلق ذريعة للتجارب النووية الهندية ، ولكنه قد عكس قطعاً العلاقات بين البلدين - بل أضر بها ضرراً بالغا .

■ لماذا تعطى الصين نفسها حق التسلح النووي وتتكبر على الهند ؟

□□ **هــم :** كما ذكرت ، فقد تمهنا بعدم استخدام أسلحتنا النووية ضد دولة غير نووية ، وكانت تجاربنا النووية قد جرت في بيئة دولية تختلف عن البيئة الحالية التي أجرت فيها الهند تجاربها النووية .

لقد جرت التجارب النووية الهندية في مناخ يناهض التسلح النووي ويحظر هذه التجارب في اتفاقية دولية ، في سياق اتجاه عالمي للحد من أسلحة الدمار الشامل والسعى لنزعها . وما فعلته الهند ليس ضربة واحدة لهذه الجهود ، ولكنه يمكن أن يجر وراءه ضربات أخرى من دول تحزن حذر النموذج الهندي .

ونحن نعلم أن الهند بذلت جهوداً كبيرة لإقناع بعض الدول بالاحتفاظ بحق إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ما دام الخمسة الكبار في العالم يحتفظون بها ، وهذا قول صحيح ظاهرياً ، ولكن حقيقتها أن الهند تسعى للهيمنة ، وأن المثل الذي ضربه للدول الطامحة لامتلاك أسلحة دمار شامل سيؤدي إلى فوضى نووية في العالم .

■ لماذا لم تفكر الصين حتى الآن في عقد اتفاق يمنع توجيه الصواريخ الصينية إلى الهند ، والصواريخ الهندية إلى الصين ، كما حدث مع الولايات المتحدة ؟

□□ **هــم :** هذا صعب لأن المجتمع الدولي لم يعترف بالهند كدولة نووية وكذلك باكستان .

■ طالبتم الهند وباكستان - في إطار اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن - بعد تجاربهما النووية ، بتقصية نزاعهما حول كشمير باعتبار أن ذلك النزاع يعد مصدراً محتملاً لحرب نووية ، فلماذا لا تطبقون هذا المبدأ على نزاعاتكم الحدودية مع الهند ؟

□□ **هــم :** مشكلة الحدود بين الصين والهند تختلف اختلافاً جوهرياً عن مشكلة كشمير ، فالمشكلة هنا نابعة من الترميم القديم لحدودنا مع الهند ، وهو ترميم غير قانوني . ومع ذلك فنحن ندعو دائماً للحل السلمي ، ولكن يجب أولاً حفظ السلام والهدوء على طول الحدود بين البلدين . وهناك اتفاق موقع بين البلدين ، ونحن ننفذه بأمانة ، لأننا لا نؤمن بالحلول العسكرية ، لحاجتنا وحاجة الهند مثلاً للتركيز على التنمية ، إذ لا تزال نعاني من انخفاض مستوى المعيشة برغم نمونا السريع .

■ عودة إلى نتائج زيارة كلينتون ، ما هي الأسس التي سيتم على أساسها التعاون الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة في آسيا .. لأن المشكلات المتعلقة بين الجانبين ليست تايوان فقط ، وإنما هناك كوريا وكمبوديا وغيرهما ، إلى جانب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ككل ؟

□ هــم : يجب ألا نترجم المشاركة الاستراتيجية بيننا وبين الولايات المتحدة في أذهان الآخرين إلى تحالف عسكري استراتيجي يؤدي إلى عمل مشترك بين البلدين ، لأنها تعني فقط تبادل الآراء حول بعض القضايا ، وإن يكون ذلك موجهاً ضد أحد . إن الولايات المتحدة قوة عظمى عالمية ولها مصالح واهتمام بالأمن والاستقرار في أي مكان في العالم ، ونحن مهتمون بمنطقتنا ، ولذلك نتشاور . وبالنسبة للزاعات الإقليمية مثل كوريا وغيرها ، فإن المشاركة الاستراتيجية الصينية الأمريكية قد توفر فرصاً أفضل للتسويات السلمية .

■ نصل الآن إلى الزبوجة التي أثارها رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء زيارته للصين ، بقوله إنه حصل على تعهد من القيادة الصينية بوقف التعاون العسكري مع إيران وبعض الدول العربية ، وخاصة بعدم تزويد إيران بتكنولوجيا إنتاج الصواريخ . ما الذي حدث بالضبط ؟

□ هــم : لقد شرح نيتنياهووا الهموم الأمنية لإسرائيل ، وأكدت الصين موقفها المبني ، وهو أن جوهر المشكلة هو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والعربية ، وأن على إسرائيل أن تطبق الاتفاقات وتلتزم بمبدأ الأرض مقابل السلام .

وأشار نيتنياهووا إلى إيران ، قائلاً إن إسرائيل تشعر بقلق من ناحية إيران لمسيبين ، هما عدم اعتراف إيران بها ، وتنامي قوة إيران العسكرية التي من المحتمل أن توجه ضد إسرائيل .

وقلنا له إن الصين تلتزم بمبادئ معينة في بيع الأسلحة ، وأنها تلتزم بأحكام معاهدة الحد من تداول تكنولوجيا الصواريخ قدر الإمكان ، ومن ثم فلا توجد ضرورة للتعهد نيتنياهووا لأن التعاون مع إيران شيء طبيعي . وقد توقف التعاون الصيني مع إيران في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية بسبب نقص التمويل الإيراني ، وإيران تتعاون الآن مع روسيا في هذا الميدان .

وقد تسألون لماذا لم ترفض الصين ما قاله نيتنياهووا ؟ وردنا أنكم أنتم العرب تعرفون أولاً موقف الصين من القضايا العربية ، كما أنكم تعرفون نيتنياهووا أكثر مما نعرفه ، فهو رجل سياسي يخاطب ناخبيه وهذا كل ما أستطيع قوله .

وعلى أي حال ، فقد دعونا السفراء العرب في بكين جميعاً وأطلعناهم على نتائج زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي للصين .

■ هل طلبتم من رئيس وزراء إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ؟

□ هــج : لم يكن الموضوع مطروحا للبحث لأن زيارته تمت قبل التجارب الهندية - الباكستانية ، لكن موقفنا الدائم هو مطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة .

■ وماذا عن التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل في مجالات تطوير الفواصات ومحركات الطائرات وأنظمة الرادار وغيرها ؟ وما هو الثمن الذي تأخذه إسرائيل ؟

□ هــج : الصين مستعدة لتطوير العلاقات مع جميع الدول ، ولا يعنى ذلك الموافقة على سياساتها الخارجية . واعتراف الصين بإسرائيل بالتشاور مع الدول العربية كان هو السبب الرئيسى فى تطوير علاقاتنا بها . ونحن نتعاون مع إسرائيل علميا وتكنولوجيا ، وعسكريا ، لكن حجم تعاوننا العسكري معها لا يصل أبدا إلى حجم تعاوننا مع العرب .

وربما يكون لدى إسرائيل انطباع بأنه من خلال التعاون معنا فإنه قد يمكن تخفيف انتقاداتنا لها ، لكن الصين لديها مبادئ لا تحيد عنها . وكما قلت للمفراء العرب فإن إسرائيل لم تحصل منا على غير الانتقادات . وقد حاول نيكتايهاو الحصول على بعض التعاطف من جانبنا فى مواجهة الضغط الدولى المركز عليه ، لكن موقفنا لم يتغير . وأكرر لسنا مضطرين للتمهد بوقف التعاون مع الدول العربية وإيران لأنه تعاون لا يتجاوز الحدود .

■ هل توافق الصين على منح صلاحيات كاملة للأعضاء المقترح إضافتهم إلى مجلس الأمن بصفة دائمة ، وهل تؤيد مصر فى مسعاها للحصول على مقعد دائم ؟

□ هــج : يحكمنا فى هذه المسألة ميدان : أولهما العدالة فى التوزيع الجغرافى ، وثانيهما التشاور مع كل الأطراف المعنية .

وفى رأينا أن أية زيادة قائمة فى عضوية مجلس الأمن يجب أن تكون من حق العالم الثالث لأن دوله هى التى وسعت عضوية الأمم المتحدة ، ولكن بقية الدول الكبرى للأسف لا تشاركنا هذا الرأى .

وبالنسبة لمصر فإننا أصدقاء حقيقيون لمصر ، ولكن يصعب القول الآن إن الصين تؤيد منحها مقعدا دائما لأن هناك دولا إفريقية أخرى ذات ثقل مثل مصر ، كنيجيريا وجنوب إفريقيا .

لقاءات في بكين (٢)

وزير الإعلام الصيني

يحذر من أزمة اقتصادية عالمية طاحنة

بالرغم من كونه وزير الإعلام ، وهو المتحدث الرسمي للحكومة في معظم الأحيان ، حيث تصب عنه جميع التقارير من مختلف الجهات الحكومية لتوظيفها إعلاميا ، فإن السيد جاوشى شينج وزير الإعلام الصيني تردّد في الإجابة عن سؤال يتعلق بسلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أثناء زيارته للصين في الربيع الماضي ، وبدلا من ذلك أحال بعثة "الأهرام" إلى وزارة الخارجية لكي تردّ هي على هذا السؤال الذي بدا أنه يثير حرجا لدى الجانب الصينى ١ . بيد أن أجوبة وزير الإعلام عن بقية الأسئلة تنفقت بحرارة لا تقل عن حرارة الأسئلة نفسها .

فقد اتهم وزير الإعلام الولايات المتحدة بأنها لم تتدخل لمعالجة الأمور التي كانت تتجه بمنطقة جنوب آسيا إلى الأزمة المالية الحادة ، التي تعاني منها الآن ، إلا بعد أن حدثت الأزمة بالفعل ، وأن تدخلها حتى الآن ليس كافيا ، مشيرا إلى أن واشنطن أسهمت حتى الآن بمليار دولار فقط ، في حين دفعت الصين أربعة مليارات دولار بخلاف خسائرها غير المباشرة . في الوقت نفسه ، كشف الوزير عن أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية ، هو خلل الهياكل الصناعية في بعض دول جنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى قيام بعض من هذه الدول ببيع منتجاته

بأقل من سعر التكلفة الحقيقية للملاحقة على سداد الديون المتركمة عليها وخدمة فوائد هذه الديون .

وتحدث وزير الإعلام عن نتائج زيارة الرئيس بيل كلينتون الأخيرة للصين والتي عكست الانفتاح النسبي بين البلدين ، إلا أنه عاد فأكد أن هناك خلافات كثيرة ما زالت قائمة بين الدولتين - وإن كانت ليست خلافات استراتيجية .

وفي الوقت الذي امتدح فيه الوزير تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة التي أكد فيها أن بلاده لا تؤيد الاتجاهات الاستقلالية لتايوان عن الصين ، فإنه عاد فقال إنه لولا إمداد أمريكا لتايوان بالأسلحة المتقدمة ما جرت تايوان على الإفصاح عن ميولها الاستقلالية عن الصين .

■ هل لنا أن نعرف على أبعاد تأثير الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة على الاقتصاد الصيني ؟

□ شيهنم : هذا سؤال مهم جدا لدرجة أن زعماء الصين مشغولون به بشكل يومي . لقد حدثت الأزمة منذ عام تقريبا ، ونحن نراقب تطوراتها ليل نهار . وقد ظهرت تأثيرات هذه الأزمة على الصين ، وأول هذه التأثيرات كان تخفيض قيمة عملات المنطقة مما أدى إلى التأثير بالسلب على صادرات الصين ، إلا أنه نتيجة لارتفاع جودة الصادرات الصينية ، فإن هذا التأثير السلبي غير ملحوظ بقوة حتى الآن . أيضا ، فإن الأزمة خفضت من تدفق رؤوس الأموال على الصين ، خاصة تلك القادمة من جنوب شرق آسيا ، لدرجة وصلت إلى الصفر ، كما تواجه المشروعات التي تحت الإنشاء والتأسيس صعوبات كثيرة . إلا أن تأثير انخفاض قيمة عملات هذه الدول على الاقتصاد الصيني أكبر بكثير من تأثير تراجع تدفق رؤوس الأموال من تلك المنطقة إلينا . وأكبر نموذج لذلك ، التأثير السلبي لخفض كوريا الجنوبية قيمة عملتها على صناعة بناء السفن في الصين.

المشكلة الأكبر ، والتي كانت بعيدة عن توقعنا ، هي قيام اليابان بخفض قيمة الين مما سيؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الصادرات الصينية لليابان . وحتى الآن ، فإن الصين رفضت تخفيض قيمة عملتها ، حيث إننا لسنا مجبرين على ذلك حاليا . فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين على مدار السنوات الخمس الماضية ٤٠ مليار دولار ، في حين وصل الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ١٤٠ مليار دولار . أما حجم الديون الخارجية ، فقد وصل إلى ١٢٠ مليار دولار ، معظمها قروض طويلة ومتوسطة الأمد يتم سدادها بعد سنوات طويلة ، في حين أن الميزان التجاري لا يزال في صالحنا بشكل كبير . ولكل ذلك فإننا لسنا مضطرين لخفض عملتنا حاليا ،

بالرغم من التأثير السلبي لذلك ، خاصة على قدرة منتجاتنا التنافسية في الأسواق الخارجية ، إلا أننا نحاول التغلب على ذلك بخفض تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى حث البنوك الصينية على تمويل المصادرات . غير أنني أعود فأقول إن موقف اليابان في هذا الصدد مهم جداً لنا ، خاصة إن أحد كبار المتخصصين في الاقتصاد في العالم ، وهو أمريكي الجنسية ، تنبأ بأنه إذا استمرت اليابان على هذا النحو من السياسات ، فإن أزمة مماثلة للأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي وقعت في ثلاثينيات هذا القرن سوف تتكرر مرة أخرى .

■ ما هي توقعاتكم بالنسبة لمستقبل الأزمة ؟

□□ شينج : الخبراء الصينيون يعتقدون أنه إذا أوقفت اليابان خفض صلتها ، فإن الأزمة ستمر بسلام وبأقل الأضرار . أما بالنسبة لعدد السنوات التي تتطلبها اقتصادات آسيا لكي تتعافى من آثار الأزمة الحالية ، فإن الآراء تختلف حولها . فقد قال رئيس وزراء منغافورة لي كوان يو ، إن الأمر سيحتاج إلى عامين أو ثلاثة أعوام حتى تتعافى اقتصادات هذه الدول .. في حين لخص بعض الاقتصاديين اليابانيين رأيهم في بداية الأزمة ، بأن الاقتصاد الياباني مصاب 'بنزلة برد' مؤقتة ، ثم مع استمرار الأزمة تحولوا لكي يصفوها بنزلة برد شديدة .

■ هل توصل الاقتصاديون الصينيون إلى من هو الطرف الذي يقف وراء الأزمة وأسبابها ؟

□□ شينج : في اعتقادي أن الهياكل الاقتصادية والصناعية في دول شرق آسيا بها بعض أوجه الخلل ، حيث يؤدي ذلك إلى الاستثمار في مجالات معينة أكثر مما يستلزمه الطلب ، بالإضافة إلى تضخم حجم الديون وأعبائها ، ومثال ذلك كوريا الجنوبية وتايلاند . وقد أدى هذا الوضع في كثير من الأحيان إلى أن تصدر تلك الدول العديد من المنتجات بأقل من سعر التكلفة الحقيقية لها من أجل ملاحقة سداد الديون . وقد كتفت الولايات المتحدة طوال هذا الوقت بالالتزام بسياسة الانتظار والمشاورة مع المحافظة على مصالحها حتى وقعت الأزمة ، وحتى وصلت الأمور إلى أنه لا فكاك من هذه الأزمة الآن ، إلا بالتعاون دولي وثيق وبشكل يومي . أما عن الصين ، فقد أملى عليها هذا الوضع - وهو ألا يتجاوز معدل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي ٨% .

■ هل صحيح أن أمريكا طلبت منك التدخل للتخفيف من الأزمة ؟

□□ شينج : لقد أعرب الأمريكيون عن رغبتهم في الحصول على مساعدتنا للتخفيف من الأزمة في العديد من المناسبات ، وقد كانت أحدث تلك المناسبات منذ أيام ، عندما أعرب الرئيس الأمريكي كلينتون عن رغبته هذه أثناء زيارته للصين ، إلا أن الأمريكيين لم يتدخلوا بسرعة لوقف خفض اليابان من قيمة صلتها . وحتى الآن أسهمت أمريكا بمبلغ مليار دولار في محاولة للتخفيف من آثار خفض الين ، وهو مبلغ لا يتناسب مع حجم الأزمة . في حين أسهمت الصين

حتى الآن بأربعة مليارات من الدولارات. بالإضافة إلى ذلك فقد تخلفا لى نخفف من آثار الأزمة على هونج كونج، وذلك بالرغم من سياساتنا التي تقضى بعدم التدخل فيما يخص للنشاط الاقتصادي في هونج كونج.

■ ما هو تقييمكم للتفجيرات النووية الهندية - الباكستانية الأخيرة ؟ وما هي تأثيرات تلك التفجيرات على المنطقة بصفة عامة ، وعلى الصين بصفة خاصة ؟

□ شهبج : إن قيام الهند بإجراء تفجيراتها النووية ، يجعلنا نقول إن كل شيء في هذا الصدد يسير كما كان مخططا له . وفيما يتعلق بالتصريحات المتكررة لوزير الدفاع الهندي ، والتي وصف فيها الصين بأنها المصدر الرئيسي للخطر على الهند والمنطقة ، واستخدام تلك الحجة لإجراء التفجيرات ، أقول إن مثل تلك الحجة حجة واهية ، وهو نفس ما ينطبق على المبررات التي لجأ إليها رئيس وزراء الهند في مخاطبته للغرب في أعقاب إجراء التفجير النووي . والدليل على ذلك ما أكدته مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية من أن الصين لا يمكن أن تكون مصدر تهديد لشبه القارة الهندية . أما بالنسبة للتفجيرات الباكستانية ، فإنها جاءت كرد فعل متوقع على التفجيرات الهندية ، وهو أمر أسفنا له أيضا . ففي ٢٤ ساعة تجاهلت الهند جميع الجهود الدولية التي بذلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي استهدفت منع الانتشار النووي ، تلك الجهود التي أسفرت عن اتفاقية منع الانتشار النووي وحظر إجراء التجارب النووية . إن التفجير الهندي الأخير يمكنه - إذا ما اتخذته دول أخرى كسابقة - أن يقفز بعدد الدول المسلحة نوويا إلى أكثر من ٢٠ دولة فسي العالم ، وهو ما يجعلنا قلقين للغاية بسبب هذا الوضع.

■ في رأيكم ما هي أفضل الوسائل لمعالجة هذا الموقف ؟

□ شهبج : إن هفتنا هو تحجيم والحد من انتشار هذه الأسلحة على المدى البعيد ، ويمكن بالتدريج أن يجتمع المزيد من الدول لتحقيق هذا الهدف . ونحن نعتبر أنفسنا مثالا على ذلك حيث أعلننا مرارا أننا لن نكون البادئين في استخدام هذه الأسلحة .

■ إلى أي مدى تصطب اتهامات الهند لكم بمساعدة باكستان في تطوير قدراتها النووية؟

□ شهبج : كل ما يمكن أن أقوله في مواجهة هذا الاتهام غير الصحيح هو أنه يوجد تعاقب بين الدولتين يقضى بأن تزود الصين باكستان بمفاعل قدرته ٣٠٠ ميجاوات يعمل بضغط الماء ، وهو لا يصلح إلا للأغراض السلمية ، كما أن التكنولوجيا المستخدمة فيه لا يمكن استغلالها في إنتاج الأسلحة النووية ، وهو يتمتع بمعاملات أمان عالية . ودعني أؤكد مرة أخرى أن الصين لم تمد أي دولة ، بما في ذلك باكستان ، بتكنولوجيا الأسلحة النووية . بالرغم من ذلك ، فإن هذا المفاعل لا يزال تحت الإثشاء ، أيضا ، فإننا عندما نرغب في إمداد أي دولة بمفاعلات نووية ، فإننا

تتشرط عليها أن تخصص للأغراض السلمية ، وأن تخضع لرقابة وتفتيش وكالة الطاقة الذرية ،
والأ تنقل تكنولوجياها إلى دولة ثالثة .

■ كيف يمكن تقويم العلاقات الصينية الأمريكية حاليا في ضوء الزيارة الأخيرة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للصين ؟

□□ **شبهيم :** ما زالت توجد عوائق في طريق العلاقات ، إلا أن ذلك لا يعنى وجود خلافات
حول قضايا استراتيجية بين الجانبين . وبالرغم من كل ذلك ، فإن زيارة الرئيس الأمريكى بيل
كلينتون الأخيرة أسهمت بشكل كبير في تعزيز التفاهم ونقاط الاتفاق بين البلدين في عدة مجالات .
وقد تميزت هذه الزيارة بالصرحة والاتفاق من الجانبين . ويكفى في هذا الصدد تلك المناقشات
والمناظرات المفتوحة التي عقدها كلينتون مع طلبة الجامعات الصينيين ، والتي أذيعت في جميع
وسائل الإعلام . لقد ناقش الرئيس الأمريكى العديد من القضايا الداخلية في الصين وانتقدتها علانية
مثلا حدث في انتقاداته لأوضاع حقوق الإنسان على حد تمييزه . وكل مما يمكن أن نقوله إن
الخلافات بين البلدين لا يمكنها أن تسوى في فترة قصيرة .

■ **هل تعهدت القيادة الصينية لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو أثناء زيارته
الأخيرة للصين بوقف التعاون مع إيران وبعض الدول العربية - خاصة فيما يتعلق
بتزويد إيران بتكنولوجيا الصواريخ ؟ وهل كان من حق نتنياهو أن يذيع مثل هذا
التعهد من جانب واحد - إن كان قد حصل عليه - في مؤتمر صحفى في قلب
العاصمة بكين ؟ وهل تقدمتم باحتجاج على هذه اللفظة المقصودة ؟**

□□ **شبهيم :** ليس من سياساتنا أن نخول أحدا أيا كان أن يعلن عن موافقنا نيابة عنا . ولكننى
أعتقد أنه ما دام زميلى وزير الخارجية في مهمة خارج البلاد ، فإنه من الأفضل أن تتوجهوا بهذا
السؤال إلى نائبه، فإنه هو الذى سيكون في استقبالكم غدا وسوف أبلغه بهذا .

■ **ما هى الخطوط الحمراء التي إذا ما تم تجاوزها يمكن للصين أن تدخل في حرب
من أجل تايوان ؟**

□□ **شبهيم :** نحن نعتبر تايوان شأنا صينيا داخليا ، إلا أنه نتيجة أوضاع وتدخلات دولية معينة
فإن هذه القضية تبدو للبعض ذات بعد خارجى . وأقول إنه إذا لم تكن الولايات المتحدة تزود تايوان
بجميع أنواع الأسلحة بما في ذلك المقاتلات الحديثة وغيرها من الأسلحة المتقدمة ، لما كان
لتايوان القدرة والجرأة على التعبير عن رغبتها في الانفصال عن الوطن الأم الصين . ولا أعتقد أنه
يمكن أن تقوم حرب بين الجانبين بسبب الخلاف على تايوان .

وقد أعلن الرئيس كلينتون أخيرا أن أمريكا لا تدعم الاتجاهات الاستقلالية في تايوان ، كما أن

بلاده لا تزيد 'سياسة تايوان مستقلة وصين مستقلة' ، بالإضافة إلى معارضة أمريكا انضمام تايوان إلى أى منظمات دولية سواء تحت اسم تايوان أو الصين .

قبل أن نغادر مكتبه فى نهاية اللقاء ، استوقفنا وزير الإعلام لى يؤكد لنا أنه فيما يتعلق بالسؤال الخاص بما أعلنه نيتانياهو عن تعهد صينى لإسرائيل بوقف التعاون مع إيران فى مجال تطوير الصواريخ ، فإنه من الأفضل لنا أن ننتظر لى نحصل على إجابة واضحة من وزارة الخارجية الصينية .

لقاءات في بكين (٣)

نائب رئيس الحزب الشيوعي : ملتزمون باشتراكية سينية الفسائس

بعد الحوار مع كل من وزير الإعلام الصيني ونائب وزير خارجيتها ، كان أمامنا يومان انتظارا للقاء المرتقب مع رئيس الوزراء الصيني المشتعل حماسا وديناميكية . وفي هذين اليومين جرت ثلاثة لقاءات مهمة مع نائب رئيس الحزب الشيوعي المسئول عن الاتصالات الخارجية ، والخبراء الاستراتيجيين في معهد الصين للدراسات الدولية ومعهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة . تطرق اللقاء مع داي بينج فوه ، نائب رئيس الحزب الشيوعي الصيني ووزير دائرة الاتصالات الخارجية التابعة للحزب إلى عدد من القضايا الخارجية والداخلية ، لاسيما دور الحزب في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في البلاد ، وطبيعة نظرية "بناء الاشتراكية بخصائص صينية " . وردا على تساؤل حول الأولويات الأساسية التي يركز عليها الحزب في ضوء الأزمة المالية التي عصفت ببعض دول جنوب شرق آسيا ، قال داي بينج فوه إن الأولوية التي يركز عليها الحزب في الوقت الحاضر هي أن ننقن أمورنا الذاتية ، وأن نحافظ باستمرار على استقرار المجتمع واستمرار تقدمه وتعميق الإصلاح . أما في المجال الاقتصادي ، فالتركيز منصب على تثبيت النمو الاقتصادي للبلاد بنسبة ٨% ، ووقف نسبة التضخم حول ٣% ، وثالثا عدم تخفيض قيمة العملة الصينية . وإنه من الطبيعي ولأجل التغلب على الأزمة

الآسيوية ، أن يتم الاعتماد على الجهود المبذولة من أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان ، اللتين عليهما بذل مزيد من الجهود الخاصة في هذا المجال .

أما عن الفكرة الشيوعية في الصين بعد التجربة الضخمة التي مرث بها البلاد اقتصاديا، فقد قال المسئول الصيني إن الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه وحتى الآن ، وبعد مرور ٨٠ عاما ، ما زال مستمسا بالربط بين المبادئ الأساسية للمركزية وظروف الصين الواقعية . وإن الحزب الآن يسير على طريق إقامة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهي نظرية وضع أسسها الزعيم الراحل دينج تساو بينج ، وسوف نواصل الاستمساك بهذه النظرية ، التي سوف نغذيها ونطورها من خلال الممارسة العملية .

وتفسيرا للعلاقة بين النمو الاقتصادي العالي الذي تحققه الصين باستمرار منذ عدة سنوات ، واعتمادها على أسس النظام الرأسمالي كالقطاع الخاص والمبادرة الفردية وتحقيق الربح ، أكد وزير دائرة الاتصالات الخارجية بالحزب أن الصين لن تمارس الخصخصة ، وأن القطاع العام مازال يشكل حلقة رئيسية في عملية الإصلاح الاقتصادي ، وذلك جنبا إلى جنب مع القطاع الجماعي ، فهما معا يشكلان نسبة كبيرة من القطاع الاقتصادي . وفي هذا النظام يتم السماح بوجود القطاع الخاص أو الفردي استنادا إلى فكرة أن الصين ما زالت في المرحلة الأولية للاشتراكية والتي قد تمتد إلى منتصف القرن القادم ، وأن وجود القطاع الخاص أو الفردي ، لا يؤثر على طبيعة للنظام الاشتراكي . في الوقت نفسه ، فإن الصين تطور علاقاتها مع الدول الرأسمالية دون أن يكون ذلك مقنمة لتطبيق أو هو تطبيق لنفس المبادئ الرأسمالية ، فظنرا لأن الدول الاشتراكية الآن ليست كثيرة ، فليس هناك مخرج من التعامل مع الدول الرأسمالية ، لأن الصين لا تريد الانغلاق على نفسها . وما دامت هذه العلاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، فهذا تصرف حكيم . فضلا عن أن علاقات الصين مع الدول الرأسمالية المتطورة ليست من أجل استيراد نظامها الرأسمالي ، ولكن من أجل جلب الأشياء المفيدة ، ومن أجل تعزيز وتطوير النظام الاشتراكي في البلاد .

وفي المرحلة الأولى من الاشتراكية ، وتبعا للنظرية الصينية ، فإن المهمة الرئيسية للنظام الاشتراكي هي تطوير وتحرير القوة المنتجة ، واتخاذ البناء الاقتصادي حلقة رئيسية ، والامتنعك بمبادئ أربعة أساسية : قيادة الحزب الشيوعي ، والطريق الاشتراكي ، والإصلاح الاقتصادي ، والانفتاح على العالم الخارجى . وإنه لبناء هذه الاشتراكية يجب أن تبقى الصين دولة يحكمها القانون وفقا لظروفها الواقعية .

تسريح العمال

وحول تساؤل عن تصفية بعض القطاعات وتسريح عدد من العاملين فيها ، أجاب : إننى أعتقد شخصيا أن تبسيط الأجهزة وتسريح بعض العاملين فيها هو من أجل هدفين : الأول أن يلبي حاجات تطبيق اقتصاد السوق الاشتراكية ، والثانى تطوير الدوائر الحكومية بروح مبدأ خدمة الشعب وعدم الانفصال عن الجماهير . وفي الحقيقة كانت الأجهزة الحكومية مكسدة بالعاملين ، ولذلك لم تكن فاعليتها مرتفعة . وهناك الآن ٢٩ وزارة ، وهو عدد أقل كثيرا من دول أخرى فى العالم ، وهو سيتقلص فى يوما ما فى المستقبل . أما تسريح العمالة ، فهذا راجع إلى الرغبة فى تعميق الإصلاح ، ولكي نحل مشكلة الإنتاجية المتخصصة فى بعض المصانع ، وأيضا للحاجات الناتجة عن تعديل هيكل هذه المصانع ، لاسيما استخدام التكنولوجيا الحديثة مع رفع الإنتاجية . وقد لاحظنا أنه مع تشغيل عمالة كثيرة ، فإن الإنتاجية تقل ، وهذا وضع لن يبقى طويلا . والآن هناك حوالى عشرة ملايين من العمال الذين تم تسريحهم ، وهم بحاجة إلى عمل جديد . وإنه إذا نظرنا إلى عدد العمال الإجمالى الذى يصل إلى ١٥٠ مليون عامل ، فإن نسبة العمالة المسرححة لا تكون كبيرة . لكن الحزب والحكومة عاكدان العزم على حل هذه المشكلة . وهناك إجراءات عديدة سيتم اتخاذها لحل هذه المشكلة . ونظرا لأن الصين تطبق النظام الاشتراكي فإن تترك هؤلاء العمال فى الشوارع .

وحول علاقة الحزب الشيوعي الصيني بالأحزاب فى البلدان الأخرى ، قال داي بينج قوه إن حزبه يستمسك بأربعة مبادئ رئيسية هى : الاستقلال وأخذ زمام المبادرة ، والمساواة الكاملة ، والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل فى شئون الغير . وإنه انطلاقا من هذه المبادئ ، فإن الحزب يقيم علاقاته مع أحزاب شيوعية وغير شيوعية ما دامت أحزابا شرعية فى بلادها . وفى الوقت الحاضر فإن الحزب الشيوعى الصينى يقوم بتبادل وتعاون مع أكثر من ٣٠٠ حزب وتنظيم سياسى فى ١٣٠ دولة ، والحزب يقوم بهذه التبادلات ليس من أجل تصدير الأيديولوجية والقيم الصينية ، ولكن من أجل تعزيز التعارف والصداقة مع الدول الأخرى .

الصين والهند

وفى معهد الصين للدراسات الدولية كان لنا لقاء مع عدد من باحثى وخبراء المعهد برئاسة يى زينجيا الباحث الأول بالمعهد ، الذى أشار إلى أن معهده مستقل ويدير شؤونه بنفسه . وحول الوضع الراهن فى العلاقات الهندية الصينية ، قال يى زينجيا : إنه على الرغم من أن لدينا خلافات حدودية كبيرة مع الهند ، فإننى لا أعتقد أن الصين تمثل تهديدا للهند ، لأن الصين تتبع سياسة حسن الجوار مع الجميع ، بما فى ذلك الهند . فنحن بحاجة حقيقية إلى سلام إقليمى ، ونحن فى الصين نعمل على تنميته . وموقفنا الثابت هو العمل على حل الخلافات التاريخية بالطرق السلمية وليس بالحرب أو بالصراع ، ويمكننا أن نضع خلافاتنا جانبا وأن نقوم بالبناء فى المجالات الأخرى مثل التجارة والثقافة ، لكى نبنى الثقة المتبادلة التى نتيج لنا أن نعالج خلافاتنا التاريخية بالطرق السلمية . والحقيقة أن الحكومات الهندية السابقة قبلت هذه السياسة . وعبر السنوات العشر الماضية كانت علاقاتنا مستمرة فى التحسن مع الهند . وقد وصل حجم تجارتنا مع الهند إلى ١٨ مليار دولار سنويا ، ولم يكن قبل عشر سنوات سوى ١٠٠ مليون دولار فقط ، أى أن

التحسن تضاعف ١٧ مرة خلال عشر سنوات فقط. ولذلك فإن تصريح وزير الدفاع الهندى حول تهديد الصين للهند قد أضر كثيرا بالعلاقات بين البلدين، وهو تصريح له أسبابه الداخلية فى الهند ذاتها ولا علاقة له بالصين .

وعن طبيعة السلاح النووى الصينى ، ذكر يى زينجيا أن قوة الصين النووية هى للدفاع عن النفس ولكسر احتكار الغرب لها ، وهى ليست للاستخدام ضد أحد بما فى ذلك الهند، وأن الصين لها موقف معن وهو أنها لن تبدأ بضرية نووية أولى ضد أى جار . لذلك فإن أى حديث عن سياسة صينية لاحتواء الهند هو أمر غير مقبول وغير منطقي تماما . فنحن دولة من العالم النامى ، ولدينا مشكلة العدد الكبير من السكان ، كما أن لنا مصالح مشتركة مع الدول الأخرى ، ونسعى فى الوقت نفسه لإقامة نظام دولى عادل ، ونحن نريد للهند أن تكون متقدمة ومستقرة . وكنا قد لعبنا معا دورا إيجابيا فى مؤتمر باندونج وحركة عدم الانحياز فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ثم كانت الحرب بيننا فى ١٩٦٢ ، حيث تدخلت الهند فى الشؤون الداخلية للتيبت ، رغبة منها فى جعلها منطقة عازلة . وهم فى ذلك اتبعوا سياسة بريطانية قديمة ، ومن هنا كان علينا أن ندافع عن أنفسنا . وقبل الحرب كنا قد اقترحنا عليهم تثبيت خط التحكيم كخط حدود ، ولكنهم رفضوا ذلك . وأكد الباحث الأول بالمعهد الصينى أن حرب ١٩٦٢ لم تكن مسئولية الصين ، ولكنها كانت مسئولية الهند التى خرقت سياسة التعايش السلمى . والتاريخ يثبت أنه إذا اتبعنا سياسة التعايش السلمى تكون العلاقات جيدة ، والعكس صحيح .

وذكر زينجيا أنه منذ منتصف الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات كانت هناك نقاط إيجابية عديدة فى علاقات البلدين ، ذلك أن الهند دعمت المواقف الصينية فى الأمم المتحدة بشأن قضية تايوان وعدم الانتشار النووى . ولكن كانت هناك أيضا جوانب سلبية يجب وقفها مثل التدخل فى شؤون التبت ، الذى ننظر إليه فى الصين على أنه يمثل دليلا على أن الهند تريد السيطرة على شبه القارة . وهذا أمر يجب وقفه ويجب تصحيحه ، كذلك على الهند أن تتخذ بعض الخطوات لاحترام سيادة الدول المجاورة .

وحول التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ، قال الباحث الأول بالمعهد الصينى للدراسات الدولية ، إنه من الخطورة القصوى على كل المنطقة أن تحدث حرب نووية بين الهند وباكستان . والمشكلة الكبرى تكمن فى السياسة الهندية ذاتها . وإذا قرأنا التاريخ جيدا فسوف نجد أن المشكلة الكبرى هى فى المواقف الهندية التى أنكرت وجود باكستان . وإن من المهم أن يكون هناك حل لمشكلة كشمير حتى تتحرر العلاقات بين البلدين من نقطة التوتر الرئيسية بينهما . وربما يكون التقسيم - حسب ما طرحه الرئيس نهرو فى رسالته للسفير الصينى بنيودلهى عام ١٩٥٠ - هو الحل الدائم . وفى الوقت الحاضر فإن الهند تعلن رفضها لأى مشاركة من طرف ثالث من أجل حل قضية كشمير ، وهذا يعنى أن الصين وغيرها من الدول ليست لديها الفرصة للعب أى دور فى حل هذه القضية .

وأشار يى زينجيا إلى أن "مبدأ جوجرال" الذى أراد إقامة علاقات طيبة بين الهند وكل الدول الصغيرة فى شبه القارة الهندية ، هو محل تقدير كبير . وإنه إذا اتبعت الهند سياسة تترك مصالح الدول السبع الأخرى فى شبه القارة ، فسيكون هذا أمرا خطيرا وخطأ كبيرا جدا . ونحن فى الصين نلاحظ أن الدول السبع الأخرى فى شبه القارة تعارض عضوية الهند كدولة فى مجلس الأمن ، لأنها لا تلعب دورا إيجابيا فى شؤون المنطقة . إن على الهند أن تحترم تطلعات وطموحات هذه البلدان .

وحول زيارة الرئيس كلينتون للصين ، ذكر الباحث الأول بالمعهد الصينى للدراسات الدولية ، أنها زيارة ناجحة جدا ، وحتى المنشقون وبعض المعارضين اعترفوا بذلك ، وهى جزء من عملية بناء مشاركة استراتيجية بين البلدين لمواجهة أعباء القرن المقبل ولتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ، وهى علاقة ليست موجودة بعد ، ويمكن أن نرصد لها معانى عديدة ، وجوهرها تبادل الاتصالات فى المجالات المختلفة .

عالم متعدد الأقطاب !

وأخذ فريق الباحثين فى معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة على عاتقهم مهمة الرد على تساؤلاتنا ، حول الموقف الصينى من مشروع إقامة نظام عالمى متعدد الأقطاب، بدلا من عالم القطب الأمريكى الواحد ، وهو مشروع بادرت الصين نفسها بالدعوة إليه فى مؤتمر القمة الأخير لرئيسها جيانج تسه مين والرئيس الروسى بوريس يلتسين بموسكو فى العام الماضى، ثم سرعان ما انضمت إليهما فرنسا فى إعلان مشترك صدر من بكين عن قمة بين تسه مين والرئيس الفرنسى جاك شيراك بعد أسابيع من قمة موسكو .

ومن أول وهلة بدا من حديث كبير باحثى المعهد السيد زيانج بوريسن ، أن الصين لم تعد متحمسة للمشروع عقب زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون لها ، أو أنها على الأقل تفهم مشروع العالم متعدد الأقطاب بطريقة غير التى فهمها بها العالم الخارجى ، خاصة دول العالم الثالث . قال كبير الباحثين ، إن روسيا وفرنسا تحسنا للفكرة كل لأسباب خاصة بها ، فروسيا تريد استعادة المكانة الضائعة ، وفرنسا تريد مكانة خاصة فى أوروبا . وربما تطلبت محاولة تحدى عالم القطب الأمريكى الواحد نوعا من التحالف الثلاثى بين الصين وكل من روسيا وفرنسا ، فى حين أن الصين من حيث المبدأ ، لا تؤمن بسياسة التحالفات مع أى دولة خارجية ، صغيرة كانت أم كبيرة ، وإن كانت تؤمن بالمشاركة .

وما يشغل الصين هو النمو الاقتصادى وتحسين مستوى معيشة شعبها ، وتخطط لكى يرتفع متوسط الدخل الفردى إلى ١٨٠٠ دولار عام ٢٠١٠ ، وهذا معدل لا يزيد على معدل الدخل الفردى فى الدول متوسطة النمو . وهكذا - فى رأى كبير الباحثين فى معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة - لا يمكن أن يشكل النمو الاقتصادى فى الصين تحديا للولايات المتحدة ، كما يحلو للبعض أن يشيعوا أو يتمنوا ، وهذه هى الحال بالنسبة لروسيا نفسها التى لن تمثل ، فى رأيه ، حتى عام ٢٠١٠ ، أى تحد اقتصادى لأمريكا ، ولذلك يجب أن تسعى الدولتان معا

لتحسين علاقاتهما بالولايات المتحدة من أجل توفير بيئة أفضل للبناء والتنمية الداخلية .

وبهذا - يقول الباحثون في معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة - يكون مفهومنا لمشروع العالم متعدد الأقطاب هو السلام والتعاون ، وليس التنافس والصراع.

وعندما سألنا : أليس ذلك تراجعاً كاملاً سببه نتائج زيارة كلينتون الناجحة للصين ؟

قال إن العلاقات الجيدة مع واشنطن ، وتوفير بيئة مناسبة للنمو لا يعنىان توقف الصين "عن الكفاح ضد ما نرفضه في الاستراتيجية الأمريكية" ، وإن بكين لا تزال ملتزمة بالتعاون مع جميع القوى المؤثرة دولياً للحفاظ على ما وصفه "بتعدد العالم" ، وإشعار الولايات المتحدة بمصالح الدول الثلاث التي تتأذى بهذا التعدد ، أى الصين وروسيا وفرنسا .

**رابعاً: زيارة لقفص
النمور الآسيوية**



الأزمة الاقتصادية وأسباب انتشارها

عبد العظيم حماد

النموذج الآسيوية لم تعد مطلوبة .. كلها دخلت التفتت .

الاقتصاد الإندونيسي مثلا انكمش بنسبة ٨٠% ، واقتصاد تايلاند انكمش بنسبة ٩٠% ولكنها كبيرة أيضا ، إذ تبلغ ٥٠% ، أما كوريا الجنوبية فبلغ معدل الانكماش في اقتصادها ٤٥% تليها ماليزيا بمعدل ٢٥% .

وبينما تجاهد إندونيسيا حتى لا تتفتت فيها المجاعات ، فإن الصين تجاهد لكي لا يتدهور معدل النمو فيها إلى أقل من ٦% ، ورغم أن نظامها الاقتصادي المفتوح على العالم - والمنفصل عنه في آن واحد - وقاها شرورا كثيرة في الأزمة المالية . وكما أسقطت الأزمة رئيس إندونيسيا العتيد سوهارتو في مايو الماضي ، فإن نفس هذه الأزمة أسقطت رئيس وزراء اليابان ريوتارو هاشيموتو منذ قليل . ومن المحيط الهادئ هناك في أقصى شرق آسيا إلى سواحل بحرنا الأحمر ، امتدت نيران الأزمة لتتفج كل من يقف في طريقها . فالهند وباكستان - وغيرهما - تتوقعان انخفاضاً في الاستثمارات والصادرات ، وبقاء السويس المصرية تشكو من انخفاض عدد السفن العابرة إلى آسيا من ١٤٨ سفينة يوميا إلى ٩٦ سفينة فقط .

وليس الغرب بشقيهِ الأوروبي والأمريكي عبر الأطلسي في مأمن كامل ، لأن اليابان التي تمتلك ما قيمته ٤٠٠ مليار دولار من الأوراق المالية الأمريكية قد تضطر إلى بيع جزء منها أو بيعها كلها .. وعندئذ ستقع الطامة الكبرى وتتهار

قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكى ذاته ، فيدخل العالم كله فى دوامة كساد اقتصادى عالمى كبير يفوق فى آثاره المدمرة كساد عام ١٩٣٠ .. وهذا ما قاله وزير إعلام الصين وأكدّه رئيس الوزراء الصينى .

أصل المكايبة

ماذا حدث بالضبط وأدى إلى كل هذه المآسى ، وأين تقع على وجه الدقة نقطة البداية فى الأزمة ؟ وكيف شخص كبار المسئولين فى الدول التى زارتها بعثة الأهرام - وهى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين - أسباب الأزمة وعوامل تفاقمها وطرق علاجها ؟ .

الرائج فى الأوساط الإعلامية ، خاصة فى شرقنا العربى الإسلامى ، هو أن مؤامرة دولية قادها المضارب اليهودى الأمريكى على العملات جورج سوروس هى التى كمنحت النمرور الآسيوية وأدخلتها فى قصص الكساد الكتيب . ويستند أصحاب هذه النظرية إلى تصريح الدكتور محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا فى يوليو عام ١٩٩٧ - أى فى الشهر التالى لبداة الأزمة - قال فيه : "إن أى فرد يمتلك بضعة ملايين من الدولارات يستطيع أن يدمر كل ما بنيناه من تقدم طوال ٤٠ عاما . لقد قالوا لنا إن علينا أن نكون منفتحين ، وأن التجارة والتداول النقدى ينبغى تحريرهما كلية .. ولكن لحساب من ؟ لحساب المضاربين والفوضويين الذين يريدون تدمير الدول الضعيفة فى حملة صليبية من أجل المجتمع المفتوح من أمثال جورج سوروس!" .

ومع أن الكثيرين فى آسيا ممن أفرعتهم ضراحة رئيس الوزراء الماليزى فى الصيف الماضى ، يعترفون بأنه كان على حق فى شكواه المريرة من تلاعبات المضاربين على العملات، فإنهم يأخذون عليه أنه لا يستطيع إثبات نظرية المؤامرة، أى أنه لا يستطيع أن يجد قرائن على أن سوروس وأمثاله فعلوا ما فعلوه بهدف تدمير الدول الآسيوية وليس بهدف الكسب فى بيئة إقليمية ودولية وفرت له فرصة

هذا الكسب (المدمر للآخرين) . كما يأخذون على تحليل رئيس الوزراء الماليزي أنه لا يشرح الآلية التي وفرت تلك الفرصة لموروس وغيره من المضاربين.

وهكذا تظهر النظريات الثلاث الأخرى .. والغريب أنها في حقيقة الأمر متكاملة ، ولكن يبدو أن أصحاب كل واحدة منها كانوا يتحدثون فقط عما يهتمهم أو عن خبراتهم الذاتية .. هذه النظريات الثلاث هي :

□ النظرية الهندية : وهي تعتبر أن السبب الأساسي في الأزمة هو عدم وجود جهاز دولي لتنظيم تداول وانتقال رأس المال .

□ النظرية الإندونيسية: وترى أن سبب الأزمة هو النمو السريع بمعدلات عالية تزيد على ١٠% ، في غيبة رقابة حكومية على الاقتصاد القومي .

□ النظرية الصينية: ومضمونها أن الازدهار الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا كان يتضمن مظهرا نقديا وماليا أكبر بكثير من الواقع، وأن الأزمة نتجت من مشكلات الاقتصاد الياباني - خاصة من علاقة العملات الآسيوية بمعادلة البن والدولار .

الرقابة المالية

السيد باشوانت سنها ، وزير مالية الهند ، قال لبعثة "الأهرام" إن الأزمة المالية التي تعصف بشرق وجنوب شرق آسيا منذ الصيف الماضي تعود إلى سبب رئيسي وسبب ثانوي :

● السبب الرئيسي هو غياب جهاز دولي مسئول عن تنظيم التدفقات المالية عبر الحدود الوطنية ، وكانت الهند دائما مدركة لخطورة هذه الظاهرة . ولذلك وبرغم تبني حكومة حزب جاناتا (اليمينية) لسياسة اقتصاد السوق

الحرّة ، فإنّها تتمسك بوجود جهاز قومي لرقابة تدفق رأس المال إليها .
وبرغم أن مثل هذه الرقابة الوطنية تحد نسبيا من تدفق الاستثمارات إلى
الهند ، وتحد بالتالي من معدل النمو الذي يتراوح عادة ما بين ٣٥%
و ٥٠% ، فإن اختيارنا السياسى كان حاسما منذ البداية ، وهو أن النمو البطيء
خير من النمو السريع الذى يوقعنا فى الأزمات ، خاصة إن الهند بوصفها
دولة ضخمة السكان والمساحة والاحتياجات لا تتحمل مثل هذا النوع من
الأزمات دون ثمن سياسى باهظ داخليا وخارجيا .

- أما السبب الثانوى للأزمة - فى رأى وزير مالية الهند - فهو الزيادة
الملحوظة فى نسبة القروض قصيرة الأجل فى اقتصادات الدول التى
ضربتها الأزمة - فى غيبة ما يكفى من شفافية المعلومات الاقتصادية .

وهنا يتفق التحليل الهندى مع تحليل الدكتور محاضر محمد رئيس وزراء
ماليزيا (دون تطرق لوجود مؤامرة) ، إذ يتساءل وزير المالية الهندى لماذا لا تقام
منظمة دولية لوضع قواعد لمسوق الاستثمار الدولى ومراقبة الالتزام بهذه القواعد،
مثلا توجد منظمة التجارة العالمية المسئولة عن وضع قواعد حرية التجارة
ومراقبة الالتزام بها ؟ ومع ذلك ، كما أسفرت المناقشات مع الخبراء الاقتصاديين
فى نيودلهى وسنغافورة وجاكرتا ، فإن إقامة مثل هذا الجهاز تعترضه صعوبات
فنية شديدة التعقيد ، قبل أن تعترضه الصعوبات السياسية التى لا يستهان بها ، فى
ظل عدم وجود إجماع دولى حاليا على إقامة مثل هذه الآلية . وتتمثل الصعوبات
الفنية فى عدم قدرة أى منظمة دولية ، أو حتى الحكومات ، على معرفة الحجم
الحقيقى لقروض القطاع الخاص فى دولة من الدول ، خاصة الدول حديثة النمو .
وقد ضرب لنا السيد يوسف أنور الرئيس الجديد لهيئة سوق المال فى إندونيسيا
مثلا على ذلك ، بقوله إن الحكومة الإندونيسية ظلت تبحث لمدة خمسة أشهر
متصلة - بعد وقوع الأزمة - لكى تعرف الحجم الحقيقى لقروض القطاع الخاص
فى البلاد ، والذى اتضح أنه ٦٥ مليار دولار .

وتضيف الخبرة الاقتصادية الأمريكية ليندا ليم ، مديرة برنامج دراسات

قطاع الأعمال في جنوب شرق آسيا بجامعة "ميتشيجان" ، في دراسة قدمها لنا مدير معهد الدراسات الاستراتيجية والدفاعية في جامعة سنغافورة ، أن القطاع الحكومي في اقتصادات دول جنوب شرق آسيا لا يمثل سوى ٢٠% من حجم الاقتصاد القومي، في حين أنه يمثل في أمريكا اللاتينية ٦٠% ، ويعنى ذلك أن حكومات جنوب شرق آسيا ليست لديها معلومات حقيقية عن ٨٠% من القروض الأجنبية الموجهة للقطاع الخاص لأن الحكومات تعرف بقدر ما تملك فقط.

الرقابة الوطنية

في إندونيسيا اقترح تفسير الرئيس الجديد بحر الدين يوسف حبيبي لأسباب الأزمة من تفسير السيد يوسف أنور رئيس هيئة سوق المال الجديد ، أى اقترح التفسير السياسى من التفسير الاقتصادى الفنى . ولكن التفسيرين ابتعدا عن تفسير السيد جيانجار كارثا ساسميثا نائب رئيس الوزراء ، المنسق للوزارات الاقتصادية ، الذى يفترض أنه يجمع بين السياسى والفنى .

الرئيس حبيبي يرى أن الأزمة وقعت في بلاده بطريقة مدوية أكثر من غيرها من البلدان المجاورة بسبب النمو الأسرع من اللازم ، والذى كان يصل فسى بعض السنوات إلى ١٤% أو ١٦% ، فى غيبة رقابة وطنية على سوق المال . ويقول إن هذا السبب عام على أية حال فى المنطقة ، وليس خاصا بإندونيسيا وحدها ، بدليل أن جميع الدول التى حققت نموا سريعا يزيد معدله المئوى على رقمين ، وقعت فى إسمار الأزمة ، وهى كوريا وهونج كونج وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة ، فى حين أن الدول التى حافظت على معدل نمو بطيء نسبيا لم تعرف الأزمة لها طريقا إلا من باب النتائج غير المباشرة ، وهى الفلبين وبنجلاديش والهند . ويضيف إلى ذلك رئيس هيئة سوق المال فى إندونيسيا ، إذ يقول إن هذا النمو السريع دفع رجال الأعمال والقطاع الخاص عموما إلى الشعور بالثقة فى المستقبل فأصبحوا أكثر جرأة على الاقتراض ، وتخلوا عن السلوك

المحافظ ماليا فاتجهوا للاستثمار العقاري بشراة بتمويل قصير الأجل ، وقد كان هذا هو السبب فى الرقم الفلكى لديون القطاع الخاص (٦٥ مليار دولار ، كما سبقت الإشارة) . ومن ثم فعندما وقع الاهتزاز فى أسواق العملات كان من السهل أن يفلس الكثيرون وتسقط معهم مؤسسات التمويل ذاتها .

وإذا كان الرئيس الإندونيسى ورئيس هيئة سوق المال يحذان وضع نظام محكم للرقابة على التدفق الرأسمالى إلى البلاد ، فإن نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد استمر فى دفاعه عن ترك كل شىء مرة أخرى للعرض والطلب دون تدخل من جانب الحكومة ، ولكن يبدو أن هذا الرأى يقف الآن وحيدا فى الساحة .

وعلى أية حال ، فإن غياب الرقابة الوطنية فى إندونيسيا يعود ، فى رأى رئيس الجمهورية الجديد ، إلى أسباب سياسية ونفسية . فقد كان المسئولون الكبار فى نظام سوهارتو - ومنهم حبيبى نفسه كنائب للرئيس - يشعرون بالحاجة إلى شىء من الضبط الحكومى لإيقاع سوق الاستثمارات ، ولكن الرئيس كان يميل فى كل مرة إلى تأجيل القرار ما دامت الأمور تسير على ما يرام ، على حد تعبير حبيبى نفسه .

ومع ذلك ، فليست كل أسباب غيبة الرقابة سياسية أو راجعة إلى الأسباب النفسية المتمثلة فى الشعور بالثقة ما دام كل شىء على ما يرام ، ولكن هناك صعوبات اقتصادية موضوعية أمام الرقابة الحادة على تداول وتقل رأس المال فى الدول حديثة النمو مثل النمرور الآسيوية . وترصد الخبيرة الأمريكية فى اقتصادات آسيا ، ليندا ليم ، جوهر هذه المشكلة ، فتقول : إن الأسواق المالية فى دول شرق وجنوب شرق آسيا خربت قبل أن يكتمل نمو مؤسسات الدولة والمؤسسات القطاعية اللازمة لمراقبة وتنظيم نمو رأس المال . وهكذا فإن القواعد المالية والشفافية المعمول بها فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة لم تكن موجودة بتاتا فى الدول الآسيوية . ولذلك تأسس فى إندونيسيا مثلا ٢٥٠ بنكاً فى ١٠ سنوات ، وفى تايلاند تأسست ٩٠ شركة تمويل كبيرة فى غضون نفس الفترة . ولم يكن تأسيس بنك أو شركة مالية يتطلب للتراما بقاعدة من أى نوع ، فكل من لديه أموال يستطيع إنشاء

بنك . وهكذا أصبح التنافس الاقتصادى الحقيقى يدور حول إقراض رؤوس الأموال . وعندما يدور التنافس على اقتراض الأموال ، فإن قواعد الإقراض المربعية فى النظم المصرفية الطبيعية سوف تنتهك وعليه يحدث رواج نقدى ، خاصة إن البنوك ومؤسسات الإقراض ستفضل القطاع الخاص ، لأنه بداهة مستعد لدفع سعر فائدة أعلى من القطاع العام ، ومن ثم يزداد نمو القطاع الخاص فتزداد جرائته على المخاطرة . ويقابل هذا النمط من الازدهار النقدى عجز حقيقى كبير يتمثل فى أن التوسع الاقتصادى يودى إلى استيراد معدات من الخارج ، دون أن يقابلها زيادة سريعة فى الصادرات لتمويل هذه الواردات . فإذا أضيف إلى ذلك اختيار جميع دول شرق آسيا - عن عمد - لنظام سعر الصرف الثابت لعملاتها ، فإن الأزمة كان لابد أن تقع .. وهنا ندخل إلى قلب النظرية الصينية فى تفسير الانهيار الاقتصادى فى شرق وجنوب شرق آسيا ، والدور الأساسى لليابان فى وقوع الأزمة واستمرارها .

مظهر أكبر من الجوهر

كان وزير الإعلام الصينى أول من شرح لنا وجهة نظر بلاده فى الأزمة الاقتصادية الآسيوية ، وهو فى الأصل رجل اقتصاد مقرب من رئيس وزرائه ، الذى أكد كل حرف فى حديث الوزير فيما بعد . وملخص حديث الاثنين هو كما يلى: سبب الأزمة هو أن الهياكل الاقتصادية فى دول شرق آسيا غير معقولة ، والاستثمار فى العقارات أكثر من اللازم بكثير ، والديون التجارية قصيرة الأجل عالية جدا . وكمثال على ذلك ، فإن عائدات كل من تايلاند وكوريا الجنوبية من الصادرات لا تساوى فوائد الديون التجارية على الدولتين ، كما أن بعض هذه الدول أمام صناعات كبيرة لا تحقق عائدا سريعا . وقد اضطرت كوريا الجنوبية مثلا لتخفيض قيمة عملتها حتى تستطيع منافسة الصين فى بيع السفن ، وكان هذا من أسباب الأزمة المالية . فى حين أن الصين لم تكن قطاع الصناعات ذات العائد

البطيء مثل السفن إلا بعد أن أصبحت صادراتها أكثر من وارداتها عموما . وبما أن معظم هذه الدول هي في الأصل دول صغيرة الحجم ، فلم يكن من المناسب لها أن تتحمل مديونيات كبيرة . وطبقا لتحليل الحكومة الصينية ، فإن هذا الخلل الهيكلي عبر عن نفسه أيضا في تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية في شرق وجنوب شرق آسيا لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه العملات .. أى أعلى كثيرا من هذه القيمة الحقيقية . ففي اليوم الأول من يوليو عام ١٩٩٧ كان كل إنسان في المنطقة يعرف مثلا أن سعر صرف عملة تايلاند يزيد على القيمة الحقيقية بنسبة ٢٥% ، وفي اليوم الثاني مباشرة فقدت العملة التايلاندية هذه الزيادة ثم استمرت في التدهور بعد ذلك وتبعثها بقية العملات - بما في ذلك عملة سنغافورة القوية نسبيا التي فقدت ١٥% من قيمتها . ولكن الشرارة لم تبدأ من تايلاند ، ولا حتى من كوريا التي ظهر فيها أول انخفاض لقيمة العملة في يونيو ١٩٩٧ ، والتي خفضت عملتها لكي تتمكن صادراتها من منافسة الصادرات الصينية (كما سبقت الإشارة) ، وإنما كان منطلق الشرارة الحقيقي هو تدهور الين الياباني في مواجهة الدولار . وهكذا يكمن سر (الميكانيزم) الذي بدأت به الأزمة . لقد ظلت دول شرق وجنوب شرق آسيا تبحث فيما بينها قضية سعر الصرف لتختار بين نظام تعويم هذا السعر أو تثبيته . واتفقت إجماعا على التثبيت لأنه يقلل من المخاطر على أصحاب رؤوس الأموال عندما يحولون أموالهم بين هذه الدول . بمعنى أنك كـمستثمر سوف تضمن عدم ضياع أموالك بسبب تقلبات سعر العملة ، إذا وضعتها في إندونيسيا أو في تايلاند مثلا ، ما دامت الحكومة تضمن ثبات سعر الصرف ، وبذلك يزداد إقبال المستثمرين الأجانب . وقد كان هذا النظام مفيدا ما دامت العلاقة بين الدولار الأمريكي (كعملة عالمية رئيسية) والين الياباني (كعملة إقليمية رئيسية) مستقرة ، وذلك لأن اليابان هي أكبر شريك تجارى واستثمارى لدول شرق وجنوب شرق آسيا . ولكن اليابان كانت قد دخلت في طور الانكماش الاقتصادي ، ومن ثم أخذ الين ينخفض أمام الدولار ابتداء من عام ١٩٩٥ ليقتد ٢٠% من قيمته بحلول شهر يوليو عام ١٩٩٧ . ومن ثم وقع الاضطراب وزال الشعور بالثقة الذي ظل سائدا لمدة ٢٠ سنة في المنطقة ،

فاندفع المضاربون إلى بيع أرصدتهم من عملات الدول الآسيوية ، وسعى المستثمرون إلى إخراج رؤوس أموالهم من أسواقها ، فانهارت العملات الوطنية واندلعت الأزمة على النحو الذى وصفناه .

واليابان ليست مسئولة فى نظر الصين عن هذه البداية فقط ، ولكنها مسئولة عن استمرار الأزمة ، لتقاى عنها عن مساعدة الدول المضارة فى الوقت المناسب ، ولتعمدها ترك عملتها تتخفف حتى تزيد صادراتها على حساب بقية الدول ، ولسعيها إلى الحد من وارداتها من دول المنطقة بما فيها الصين أيضا .

العلاج

وفقا لهذه النظرية يكمن العلاج الجذرى فى وقف التدهور فى قيمة العملة اليابانية . ويتوقع رئيس وزراء سنغافورة أن تستغرق عملية تعافى الاقتصادات الآسيوية - إذا توقف انخفاض الين - ما بين عامين وثلاثة أعوام ، ولكن بشرط أن يدرك اليابانيون أن اقتصادهم ليس مصابا بنوبة برد فقط كما كانوا يقولون ، ولكنه مصاب بالتهاب رئوى قد تمتد عدواه إلى العالم كله . وقد أبدى الرجل استعداد بسلاده لتقديم خمسة مليارات دولار لإندونيسيا بالذات ، كما أبدت ماليزيا استعدادها لتقديم مليار دولار للإندونيسيين بوصفهم أكثر الشعوب تضررا من الأزمة ، وباعتبار أن اقتصادهم يعد الثالث فى الحجم بعد اليابان والصين ، وكل ذلك فى إطار العلاج بالمسكنات . كما التزمت الصين بعدم تخفيض عملتها طوال العام الحالى ما دامت الصادرات أكثر من الواردات.. ولكن ما لم ينتعش الاقتصاد اليابانى وتسلك حكومة طوكيو مسلكا مسئولا، فالكارثة واقعة على الجميع .. لأن الصين قد لا تصبح طويلا على خسارتها الناجمة عن عدم تخفيض سعر العملة ، وإذا اضطرت لتخفيض عملتها فسوف تكتسح صادراتها صادرات جميع دول شرق وجنوب شرق آسيا التى مستغوص إلى القاع فى هذه الحالة سنوات وربما عقودا طويلة .

أما إذا انقضت الأزمة وبدأ طور النقاها .. فهناك روشة طويلة من

الإجراءات والضمانات - يمكن استنتاجها من العرض السابق - وفي مقدمتها بالطبع الرقابة على تدفق وتنقل الأموال ، والحد من الواردات والاستثمار العقاري ، وأخيرا البحث عن نظام معقول لأسعار الصرف .

جوانب سياسية للأزمة الآسيوية

عبد العظيم حماد

بطبيعة الحال لم تكن أسباب الأزمة المالية التي عصفت بالنمور الآسيوية وحبستها في قفص الفساد إلى أجل غير مسمى كلها أسبابا اقتصادية ، ولكن هناك أيضا الأسباب ذات الطبيعة السياسية ، ويعود بعضها إلى عوامل خارجية إقليمية ودولية ، والبعض الآخر يرجع إلى اختيارات وممارسات داخلية .

وقد سبق أن تناولنا الأسباب النقدية والمالية والإدارية (أو التنظيمية) للأزمة ، أى تناولنا مجمل الأسباب الاقتصادية .

وهنا سينصب حديثنا على الإطار السياسى للأزمة .. أى نرصد الأسباب السياسية التي أنتجت - جنبا إلى جنب مع الأسباب الاقتصادية - هذا الانهيار المدوى لاقتصادات النمور في شرق وجنوب شرق آسيا ، الذى يهدد بالانتشار على طريقة "الدومينو" إلى مناطق أخرى ربما تشمل العالم كله .

تنمية لأسباب سياسية

يعترف علماء السياسة ، وكثير من الساسة في الدول التي زارتها بعثة الأهرام ، بأن ظاهرة النمور الآسيوية من الأصل هي نتاج مياسى للحرب الباردة

فى جبهتها الباسنيكية . فبينما كنا فى الشرق الأوسط مهتمين بالحرب الباردة فى أوروبا وتدابيراتها فى منطقتنا ، لم تكن متابعتنا لهذه الحرب فى الشرق الأقصى تتجاوز الحرب الفيتنامية التى خسرتها الولايات المتحدة . ولكن الوجه الآخر للعملة كان مختلفا ، فقد كسبت أمريكا وحلفاؤها فى المنطقة السلام - على حد تعبير مدير معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية بإحدى جامعات سنغافورة . ويشرح الرجل ما يقصده بقوله : إن التدخل الأمريكى فى فيتنام حمى المنطقة لمدة ٢٢ سنة من السقوط فى أيدي حكم الأحزاب الشيوعية التى كانت فى أوج زخمها ، بسبب الإلهام الذى لم يكن يقاوم بسهولة من جانب الصين وزعيمها الراحل ماو تسى تونج . وقد استغلت دول شرق وجنوب شرق آسيا هذه السنوات فى بناء اقتصادها لتصل إلى مرتبة النمر .

وبناء على وجهة نظر مدير معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية بإحدى جامعات سنغافورة ، التى تشاركه فيها الأستاذة ليندا ليسم مديرة برنامج اقتصادات جنوب شرق آسيا بجامعة ميتشيجان الأمريكية ، فقد كانت التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة فى المنطقة هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب فيتنام ، إذ كان هذا الهدف يؤدى إلى منع ظاهرة "الدومينو الشيوعى" - التى امتدت إلى كوريا الشمالية وفيتنام ولاوس وكمبوديا - من الوصول إلى بقية دول المنطقة . وبعد تثبيت الجبهة يمكن أن يتحول النمو والرخاء الذى يعقبه إلى رأس رمح لاخترق النظم الشيوعية (بما فيها النظام الصينى نفسه) فى عقر دارها . وهذا ما تحقق بالفعل ، إذ أسرعت الصين بعد رحيل ماو تسى تونج إلى تغيير نفسها من الداخل ، وعصفت المجاعة بكوريا الشمالية لتجد نفسها فى حاجة إلى مساعدة كوريا الجنوبية .. الخ !!.

كيف أنتجت هذه الاستراتيجية ظاهرة النمر الآسيوية ، وما هى علاقتها بالأزمة الحالية ؟

بعد فشل الانقلاب الشيوعى فى إندونيسيا عام ١٩٦٥ توصلت الولايات المتحدة واليابان إلى استراتيجية مشتركة تلخص فى معادلة من حدين :

- الأول ، على دول شرق وجنوب شرق آسيا غير الشيوعية أن تفتح اقتصاديا بلا حدود .
- والحد الثاني هو أن تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها بلا حدود .

طوفان من رؤوس الأموال

وبالطبع لم تظهر الثمار على الفور ، ولكن منذ نهاية السبعينيات أخذت هذه الاستراتيجية تعمل . وما إن جاءت سنة ١٩٨٧ حتى أصبح تدفق رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية والأوروبية كالطوفان .

وقد ذكر السيد جيانجار كارثا ساسميثا نائب رئيس وزراء إندونيسيا للشئون الاقتصادية ورئيس فريق التفاوض مع صندوق النقد الدولي ، أن معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية على إندونيسيا في السنوات القليلة السابقة على الأزمة كان يدور حول رقم ٤٠ مليار دولار سنويا . وتستشهد دراسة لهيئة سوق المال في إندونيسيا عن ظاهرة انجذاب المستثمرين الأجانب إلى النمر الآسيوية بعبارة لأحد كبار رجال المصارف في ألمانيا يقول فيها : "إن هوسا بآسيا وجنوب شرق آسيا يسود الأوساط المالية في الغرب .. إننا جميعا نفعل الشيء نفسه .. إنها منافسة ، فإذا كان كل مستثمر يقدم قروضا للنمر الآسيوية ، فإن الأفضل لي أن أفعل مثلهم ، وإلا فإن حاملي أسهم شركتي سوف يسألونني : لماذا لم تذهب إلى هناك وتحصل على قطعة من الكعكة؟".

ومن الطبيعي أن هذا الاندفاع نحو الأسواق الآسيوية من جانب مؤسسات التمويل الخاصة في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا سبقه ، ثم صاحبه ، اندفاع مماثل - بتحريض سياسي أيضا - من جانب مؤسسات التمويل الدولية ، وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليين.

كيف إذن ساهم انتهاء الحرب الباردة في صنع الأزمة الحالية ؟

لنؤجل الإجابة عن هذا السؤال بعض الوقت حتى نستكمل بقية النتائج السياسية للقرار الأمريكي - الياباني بمساعدة دول شرق وجنوب شرق آسيا على النمو الاقتصادى .. ثم نرى كيف تضافرت كل هذه النتائج معا فى صنع الأزمة .

نخبة هارفارد

كان من هذه النتائج سيطرة نخبة "متأركة" تماما على القرار الاقتصادى فى دول المنطقة . وفى حصر امترشادى ، ثبت أن أكثر من نصف المديرين والوزراء والمسؤولين فى القطاعات الاقتصادية فى تلك الدول من خريجي جامعة هارفارد الأمريكية ، والمثل الكلاسيكى لهم هم وزراء المجموعة الاقتصادية الإندونيسية طوال عهد سوهارتو وحتى الآن. وقد تضامن فكر هذه القيادات مع الفكر السائد فى البنك الدولى وصندوق النقد الذى يعرف فى الدوائر الاقتصادية الأكاديمية "إجماع واشنطن" ، ويقصد به تلك الوصفة التى يقدمها البنك والصندوق معا للدول النامية لتحقيق النمو فيها . وهى وصفة ترفض تدخل الدولة فى الاقتصاد بأية صورة ، وتطالب بتصفية القطاع العام نهائيا ، وبالانفتاح دون قيد أو شرط ، مع تقليل الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن . وقد سمي "إجماع واشنطن" لأن البنك وصندوق النقد الدوليين يتخذان من واشنطن مقرا لهما . وربما يسمح لنا القارئ بتذكيره بما قلناه من قبل من أن جميع المسؤولين الإندونيسيين الذين التقت بهم بعثة "الأهرام" بسدءا من الرئيس حبيبى حتى رئيس هيئة سوق المال ، يعترفون بأن غياب رقابة الدولة كان سببا رئيسيا فى الأزمة . ومع ذلك فقد أصر نائب رئيس الوزراء السيد كارثا ساهميتا (الطيار السابق الحاصل على بكثواره فى الاقتصاد من جامعة هارفارد) على أن الإصلاح لن يعنى تدخل الدولة لرقابة سوق المال حتى ولو بتحديد نسب الفائدة .

ومع ذلك فلا يزال هذا الرجل فى منصبه رغم تعارض آرائه مع بقية زملائه فى الحكومة ، لأنه يرأس فريق التفاوض مع صندوق النقد الدولى حول

مساعدات الصندوق لبلاده لإنقاذها من الأزمة ، وهو أقدر من يتفاهم مع الصندوق بحكم انتمائه لنفس المدرسة الاقتصادية التي ينتمى إليها رجال "إجماع واشنطن" .

النموذج الياباني

ولأن دول شرق وجنوب شرق آسيا دول حديثة النمو ، فلم يكن في وسعها تكرار نموذج التقدم الاقتصادي الصناعي في الغرب بما أنه تقدم تحقق عبر قرون . وكان أقرب نماذج النمو إليها مكانا وزمانا هو النموذج الياباني ، وهو نموذج يرتكز نموه على الطلب الخارجي أى التصدير ، وليس على الطلب الداخلى أى الاستهلاك المحلى . وهذا بالطبع اختيار سياسى اتخذ مما يسمى بالقيم الآسيوية إطارا أيديولوجيا، ومعنى هذه القيم تقدم مصلحة الأسرة على مصلحة الفرد ، وتقدم مصلحة الأمة على مصالح بقية الجماعات الفرعية . ومن ثم ، فإذا كان الإنتاج من أجل التصدير هو الذى يضمن للدولة قوتها فى مواجهة الآخرين ، فإنه يجب الحد من الاستهلاك المحلى سواء من المنتجات الوطنية أو من الواردات الخارجية .

ولكن فريقا آخر من علماء السياسة والاجتماع ، خصوصا المنتمين منهم إلى المذاهب الاشتراكية بأنواعها المختلفة ، يرون فى هذه القيم الآسيوية استغلالا طبقيًا من الصناعيين والنخب الحاكمة للطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ومهنيين .

السلام الأمريكى

غير أن استعراضنا للإطار السياسى لظاهرة النمر الآسيوية ، وللأزمة التى ترزح تحت وطأتها الآن لن يكتمل ، إلا إذا تذكرنا أن "السلام" الذى ساد المنطقة بعد حرب فيتنام ، والوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة لصالحها ضد الصين ، أعفاها من تخصيص معدلات عالية من دخلها القومى للإنفاق الدفاعى ، الأمر الذى ساهم بالطبع فى الإسراع بمعدلات النمو .

ومع ذلك فقد أدى هذا السلام الأمريكي في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا إلى نتيجة اقتصادية أخرى بالغة الأهمية ، وهى رواج التجارة فيما بين هذه الدول ، وبينها وبين العالم الخارجى . وقد رأينا توا أنها جميعا اختارت نموذج النمو المرتكز على الإنتاج للتصدير ، مما يعنى حيوية قطاع التجارة الخارجية ، وهو قطاع لا يزدهر إلا فى ظل علاقات دولية وإقليمية سلمية . وكمثال ، نذكر شيئا من قصة ميناء سنغافورة الذى يعد القطاع القائد للتنمية الناجحة جدا فى هذا البلد الصغير ، والذى أصبح مصدرا للخبرة فى إدارة موانئ الحاويات فى العالم : بدءا من عدن وحتى نابولى بإيطاليا مرورا بمشروع شرق القرىعة المصرى ، ومشروع ميناء حيفا الإسرائيلى .

تبنى هيئة ميناء سنغافورة شعار "ميناء تحت الطلب" ، ولذلك فإنها ابتكرت أسلوبا فريدا فى إدارة التصدير والاستيراد يسمح لتجار التجزئة من جميع دول المنطقة من الهند حتى الفلبين ، بالقدوم فى زوارق صغيرة لشحن احتياجات متاجرهم من الميناء مباشرة (دون حاجة لوساطة تجار الجملة المسموح لهم بالعمل أيضا) . وبذلك يكسب تاجر التجزئة لأنه يشتري بسعر أقل من السعر الذى يشتري به من تاجر الجملة ، وتكسب هيئة الميناء لأنها تبيع لتجار التجزئة بسعر أعلى من السعر الذى تبيع به لتجار الجملة ، وتتضاعف حركة التجارة لأنه لا يوجد تكسب . ومع ذلك ، فإن كل هذه الحركة الضخمة فى الميناء تدار إلكترونيا. فهل يمكن لمثل هذه الظاهرة أن تحدث إلا فى ظل علاقات سلمية وشعور بالأمن تتفق معه الحاجة إلى رقابة دخول وخروج الأفراد والبضائع خوفا من تهريب أسلحة أو عناصر معارضة أو عملاء دولة معادية ؟.

وجه أمريكى آخر

والآن كيف تمزق هذا الإطار السياسى الذى أنتج ظاهرة النمو الأسبوية (كله أو بعضه) لينتج الأزمة الطاحنة الراهنة ، إلى جانب الأسباب الاقتصادية ؟.

انتهت الحرب الباردة فى آسيا قبل انتهائها فى أوروبا بعدة سنوات . فمنذ بداية الثمانينيات أخذت الصين تركز على التنمية وتحسين مستوى معيشة الشعب وفقا لنظرية "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التى وضعها الزعيم الراحل دينج تساو بينج . وبذلك تهيأت الفرصة للتناقضات الثانوية بين الولايات المتحدة وبين اليابان وبقية الدول الآسيوية للظهور ، فاشتعلت الحرب التجارية بين الأمريكيتين واليابانيين المتهمين بعدم فتح أسواقهم للصادرات الأمريكية . وأخذت الضغوط الأمريكية تتوالى على بقية النمرور الآسيوية لفتح أسواقها هى الأخرى للاستيراد من الولايات المتحدة التى بدأت تشكو عجزا تجاريا مزمنيا فى مواجهة هذه الدول ، ولم تعد مضطرة (سياسيا) لدفع فاتورة الازدهار الاقتصادى فى آسيا .

كذلك أثارت الولايات المتحدة مشكلات أخرى مع هذه الدول لتقايض عليها تجاريا ، فأخذ الحديث يدور بكثرة حول قضية تدهور البيئة فى الدول الآسيوية ، ومن ثم وقف استيراد منتجات الصناعات الملوثة للبيئة . وكذلك أثيرت قضية تشغيل الأطفال ووقف استيراد منتجات المصانع التى يعمل فيها أحداث ، إلى جانب قضايا حقوق الإنسان ، وحرية الانتخابات والتعددية الحزبية .

وقد أدت هذه الإجراءات والتحرشات الأمريكية ، المصحوبة فى أحيان كثيرة بتضامن أوروبى ، إلى الجد نسييا من الصادرات الآسيوية إلى الأسواق الغربية . كما شرعت اليابان نفسها فى تقليل وارداتها من جاراتها خصوصا الصين ، وهذا أدى بدوره إلى تبييد شعور الثقة والتعاون لدى المستثمرين فى اقتصادات تركز على الإنتاج للتصدير ، وليس لتلبية الطلب المحلى .

الرعب من الصين

وفى نظر المؤمنين بنظرية المؤامرة من المحللين السياسيين - وليس المحليين الاقتصاديين - فى الدول الآسيوية ، فإن الهدف الأمريكى من معاينة النمرور الآسيوية ليس تجاريا محضا ، ولكنه سياسى أيضا . فالولايات المتحدة تريد

معاينة (وربما تدمير) الرأسماليين اليابانيين بوصفهم أكبر المستثمرين الأجانب في شرق وجنوب شرق آسيا . كما أنها تريد احتواء خطر النمو الصيني السريع منذ الآن عن طريق تدمير مستثمرى هونج كونج وتايوان الذين كانوا هم المصدر الرئيسى لرؤوس الأموال المتدفقة على الصين .

ومن الغريب أن أكثر من يتبنى هذه النظرية هم كبار رجال الأعمال بين الجالية الصينية الغنية جدا في إندونيسيا . وقد حدثنا في جاكرتا دبلوماسيون عرب وأجانب ، وصحفيون ، عن سلسلة محاضرات شرح فيها عدد كبير من رجال الأعمال هناك أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتحجيم كل من اليابان والصين اقتصاديا . واستدل هؤلاء المحاضرون على صحة تحليلهم بعدد وفير من القرائن ، منها امتناع الولايات المتحدة عن تقديم معونة مالية لتايلاند التى بدأت فيها أولى موجات الأزمة الحادة ، فى حين أنها قدمت ٥٠ مليار دولار مساعدات للمكسيك فى ظروف مماثلة . كما أن الولايات المتحدة عارضت قيام صندوق التمويل الآسيوى بتقديم مثل هذه المساعدات .

ويمضى هذا التحليل شوطا أبعد ، فيرى أن تدمير اقتصادات النمرور الآسيوية لن يخدم فقط الهدف الأمريكى فى احتواء النمو الصينى (المرعب للأمريكيين) وفى تحجيم الاقتصاد اليابانى، عن طريق خفض التبادل التجارى والاستثمارات ، ولكنه يوفر الفرصة للشركات الكبرى فى الغرب لشراء "الأصول الاقتصادية" فى النمرور الآسيوية بثمن بخس - ما دامت عملياتها قد انهارت أمام الدولار . وهكذا تسيطر الولايات المتحدة مباشرة على اقتصادات هذه الدول بأسلوب التوسع الاستثمارى ، وهذا يؤدي على المدى الطويل إلى استمرار تربع الولايات المتحدة على عرش النظام العالمى الجديد وحدها ، فى وقت كانت فيه الصين تتحدث مع كل من روسيا وفرنسا عن الحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب .

إطار سياسي جديد

عند هذه النقطة قد نكون مطالبين بأن نقول رأينا في نظرية المؤامرة هذه من الناحية السياسية ، ما دمنا قد استبعدناها من الناحية الاقتصادية الفنية . وخلاصة ما نراه هو ما سبقت الإشارة إليه ، وهو أن الإطار السياسي القديم لظاهرة النموور الآسيوية قد تمزق بانتهاء الحرب الباردة ، وبات على الجميع حول شاطئ الياسفيك البحث عن إطار جديد ، وهذا ما فعلته الصين والولايات المتحدة بشراكتهما الاستراتيجية التي أثمرتها زيارة الرئيس بيل كلينتون الأخيرة الشهيرة لبكين . ولكن اليابان لا تزال تتكلم طريقها نحو نمط جديد من العلاقة مع كسل من العاملين الأمريكي والصيني . وقد أكد لنا كل من وزير الإعلام ونائب وزير الخارجية ، ثم رئيس الوزراء في الصين أن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة تتضمن جانباً اقتصادياً ومالياً ، يحول العلاقات الصينية الأمريكية في هذا الميدان من التنافس إلى التعاون وتوسيع التبادل التجاري على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة . ولذا فقد حققت المفاوضات الرامية إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تقدماً ملحوظاً .

وفي حين أن اليابان لا تزال مترددة في البحث عن صيغة جديدة لعلاقتها التجارية مع الولايات المتحدة ، فإن الصين حسمت أمرها فيما يتعلق بالسبيل الأمثل لمعالجة الأزمة الراهنة . فقد أكد رئيس الوزراء الصيني أن استراتيجية التنمية في بلاده في المرحلة القادمة سوف تركز على تحفيز الطلب المحلي بدلاً من الارتكاز على الإنتاج للتصدير - دون تقليل بالطبع من أهمية التصدير ، ولذلك فقد اعتمدت مبالغ ضخمة (لم يحددها) لزيادة الاستثمارات الداخلية في مشروعات البنية التحتية ، وذلك بهدف زيادة القدرة الشرائية للمواطنين ، أي تحفيز الطلب المحلي لتحقيق معدل نمو لا يقل عن ٦% ، وكان المستهدف تحقيق معدل يبلغ ٨% اعتماداً على زيادة الصادرات فقط . ويتصل بذلك أن المسؤولين الصينيين اعترفوا بأنهم لم ينجحوا في الحصول من كلينتون على وعد بمنح بلادهم وضع الدولة الأولى بالرعاية تجارياً في السوق الأمريكية ، لأن السوق الصينية ليست

مفتوحة بالقدر الكافى أمام الصادرات الأمريكية ، مما يعنى أن الصين على استعداد لفتح سوقها للصادرات الأجنبية فى الوقت المناسب .

إن فإن الإطار الجديد للتنمية فى آسيا يجب أن يشمل اختيارا سياسيا مختلفا قوامه التوازن بين الإنتاج لتلبية الطلب المحلى والإنتاج للتصدير ، والتوازن بين التصدير والاستيراد، حتى تتحقق المنفعة المتبادلة . فهل يعنى تغيير الحكومة اليابانية مؤخرا أن اليابان فى طريقها للحاق بالصين نحو هذه الاختيارات السياسية الجديدة ؟ كل المؤشرات ترجح ذلك ، فإن حدث أن اختارت اليابان أيضا تحفيز الطلب المحلى لاستعادة الانتعاش الاقتصادى ، فسوف يسرى هذا الاختيار فى بقية دول المنطقة . وإن تحقق التقاهم التجارى بين الصين واليابان والولايات المتحدة - بدلا من المنافسة - فسوف يسهل الخروج من الأزمة الراهنة ، كما سيمهل أيضا تحقيق الإجماع الدولى المطلوب لإيجاد نظام للرقابة الدولية على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والمضاربة على أسعار العملات .

ففى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١، واستقلال الجمهوريات الآسيوية عنه ، بدأت الدول الغربية فى تكثيف جهودها لاستكشاف الإمكانيات البترولية والغازية المحتملة فى تلك الجمهوريات - وكانت الاكتشافات هائلة خاصة فى جمهورية تركمانستان . وحيث إن تلك الجمهورية لا تتمتع بمنافذ بحرية ، كان من المحتم أن يتم نقل الغاز المستخرج من خلال أنابيب عبر دولة ثانية تتمتع بمنافذ بحرية للتصدير إلى العالم الخارجى ، ومن هنا بدأ الصراع .

مراجعة بترولية

وقد ضاعف من حدة الصراع أن الغالبية العظمى من دول آسيا الصناعية المساعدة تعاني من فقر شديد - تختلف درجاته من دولة لأخرى - فى موارد الطاقة، خاصة فى مجالى البترول والغاز الطبيعى . فاليابان تستورد ٨٠% من حاجياتها البترولية من دول الخليج، وهى نفس النسبة التى تستوردها الهند ، فى حين تصل واردات الصين إلى ٤٠% ، ومن المتوقع أن ترتفع فى السنوات الأولى من القرن المقبل إلى أكثر من ٦٠% ، وهى نفس النسبة تقريبا التى تستوردها باكستان حاليا . أما على الجانب الآخر ، فإن دولا مثل الولايات المتحدة - وإن كانت لا تعاني من أزمة طاقة - لا ترغب فى أن تترك هذا المورد الجديد ، الذى يشكل شريانا للحياة للدول الصناعية الآسيوية النامية ، بدون أن تفرض عليه سيطرتها .

ومما يضاعف من حجم مشكلة نقص مصادر الطاقة لدى دول آسيا ، طول خطوط مواصلات ونقل الطاقة المستوردة - ومعظمها من الخليج العربى - مما يتيح فى حالة الأزمات قطعها . وبالرغم من أن رائحة الغاز الطبيعى والبترول هى التى تقود الجانب الأكبر من مفاوضات هذه الدول فى منطقة آسيا الوسطى ، فإن غالبية المسؤولين فى تلك الدول لا يتحدثون عن تلك القضية ، التى تستشعر مدى حساسيتها عند طرحها عليهم ، فقد اكتفى رئيس وزراء الصين تشو رونجى بقوله إن بلاده رفضت عرضا لشراء حقول بترول فى كازاخستان . وأيضاً ، فإن عددا من الخبراء المعتمدين فى أحد مراكز الدراسات الاستراتيجية المهمة فى بكين ، عندما

فتح معهم موضوع بترول آسيا الوسطى وما يشكله كمحدد لسياسات الصين فى تلك المنطقة ، التزموا الصمت التام وفضلوا الاستماع إلى وجهات نظر وتصورات أعضاء وفد "الأهرام" الصحفى حول هذا الموضوع المهم !.

وبالرغم من ذلك التصريح المهم والكاشف الذى أدلى به رئيس الوزراء الصينى ، فإن ذلك لا ينفى وجود تحرك صينى نشيط لتأمين نصيب لها من ثروات آسيا الوسطى من الغاز والبترول ، بالإضافة إلى الدخول فى اتفاقات مع الحكومة العراقية لنفس الغرض .

وإذا كان الصمت هو "العملة" المفضلة التى تحصل عليها عند فتح هذا الموضوع فى الصين ، فإنه يكون أيضا العملة المتداولة عند الحديث عن نفس الموضوع مع المسئولين الهنود. فبسؤال جميع المسئولين الهنود ، بدءا من رئيس الوزراء ومرورا بوزير الدفاع والعديد ممن دون ذلك من المسئولين ، حول ما يتردد من أطماع هندية فى مصادر الطاقة سواء فى آسيا الوسطى أو الخليج ، تتكشف من خلال بناء أسطول بحرى يضم حاملات طائرات وغواصات نووية ، كانت الإجابة الدائمة أن الهدف لا يتعدى تأمين المواصل الطويلة للهند !. إلا أن ذلك النفى البسيط لا ينفى حقيقة دفع الهند بخبراء ومستشارين عسكريين إلى جانب التحالف الأفغانى الشمالى المعارض لحكومة الطالبان الموالية لباكستان ، التى جاءت أساسا لتأمين مرور خط أنابيب نقل غاز آسيا الوسطى لباكستان ، وهو نفس ما فعلته إيران بالدفع بمقاتلين لها فى صفوف حزب "وحدات" الشيعى الأفغانى ضمن التحالف الشمالى المعارض !.

مراجعة باكستانية

وإذا كان الصمت هو العملة السائدة فى كل من الصين والهند فيما يتعلق بمسائتهما فى آسيا الوسطى تجاه موارد الطاقة ، فإن الصمت لا يعدو أن يكون "من الفضة وليس من الذهب" فيما يتعلق بهذه القضية بالنسبة للمسئولين

الباكستانيين . إلا أن ذلك لم يمنع جوهر أيوب خان وزير خارجية باكستان - في حديثه مع بعثة "الأهرام" الصحفية - من أن ينأى بسياسة بلاده ، فيما يتعلق بمشروع نقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى عبر باكستان ، عن تحركات بلاده داخل أفغانستان . ولعل هذا التحفظ في الإجابة يعود إلى الاتهامات التي توجه لباكستان بمسؤوليتها عن خلق جماعة الطالبان ودعمها عسكريا وسياسيا ، حتى استولت على الحكم في أفغانستان وعلى أكثر من ٨٥% من مساحة البلاد في عام ونصف العام فقط . إلا أن هذا التحفظ يتلاشى عند الحديث مع الجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستاني السابق في حكومة رئيسة الوزراء السابقة بنظير بوتو ، وأبرز المتخصصين في الشؤون الأفغانية ، الذي يرد على سؤال حول ماهية المصالح الباكستانية في أفغانستان حاليا بقوله : "إنها المصالح الاقتصادية في المقام الأول ، تلك المصالح التي تعتقد إيران أنها تتصادم مع مصالحها المتمثلة في الرغبة في إقامة طرق مواصلات وتجارة مع جمهوريات آسيا الوسطى ، التي تتمتع بأسواق ضخمة واقتصادات متشابكة ، بالإضافة إلى تمتعها بالعديد من الموارد الطبيعية المهمة وعلى رأسها الغاز الطبيعي والبتترول.." . ويستطرد الجنرال بابر قائلا : "في بداية التسعينيات تبهنا في باكستان إلى أهمية شق طرق مواصلات آمنة من تركمانستان عبر أفغانستان ، تلك المسافة التي تصل إلى ٨٠٠ كم ، ثم من حدودنا مع أفغانستان حتى ميناء كراتشي ، ذلك الطريق الموجود بالفعل والذي يبلغ طوله ٨٠٠ كم . إلا أن إيران كانت تقف على نفس الطريق وب نفس الأهداف التي تحذونا ، مع الفارق أن الطريق الذي توفره لمشروعات نقل الغاز والبتترول يبلغ طوله ٣٢٠٠ كم ، كما أنه ينتهي على الخليج العربي وليس على البحر المفتوح مثلما هو الحال لدينا . ومن هنا كان الصراع الأخير والذي جر العديد من الدول بما في ذلك إيران وباكستان على الساحة الأفغانية.." .

وحيث إنه من الصعب جغرافيا تفادي مرور خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى العالم الخارجي عبر شمال أفغانستان أولا ، إذا ما كان سينتهي عبر إيران ، أو أن يقطع الخط شمال أفغانستان إلى جنوبها إذا كان سينتهي عبر أراضي باكستان ،

فإن تلك الحقيقة الجغرافية أشعلت حرباً غير معلنة رسمياً بين البلدين فوق أراضي أفغانستان .

وطبقاً لقاعدة "إن رأس المال جبان" ، فإن شركات البترول الغربية - التي كانت تميل في البداية إلى الخط الباكستاني - اشترطت أن يتم تأمين استثماراتها التي ستزيد على ٤٠ مليار دولار من خلال تأسيس سلطنة مركزية قوية في أفغانستان تبسط نفوذها على كامل التراب الأفغاني ، بعد أن يتم إزاحة جماعات المجاهدين الذين مزقوا الدولة إلى إقطاعيات متحاربة على السلطة طوال الوقت . وكانت إجابة باكستان هي الدفع بجماعة الطالبان الأصولية ودعمها لكي تسيطر في خلال عام فقط على ٨٠% من أراضي أفغانستان . في الوقت ذاته نزلت إيران بثقلها لدعم وتسليح الفصائل الأفغانية المشكلة للتحالف الشمالي ، والذي يضم أكتليات الطاجيك والأوزبك والهزارا من الشيعة والتركمان ، وذلك لكي لا يتيح لباكستان فرصة تأمين طريق الأنابيب من شمال أفغانستان إلى جنوبها ، في الوقت الذي تؤمن فيه هي مرور طريق الأنابيب لها عبر شمال أفغانستان .

الأب الروحي

الجنرال نصير الله بابر وزير داخلية باكستان السابق معروف عنه أنه الأب الروحي لجماعة الطالبان الأفغانية ، وأنه هو الذي دفع بهم على المساحة بهدف تأمين مرور خط أنابيب البترول عبر أفغانستان ومن ثم باكستان . يقول تعليقاً على ذلك : "إنه من الممتع ومن دواعي الفخر أن يشاع عنك أنك الأب الروحي لهذا العدد الضخم من الناس الذي يربو على مئات الآلاف من البشر ، وأنا لا أستطيع أن أنتكر إلى عرقى ، فأنا من عرق البشتون الذي ينتمي إليه الطالبان ، وهو العرق الغالب على أفغانستان ، كما أن له امتداداً كبيراً على الجانب الآخر من الحدود الباكستانية . ولكن دعوني أؤكد لكم أن العامل الرئيسي لظهور الطالبان على بقية الفصائل الأفغانية هو يأس الشعب من صلاح تلك الفصائل وانتباهها إلى مصالحه" .

وبالرغم من الاعتراف الضمني للمسئول الأمنى الباكستانى السابق بمسئوليته عن الدفع بالطالبان على الساحة ، فإن الصراع لا يقتصر على باكستان وإيران فقط - وإن كانت الدولتان هما الأقوى فرصا للحصول على خط الأنابيب ، ومن ثم فإن الصراع بينهما هو الأقوى- حيث إن روسيا تعد منافسا قويا ولاعبا رئيسيا فى الصراع الإقليمى - الدولى الدائر حول هذا المشروع .

فموسكو ما زالت تعتبر - نفسها حتى الآن - الجمهوريات الآسيوية جزءا من مجالها الحيوى الأمنى والاقتصادى ، كما أنها تتعرض لضربات ساحقة من الغرب تتمثل فى توسيع نطاق حلف الأطلسى شرقا على حسابها فى أوروبا الشرقية ، مما يدفعها لى تسعى بقوة ويعنف إلى تدعيم وتوسيع مجالها الحيوى فى اتجاه الجنوب شرق صوب الجمهوريات الآسيوية .

نعود إلى منظر السياسة الباكستانية فى أفغانستان ، إذ يقول الجنرال نصير الله بابر : "أما بالنسبة للهند ، فإنها تطمح فى الحصول على جزء من تلك الكعكة لى تنتقل من خلالها خطوط الأنابيب إلى بنجلاديش ، ومن ثم إلى بورما ، قبل أن تصل إلى ماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا .." . ويضيف بابر : "كانت البداية مع شركة أرجنتينية تعاقدت معنا فى باكستان ومع حكومة الرئيس السابق برهان الدين ربانى فى أفغانستان ، لمد خط أنابيب الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان ثم باكستان . وفى ذلك الوقت لم يهتم الأمريكيون بما يدور حول هذا المشروع ، إلا أنهم سرعان ما غيروا موقفهم وأدركوا أهمية هذا المشروع فى المستقبل ، مما حدا بالولايات المتحدة إلى أن تدفع بشركة يونيكول الأمريكية - السعودية إلى الحيلة لى تتضمن أمريكا إلى قائمة اللاعبين فى المنطقة .." .

مقايمة سياسية

فى رده على سؤال حول ما يردده بعض أطراف الصراع فى المنطقة عن محاولة باكستان تحويل أفغانستان إلى مجرد عمق استراتيجى لها ، وباستغلالها

كمعبر لأسواق آسيا الوسطى ، يقول محمد صديق خان وزير الدولة الباكستاني للشؤون الخارجية : "هذا كلام سطحي ، حيث إن العمق الاستراتيجي لنا قد تحقق من خلال جمهوريات آسيا الوسطى ، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وهو الأمر الذي كان نصرا استراتيجيا كبيرا لا يفوقه سوى قيام دولة باكستان نفسها .. والسبب في ذلك هو أن الاتحاد السوفيتي كان الحليف الاستراتيجي الأكبر للهند .." .

وردا على سؤال بشأن تغافله عن حقيقة أن جمهوريات آسيا الوسطى ما زالت ترتبط بعلاقات أمنية واقتصادية وثيقة مع موسكو ، مما ينفي ما يتحدث عنه من كونها عمقا استراتيجيا أمنيا واقتصاديا لباكستان ، يقول خان : "وماذا في ذلك ؟ .. نحن لم نطمح في تحويل تلك الجمهوريات إلى موقف العداء لموسكو ، ولكن وجهة النظر هي أنها لم تعد معادية لنا . وفي النهاية فهي دول إسلامية ، ومع الوقت فإنها تتحول تدريجيا نحونا" . ويضيف الوزير الباكستاني : "لقد دفعت باكستان ثمننا باهظا أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان من تدفق أكثر من أربعة ملايين من اللاجئين إليها ، ما زال موجودا منهم على أراضينا حتى الآن أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ ، بالإضافة إلى انتشار تجارة المخدرات والسلاح وبالتالي انتشار ثقافة السلاح والعنف في مجتمعنا . والآن عندما نتحدث عن وقف الحرب في أفغانستان ، فنحن نتحدث عن مصلحة مشتركة . ولا يمكن لأحد أن ينكر علينا رغبتنا في تأمين الوصول إلى أسواق في آسيا الوسطى" .

وبالرغم من أن الحرب الدائرة الآن في أفغانستان تجمع بين كونها حربا بين زعماء يستهدفون مصالحهم وطموحاتهم الخاصة للسلطة ، وبين كونها "مقاصلة" لتسوية حسابات إقليمية ودولية – مستغلة في ذلك طموحات القادة المحليين – فإن أحمد شاه مسعود يضع توصيفا آخر أكثر اتهاما بشكل مباشر ، فيقول : "بل هي حرب بين وكلاء باكستان في أفغانستان من جانب ، وبيننا من جانب آخر.." . ويضيف مسعود : "لعلكم سمعتم عن مشروع خط أنابيب البترول والغاز الذي تتيهه شركة يونيكول بالاتفاق مع حكومة الطالبان صوريا ومع باكستان فعليا .. ونحن لسنا ضد الخط في حد ذاته ، وإنما نحن ضد أن تقوم باكستان بخلق جماعة الطالبان

لكي تؤدي المشروع لهم تحت وهم أن هذه الجماعة هي التي مستفرض الاستقرار والسلام في البلاد ..". وبمواجهة شاه مسعود بما يتردد عن مخطط إيران مع التحالف الشمالي الأفغاني لتحويل مسار خط أنابيب الغاز لكي يمر عبر شمال أفغانستان إلى إيران وحرمان باكستان من هذا المشروع ، قال مسعود : "هذا الغلام غير صحيح ، وإذا أمكننا نحن التحالف الشمالي بزمام الأمور ، فإن الخط سيذهب عبر أراضينا في أفغانستان إلى باكستان ويلتهى في كراتشي ..".

وإذا كان من غير المستغرب أن نجد صراعا علنيا وغير علني من جانب قوى إقليمية مثل باكستان وإيران والهند على هذا الخط من ناحية ، وقوى أخرى دولية لها مصالح كونية مثل الولايات المتحدة ، فإنه من الغريب أن نجد دولة مثل إسرائيل ضالعة في هذا الصراع بشكل غير معلن وغير مباشر . فإسرائيل المحرومة من مصادر الطاقة التقليدية الرخيصة نجدها قررت نزول حلبة الصراع ، من خلال قيام أكبر شركة إسرائيلية في مجال إنشاء خطوط أنابيب نقل البترول بتنفيذ خط نقل الغاز التركماني ! .

وفي محاولة منه لتطمين القوى الإقليمية الفاعلة في الصراع الحالي على مشروع مد خط أنابيب الغاز من تركمانستان ، أكد السيد افتخار مرشد نائب وزير الخارجية الباكستاني والمبعوث الخاص لبلاده للوساطة في الأزمة الأفغانية ، أنه من مصلحة جميع الأطراف في المنطقة وقف الحرب الدائرة في أفغانستان ، وأن "عكة السلام" فيها ما يكفي الجميع على المدى البعيد ، وأن باكستان لم ولن تتكرر مصالح القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة ! . وفي الوقت ذاته ، اتهم المسئول الباكستاني قوى خارجية - رفض أن يحددها - بالوقوف وراء تصعيد القتال من خلال إمدادات السلاح التي تتدفق على الفصائل المتحاربة . وقال مرشد في تصريحاته : اسمحو لي أن أطرح على قادة الأفغان السؤال التالي : "ماذا ستقولون لربكم في قبوركم على ما أنزلتموه ببلادكم من دمار شامل ؟!" .

علاقات مصر التجارية مع نمور آسيا

يحيى غانم

بالرغم من الرصيد الهائل الذى تتمتع به مصر لدى العديد من دول آسيا على الصعيدين السياسى والدينى ، فإن هذا الرصيد لا يقابله رصيد على صعيد العلاقات التجارية ، بل على العكس من ذلك تماما . فمن بين الدول الخمس الآسيوية التى يتناولها هذا الكتاب تفصيلا ، تأتى إندونيسيا كأكبر دولة إسلامية فى العالم برصيد من السكان المسلمين يربو على ١٩٠ مليون نسمة ، كما تأتى باكستان كثنانى أكبر دولة إسلامية برصيد من السكان المسلمين يتجاوز ١٣٠ مليون نسمة ، فى حين ترتبط الأقلية المسلمة المتميزة فى سنغافورة بعلاقة روحية متينة مع مصر ، من خلال الإسهامات المتميزة التى تقدمها مصر على هذا الصعيد ممثلة فى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف . أما الصين ، فإنه بالرغم من أن عدد الأقلية المسلمة فيها لا يتجاوز ٢٠ مليونا ، يتركزون فى مقاطعة شينجيانج ، فإن العلاقات السياسية المتينة بين البلدين لم يتم ترجمتها حتى الآن إلى ميزان تجارى متوازن لصالح مصر ، حيث إن الوثائق والأرقام لا تكذب ، فإنه من الأفضل أن نتركها هى التى تتكلم فى هذا المقام .

إندونيسيا .. الاتفاقات أثنى من التجارة

بإلقاء نظرة على الإطار التعاقدى بين مصر وإندونيسيا فى المجال التجارى

والاقتصادي ، نكتشف وجود "ثروة" من الاتفاقات في هذا المجال ، نذكر منها : اتفاق تشجيع التجارة الموقع بالقاهرة عام ١٩٧٧ ، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمار الموقع بجاكرتا عام ١٩٩٤ ، واللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي التي تم تأسيسها عام ١٩٨٦ وعقدت ثلاث دورات لها آخرها في جاكرتا عام ١٩٩٤.

وبالرغم من تلك "الثروة" من الاتفاقات المشجعة للتبادل التجاري ، نجد أن الصادرات المصرية إلى إندونيسيا تقسم بضآلتها الشديدة وعدم الاستقرار في الوقت ذاته . وباستعراض أرقام الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ ، نجد أنها ارتفعت بنسبة ١٠٩% مقارنة بعام ١٩٩٢ ، كما أنها ازدادت بنسبة ٣١٧% عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بنسبة ٥٠% عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ ، ثم ازدادت مرة أخرى بنسبة ١٠٦% عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ ، ثم عادت وانخفضت بنسبة ٤٦% خلال الفترة من يناير - سبتمبر ١٩٩٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٦ . ويرجع ذلك إلى ارتباط الصادرات بصفقات عارضة أحيانا من القطن وأحيانا أخرى من الفوسفات ، وعدم وجود سلع مصرية لها صفة الاستقرار باستثناء البرتقال والبلح نصف الجاف والكسبرة . أما بالنسبة للواردات ، فإنها تنقسم أيضا بعدم الاستقرار ، وإن كانت بصورة عامة تأخذ شكل التزايد ، وذلك نتيجة الصادرات الإندونيسية للسوق المصرية ، وحاجة هذه السوق إليها مثل البن ، الفشار ، زيت النخيل ، معلبات السمك والتونة ، اللدائن ومصنوعاتها ، المطاط ومصنوعاته مثل إطارات السيارات ، خشب الألاكاش ، الورق والورق المقوى ، الألياف الصناعية ، الزجاج ، الأجهزة المنزلية والمعدات الكهربائية .

وباستعراض الأرقام السابقة يتضح وجود خلل كبير ومستمر في الميزان التجاري ، وذلك لتزايد الصادرات الإندونيسية للسوق المصرية ، نظرا لاحتياج المستورد المصري للملح الإندونيسية ، ويظهر ذلك جليا من إحصاءات الفترة من يناير - سبتمبر عام ١٩٩٧ ، مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٦ . أما بالنسبة للصادرات المصرية للسوق الإندونيسية ، فهي منخفضة للغاية باستثناء

عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اللذين تم فيهما تصدير صفتى قطن قيمتهما ٦٩ مليون دولار .

وعلى الرغم من اتساع حجم السوق الإندونيسية التى يبلغ تعداد سكانها ٢٠٣ ملايين نسمة ، فإن من أسباب تدنى حجم الصادرات المصرية إلى السوق الإندونيسية، بُعد هذه السوق وعدم اكتشاف إمكاناتها من جانب المصدرين المصريين حتى الآن ، بالإضافة إلى عدم ميل المصدر المصرى - بصفة عامة - إلى التصدير إلا عن طريق الاعتمادات المستندية أو السداد المقدم ، بدون تقديم تسهيلات فى السداد كما يفعل مصدر الدول الأخرى ، ورغبة المصدر المصرى فى التعامل مع الأسواق التقليدية المعروفة له .

ويتزامن ذلك الميل الشديد من جانب المصدر المصرى للأسواق التقليدية فى الغرب ، وتجاهل الأسواق فى دول جنوب شرق آسيا ، مع الرغبة الشديدة من جانب تلك الدول فى تشجيع الجانب التجارى المصرى . وفى حديثه الشامل يقول رئيس إندونيسيا الدكتور بحر الدين حبيبي: "نحن نكن أطيب المشاعر تجاه مصر ، ولدينا رغبة شديدة فى تطوير العلاقات التجارية معها ، وتلك مهمة سوف أعمل على تحقيقها بشكل شخصى" .

وواقع السوق فى إندونيسيا يوضح أنها مؤهلة لتلقى المنتجات المصرية التالية: الأسمنت - الفوسفات - الجبس - الصلب - أوانى الطهى - الألومنيوم - الصاج - أطقم الصينى - النجف - السجاد اليدوى والميكانيكى المتميز - الموكيت - السيراميك - المنتجات اليدوية الإسلامية - لوحات قرآنية من القماش والبردى - النحاس - مشغولات فضية إسلامية - زجاجات عطور مصنوعة يدويا - منتجات خان الخليلي - مشغولات نحاسية لتزيين الأثاث - البلح نصف الجاف - البرتقال - الخضراوات الطازجة والمجففة - التوابل خاصة الكبيرة .

باكستان .. لا صوت يعلو على صوت الثقافة

تتميز العلاقات بين مصر وباكستان بالقوة والخصوصية ، خاصة على الصعيدين الدينى والثقافى ، حيث تعتبر العلاقات الدينية والثقافية من أهم العلاقات الثنائية بين البلدين ، وذلك لأسباب تاريخية تتعلق بدخول الإسلام فى هذه المنطقة . كما توجد اتفاقية للتعاون الثقافى منذ عام ١٩٥٣ ، وتم تجديد بروتوكولها التنفيذى لمدة ثلاث سنوات من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩ . فى الوقت ذاته يقدم المركز المصرى الدولى للزراعة للجانب الباكستانى ١٠ منح تدريبية سنويا فى مختلف التخصصات ، كما يقدم الأزهر ١٥ منحة دراسية جامعية سنويا ، بالإضافة إلى إرساله كتباً ومطبوعات إسلامية باللغة العربية للمؤسسات والمدارس الإسلامية الباكستانية . فى حين تقدم باكستان ١٠ منح دراسية سنويا للطلاب المصريين للدراسة بالجامعات الباكستانية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة الأزهرية التعليمية فى باكستان ٥٨ أستاذا فى العام الدراسى ٩٦ - ١٩٩٧ ، تم توزيعهم على الجهات المختلفة فى إسلام آباد و لاهور و كراتشى وغيرها من المدن الرئيسية ، ويحمل الأزهر رواتبهم . كما أنشئ عام ١٩٩٢ المعهد الأزهرى للמודجى بإسلام آباد ، ويبلغ عدد المدرسين به ١٣ مدرسا يحمل الأزهر مرتباتهم أيضا . أما الجامعة الإسلامية العالمية ، فوجود بها ٥٠ أستاذا مصريا تتحمل وزارة التعليم مرتباتهم بما يقدر بحوالى مليون دولار منذ عام ١٩٨٥ . ويقول مصدر باكستانى رفيع المستوى : " لا شك فى أن مصر بوسطيتها على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والدينية ، تلعب دورا مهما فى العالم الإسلامى بصفة عامة ، وفى باكستان بصفة خاصة ، من خلال التفوق الثقافى والتعليمى الذى تقدمه فى هذه المنطقة من آسيا .

وعلى الرغم من هذا الرصيد الدينى والروحى الضخم ، فإن أرقام التجارة بين البلدين تتوارى أمام هذا الرصيد ، فقد بلغ إجمالى حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من يوليو ٩٦ إلى أبريل ٩٧ حوالى ٤٥٦ مليون دولار ، بينما كان فى الفترة من يوليو ٩٥ إلى يوليو ٩٦ حوالى ٦٢ مليون دولار ، بلغ نصيب

الصادرات الباكستانية إلى مصر منها ٣٧١ مليون دولار ، فى حين بلغ نصيب مصر ٨٤٦ مليون دولار ، وهو الأمر الذى يمثل خلافا شديدا جدا فى الميزان التجارى فى غير صالح مصر . وتتمثل أهم الصادرات المصرية لباكستان فى : القطن طويل التيلة - غزل القطن - الفوسفات - البترول ومشتقاته - النباتات والأدوية - منتجات الألومنيوم - المنتجات الكيماوية والزجاجية - بذور البرسيم . أما أهم الواردات المصرية من باكستان فهى : القطن قصير التيلة - الصوف - المنتجات الجلدية - أدوات الجراحة وأجهزة المستشفيات - الأدوات الرياضية - السجاد - التبغ .

الصين بعد جغرافى وتبادل تجارى

تتميز العلاقات التجارية بين مصر والصين بالاستقرار والنمو المتزايد ، ولكن ليس فى صالح ميزان مصر التجارى ، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين فى عام ١٩٩٧ أكثر من ٥٢٠ مليون دولار ، كان نصيب صادرات مصر منها نحو ٥٧ مليون دولار ، فى حين كانت صادرات الصين لمصر حوالى ٤٦٤ مليون دولار .

ومن الملاحظ أن الميزان التجارى يظهر عجزا مستمرا وكبيرا فى غير صالح مصر ، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة والمستمرة فى وارداتنا من الصين ، حيث تحسن نوعياتها وانخفاض أسعارها بالمقارنة بمنتجات الدول الأخرى ، خاصة إن الصين تقدم دعما كبيرا لصناعاتها الوطنية ، مما يجعل أسعار صادراتها أقل بكثير من أسعار الدول الأخرى . وأهم وارداتنا من الصين الكيماويات والأصبغ ، والسلع الهندسية والكهربائية ، والمنتجات الحديدية ، والموتورات الكهربائية ، والأحذية ، والأدوات الرياضية ، ولعب الأطفال ، وغيرها . وعلى الجانب الآخر ، فإن حجم صادراتنا لا يتناسب مع حجم الواردات ، ويرجع ذلك إلى طبيعة وظروف السوق الصينية . فالميزان التجارى للصين يحقق فائضا مع جميع دول العالم

وبدرجة ملحوظة، وتكفى الإشارة إلى أن صادرات الصين عام ١٩٩٧ بلغت حوالى ١٨٣ مليار دولار ، فى حين بلغت وارداتها حوالى ١٤٢ مليار فقط ، أى وصل فائض ميزانها التجارى مع العالم إلى ٤٠ مليار دولار . فسياسة الصين التجارية هى الاعتماد على منتجاتها الصناعية، وبالتالي فإنها تستورد التكنولوجيا العالمية والمعدات الصناعية الإنتاجية ذات التقنية المتقدمة ، كذلك المواد الأولية والخامات اللازمة لصناعاتها ، ولا تستورد السلع المصنعة . لهذا فإن صادراتنا للصين تتركز فى البترول الخام والقطن الخام ، وإن كنا قد نجحنا فى زيادة صادراتنا فى عام ١٩٩٧ بدرجة ملموسة ، حيث أدخلنا بعض السلع الصناعية مثل المربات والميراميك والمنتجات الحديدية .

ومع ذلك ، فإن الصين تعد من أهم الأسواق الواعدة لمصر ، والأمل معقود على مضاعفة صادراتنا لها . إذ أن الصين مستتضم لمنظمة التجارة العالمية ، وبالتالي ستفتح أسواقها على العالم عن طريق تخفيض تعريفاتها الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية . بالإضافة إلى تزايد حجم الطلب على السلع الأجنبية فى الصين نتيجة تحسن مستوى المعيشة لارتفاع الدخل وتطوُّش الشعب الصينى للسلع الأجنبية ، وهو ما يدعونا للاهتمام بالسوق الصينية ، وبذل كل الجهود لاقتحامها من الآن .

الطريق إلى سنغافورة

بالرغم من ارتفاع المستوى التعاقدى بين مصر وسنغافورة فيما يتعلق باتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار والتجارة ، وبالرغم من ارتفاع التبادل التجارى بين البلدين فى السنوات من ٩٠ - ١٩٩٦ حتى وصل إلى ٢٣٨ مليون دولار أمريكى ، فإننا نجد أن حجم التجارة لا يعكس أهمية العلاقات الثنائية ، كما أنه يميل فى غير صالح مصر ، وإن كان ليس بالشدة التى تميز العلاقات بين مصر والدول السابقة . ولعل السبب فى تلك الظاهرة أن ٩٥% من صادرات مصر لسنغافورة من

البترول الخام والمنتجات البترولية بقيمة تصل إلى ١٤٨ مليون دولار ، بينما بلغت قيمة صادراتنا السلعية غير البترولية في نفس العام (١٩٩٥) نحو ٨ ملايين دولار فقط ، ولذا فإنه بمجرد انخفاض صادراتنا البترولية في عام ١٩٩٧ تراجع حجم التجارة إلى ١٧٩ مليونا فقط .

وبالرغم من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار ، فإن حجم استثمارات سنغافورة في مصر لا يتجاوز الـ ٥٠ مليون جنيه مصرى ، تتركز في مشروعات صناعات الزيوت النباتية وعبوات الصفيح والدهان والجوت ، وهو مبلغ ضئيل جدا قياسا بحجم استثمارات سنغافورة الخارجية ، والتي تقدر في آسيا فقط بنحو ٨ مليارات دولار أمريكى . ويفصح السنغافوريون صراحة عن الرغبة في توجيه استثماراتهم لمشروعات تتوفر فيها عناصر الريح السريع والمضمون والأمن لرؤوس أموالهم .

وقد كان الأمل كبيرا في الدخول بالعلاقات التجارية بين البلدين إلى مرحلة انطلاق جديدة ، من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بين مصر وهئية ميناء سنغافورة تقضى بتقديم الجانب السنغافورى الخبرة والتقنيات الحديثة لتنفيذ مشروع شرق القرية . وتنفيذا للمذكرة ، سافرت بعثة من الهيئة إلى مصر في أبريل عام ١٩٩٧ لدراسة المشروع ، وبدأت الهيئة في الوقت نفسه في مشروع آخر منافس في ميناء عدن اليمنى ! .

خلل الميزان التجاري الرومى .. حالة غير هيئوس منها !

منذ أربعينيات هذا القرن أدركت مصر أهمية أن تأخذ زمام المبادرة بتحمل مسؤولياتها الدينية والثقافية في جنوب شرق آسيا بصفتها قلب العالم الإسلامى السنى ، وذلك بالرغم من البعد الجغرافى لتلك المنطقة من العالم الإسلامى عن القلب . وقد كانت مصر في ذلك بعيدة النظر ، كما كانت كعدها دائما ، تتحرك نحو

مسئولياتها متجردة من أى دوافع براجماتية، ثم أضافت ثورة يوليو فيما بعد دفعة قوية لذلك التحرك نحو شرق آسيا ، حتى أن المساعدات التى قدمتها مصر - وما زالت تقدمها - إلى دول تلك المنطقة فى شكل منح تعليمية فى المراحل الثانوية والجامعية وما بعد الجامعية بلغت ما يتجاوز المليار جنيه منذ بداية الستينيات.

وقد أسفر ذلك الدور الإيجابى الفعال الذى أخذته مصر على عاتقها - والذى لا يتطلب توافر الأموال فقط - عن نتيجة مهمة للغاية ، ألا وهى خلق آلاف من الكوادر على جميع المستويات وفى جميع المجالات فى تلك الدول - بما فى ذلك باكستان وإندونيسيا ومنغافورة وأفغانستان وماليزيا وغيرها من دول تلك المنطقة ، التى تدن بالولاء لمصر ، والتى تعتبر مصر وطنها الثانى . ومن هذا المنطلق فإن العديد من زعامات تلك المنطقة هى التى ترغب بشدة فى تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين دولها ومصر . والغريب أن مصر لا تدرك حجم "الأصول البشرية" التى تمتلكها فى تلك المنطقة ، ومن ثم لا تحاول استغلالها بالشكل المناسب . وإذا كانت مصر لديها رؤية واضحة فى الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات بتأسيس قاعدة نفوذ روحى وثقافى لها فى تلك المنطقة تمهيدا لاستغلالها سياسيا واقتصاديا فيما بعد ، فإنه يبدو أن تلك الرؤية قد غابت فى العقد الأخير ولم يتبق منها سوى استمرار برامج المساعدات التعليمية والثقافية والدينية الضخمة فقط ، والتى تكلفها ملايين الجنيهات سنويا !.

يقول مصدر اقتصادى إندونيسى : إذا أقدمت مصر على تحريك أصولها الروحية والثقافية فى المنطقة ، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعريف بالمنتجات المصرية ، فإن الميزان التجارى سينقلب لصالح مصر فى وقت قياسي بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى .

واقع آسيا الأمنى

د. حسن أبو طالب

لا يخلو الذهاب إلى آسيا من متعة الاكتشاف ، لما هو مادى ولما هو متعلق بالمعنويات والمشاعر الجماعية المتبادلة بين الشعوب والمجتمعات . فمن اليسير على الزائر أن يدرك مدى الشعور بالأمن لدى هذا البلد أو ذاك ، وأن يكتشف الفروق في السياسات والمواقف تجاه نفس القضايا الأمنية ، وكيف تتركها هذه اللخبة أو تلك ، وكيف يتم التعامل معها . فالدول الخمس التى يتعرض لها هذا الكتاب ، عنت فى الواقع خمس وجهات نظر أساسية ومختلفة تجاه قضية الاستقرار الإقليمى فى آسيا ككل ، وفى بعض مناطقها المتميزة على وجه الخصوص . وبالطبع فلكل من هذه الدول مبرراتها ودوافعها ، ولكل منها مواقفها وسياساتها الأمنية من جانب آخر . وإذا كانت أدبيات العلاقات الدولية وضعت ثنائية "الخبز فى مواجهة السلاح" أو "التنمية فى مواجهة الأمن" ، فهى تعبر بذلك عن مدى صعوبة الاختيار الذى تواجهه دولة ما فى لحظة تاريخية بعينها ، لاسيما عندما يصير عليها تحديد أولوياتها السياسية والاستراتيجية . ومثل هذه الصعوبة تزداد أو تقل تبعا لحجم التحديات الخارجية التى تحيط بالبلد ، وبكيفية إدراك الغالبية العظمى من الشعب لهذه التحديات . فإذا وصل الأمر إلى حد اليقين بأن التحدى الخارجى يهدد وجود الكيان المحلى والوطنى ذاته ، فإن قضية الأمن بكل تداعياتها تصبح الأولوية التى لا يقاس عليها شيء ، ويضحى من أجلها بكل شيء ، بما فى ذلك

رغد العيش والتنمية . ويصير الوضع مختلفا حين نقتل وطأة التحديات الأمنية ،
وحين نترك القيادات المحلية أن الأمر لا يعدو أن يكون تهديدات عابرة ، أو مجرد
احتمالات بالتهديد لا تصل إلى إزالة الدولة أو تهديد وجود المجتمع ذاته .

خبرة الانكسار والهزيمة

مثل هذه الفروق تظهر جلية عند مقارنة حال باكستان ، مثلا ، بحال الهند أو
الصين أو إندونيسيا . فالشعور بالتهديد الجارف لدى باكستان يصل إلى أقصاه ،
معتمدا في ذلك على خبرة العلاقة مع الهند المليئة بالانكسار والهزيمة ، فضلا عن
الفارق الضخم في الإمكانات سواء المادية أو المعنوية . وهو شعور لم نجد مثيلا
له في الدول الأخرى التي زرناها . وكان وزير الإعلام الباكستاني ، الذي تولى
شرح دوافع بلاده لإجراء تجربة نووية بعد أسبوعين فقط من التجارب
النووية الهندية ، قد قال بوضوح : "لقد كنا على يقين من أن هناك عقوبات
اقتصادية ستوقع علينا، وأن وضعنا الاقتصادي سوف يتأثر كثيرا. ولكن كان
علينا الاختيار بين أمرين : الأمن الذي إذا ضاع فلن يكون هناك مجال
لإستعادته ، وبين الاقتصاد الذي هو بطبيعته متأرجح بين الصعود والهبوط ،
ويمكن معالجته في المستقبل" .

وعلى نفس المنوال سمعنا تحليلا مماثلا حول عظم التحديات التي تحيط
بباكستان من جانب جارتها الشرقية الهند ، من قبل خبراء معهد الدراسات الإقليمية
في إسلام آباد ، الذين أكدوا لنا على لسان رئيس المعهد ، اللواء متقاعد نشأت أحمد ،
أنه لا مجال للثقة في الهند ، أو في مظلة أمريكية لحماية باكستان ، أو الارتكان
إلى علاقة قوية لا تصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية والتحالف الكامل مع الصين،
وأن الأمر الوحيد المقبول أمام باكستان هو قبول التحدي الأمني النووي ، والسير
فيه ، ليس بغرض تهديد الآخرين ، وإنما بغرض ردع العدوان الهندي ضد باكستان
وضد المسلمين في كشمير ، التي تعد جوهر الصراع الحالي بين البلدين . ووفقا لما
قاله لنا وزير خارجية باكستان السابق جوهر أيوب خان ، فإن تكلفة الدفاع بالأسلحة

النوية أقل كثيرا من تكلفة الدفاع بالأسلحة التقليدية . فعلى سبيل المثال ، فإن شراء طائرة حديثة يكلف ١٤٠ مليون دولار ، وتكلفة إنشاء سرب من عشر طائرات يصل إلى ١٤ مليار دولار، بينما كل ما تم إنفاقه على البرنامج النووي الباكستاني طوال تاريخه عبر خمسين عاما، لم يزد على ٢٥٠ مليون دولار . ومثل هذه الحجة الاقتصادية في تبرير التسليح النووي وجدت من يعارضها أيضا على أسس اقتصادية. فباكستان سوف تخسر، من وجهة نظر المحلل الاستراتيجي زكي عزام ، ما مجموعه ٥٦٥ مليون دولار معونات في صورة معدات و سلع وتدريب من قبل اليابان والولايات المتحدة وهولندا وكندا وألمانيا وأستراليا ونيوزلندا ، كما ستفقد أيضا ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار أخرى من نفس المصادر في صورة تدفقات استثمارية ، كما ستعلق قروض صندوق النقد الدولي وهي في حدود ٧٠٠ مليون دولار ، وقروض أخرى من بنك آسيا للتنمية في حدود ٦٠٠ مليون دولار . وهذه كلها تكاليف عالية ، ولها آثارها السلبية على التنمية لعشرات السنوات القادمة . وفي إطار التحذير من مغبة التركيز على الأمن دون التنمية ، يقول محلل باكستاني آخر ، إن باكستان ركزت بالفعل على قضية الأمن ، وأهملت الجناح الآخر ، أي التنمية ، ومن هنا فقد انكسرت في ١٩٧١ .

تهديدات مستقبلية

لكن الأمر يختلف كثيرا لدى النخبة الهندية سواء التي في الحكم أو تلك التي تعمل في مراكز ومعاهد البحوث الاستراتيجية والأمنية . فباكستان لا تمثل لهما تهديدا حاليا ، اللهم إلا من زاوية ضيقة للغاية ، تتمثل تحديدا فيما يعتبرونه إثارة النزعات الأصولية والانفصالية في كشمير . وليس لدى النخبة الهندية شعور بالتهديد الخارجى في الوقت الراهن ، وإنما يركزون على أن الأوضاع في المستقبل قد تشهد مثل هذا التهديد ، من قبل جارتهم الشمالية الشرقية الكبرى ، أي الصين ، التي هي الآن في وضع كمن و تركيز على الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، التي تشهد تحسنا سريعا ومتواصلا ، الأمر الذى قد يدفع القيادة الصينية فى المستقبل إلى إعادة

حساباتها الاستراتيجية ، ومن ثم فتح العديد من الملفات الأمنية والحدودية المجمدة الآن مع الهند . وكان مثيرا لنا حين تقابلنا مع مدير معهد دراسات الدفاع والتحليل في نيودلهي ، أن أشار لنا إلى خريطة كبيرة معلقة على الحائط في مكتبه وصفها بأنها خريطة رسمية حديثة للصين ، ويظهر فيها اختلاف كبير في رسم الحدود الهندية الصينية عن تلك التي ترسمها الخرائط الهندية الرسمية . ففي الخريطة الصينية هناك أجزاء - والحديث لمدير المعهد جاسجيت سنج - من الهند تدخل في الأراضي الصينية ، تضم ولاية ايتال باراديش الهندية بأكملها ، والتي يعيش فيها أكثر من ٣٠ مليون هندي ، إضافة إلى أجزاء أخرى تم الاستيلاء عليها بالقرب من كشمير بالتواطؤ مع باكستان . ووفقا لاستنتاجات جاسجيت سنج ، فإن هذه الخريطة تعطى للهند مؤشرا على النوايا العدوانية الكامنة لدى الصين ، الأمر الذي يدفع للتحصن له في المستقبل . وإن جزءا من هذا التحصن كان وراء قرار إجراء التجارب النووية في مايو الماضي ، وأيضا وراء عمليات التحديث المستمرة للجيش الهندي ، ووراء بناء أسطول هندي حديث يضم حاملات يتم صنعها تماما بخبرة هندية كاملة .

إمراك دولة صغيرة

يختلف الوضع في كل من سنغافورة وإندونيسيا ، فالشعور بالتهديد له مصادره المختلفة، وله أيضا تداعياته المختلفة . ففي سنغافورة - تلك الجزيرة الصغيرة التي لا ترى بالعين المجردة إلا بصعوبة شديدة حين النظر إليها ، وهي محاطة بخريطة إندونيسيا ذات السبعة عشر ألف جزيرة المتناثرة على مساحة واسعة جدا - لا ترى أنها مهددة في وجودها ، وإنما تشعر بقلق مما يجرى من سباق للتسلح وتفجيرات نووية بدأتها الهند وتبعتها باكستان . وهذا القلق يصفه وزير الخارجية السنغافوري البروفيسور جايا كومار ، بأنه مبني على المبادئ . فبلاده ضد الانتشار النووي ، لأنه سيزيد سباق التسلح في المنطقة ، وهو آخر شيء تريده آسيا في الوقت الراهن . وفي نفس الاتجاه ، أكد لنا خبراء معهد الدفاع والدراسات

الأمنية فى جامعة تانجونج التكنولوجيا ، أن بلادهم ضد الانتشار النووى لأنه سيؤثر سلبا على جهود التنمية فى القارة من ناحية ، وسوف يثير تحديات أمنية ليس الآن مجالها ، لاسيما فى ضوء الآثار السلبية الكبيرة للأزمة الاقتصادية التى تمر بها بلدان القارة فى الوقت الراهن . غير أن الخوف من الصين أو النظر إليها كمصدر تهديد مستقبلى سواء لمنغافورة أو لغيرها من دول آسيا ، ليس مقبولا لدى خبراء المعهد ، ولا محررى الشئون الخارجية فى أبرز صحف سنغافورة "ستريت تايمز" STRAIT TIMES التى يرأس تحريرها السيد ليسلى فونج ، الذى أكد أن "الصين تعمل على تدعيم اقتصادها وتحسين أسلوب حياة مواطنيها ، وأنهم فى بكن ليسوا أغبياء لى يقوموا بالعدوان على أحد وبما يؤثر على علاقاتهم مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان . وأعتقد أنه من الصعب أن يتحول الصينيون عن أولوية الاقتصاد ، ومن الصعب التنبؤ بسلوكهم بعد ٢٠ أو ٢٥ عاما مثلا ، وسلوكهم الحالى إيجابى" . ويشير مثلا إلى أنهم قاموا بتسوية نزاعاتهم مع روسيا فى عام ١٩٩٧ بالطرق السلمية ، وهذا مؤشر إيجابى .

حاجس الامولية

وفقا لحديث السفير م. ر. ناثن مدير معهد دراسات الدفاع والاستراتيجية ، وكذلك السيد كواشونج كوان رئيس البرامج الخارجية بالمعهد ، فقد تبين لنا أن صورة الصين من قبل دولة صغيرة كسنغافورة ، تختلف تماما عن صورتها لدى دولة كبرى مثل الهند . ففي سنغافورة هناك تقييم إيجابى لدور الصين فى الاستقرار الإقليمى ، وفى مساعدة الدول الآسيوية التى تضررت من الأزمة الاقتصادية . وهم يرون فى الصين عامل استقرار إقليمى ، وأنه لا يوجد ما يدعو قادة بكن للحصول على أراض جديدة من الجيران أو مزيد من البشر . وأنهم يقبلون بدور أمريكى فى المنطقة ، لأنه يتوافق مع أهدافهم الكبرى فى الاستقرار الإقليمى . بيد أن التخوف الكبير لدى هؤلاء الخبراء هو مما يعتبرونه مدا أصوليا إسلاميا قد يبدأ من إندونيسيا أو ماليزيا . ومن اليسير إدراك هذا التخوف فى ضوء

وجود مسلمين من أصول ماليزية داخل نسيج المجتمع السنغافوري ، الذى لم يتشكل كمجتمع واحد إلا منذ أقل من أربعة عقود فقط.

مشاكل داخلية

فى إندونيسيا تبدو المشاكل الداخلية على قمة سلم الأولويات الأمنية ، وبحيث تتضائل أمانها نمسيا التحديات الخارجية . ومن اليسير القول إن التهديد أو الهاجس الأكبر الذى يعيشه أهل إندونيسيا سواء من النخبة أو المواطن العادى ، نابع أساسا - إلى جانب الأزمة الاقتصادية الطاحنة - من الخوف على انفسراط عقد البلاد ، وتحولها إلى دويلات عديدة ؛ تؤدى فى النهاية إلى غياب إندونيسيا الحالية من خريطة آسيا والعالم معا . وهذا الخوف له مبرراته فى ضوء أمرين :

- أولهما الحقيقة الجغرافية التى تحكم إندونيسيا ، فهى دولة مُشكلة من مجموعة جزر مختلفة الأوزان والأشكال .
- أما الأمر الثانى ، فهو النزعات الانفصالية التى تُموج فى بعض الجزر والأقاليم مثل سومطرة وتيمور الشرقية وغيرها .

ومثل هذا الخوف له سوابقه كما فى حالتى ماليزيا ، وجزيرة سنغافورة - التى يراها الإندونيسيون (أو بعضهم على الأقل) جزءا طبيعيا من بلادهم بحكم الجغرافيا ، تم انمساخه فى ظروف إقليمية ودولية يمكن أن تتكرر فى الوقت الراهن .

وإذا كان هاجس الخوف على وحدة البلاد يمثل الأولوية الأمنية الأولى ، فهذا بدوره يثير دور الجيش . والواقع أن فى جاكارتا حديثا مكثفا حول إعادة صياغة دور الجيش الإندونيسى ليتناسب مع حقائق الوضع الجديد . وإعادة الصياغة هذه تبدأ لدى كل من قابلناهم ، من مسئولين أو سياسيين أو صحفيين ، بالاعتراف بدور محورى للجيش فى الحفاظ على وحدة البلاد . ولكن مع ذلك ، هناك اتجاه قوى يدعو إلى تقليص دور الجيش فى الحياة السياسية ، عبر تخفيض عدد ممثليه فى

المؤسسات التشريعية وفى الأجهزة المحلية ، وفى تقليل تدخله فى الحياة السياسية عموما .

الصين دولة مسئولة

وفى بكين ، بدت الصورة الأمنية مختلفة . ونقطة البداية التى قابلنا بها مسئولو الحزب الشيوعى الصينى الحاكم ، هى استنكار التصريحات الهندية حول احتمالات تهديد الصين للهند . واستطرادا لذلك ، كان التركيز كله على أن الهند فعلت فعلتها النووية لاعتبارات خاصة بإدراكها لذاتها كنزلة ترغب فى استكمال مقومات هيئتها الذاتية إقليميا ودوليا ، ولاعتبارات خاصة بصراعها مع باكستان حول كشمير . هذا الاستنكار الصينى تبعه تأكيد أن الصين دولة مسئولة تجاه الإقليم الذى تعيش فيه وتجاه أمنه وأمن العالم معا ، وأنها لا تفكر قط فى تهديد أى طرف آخر ، وأنها مع حل المشكلات الإقليمية سلميا . أما عن العلاقة مع الولايات المتحدة ، فهى أساسية ومطلوبة لاستقرار آسيا واستقرار العالم أيضا .

وعن دوافع الهند فى وضع الصين كمحفز لتجاربها النووية ، فقد شرحتها باستفاضة خبراء معهد العلاقات الدولية المعاصرة ، حين أكدوا أن هناك مشكلات حدودية بين البلدين ، وأن تجربة الهند فى حسم تلك النزاعات عسكريا كانت سلبية ، كما حدث فى عام ١٩٦٢ . وفى المقابل اتهم هؤلاء الهند بإثارة متاعب للحكم الصينى فى التبت .

تعقيد وتشابك

تكتمل هذه الصورة الأمنية لمنطقتى جنوب آسيا وشرقها ، والتى تنقسم بالتعقيد والتشابك ، مع إلقاء الضوء على حقائق الإنفاق الدفاعى الذى تميزت به دول القارة فى غضون العقد المنصرم . فمن حقائق ما بعد انتهاء الحرب الباردة اتجاه الغالبية العظمى من الدول إلى تخفيض إنفاقها الدفاعى ، وهو ما تبرزه الإحصاءات

الرسمية المنشورة . ووفقا لدراسة قمها لنا معهد دراسات الدفاع والتحليل فى نيودلهى حول الإتفاق الدفاعى فى آسيا ، يمكن الاستنتاج أن الاتجاه العام فى آسيا هو نوع من التذبذب بين الانخفاض المحدود والارتفاع الشديد . وتشير بيانات الدراسة إلى أنه قبل عام واحد من انتهاء الحرب الباردة وصل الإتفاق الدفاعى العالمى إلى قمته ، حيث سجل عام ١٩٨٨ الرقم القياسى ١٢٩٧ مليار دولار أمريكى . ومع انتهاء الحرب الباردة انخفض الإتفاق الدفاعى العالمى إلى ٨٤٠.٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، ثم إلى ٧٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ . ويعود ذلك الانخفاض جزئيا إلى مراجعة العديد من الدول لموازناتها الدفاعية ، وفى المقدمة روسيا ودول وسط آسيا الإسلامية الجديدة . فموازنة روسيا ، على سبيل المثال ، التى سجلت ١٧١.٨٨ مليار دولار عام ١٩٩١ انخفضت إلى ٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، ثم إلى ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

وبالمثل ، فإن الإتفاق الدفاعى لمجموع الدول السوفيتية السابقة الذى قدر بـ ١١٤.٧ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، انخفض بقوة إلى ٧٨.٢ مليار دولار عام ٩٥ ، ثم إلى ٥٠.٦٤ مليار دولار عام ٩٦ . ومثل هذا الانخفاض فى الإتفاق الدفاعى لروسيا ولجمهوريات وسط آسيا الجديدة ، مثل عاملا أساسيا فى الانخفاض الدفاعى العالمى . ورغم الانخفاضات التى تمت فى ميزانيات الدفاع لكل من الولايات المتحدة والهند منذ عام ١٩٨٧ ، فإن تأثير التخفيضات الروسية يظل الأكبر . لكن من الصحيح القول إن هناك مناطق فى العالم قد ارتفع فيها الإتفاق الدفاعى . فنسبة مشاركة أمريكا الشمالية فى الإتفاق الدفاعى العالمى ارتفعت - على سبيل المثال - من ٢٧% عام ٨٣ إلى ٣٦.٦٧% عام ٩٦ . كما أن مشاركة دول حلف "الناتو" زادت من ٤٢% إلى ٥٨.٧% عام ٩٦ .

اتجاهات آسيوية

فيما يتعلق بالإتفاق الدفاعى لدول آسيا الـ ٣٧ ، فقد زاد من ١٣٩.٩٧ مليار دولار عام ٨٨/٨٧ إلى ٢٤٤.٧٩ مليار دولار عام ٩٦/٩٥ ، ولكنه تعرض

للاتخفاض إلى ٢٣١ مليار دولار عام ٩٧/٩٦ ، وهذا الانخفاض يعود جزئيا إلى الانخفاض الحاد في الإتفاق الدفاعي لروسيا . وإذا ما تم استبعاد الإحصاءات الروسية ، فالإتفاق الدفاعي لباقي الدول الآسيوية يشكل فقط ١٦٨ر٧٩ مليار دولار عام ٩٥ ، والذي زاد في الحقيقة عام ٩٦ إلى ١٨٣ر٤٩ مليار دولار . وهذا يعنى أن مشاركة آسيا - فيما عدا روسيا - في الإتفاق الدفاعي العالمى ، كانت ٢١ر٦% في عام ٨٧ ارتفعت إلى ٢٩ر٤% عام ٩٦/٩٥ . وإذا ما أضفنا الإتفاق الدفاعي الروسي ، فسوف ترتفع مساهمة آسيا في الإتفاق الدفاعي العالمى إلى ٣٣ر٧% عام ٩٥ ، ولكنها تنخفض إلى ٢٤ر٢٤% عام ٩٦ .

هذا التذبذب فى نسبة النمو فى الإتفاق الدفاعي الآسيوى ، نتج أيضا بسبب مستويات النمو العالية فى الإتفاق الدفاعي لبعض الدول مثل السعودية والكويت واليابان والصين وتايوان ودول رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" . وعلى عكس الاتجاه السائد فى آسيا ، فإن مساهمة الهند فى الإتفاق الدفاعي الآسيوى انخفضت من ٥ر٢٤% عام ٨٨ إلى ٣ر١٤% عام ٩٤ ، ولكنها ارتفعت إلى ٣ر١% عام ٩٥ وإلى ٣ر٤٩% عام ٩٦ . وبالمقارنة ، فإن نسبة مساهمة الصين ارتفعت من ٨ر١٠% عام ٨٨ إلى ١٢ر٢٦% عام ٩٤ ، وإلى ١٣ر١% عام ٩٦ . ووفقا للبيانات الرسمية والمقدرة بالعملة المحلية ، فإن الإتفاق الدفاعي الرسمي لكل من الصين وباكستان والهند ارتفع بنسبة ١٤٢% و ١٠١% و ٩١% ، على التوالي ، فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٦ .

ووفقا لما سمعناه من وزير المالية الباكستاني السابق سارناتاج عزيز ، الذى صار حاليا وزيرا لخارجية باكستان ، خلفا لجوهر أيوب خان الذى قبلت استقالته ، فإن موازنة الدفاع الباكستانية للعام الحالى زادت بنسبة ٨% ، مع الأخذ فى الاعتبار انخفاض قيمة العملة الباكستانية ، الأمر الذى يعنى أن نسبة الزيادة الفعلية لا تتجاوز - على حد قوله - ٤ أو ٥ بالمائة ، وهى نسبة محدودة جدا قياسا بالتحديات الأمنية التى تحيط ببلاده . أما فى الهند ، فم نسبة الزيادة للإتفاق الدفاعي فى الموازنة الجديدة

تصل إلى حوالي ١٠ ٪ ، وليست هناك بيانات رسمية حول نسبة زيادة الإنفاق الدفاعي في الصين .

هذه الاتجاهات لزيادة الإنفاق الدفاعي لعدد من دول آسيا ، يقابلها اتجاه آخر لتقليص تلك النفقات . وحسب بيانات منشورة حديثا لمعهد دراسات السلام في استكهولم ، يظهر أن كثيرا من دول آسيا ، نتيجة للأزمة الاقتصادية ، لجأت إلى تخفيض نفقاتها الدفاعية على مستويين : الأول نتيجة انخفاض قيمة عملتها المحلية ، والثاني من خلال تقلص الموارد بصفة عامة ، الأمر الذي أدى بها إلى إلغاء بعض برامجها التسليحية . فماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين ألغت بالفعل بعض العقود التي كانت موقعة من قبل مع موردين لأنظمة أسلحة حديثة في أوروبا والولايات المتحدة ، كما قررت اليابان اقتطاع ما يقرب من ٢ مليار دولار من ميزانيتها العسكرية لمدة ثلاث سنوات قادمة ، الأمر الذي يؤثر حتما على برامج التعاون العسكري مع الولايات المتحدة . وهكذا تبدو الأزمة الاقتصادية محددا أساسيا في مراجعة بعض الدول الآسيوية لسياساتها الدفاعية ، في الوقت الذي تتجه فيه دول أخرى لزيادة نفقاتها الدفاعية ، مما يظهر تعقيدا شديدا في الحالة الأمنية لآسيا سواء في جنوبها أو في شرقها .

مشاهدات آسيوية : بساطة وانضباط وانفتاح د. حسن أبو طالب

حين كانت بعض دول آسيا مثالا للتنمية والتقدم الاقتصادى قبل أزمتها التى عصفّت بها قبل عام ونصف العام ، كان التساؤل الذى فرض نفسه على كثير من الدراسات التى حاولت فهم المعجزة الآسيوية آنذاك ، هو : هل هناك ما يمكن أن نسميه بثقافة آسيوية أو قيم آسيوية ، أو نمط حياة آسيوى ؟ وهل يمكن لهذه المجموعة من القيم أن تكون نبراسا وهدايا لدول أخرى فى مواقع مختلفة لكى تنطلق اقتصاديا ، استنادا إلى هذه المنظومة من القيم الآسيوية ؟ .

نكاد نجمع الإجابات القديمة على أن القيم الآسيوية التى كانت وراء نجاح بعض التجارب فى السابق لا تكمن أبدا فى وحدة نمط الحياة اليومية ، بما فى ذلك تقدير المجتمع لعامل الزمن ودور القوانين وكيفية التعامل الجماهيرى معها ، أو فى أسلوب التعبئة القومية ، أو العلاقة بين الحديث والقديم ، أو ما نسميه هنا فى بلادنا بالأصالة والمعاصرة ، وإنما تكمن فى تباين طرق إدارة الاقتصاد وتمايز العلاقة بين الانفتاح الاقتصادى وإدارة الحياة السياسية فى كل بلد عن الآخر .

عاقبة غياب الضوابط

ففى إندونيسيا ، مثلا ، ارتبط نجاحها الاقتصادى السابق بممارسة انفتاح دون ضوابط تقريبا ، فى الوقت الذى عانى فيه المواطن قيودا سياسية على حرياته العامة. وحين حدثت أزمتها الاقتصادية العاتية التى ما زالت تعانى منها ، أخذت أصابع الاتهام تشير إلى الدور الأكبر لغياب الضوابط القانونية والمعنوية . وفى الوقت ذاته ، عبرت تجربة منغافورة عن علاقة وثيقة بين الانضباط العام والخاص، وهو انضباط يعكس نفسه فى حركة الحياة اليومية وفى التوظيف الكامل والمثالى لعنصر الزمن ، وفى قدرة الحكومة على الرقابة وضبط حركة السياسة والاقتصاد فى تنافس وانسجام نادرين . وهاتان التجريبتان مختلفتان تمام الاختلاف عن تجربة الصين مثلا ، بما فيها من دور متميز للحزب الشيوعى الذى تطور نفسه نظريا وحركيا بطريقة يحسد عليها، ولكنه لا يفقد أبدا قدرته كمؤسسة على التدخل الخفى فى حياة المواطنين.

وبعيدا عن الإجابات النظرية ، أو تلك التى تستند إلى ملاحظات علمية صارمة ، فمن اليسير على زائر بعض الدول الآسيوية أن يقارن ويخلص إلى إجابات عما سبق إثارته . وهى كلها إجابات تجمع على أن كل بلد وكل مجتمع يقدم خبرة جديدة ، تعكس تراثه وتاريخه وحياته السياسية التى لا تتشابه أبدا مع خبرة أى بلد مجاور له ، حتى وإن اتفقت جزئيا معها فى بعض الأسس .

هذه الخبرات الجماعية والمجتمعية المتميزة تكاد تبرزها طريقة الترحيب وإعداد برنامج الزيارة ، ومدى الصرامة فى المواعيد ، كذلك فى تعاملات المواطنين مع الزائرين الأجانب .

تلقائية باكستانية وتعويش مبنى

ففى باكستان مثلا يجد المرء تلقائية وبساطة شديدة من كل من تتم مقابلتهم

سواء من المسؤولين أو المواطنين العاديين ، وهما تعكسان نمط الحياة السائد . وهى بساطة وتلقائية يمتزج شق منها بقدر من التفاؤل بالمستقبل - رغم الصعوبات الحالية التى تمر بها البلاد .

وفى الهند ، من اليمير ملاحظة مزيج من التنوع فى كل شىء ، من الغنى والتظيم المحكم والجدية البالغة ، إلى الفقر المدقع وفقدان البوصلة الهادية والمناورات المكشوفة حتى من بسطاء الناس ، كالبائعين الصغار وماتقى التاكسى ، لاسيما إذا عرفوا أنك أجنبى قليل الخبرة ببلدهم .

أما فى إندونيسيا ، فهساسة الشعب وتلقائيته تفوق الوصف ، فابتسامته الدائمة ورغبته فى الضحك تعكس فى شق منها رغبة فى التحايل على مرارة الحياة وصعوبة الوضع الاقتصادى وقسوته .

ويجد المرء عكس ذلك تماما فى سنغافورة ، فلا وجود تقريبا لأى معنى اجتماعى ، ويبدو قاموس حياة المواطن السنغافورى صارما ومنضبطا تماما مثل حركة الآلات المبرمجة مسبقا ، ناهيك عن عدم وجود أى حركة تعكس قدرا من الود أو المجاملة حتى العابرة . فحياة رجل الأعمال تطفى على كل كبير وصغير .

وفى الصين ، تزخر الشوارع بظواهر عدة ، تفصح عن تغيرات حقيقية أصابت المواطن الصينى نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادى ، التى سمحت فى شق منها بإفساح مجال للمواطنين للانطلاق فى حياتهم الشخصية، ربما كتعويض عن الصرامة والتقييد القائمين فى الحياة السياسية . ولذا تشهد شوارع بكين ، فى أى لحظة من النهار أو الليل ، مزيجا من الألوان والأزياء والتصميمات التى هى فى شق كبير منها لا تتناسب - لا مع المكان أو التوقيت . وهى أمور جديدة على حياة الصينيين ، أين منها الملابس الموحدة اللون والتصميم الذى ارتبط بفترة الشيوعية السابقة ١٤ .

جبال وهوائف محمولة

حين وصلنا إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد ، كانت البشائر الأولى لصباح أحد أيام الأحاد تعلن عن قدومها ، لكنها امتزجت بقدر لا بأس به من الرطوبة لتعلن لنا عن جو حار ينتظر جولتنا . فشهرا يونيو ويوليو هما من أشد الشهور حرارة في جنوب شرق آسيا . وكانت لمحة الكرم الأولى من وكيل أول وزارة الإعلام الباكستانية ، أن تمت دعوتنا إلى قرية سياحية في منطقة "مرى" لقضاء نصف يوم فيها، وهي من أشهر المناطق السياحية في باكستان والقريبة من العاصمة ، وتقع على ارتفاع ٢٢٤٠ مترا ، وتسمى المنطقة "ملكة للتلال" ، وتبعد حوالي ٦٠ كيلو متر عن العاصمة إسلام آباد ، تقطعها السيارة الجيدة فى حوالى ساعتين على طريق جزء منه مهمد والآخر تحت الإصلاح . والطريق فى أغلبه ضيق للغاية ، ملئ بالتعرجات الحادة التى تحتاج من السائقين درجة عالية من اليقظة والقدرة العالية على التحكم وسرعة البديهة ، خاصة فى اللحظات التى تظهر فيها فجأة بعض الدواب دون سابق إنذار . ولا يخلو الصعود إلى "مرى" من معاناة ، خاصة لهؤلاء الذين لا يتمتعون بصحة جيدة أو كانوا يعانون من إرهاق سفر طويل . وطوال الطريق تقع قرى بسيطة جدا وتجمعات سكانية يعيش أهلها على الزراعة ، وتظهر عليهم آثار البساطة المتناهية .

وفى هذه المنطقة ذات الجو المعتدل جدا نظرا لارتفاعها ، كانت مجموعات من الباكستانيين تبدو عليهم آثار انتمائهم إلى طبقة اجتماعية ميسورة ، حيث السيارات الحديثة ورنين الهواتف المحمولة والملابس الفاخرة ، يتجهون إلى المواقع السياحية لقضاء بعض الوقت بعيدا عن حر العاصمة والمدن الباكستانية الأخرى . وفى أعلى نقطة أشار لنا أحد مرافقينا إلى ناحية الشمال الغربى وقال : فى هذا الاتجاه وعلى مسافة لا تزيد على أربعين كيلو مترا يقع إقليم كشمير المحتل ، وفى الغرب منه أجزاء من شمال أفغانستان . والمنطقة هناك تكسوها الخضرة والأشجار العالية ، بما يدل على توافر مصادر المياه .

أفيال حديدية

وفى أثناء تجوالنا فى العاصمة من مكان إقامتنا إلى أماكن المسؤولين الذين قابلناهم ، لاحظنا عربات النقل وأتوبيسات لنقل الركاب ، حيث أبدع أصحابها فى ترتيبها بالألوان المزركشة والدلايات النحاسية والفضية ، فيما بدأ لنا أن هذه المركبات ليست سوى أفيال حديدية ، تكسوها عباءات من الألوان ، تماما كما يفعل أهل الهند مع أفيالهم الحقيقية حين يكسونها بأغطية مزركشة زاهية . وليس فى ذلك غرابة ، فأهل باكستان كانوا قبل نصف قرن جزءا من الهند الكبرى . والعاصمة نفسها ، إسلام آباد ، والتي تعنى "عاش الإسلام" ، مدينة حديثة النشأة تحيط بها جبال "مارغلة" و "مرى" ، حيث بدأ بناؤها فى موقعها الحالي شمال شرق روالبندى فى أكتوبر ١٩٦١ ، وبدأت الإقامة فيها بعد حوالى ثلاث سنوات ، ويعيش فيها حاليا حوالى ٣٨ مليون نسمة ، حسب التقديرات الرسمية ، وهى تضم كل المباني الحكومية كقصر الرئاسة ومقر البرلمان والمحكمة العليا ومجمع رئاسة الوزراء والمكتبة القومية ومقر المجلس المركزى للضرائب وغيرها . وقد روعى فى تصميمها مبدأ "نيانا بوليس" ، أى المدينة التى تنمو فى الحجم والسعة بصورة متوازنة . وتتعطف المدينة ناحية الجنوب وبحيث تظهر فى صورة هلال عظيم ، الذى يمثل رمز دولة باكستان .

وعلى بعد عشر دقائق من العاصمة الحديثة ذات الطرق الواسعة الممهدة جيدا ، تقع مدينة روالبندى القديمة ، المكتظة بسكانها والمليئة بالأسواق . وتظهر شوارعها مخنوقة بالسيارات ، وفيها تنتشر الصناعات التقليدية من الجلود والأخشاب ، وبها يقع أقدم ملعب للجولف ، حيث تأسس فى عام ١٨٨٥ ، واستكمل بناؤه عام ١٩٢٦ ، أى قبل ظهور باكستان كنولة بائتين وعشرين عاما كاملة . وفى روالبندى توجد مقار لصحف باكستان الرئيسية والكبرى ، والتي تصدر طبعات باللغة الإنجليزية واللغة المحلية .

ورود ونقطة حمراء

ومن إسلام أباد إلى نيودلهي ، يشعر المرء بفارق كبير في كل شيء ما عدا ارتفاع درجة الحرارة التي تزيد في نيودلهي عنها في أي مكان آخر . فنيودلهي تنقسم إلى جزعين ، أحدهما قديم والآخر حديث منظم ، يفصل بينهما طريق الاستقلال . وحين وصلنا إلى أحد فنادق المدينة كانت باقات الورود في الانتظار ، ومعها نقطة من لون أحمر تطبع على الجبين دليل الترحيب . وفي الجزء الحديث من المدينة تقع مقر إقامة الممثلين والحزبيين والبرلمانيين ، وهي مقر تتبع الحكومة المركزية ، ولكل منها حديقة خاصة ، والشوارع في هذا الجزء متسعة . لكن الوضع يختلف تماما عند الذهاب إلى الجزء القديم من المدينة ، فالشوارع مكتظة بالبشر والمسيارات والدراجات البخارية التي تجر خلفها صندوق على عجلتين لتقل الركاب في خفة تخلف قدرا من المعاناة لراكبيها . والويل لزائر هذا الجزء دون أن يصحبه شخص خبير في دروبه . ومن يقع في برائن أحد سائقي الدراجات البخارية ، قد يدفع ثمننا غاليا . والأمر يتحسن كثيرا إذا ما أظهر الزائر الغريب قدرا من الصرامة وتهديدات باستدعاء البوليس إذا لم تتم المعاملة حسب المتفق عليه ، وحينذاك ينتهي المطاف في العنوان المحدد وعبر أقصر طريق ممكن دون زيادة في السعر .

تاج محل

وزائر نيودلهي يجد نفسه مضطرا إلى زيارة إحدى عجائب الدنيا السبع على بعد حوالي ١٨٠ كيلو متر من العاصمة ، إنها تاج محل ، أشهر العجائب المعمارية ، المبنية من رخام خاص وفق طراز معماري فريد ، تعكس في بنائها قصة حب ووفاء وإخلاص من الملك "شاه جاهان" لزوجته المفضلة "ممتاز محل" التي اشتربت عليه ألا يتزوج بعدها . ولكن القصة لا تخلو من أبعاد أخرى ، إذ أن بناء هذه

العجيبة استغرق حوالى ٢٢ عاما ، ووصل عدد العمال إلى أكثر من عشرين ألفا ، وتكلف بناؤها موارد الدولة كلها ، مما أثار سخط الابن الأكبر ، الذى تمرد على أبيه وقام بسجنه حتى توفى . ومن السجن الذى لا يبعد عن المسجد - المقبرة - سوى حوالى كيلو متر واحد كان الملك يستطيع أن ينظر إلى بنائه الضخم ، ربما حسرة وندما . ومما يلفت النظر بشدة ، ذلك الجزء المخصص لإقامة الحاشية ، حيث كثرت الحجرات المخصصة للمحظيات اللاتى وصل عددهن إلى أكثر من ١٠٠٠ ، وتكرر المشهد نفسه فى المدينة المحرمة ببيكين - أى مدينة الحكم التى كان يحرم على عامة الشعب دخولها - حيث خصصت مئات الحجرات لمحظيات الإمبراطور .

الطريق إلى أجرا

وفى الطريق إلى هذه العجيبة ، تاج محل ، التى تقع بالقرب من مدينة أجرا ، والذى يخترق ثلاث ولايات إحداها صناعية ، يتذكر المرء الطريق الزراعى من القاهرة إلى الاسكندرية ، فالمساحات الخضراء والبيوت الريفية ، والسواقي المتناثرة على الترع الصغيرة ، والمعابد والمعابد ، تكاد تكون مشاهد متكررة بين الطريقين . وبالرغم من أن الطريق إلى أجرا كان ممهدا وحديثا ، فإن زمن الرحلة استغرق أربع ساعات ، نظرا لكثافة الحركة على الطريق ، وأيضا لقيام البعض ، لاسيما من المزارعين وسائقي الجرارات الزراعية ، بالسير عكس الاتجاه . وكم صادفتنا سيارات نقل ثقيلة وهى محملة ببضائع تجاوزت كثيرا أبعاد السيارة نفسها ، ونالت جزءا من الطريق يمينا ويسارا . وإذا لم يتوافر للسائق قدر كبير من اليقظة ، لكنت الأمور تغيرت كثيرا .

ويعكس الطريق ، رغم قصره مقارنة بالطرق الأخرى فى باقى الهند ، التنوع الشديد الموجود فيها اجتماعيا وعرقيا وطبقيا ، وكذلك الفروق بين الولايات الزراعية التى تجود بمحاصيل محدودة ، والصناعية التى تكثر فيها المصانع وتعلو

فيها المدخن . وكم كان مثيرا مشاهدة أحد الهنود وهو يدرب دبا متوسط الحجم ،
بدا لنا - من على بعد - مستأنسا ، وعددا من الأقيال وهي تحمل على ظهورها
أحمالا مختلفة الأحجام ، ويقودها صبية صغار السن .

وفي الهند كلها تقدم أطباق شهيرة ، فاقت شهرتها ربوع البلاد ، وفي
المقدمة العدم المطبوخ بطريقة خاصة ، تتطلب من أكله قدرة فائقة على تحمل
اليهارات الحارقة ، المعتاد إضافتها إلى الطعام لمواجهة الحر الشديد وتبعاته .

جاكرتا .. الرمز والأزمة

لا تعد جاكرتا رمزا لإندونيسيا وحسب ، ولكنها رمز لعاصمة دولة تمكنت
عبر عقدين متواصلين من تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تجاوزت العشرة بالمائة
سنويا . فمظاهر التحديث لا تخطئها العين ، فالمباني الشاهقة الارتفاع ، والشوارع
الفسحة المنظمة ، سمة رئيسية لقلب العاصمة . وفي الطريق من المطار إلى قلب
العاصمة تتعدد مراكز تحصيل الرسوم ، فالطرق ليست مجانية ، أما عاندها فقليل
إن الجزء الأكبر منه كان يحصل عليه الرئيس السابق سوهارتو وأبنائه ، أما
الحصيلة الآن فتوجه إلى الحكومة . غير أن مظاهر الفقر تنتشر أيضا لاسيما على
حواف العاصمة . وقد قيل لنا إنه قبل الأزمة وأثناء الازدهار الاقتصادي ، كان
من الطبيعي أن تجد في ساعات الصباح وفي المساء تجمعات من الشباب من راكبي
الدراجات البخارية متجهين إلى أعمالهم أو عائدين منها ، أما الآن ومع إغلاق
أعداد كبيرة من الورش والمصانع ، فإن هذه النوعية من العمالة اختفت واختفى
معها أكبر عدد من راكبي الدراجات البخارية . وكم يؤثر في النفس منظر لطفل
صغير لا يتعدى عمره السنوات العشر ، مرتديا أثمالا ، وربما لا شيء ، والسماء
تمطر بغزارة ، وهو يجرى إلى إحدى السيارات طالبا معونة ، فيما يشرح السائق
الإندونيسي بلغة إنجليزية ركيكة تماما ، أن هذا الوضع لم يكن موجودا قبل عام ،
ولكنه الآن صار مقبها معتادا في قلب العاصمة .

خبز من الجمبرى

وفى إندونيسيا لا يوجد "مطبخ" متميز ، والطعام قريب مما يأكله الهنود ، لاسيما فى وضع كميات من البهارات لمواجهة الحر والرطوبة . ويعتاد الإندونيسيون الأكل كل ثلاث ساعات تقريبا ، ويقال فى تفسير ذلك إن الرطوبة الشديدة تجعل المعدة مهيأة لنشاط بعض البكتيريا الضارة التى تؤدى إلى انتفاخ شديد ، وإن علاج هذا الأمر هو فى الأكل على فترات متقاربة لمنع نشاط هذه البكتيريا . وقد لاحظنا أن المائدة فى إندونيسيا تعتمد على الأرز المطبوخ البخار ، ولا تخلو من دوائر محمصة قريبة إلى الحمرة ، وذات طعم مختلف ، ويقال لها خبز ، لكنه مصنوع من دقيق الجمبرى . فالمياه الإقليمية لإندونيسيا - التى تصل إلى ٧٩ مليون كيلو متر مربع ، مشكلة بذلك ٨١% من مساحة البلاد ، المكونة من سبعة عشر ألف جزيرة أغلبها غير مأهول بالسكان - زاخرة بأنواع عديدة من الجمبرى وكميات مهولة منه ، وهو الذى يتم تجفيفه ثم طحنه واستخدامه كدقيق يصنع منه خبز إندونيسى ليس له مثيل فى مكان آخر .

الافتتاح المحسوب

وحين يحط المرء رحاله فى بكين ، يكون قد وصل إلى عاصمة بلد عظيم ، ذى تاريخ منيد ، تشهد بذلك آثاره المنتشرة سواء فى العاصمة أو أقاليم أخرى . فعلى بعد نصف ساعة فقط من قلب بكين يقبع سور الصين العظيم ، الذى يمتد بطول ٢٤٠٠ كم ، ويمثل أحد أكبر القلاع والحصون التى عرفها التاريخ ، وهو الآن نقطة جذب سياحي هامة . وهناك لا تخطئ العين العلاقة بين السياحة وبين الافتتاح الاقتصادى المحسوب ، فبالقرب من سور الصين يوجد فرع لأحد المطاعم الأمريكية التى تعمل منذ حوالى العامين فى الصين نتيجة لانتفتاحها على الاقتصاد

الدولى وقبولها الاستثمارات الخارجية ، التى تكثر إعلاناتها فى العاصمة باللغة الإنجليزية جنبا إلى جنب مع اللغة الصينية .

اللغة والمترجم

والسائر فى قلب بكين يشهد حركة عمرانية غير مسبوقه ، والأبنية الجديدة تمتزج فيها طرز معمارية تجمع بين لمحات صينية وأخرى غربية ، مما يمنحها نوعا من التفرد . ومن اليسير ملاحظة أنواع عديدة من السيارات الحديثة من ماركات أوروبية ويابانية وأمريكية ، تصنع فى أغلبها فى الصين وفقا لقواعد الاستثمار الأجنبى المرحب به جدا . أما المشكلة الكبرى لزائر الصين ، كما هو الحال لزائر إندونيسيا ، فتكمن فى اللغة . وحين تغيب اللغة تصبح عمليات الاتصال الطبيعية المعتادة أمرا عسيرا . ولذلك فإن وجود مترجم مسألة حيوية للغاية . وكانت جريدة "الشعب" اليومية التى استضافت بعثة "الأهرام" ، قد خصصت لنا مترجما مرافقا يسمى بالصينية "ليوتشى" وبالعربية "على" ، كان لنا خير معين ، وذلك رغم تعثره فى بعض الترجمات لاسيما ذات الطابع الفنى والاقتصادى . وفى أوساط الدبلوماسيين العرب فى بكين يعتمدون على "السيدة فريدة" ، التى تعمل أستاذة للغة العربية فى جامعة بكين ، وتعد أشهر المترجمين من الصينية إلى العربية والعكس . وهى تتمتع بحس مرهف ، وبقدرة فائقة على الترجمة المصحوبة بالمشاعر التى يود المتحدث نقلها والتعبير عنها إلى الطرف الآخر .

بط بالعجين !

والمائدة الصينية مليئة بالأطباق ، والأنواع المختلفة ، وذات تقاليد راسخة ، سواء فى طريقة الطهى أو طريقة التقديم التى يتولاها فريق متخصص . والطريقة الشائعة أن تكون المائدة مستديرة ، ويقدم الطبق تلو الآخر . وعادة ما يقدم كنوع

من الكرم ، عدد من الأطباق يصل إلى عشرين ، وفى كل طبق كمية صغيرة من الطعام، ويرفع الطبق بمجرد استكمال التوزيع على باقى المدعوين ، ثم يوضع النوع الذى يليه وهكذا . وقبل الختام تقدم الشورية ، تليها الحلوى ، ثم الفاكهة التى ترمز إلى نهاية المائدة . وقيل لنا إن أحد إمبراطورات الصين اللدامى كان يقدم لضيفه مائدة تحتوى على مائة نوع . وأشهر الأطباق الصينية إلى جانب الأكواع البحرية من أسماك وجمبرى ، هو البط البكىنى الذى يقدم وفقا لنظام محدد يتضمن عجينا مستكيرا وبصلا أخضر ، وكمية من زيت فول الصويا . ومن النادر أن تجد خبزا فى المائدة الصينية، وحين يطلب أحد الزائرين ملحا يكون مصدرا لدهشة الصينيين الذين يفضلون الطعام قليل الملح ، كثير السكر .

ومن نتائج الانفتاح فى الصين أن سمح لأنشطة القطاع الخاص صغير الحجم بالعمل، ولذا ففى بكين انتشرت المطاعم الخاصة التى يملكها مستثمرون أجانب . وهناك مطاعم شهيرة تستقطب صينيين وغيرهم ، منها مطعم لبسانى تصدح فيه فيروز بأغانىها الشهيرة ، وآخر يملكه بعض المسلمين الصينيين من مقاطعة شينجيانج حيث يقدمون أكالات شرقية كالكباب والدجاج المحمر، مصحوبة برقص شرقى وموسيقى تركية وعربية ، وعلى حوائط المطعم آيات من القرآن ورسومات شرقية .

**خامسا: الحرب والسلام
فى آسيا**



ما بعد العودة

إبراهيم نافع

هذا الجزء يمثل استكمالاً للرحلة التي قامت بها بعثة صحفية وبحثة من "الأهرام" إلى خمس دول آسيوية هي باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين. وكان التخطيط لهذه الرحلة قد بدأ مع أوائل شهر يونيو، عندما شرعنا في جمع المعلومات عن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في آسيا، وخاصة حول موضوعي التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، والأزمة الاقتصادية التي وضعت ما سمي بالتجربة الآسيوية موضع التساؤل الكبير. ولكن كما هو الحال في مثل هذه القضايا، فإن البحث ما لبث أن وجد هذه القضايا متشعبة، وأيضاً مترابطة، فيما وراء الدول الخمس التي اعترنا زيارتها ومقابلات زعمائها والمسؤولين وغير المسؤولين فيها.

ولذلك فإن هذا القسم يضم كل القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية في آسيا، سواء تعلقت بهذه الدول الخمس أو غيرها من الدول والمناطق التي تأثرت بهذه النزاعات والأزمات فيها، وما يترتب عليها من نتائج استراتيجية كانت بعيدة عن الاهتمام العربي العام. وخلال فترة هذه الرحلة - قام فريق بحثي من "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" بعمل مسح عام لكل قضايا الحرب والسلام في منطقة آسيا، وكذلك المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، لإعداد الأوراق الأولية حولها. وبعد عودتنا كانت قد تجمعت لدينا

كميات هائلة من المعلومات والآراء والأفكار التي رأينا إضافتها لما تم إعداده خلال فترة الغياب .

والآن ، فإننا نضع بين يدي القارئ الكريم خلاصة هذا الجهد تحت عنوان "الحرب والسلام في آسيا" ، والذي نأمل أن يسد حاجة ماسة للمعرفة حول هذه المنطقة المهمة ، كي تكون عيوننا مفتوحة عليها لأننا نتأثر قطعاً بما يدور حولنا من أحداث وأزمات ! .

مصادر جديدة للصراع فى آسيا

أحمد إبراهيم محمود

تعتبر القارة الآسيوية واحدة من أكثر قارات العالم تنوعا وكثافة فى الصراعات الإقليمية والداخلية لدولها ، حيث تعود هذه الصراعات إلى اعتبارات عديدة أبرزها الموروثات الاستعمارية التى خلفت مشكلات معقدة بشأن ترسيم الحدود السياسية بين الدول الآسيوية ، كما أن تلك الموروثات خلقت رواسب نفسية هائلة بين الكثير من دول القارة ، مثل تلك القائمة بين اليابان والكثير من الدول الآسيوية ذاتها، أو القائمة بين الهند وباكستان .. وغير ذلك . ومن ناحية أخرى ، تعود كثافة الصراعات الإقليمية فى آسيا إلى أن دول القارة كانت من أكثر الدول التى عانت من الاستقطاب الدولى فى فترة الحرب الباردة ، حيث كانت القارة الآسيوية مجالا حيويًا للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، الأمر الذى تسبب فى نشوب العديد من "الحروب بالوكالة" بين دول القارة ، وفى اندلاع صراعات داخلية بين الفرقاء الأيديولوجيين . وفى الوقت نفسه ، تعج القارة الآسيوية بالصراعات الداخلية الناتجة عن التناقضات الإثنية والأيديولوجية داخل الدول الآسيوية ذاتها ، وهو ما يسبب عموماً درجة عالية من عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى آسيا. وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة ، تغيرت طبيعة الصراع فى آسيا إلى حد كبير عما كان عليه الوضع طيلة العقود الأربعة الماضية ، حيث أدى انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الأيديولوجى

وانتهيار الاتحاد السوفيتى إلى إنهاء الكثير من الأنماط الصراعية التى كانت سائدة من قبل ، لاسيما الصراع الأيديولوجى . إلا أن هذه الوضعية ذاتها أدت إلى إفراز أنواع جديدة من الصراعات، كما أدت فى نفس الوقت إلى رفع الغطاء عن العديد من الصراعات التى كانت محكومة وتحت السيطرة فى ظل الحرب الباردة . ومن ثم أصبحت السمة الأكثر بروزا لظاهرة الصراع فى آسيا فى الوقت الراهن ، تتمثل فى سيادة نمط النزاعات التقليدية ذات الأبعاد العرقية والإقليمية . وهكذا فإن من الممكن حصر مصادر الصراع فى القارة الآسيوية فى أربعة مصادر رئيسية تتمثل فى : الانتشار النووى ، والمنازعات حول الحقوق الإقليمية ، واحتمالات التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، وأزمات عدم الاستقرار الداخلى .

أولا : الانتشار النووى

أصبحت قضية الانتشار النووى تمثل التهديد الأكثر خطورة وإلحاحا فى القارة الآسيوية ، فى الوقت الحالى ، ولاسيما عقب إجراء تجارب النووية الهندية والباكستانية . ويعتبر الانتشار النووى ظاهرة قديمة فى آسيا ، لا تقتصر فقط على دول القارة ، وإنما تمتد أيضا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، ثم روسيا الاتحادية بعد ذلك ، تحتفظان أيضا بوجود مؤثر للقوات النووية فى آسيا . أما على صعيد دول القارة الآسيوية ذاتها، فقد بدأ الانتشار النووى منذ الستينيات ، وذلك مع إجراء أول تفجير نووى صينى عام ١٩٦٤ . ثم قامت الهند بدورها بإجراء أول تفجير نووى لها عام ١٩٧٤ . بالإضافة إلى أن كوريا الشمالية أيضا تمتلك قدرات نووية مهمة كانت تتيح لها فى فترات سابقة إنتاج الأسلحة النووية . وخلال الآونة الأخيرة ، تجددت قضية الانتشار النووى فى القارة الآسيوية مع قيام كل من الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية ، حيث قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية يومى ١١ و ١٣ مايو الماضى ، ثم أعقبتها باكستان بإجراء ست تجارب نووية يومى ٢٨ و ٣٠ مايو الماضى ، وذلك ردا على التحدى النووى الهندى .

وبالتالى ، فإن الانتشار النووى فى آسيا أصبح يمثل التهديد الأكثر خطورة لدول القارة. فهو يمثل تصعيدا بالغ الحدة للموقف فى جنوب آسيا ، كما أن التجارب الهندية والباكستانية يمكن أن تشعل سباقا نوويا على مستوى القارة الآسيوية بأسرها، لأن التطور فى القدرات النووية الهندية يمكن أن يدفع الصين نحو إدخال المزيد من التطور على قدراتها النووية ، رغم أن الصين تظل أكثر تفوقا من الهند فى المجال النووى . ومن ناحية أخرى ، فإن اتجاه الصين فى المستقبل نحو تطوير قدراتها النووية يمكن أن يستفز كلا من اليابان وكوريا الجنوبية ، وهو ما قد يشعل السباق النووى فى القارة الآسيوية . أضف إلى ذلك ، أن هذه التطورات يمكن أن تشجع إيران على تكثيف جهودها فى المجال النووى ، كما أن تركيا بدورها - التى تعتبر قوة أوراسية "أوروبية - آسيوية" - ربما تجد نفسها مضطرة إلى الدخول فى المجال النووى . وفى الوقت نفسه ، فإن اشتعال السباق النووى فى جنوب آسيا يقوّض بالضرورة جميع الأفكار المطروحة لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووى فى أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية .

ثانيا : النزاع حول الأراضي

وبالإضافة إلى ما سبق ، تعتبر الصراعات الإقليمية سمة بارزة فى حركة التفاعلات فى القارة الآسيوية . وهى تتخذ أشكالا مختلفة ، حيث يرتبط بعضها بالصراع حول أقاليم وأراض محدّدة ، مثل الصراع بين الهند وباكستان على إقليم كشمير ، أو بين الهند والصين على بعض المناطق الحدودية . ويرتبط البعض الثانى منها بالصراع على ضم أجزاء مستقطعة من أراضى الدولة ، مثل الصين التى تسعى إلى ضم تايوان وجزر ماكو وبعض جزر بحر الصين الجنوبي ، فى حين أنها نجحت بالفعل فى استعادة جزيرة هونج كونج من بريطانيا فى يوليو ١٩٩٧ . وأخيرا ، يعتبر الصراع على جزر تايكيشيما وتوكتو وليانكورت وسنكاكو ودوايو وتياوياتاي والكورييل ، نتاجا لتعقيدات التاريخ السياسى الذى شهدته المنطقة . ولذلك تشترك معظم الدول الآسيوية مع بعضها البعض فى هذه

الصراعات ، حيث يتصاعد الخلاف حول هذه الجزر بسبب النزوات الطبيعية الموجودة فيها، أو بسبب موقعها الاستراتيجي في القارة الآسيوية .

ثالثا : الصراع على النفوذ

تعانى القارة الآسيوية من بدء تبلور صراع النفوذ على المنطقة فيما بين القوى الإقليمية في آسيا ، لاسيما من جانب الصين واليابان والهند . وعلى الرغم من أن صراع النفوذ هذا ما زال في مراحله الأولى ، إلا أنه بات محل اهتمام سياسى وإعلامى مكثف فى فترة ما بعد الحرب الباردة . أضف إلى ذلك ، أن الرغبة فى الاستحواذ على نفوذ إقليمى متزايد فى آسيا ، لا تبسّدو واضحة بنفس الدرجة فى سياسات القوى الثلاث المذكورة ، حيث تصل إلى أعلى درجاتها فى حالة الصين ، بينما تبدو محدودة نسبيا بالنسبة لليابان والهند . والواقع ، أن صراع النفوذ المشار إليه يعود إلى التقويمات التى بلورتها كل قوة من القوى الثلاث بشأن منظومة الفرص والتهديدات المتاحة فى البيئة الإقليمية فى فترة ما بعد الحرب الباردة . فقد نظرت السياسة الصينية إلى التحولات الجارية فى أحشاء النظام الدولى باعتبارها توفر فرصا مثالية أمام السياسة الخارجية الصينية لتحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة المتمثلة فى : السيادة ، والمكانة ، والأمن . وعلى الرغم من أن السياسة الصينية تركز بصورة كاملة على تحقيق النمو الاقتصادى ، فإنها وجدت على ما يبدو أن التغيرات القائمة يمكن أن تتيح لها فرض وجهة نظرها الخاصة بشأن إقامة نظام إقليمى للأمن الجماعى يضم منطقة آسيا الباسيفيكية بأكملها . وتقدم الصين فى هذا الصدد طرعا يقوم على أساس المعالجة الثنائية للنزاعات القائمة، دون مشاركة القوى الخارجية ، على عكس ما يدعو إليه العديد من الدول الأخرى فى المنطقة . ولذلك فإن هذا الموقف الصينى يثير مخاوف العديد من دول القارة ، بسبب تأثيرات الاختلال الكاسح فى ميزان القوى لصالح الصين فى مواجهة تلك الدول . كما تتعدى هذه المخاوف أيضا على الخبرات المبريرة التى شابته علاقاتها مع الصين ، والتى انطوت على قيام الصين بدعم أعمال التمرد الدخلى ومساندة

الأقليات الصينية فى بعض الدول الآسيوية ، وهو الدعم الذى مازال مستمرا فى بعض أشكاله فى الوقت الراهن .

أما اليابان ، فقد بدأت بالفعل فى لعب دور أمنى وسياسى فى المنطقة ، وفق صيغة شاملة تركز فى الأساس على أدوات دبلوماسية واقتصادية ، وهو ما قد يشعل نوعا من التنافس بين الصين واليابان . ومن الممكن أن يتخذ التنافس المذكور صيغة أقرب إلى ما كان قائما بين الجانبين خلال النصف الأول من القرن العشرين ، حينما كان هذا التنافس بمثابة النمط الأكثر بروزا للتفاعلات الإقليمية فى المنطقة . وعلى الرغم من أن السياسة اليابانية فى الوقت الراهن تختلف جذريا عن مثلتها فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وما قبلها ، وأيضا بالرغم من أن الصين باتت فى الوقت الراهن أكثر اعتمادا على الاستثمارات اليابانية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإن العديد من المحللين الاستراتيجيين فى الدولتين أصبحوا يركزون على احتمالات التوتر وسباق التسلح بين اليابان والصين . أضف إلى ذلك أن اليابان ربما تشعر بالتهديد من كثافة الوجود العسكرى البحرى الصينى فى بحر الصين الجنوبى ، وهو ما قد يعرض حركة الملاحة البحرية اليابانية المارة هناك لمخاطر وتهديدات صينية فى ظروف الأزمات . ولذلك ، فإن هناك أربعة اعتبارات ربما تدفع اليابان نحو إعادة التسلح ، تتمثل فى : عدم الاستقرار والصراع فى شبه الجزيرة الكورية ، والصراع فى بحر الصين الجنوبى ، والصراع فى مضيق ملقا ولومبوك وغيرها من المضائق الاستراتيجية القريبة من اليابان ، والصراع أو الفوضى فى الشرق الأوسط . ومن الممكن أن تقوم اليابان بدور أمنى على الصعيد الآسيوى ، وهو ما قد يستفز الصين ، ويدفعها نحو القيام بردود أفعال مماثلة ، مما قد يقوض الأمن والاستقرار فى المنطقة ككل . ومع ذلك ، فإن المراقبين يلمحون إلى أن مثل هذا التنافس الصينى - اليابانى لن يكون ممكنا من الناحية العملية قبيل نهاية القرن العشرين ، حيث يبدو من المتوقع من وجهة نظرهم أن تتجه اليابان خلال ما تبقى من عقد التسعينيات نحو تدعيم قدراتها الإقليمية والعالمية فى المجال السياسى فقط .

أما الهند ، فإنها تركز على القيام بدور أمنى نشيط فى منطقة جنوب آسيا ، مدفوعة فى ذلك بنجاح تدخلها العسكرى فى جزر المالديف فى نوفمبر ١٩٨٨ لوقف محاولة لنقلية هناك ، علاوة على الخشية من إمكانية احتدام التنافس البحرى بين الهند والصين ، فضلا عن الخوف من إمكانية احتدام النزاع الهندى - الباكستانى واتساع نطاق الاضطراب الناتج عنه .

رابعا : الصراعات الداخلية

وأخيرا ، تعاني القارة الآسيوية من تعدد الصراعات الداخلية الناتجة عن أزمات عدم الاندماج الداخلى فى جميع دول المنطقة ، والتي اتخذت فى بعض الحالات صورة الصراع المسلح الداخلى . وتعود هذه الأزمات بالدرجة الأولى إلى شيوع ظاهرة التعددية المجتمعية فى الكثير من الدول الآسيوية ، والتي تتطوى على تنافس الهياكل والتتوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية ، والناتجة فى الأساس عن عمليات الانتقال واسعة النطاق للجماعات البشرية فيما بين مناطق ذلك الجزء من العالم ، إما بفعل السعى وراء الرزق وظروف المناخ ، أو بسبب الحروب والاستعمار والغزوات المسلحة . وهو ما تسبب ، على سبيل المثال ، فى نشوب صراعات داخلية فى العديد من دول القارة الآسيوية مثل الفلبين وإندونيسيا وسريلانكا .. وغيرها . وقد تسببت هذه الصراعات فى نشوء العديد من مظاهر الاختلال الأمنى فى القارة الآسيوية ، أهمها بروز ظاهرة "الفراغ الاستراتيجى" فى العديد من مناطق القارة الآسيوية ، حيث برزت هذه الظاهرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وخفض الوجود العسكرى الأمريكى . ولذلك ، فإن الكثير من الدول المتنازعة فى القارة الآسيوية ربما تتجه نحو استخدام الأدوات العسكرية لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية والعسكرية فى مواجهة الدول الأخرى الأطراف فى النزاع. بالإضافة إلى أن القوى الإقليمية أو القارية الكبرى ، مثل الصين أو اليابان أو الهند ، ربما تجد فى هذه الظروف فرصة لتوسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإقادة من الفراغ الاستراتيجى القائم ، والعمل على ملئه جزئيا أو كليا . أضف إلى

ذلك ، أن هذه المتغيرات أدت إلى نشوب سباقات تسلح فى العديد من الأقاليم الآسيوية ، حيث اتجهت معظم دول القارة إلى تقوية قدراتها الدفاعية لتأمين نفسها فى ظل الاضطراب القائم فى البيئة الإقليمية المحيطة ، كما نشأت حالة من التباعد فى التصورات الاستراتيجية والرؤى الأمنية بين دول القارة ، وهو ما قد يتسبب فى تصاعد واستفحال الصراعات القائمة ، ولاسيما صراع كشمير بين الهند وباكستان .

التجارب النووية فى جنوب آسيا :

دوافع وتحديات

وائل كمال أبو المجد

من المسلم به أن التجارب النووية التى أجرتها الهند خلال شهر مايو الماضى، وما تبعها من رد باكستانى بتجارب مماثلة ، قد أعادت فتح ملف منع انتشار الأسلحة النووية التى أرادت الدول الراحية له الإحياء بأنه قد أفل (أو كاد) بعد التمديد اللانهائى "القصرى" لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ ، وبعد الانتهاء من صياغة واعتماد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) ، حيث كشفت هذه التجارب نقائص وثغرات نظام منع الانتشار النووى العالمى ، سواء فيما يتعلق بفلسفته الزاعمة بأن الاستقرار العالمى يمكن تحقيقه باحتكار فئة محدودة من الدول للقدرات النووية العسكرية ، أو فيما يخص إحكام النظام وقدراته على منع الانتشار الأبقى للقدرات النووية .

وكما هو الحال مع أى حدث أو تطور هام تتجاوز آثاره نطاقه الجغرافى المحدود ، فإن تقدير مختلف تداعيات التجارب فى جنوب آسيا يستدعى النظر المتأنى فيما هو أعمق من المبررات المعلنة وأبعد من الآثار والنتائج قصيرة المدى ، وهو ما نهدف إليه فى هذا التقسيم ، وعلى الإيجاز التالى :

أولا : مواقف ومبررات إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا

بداية نشير إلى أنه لدى تقدير دوافع إجراء التجارب النووية تلزم التفرقة بين الهند وباكستان ، من حيث كون الهند قد بادرت بإجراء تجارب تحركها مجموعة من الدوافع الموضوعية المحددة ، في مقابل باكستان التي تكاد تكون دفعت دفعا لإجراء تجاربها كخيار وحيد للرد على التجارب الهندية .

من هنا ، فإننا نقتصر فيما يلي على إلقاء الضوء على دوافع الهند - دون باكستان - لإجراء التجارب ، وذلك لأهمية فهم هذه الدوافع في تقدير آثار التجارب على التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، وعلى نظام منع الانتشار النووي العالمي ككل .

١- على المستوى الرسمي ، ركزت تصريحات مختلف المسؤولين الهنود على أن تدهور الوضع الأمني في جنوب آسيا هو ما دفعهم لإجراء التجارب ، دون أن تصح هذه التصريحات على ماهية هذا التدهور ، مع حرص شديد على عدم تفسير التجارب بأنها موجهة ضد باكستان أو مرتبطة بالنزاع معها . كما حرصت الهند ، سواء في خطابها الرسمي أو الإعلامي ، على تغليف مواقفها المختلفة - سواء خلال اعتراضها على اتفاقية منع الانتشار النووي أو اتفاقية حظر التجارب أو عقب إجراءاتها لتجاربها - بالصيغة المثالية التي تقوم على إدانة نظام منع الانتشار النووي ووصفه بأنه احتكاري وتميزي وغير عادل ، وبالتالي تتمسك بأنها بإجراءاتها للتجارب لم تخالف أى التزامات دولية ، حيث رفضت على الدوام الانضمام لمختلف وثائق واتفاقيات منع الانتشار النووي .

٢- مع عدم إغفال مختلف الاعتبارات التي ساقتها الهند لتبرير إجراءاتها لتجاربها النووية ، سواء تلك التي قامت على اعتبارات أمنية أو غيرها ، ومع الإقرار بوجود مجموعة من الدوافع لإجراء تلك التجارب ، فإن الهدف بعيد المدى ، الذي يخدم مختلف الاعتبارات المعلنة وغير المعلنة ، هو سعي الهند لوضع أسس مكانتها الجديدة على الساحة الدولية ، والتي ترى أنها في الوقت الحالي لا تتناسب مع حجمها البشري وثقلها المياسي ومستقبلها الاقتصادي .

وتعتبر الحكومة الهندية الحالية أنها قد صححت الوضع واتخذت الموقف الذى كان يجب اتخاذه منذ عام ١٩٧٤ ، عندما أجرت إنديرا غاندى أولى تجارب الهند النووية ولم تجن منها مكاسب استراتيجية أو سياسية ، حيث حرصت حينئذ على توصيفها بأنها تجارب سلمية . وترى الحكومة الهندية أن التجارب النووية التى أجرتها ستفرض أساسا جديدا للتعامل معها على مختلف المستويات الأمنية والاستراتيجية وحتى الاقتصادية ، إيماننا منها بأن عالم اليوم لا تزال نظرته وتقييمه وتقديره ، وبالتالي تعامله ، مع كل دولة ، محكومة بالقوة العسكرية التى لا تكتمل إلا بجزالة القدرة النووية ، وتأتى بعدها الاعتبارات الأخرى كالقيمة الاقتصادية والثقل البشرى وغيرها . ولا شك أن هذا المنطق يتسق إلى حد كبير مع الفكر الأيديولوجى "القومى" للحكومة الهندية الحالية .

ثانيا : التحرك الهندي المتوقع وانعكاساته

١ - رغم الطابع المثالى الذى حرصت الهند على أن توحى به مواقفها حيال نظام منع الانتشار النووى العالمى على مدى سنوات طويلة ، فإن دافعها الحقيقى المتمثل فى استخدام الورقة النووية كأداة ردع ضد عدو مفترض ، وكأداة لتحجيم أى تدخلات أو محاولات تدخل خارجية من منطقتها ، وقبل هذا وذاك ، تحسين وضعيتها السياسية وتأكيد مكانتها العالمية ، يجب أن يظل هو الأساس الذى نرتكز إليه لدى محاولة تصور أو تقدير خطواتها المستقبلية . والترجمة العملية لهذا هى أن الهند وبعد أن تهدأ موجة ردود الفعل الأولى الغاضبة ، وبعد أن تظهر آثار العقوبات الاقتصادية بشكل أوضح ، ستبدأ فى بحث الأسلوب الأمثل الذى يخدم مصالحها ، من حيث اقتضاء "مقابل" لانضمامها لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية . ويتصور أن ينصب هذا المقابل ، فضلا عن رفع العقوبات المفروضة بموجب قانون GLENN ، على إعادة النظر فى العديد من القيود التكنولوجية المفروضة على الهند .

٢ - وسعى للحصول على هذا المقابل ، فإن الهند ستشرع - بل شرعت بالفعل -

فى الاتصال المباشر بالولايات المتحدة لمناقشة تفاصيل "صفقة" انضمامها لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) ، إذا جاز هذا التعبير . ويتسق مع هذا ما سبقت الإشارة إليه من سعيها لتأكيد مكانتها الدولية ، حيث تصدرت مطالباتها الحصول على العضوية الدائمة بمجلس الأمن والاعتراف بها كدولة نووية . ونشير هنا إلى أن مجرد إبداء الهند لاستعدادها للانضمام إلى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية يحمل قدرا كبيرا من التناقض مع موقفها المبدئى ، حيث يتعارض مع رفضها السابق لهذه الاتفاقية ، القائم على أنها تسمح للدول النووية باستمرار التجارب من خلال المحاكاة المعملية ، ويتعارض أيضا مع التوجه الهندى المزمع المطالب بنزع أسلحة الدمار الشامل وفق جدول زمنى محدد .

٣ - وتذكر الهند جيدا أن فرص نجاحها فى الحصول على المقابل الذى تسعى إليه ، مرتبطة بالمعطيات التالية :

(أ) إن الهند بمجرد إجراءات تجاربها قد خلقت وضعا قائما غير قابل للتغيير رفعها إلى مصاف الدول النووية ، وبالتالي - وأخذا فى الاعتبار الطبيعة الخاصة لأثار حيازة الأسلحة النووية استراتيجيا وعسكريا - فإن أى تفرقة مصطنعة بين الوضع النووى الفعلى ، والقانونى ، تفقد قيمتها بشكل يكاد يكون مطلقا .

(ب) يدرك الجانبان الأمريكى والهندي أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على الهند لن تأتى بأية نتائج ملموسة ، سواء لاقصر نطاقها على المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة - دون التجارية - أو بسبب ضخامة الاقتصاد الهندى وعدم اعتماده بأى قدر ملموس على المعونات الخارجية ، فضلا عن الاكتفاء الذاتى شبه الكامل فى المجالات الحيوية كالغذاء - وإذا ما ربطنا بهذا عدم اقتناع الإدارة الأمريكية سياسيا بهذه العقوبات المفروضة تلقائيا من جانب الكونجرس والمزمة للإدارة ، لتبين أن المتضرر الأساسى والحقيقى من إجراء التجارب الهندية هى

باكستان التى لا تملك نفس حجم الاقتصاد الهندى ، وبالتالي فهى أكثر عرضة للتأثر بالعقوبات ، خاصة إنها كانت تعتمد على المعونات الأمريكية وتمويل المؤسسات المالية الدولية بشكل أكبر جدا من الهند ، لاسيما إذا أدخلنا فى الاعتبار قواعد النسبة والتناسب فى المقارنة بين وضعية البلدين اقتصاديا أو بشريا .

(جـ) كذلك فإن الولايات المتحدة ، وكجزء من توازنات علاقاتها فى شرق آسيا ، لا يخدم مصالحها اتخاذ موقف صريح العداء من الهند نظرا لحجمها البشرى والعسكرى وكذلك الاقتصادى ، حيث تخدم علاقات الولايات المتحدة بالهند موقفها حيال الصين ، وتمثل من المنظور الأمريكى عنصر توازن فى المنطقة يحول دون استئثار الصين بالقوة فيها ، وفى الوقت ذاته يشكل منافسة للصين فى علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، حيث تدرك الصين أن الهند قادرة على - ورغبة فى - منافستها فى وضعيتها التجارية المتميزة مع الولايات المتحدة ، لتشابه العديد من المنتجات ولتوافر الأيدى العاملة الرخيصة والكادر المؤهلة لديها .

ثالثا : تداعيات التجارب النووية فى شبه القارة الهندية

فى ضوء هذا المفهوم الموضوعى لدوافع التجارب التى أجريت فى شبه القارة الهندية ، يمكننا أن نقرب من الدقة والصواب فى تصورنا للتداعيات المقبلة لهذا الحدث الكبير .. وذلك على النحو التالى :

١ - فيما يخص نظام منع الانتشار النووى العالمى ، فإن التجارب التى أجريت فى جنوب آسيا لن تؤدى بحال إلى تقويض أركان ذلك النظام أو هز كيانه أو دفع المجتمع الدولى لإعادة النظر فيه ، وإنما سيترتب على التجارب فحسب إدخال بعض التوازن على المعادلة النووية العالمية من خلال كسر الاحتكار الذى

تمتعت به الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي طوال السنوات الماضية ، وهو أثر هام لا يجوز التقليل من شأنه ، وفى الوقت ذاته يجب ألا نبالغ فى تقدير قيمته .

وتشير هنا إلى أن الترحيب الشعبى والإعلامى العربى والإسلامى بالتجارب النووية فى جنوب آسيا ، ومع تباين نطاقه فى حالة الهند عن حالة باكستان لأسباب معلومة ، لم يرق بالضرورة على اعتبارات موضوعية ، وإنما حركته مشاعر متراكمة من التملل (وربما السخط) فى الشارع العربى من الضغط المرتبط باحتكار الولايات المتحدة لمقدرات الأمور وتعتسفا فى ممارسة هذا الاحتكار .

وبالتالى تم النظر إلى التجارب على أنها بمثابة تحد لهذا الاحتكار ، بصرف النظر عن مدى تغييرها لمجمل الأوضاع أو تأثيرها سلبا أو إيجابا على الوضع فى الشرق الأوسط ، أو قرصها فى إصلاح نظام منع الانتشار النووى ومعالجة أوجه الخلل والقصور الكامنين فيه.

٢ - كذلك لا يتصور أن تؤدى التجارب إلى تحقيق تقدم يذكر فيما يتعلق بمطالبة الهند الدائمة بالنزع العالمى للسلاح النووى وفقا لجدول زمنى محدد ، وذلك لأن الولايات المتحدة تعتبر أسلحتها النووية بمثابة الركيزة التى تقوم عليها فلسفة أمنها القومى ، ويؤكد هذا موقفها الحالى من المفاوضات مع روسيا الاتحادية ، ورفضها مجرد مناقشة خفض الترسناتات النووية عن ٢٥٠٠ رأس نووى لكل منهما ، حيث يعتبر المنتاجون هذا الرقم بمثابة الحد الأدنى اللازم لتغطية مختلف أهداف فترة ما بعد الحرب الباردة .

٣ - أن دوافع الهند بالتالى لإجراء التجارب النووية لم تكن دوافع مثالية تهدف إلى نصرة مواقف الدولة النامية ، وإنما هى دوافع تتعلق فى الأساس بأمن الهند القومى ورغبتها فى تأكيد مكانتها للسياسية والعسكرية ، وهى أمور لا تراها متحققة دون حيازة السلاح النووى . وفيما يخص باكستان ، فإن قرارها بإجراء التجارب لم يكن طوعا مائة بالمائة ، وإنما يكاد يكون قد فرض عليها فرضا ،

حيث إن حسابات المكسب والخسارة كانت تشير - ولا تزال - إلى أن إجراء باكستان لتجاربها سيكلفها ثمنا باهظا قد لا تقدر على تحمله ، خاصة إذا ما استمر فرض العقوبات لفترة زمنية طويلة ، وهو ما تتركه الهند جيدا وقد تسعى لاستغلاله خلال تفاوضها مع الولايات المتحدة . ويترتب على هذا أن الحديث عن القنبلة الإسلامية في هذا السياق ، ومع المعطيات المختلفة المحيطة بالتجارب الباكستانية ودوافع إجرائها ، يصبح أمرا لا محل له ، ولا يخدم أى قضية ، بل يفتح المجال أمام كل مريض بالأمّة الإسلامية - وما أكثرهم - للمزايدة على قضية الخطر الإسلامى على الحضارة العالمية ، والتهريب من تفاقم هذا الخطر إذا ما اقترن بحيازة القدرة النووية . وبالتالي ، فإن المحصلة موضوعيا هى عدم حدوث أى تطور فعلى أو عملى على الوضعية أو القدرة النووية "الإسلامية" ، إذا جاز استخدام هذا التوصيف فى هذا المقام ، واقتران ذلك بدعاية سلبية لها انعكاسات غير مطلوبة سياسيا ودعائيا من جهتى النظر القومية والإسلامية .

٤ - فيما يخص الأدوات القانونية التى يقوم عليها نظام منع الانتشار النووى ، وهى اتفاقية منع الانتشار ، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ، فإن انضمام الهند وباكستان إلى أولاهما تكتنفه صعوبة تحديد وضعيتهما بموجبهما ، وما إذا كانت كل منهما دولة نووية أو غير نووية ، حيث تتباين الحقوق والالتزامات وفقا لهذه الاتفاقية حسب توصيف الدولة . أما اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ، فلا تقيم مثل هذه التفرقة وتفرض الحظر على إجراء "التفجيرات النووية" على جميع الدول الملتزمة بالاتفاقية دون استثناء (مع سماحها بالمحاكاة العملية للتجارب) ، وهو ما جعل الهند ، ضمن أسباب أخرى ، تعترض على الاتفاقية ، باعتبارها اتفاقية حظر تفجيرات وليس حظر تجارب ، مما يتيح للدول الحائزة لتكنولوجيا المحاكاة الاستمرار - دون غيرها - فى تطوير قدراتها النووية ، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير "تثبيت الاحتكار القائم للقدرة النووية" .

٥ - وأخيرا ، نشير إلى أثر التجارب على الوضع فى الشرق الأوسط وعلى إسرائيل تحديدا ، حيث إنه قبل إجراء التجارب النووية فى جنوب آسيا كان العالم مقسما إلى ثلاث فئات : دول نووية ، ودول غير نووية ، ودول الحافة النووية . فبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة ، فقد سبق وخرجت منها دول منتقلة إلى فئة الدول غير النووية ، مثل البرازيل والأرجنتين بموجب انضمامها إلى "اتفاقية تلاتيليكو" لإخلاء أمريكا اللاتينية من الأسلحة النووية . كما حدث تنازل من جنوب إفريقيا عقب تولى المؤتمر الإفريقى للحكم ، عن القدرة النووية وانضمت على هذا الأساس إلى اتفاقية منع الانتشار النووى كدولة غير نووية ، إلا أن الوضع الحالى يعد غير مسبوق ، حيث تسعى دولتان إلى "الارتقاء" من فئة دول الحافة إلى فئة الدول النووية المعلنة .. وقد جاء هذا فى مختلف تصريحات المسؤولين الهنود على وجه الخصوص ، كما تجلّى من خلال عدم وجود أية محاولة هندية لتوصيف تجاربها بأنها أبحاث سلمية ، بل اقترنت هذه التجارب بتأكيدات على طابعها العسكرى وخدمتها للأمن القومى ، وإشارات صريحة إلى اعتزام التسلح النووى ، وهى مرحلة تالية للتجارب .

ومن هنا ، فالقدر المتيقن هو أن الهند وباكستان قد صارتا دولتين نوويتين فعليا ، وذلك بصرف النظر عن الاعتراف القانونى حسب المعيار الضيق الذى وضعته اتفاقية منع الانتشار النووى ، وهو "سبق قيام الدولة بتفجير نووى قبل عام ١٩٦٨" . وكما يتضح ، فإنه معيار تشريعى محدود يرتبط زمنيا بصياغة الاتفاقية ، وليس معيارا موضوعيا لتحديد الصفة النووية على الإطلاق . وبالتالي فإن اتجاه الأحداث (ولو على المدى البعيد) نحو استيعاب الدولتين فى طائفة الدول النووية - وبصرف النظر عن شكل أو كيفية هذا الاستيعاب - ستسعى إسرائيل للاستفادة منه ، ويستدعى من جانب الدول العربية التحرك المبكر لمواجهة الموقف الإسرائيلى من مثل هذا التغيير الطارئ على وضعية وحقوق والتزامات اثنتين من دول الحافة النووية ، كانتا تتشابهان مع إسرائيل فى الوضعية النووية "المجهلة" حتى وقت قريب .

والاحتمال الأقرب للتصور هنا ، هو استمرار موقف إسرائيل القسائم على التجهيل المصحوب برفض الانضمام لاتفاقية منع الانتشار النووي ، أو إخضاع منشأتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مع انتظار تطور التعامل مع الهند وباكستان بخصوص وضعيتهما الجديدة المحتملة .

من هنا ، وأخذاً في الاعتبار الاختلاف التام بين الوضع في جنوب آسيا المتمسم بقدر من التوازن النسبي نتيجة الردع المتبادل ، وبين الموقف في الشرق الأوسط ، وتحسباً لأي احتمال بتطور التعامل مع الهند وباكستان في اتجاه استيعاب دول الحافة بشكل أو بآخر في دائرة الدول النووية المعلنة ، من خلال تقنين وضعيتهما، فإن جهود مصر يجب أن تنصب ، إلى جانب تأكيد الدعوة إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، على ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط الدولي بالتنسيق مع عدد من الدول الفاعلة والمؤثرة المناهضة للأسلحة النووية ، لضمان عدم تقنين وضعية دول الحافة النووية الثلاث كدول نووية معلنة . ولعل تنسيق المواقف مع مثل هذه الدول ، وتقديم اقتراحات جماعية معها يخدم الدعوة المصرية بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، وينقلها من إطار الدعوة إلى الإطار العملي المبني على اقتراحات محددة .

خطوط المواجهة بين الكبار

فى آسيا

عبد العظيم حماد

تتوزع خطوط المواجهة بين الدول الكبرى فى آسيا على عدة محاور متداخلة أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى .. فهناك خطوط المواجهة الإقليمية ، أى النزاعات الحدودية ، وهناك خطوط المواجهة السياسية أو الاستراتيجية ، وهى ذلك النوع من النزاعات الناجم عن صراعات النفوذ أو تعارض المصالح والطموحات . وبطبيعة الحال ، هناك المنافسات التجارية والاقتصادية عموما . وكما يلاحظ من هذا التصنيف، فقد اختلفت نهائيا المواجهات الأيديولوجية ، ولم يتبق منها سوى حديث مرسل فى أغلب الأحيان عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من الجانب الأمريكى ، يقابله حديث عن الخصوصية الحضارية من جانب الأطراف الآسيوية .

والدول المعنية بوصف "الكبرى" فى آسيا هى على سبيل الحصر : الصين واليابان والهند وباكستان ، إلى جانب الولايات المتحدة بوصفها أولا الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، وبوصفها ثانيا الشريك الاستراتيجى والاقتصادى الأقرب والأكبر لدول آسيا ، وروسيا الأوروبية أساما والآسيوية امتدادا بالجغرافيا والتاريخ .

ولنبدأ برصد خريطة النزاعات الإقليمية "الحدودية" الربيعية بين دول آسيا الكبرى ، وهنا نجد أنفسنا أمام نزاعين كبيرين فى شبه القارة الهندية ، هما : النزاع

حول كشمير بين باكستان والهند ، والثانى النزاع على الحدود بين الهند والصين .
ويضاف إليهما فى غرب آسيا النزاع الأفغانى بمضاعفاته الإقليمية المختلفة ، أما
فى شرق آسيا فالنزاع الكبير يدور حول تايوان بين الصين والولايات المتحدة .

ويجمع بين النزاع الباكستانى الهندى حول كشمير ، والنزاع الهندى الصينى
حول الحدود أوجه شبه ، يتمثل أولها فى التباعد المطلق بين طرفى كل نزاع بحيث
يفتق وجود احتمال توافر إمكانية لحل وسط سياسى على الأقل فى الوقت الحالى .
أما وجه الشبه الثانى ، فيتمثل فى أن كل نزاع منهما هو فى نفس الوقت واجهة
تخفى وراءها سجلا تاريخيا طويلا من العداء ، وانعدام الثقة بين طرفيه ،
والإتهامات المتبادلة بالمعصية للهيمنة - مهما ادعى هذا الطرف أو ذاك غير ذلك فى
التصريحات الموجهة لأغراض دعائية . يضاف إلى ذلك طبيعة الحال وجه الشبه
الثالث ، وهو أن نزاعى كشمير والحدود الهندية للصينية قد أصبحا الآن نزاعين
بين دول نووية .

فى حالة كشمير المقسمة حاليا بين باكستان والهند ، يرى كل طرف أنه
صاحب الحق الشرعى فى امتلاكها ، ولذا يطالب باستعادة الجزء الذى يحتله
الطرف الآخر . ويختلف الطرفان كذلك فى تصورهما لطريقة البحث عن حل
سلمى ، فهينما تطالب باكستان بتطبيق قرار قديم لمجلس الأمن يمنح سكان كشمير
الحق فى تقرير المصير ، من خلال دور دولى سواء قامت به الولايات المتحدة
الأمريكية وحدها أو من خلال الأمم المتحدة ، فإن الهند ترفض رفضا مطلقا مبدأ
تدويل النزاع وتحتاج بأن قرار مجلس الأمن المذكور أصبح "موضة بالية" ، ولم يعد
يتناسب مع الحقائق الجديدة .

وصحيح أن كلا من المسؤولين الباكستانيين والهنود أكدوا لبعثة "الأهرام" أنه
لا يوجد أى سبب للتوتر بين البلدين سوى إقليم كشمير ، ولكن الحقيقة أبعد ما تكون
عن ذلك . فالهند متهمة فى نظر الباكستانيين بأنها لم تتسامح حتى الآن مع تقسيمها
إلى هند وباكستان ، فضلا عن أن الهند هى التى شنت الحرب لتمكين باكستان
الشرقية سابقا "بنجلاديش حاليا" من الاستقلال . أما باكستان فهى متهمة عند الهنود

بأنها تحاول إلهام مسلمى الهند بإثارة التوتر الطائفي ضد الهندوس ، كما أنها متهمه بترك نفسها ألعوبة فى أيدي مناهضى الهند مثل الولايات المتحدة فى إحدى المراحل ، والصين فى جميع المراحل .

وهذا مثال لتدخل النزاعات الإقليمية مع النزاعات السياسية والاستراتيجية . وعلى أية حال ، لا يستبعد المسؤولون فى كل من إسلام آباد ونيودلهى إمكان وقوع حرب جديدة بسبب كشمير ، وإن كان كل جانب يراهن على أن التسلح النووى يمكن أن يضعف موقف الجانب الآخر ، أو على الأقل يكسبه الثقة اللازمة لتقديم التنازلات المطلوبة للتسوية السلمية .

وفيما يتعلق بالنزاع الصينى الهندى على الحدود ، فإن الهند تعتبر اتفاق الحدود لسنة ١٩٦٢ "اتفاق إذعان" ، وقَّع تحت وطأة الهزيمة أمام عدوان الصين المفاجئ ، وهى تنتظر الفرصة لإسقاط هذا الاتفاق الذى ضمت الصين بموجبه أراض هندية . ولا يقول الهنود ذلك صراحة ، ولكنه يستشف من الاتهامات التى يكيلها المسؤولون فى نيودلهى للصين : بدءا من اتهامها بأنها العدو الأول للهند ، على نحو ما قاله جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندى ، وانتهاء بالحديث عن أوجه الشبه بين الاستراتيجية الصينية والاستراتيجية الأمريكية فى آسيا من حيث إيمان كل منهما بالقوة ، على حد تعبير كومار جوجرال رئيس وزراء الهند الأسبق ووزير خارجيتها من قبل لمدة ١٠ سنوات تحت قيادة السيدة إنديرا غاندى ، وكأنه أراد أن يلمح إلى احتمال وقوع الهند ضحية لتواطؤ صينى أمريكى .

فى حين ترى الصين أن خط الحدود بينها وبين الهند رسم فى أثناء فترة الاحتلال البريطانى لشبه القارة الهندية ، ومن ثم فهو خط فرض على الصين بالقوة فى مراحل استضعافها قبل ثورتها الشيوعية . ومع ذلك ، وكما حدثا نائب وزير خارجية الصين ، فإن بلاده كانت ملتزمة بالاتفاق الأخير مع الهند حتى بادرت الأخيرة بانتهاكه عن طريق التدخل لإثارة الاضطرابات فى إقليم التبت ، من أجل دفع الصين لمقايضة استقرار التبت بتنازلات لصالح الهند . ومرة أخرى فإن احتمال الحرب ليس مستبعدا نهائيا . وقد أكد رئيس وزراء الصين لنا عدم ثقته فى

تعهد الهند بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، فى حين أكد لنا أكثر من مسئول هندى أن الصين بطبيعتها دولة عدوانية .

أما النزاع الأفغانى فهو حالة قائمة بذاتها ، ويبدو فى اللحظة الراهنة أن الجميع يريدون نزع أصابعهم من نيرانه ، مع الاحتفاظ بحق المراقبة من بعد لدرء الأخطار المحتملة.

وبأتى النزاع حول تايوان ليسجل حالة فريدة فى تساريخ العلاقات الدولية عموما ، فالولايات المتحدة ملتزمة قطعا بحماية أمن تايوان ، والصين نجحت فى الوقت نفسه فى إلزام واشنطن برفض مبدأ استقلال تايوان عن الوطن الأم ، ولكن لا يوجد تصور مشترك بين الأطراف الثلاثة - الصين ، الولايات المتحدة ، تايوان - لإعادة توحيد الجزيرة مع البر الصينى. وصحيح أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وافق على "لاءات الصين الثلاث" بخصوص المسألة التايوانية ، وهى : لا لدولتين صينيتين ، ولا لصين واحدة وتايوان واحدة، ولا لاتضمام تايوان لمنظمة دولية تقوم عضويتها على الدول ذات السيادة . إلا أن الصحيح أن الولايات المتحدة لا تزال تزود تايوان بالأسلحة الحديثة ، وتحظر تصدير التكنولوجيا العسكرية للصين ، كما أعلن تشو رونجى رئيس الوزراء الصينى . والصحيح أيضا أنه لولا تعزيز القوة العسكرية للصين ، لأعلنت تايوان استقلالها منذ وقت طويل فى رأى جميع من قابلناهم من المسؤولين الصينيين . ومع ذلك ، فالأكثر احتمالا هو أن تؤدى الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين والولايات المتحدة إلى تسهيل بدء مفاوضات جادة للوحدة بين الصين وتايوان .

ومن المعروف أن الصين وروسيا توصلتا إلى تسوية نهائية فى العام الماضى لخلافاتهما الحدودية ، التى كانت بدورها من أخطر يؤر التوتر الإقليمى فى القارة الآسيوية .

وقىما يتعلق بالنزاعات الاستراتيجية بين الكبار فى آسيا ، نستعير الوصف الأثير للمسؤولين الهنود الذين التقيناهم ، وهو أن البيئة الأمنية فى جنوب وشرق القارة تشهد تدهورا مستمرا ؛ فالولايات المتحدة تحتفظ بقواعد نووية فى المحيط

الهندي ، "جزيرة ديجو جارجيا" ، وفي المحيط الهادي في "أوكيناوا" ، وتبحث عن قواعد جديدة في إندونيسيا . والصين ، أما حصلت ، أو تسعى للحصول على تسهيلات بحرية في بعض الجزر بالمحيط الهندي ، كما أنها منخرطة في برنامج شامل لتحديث قواتها العسكرية التقليدية . والهند كذلك تطبق برنامجا طموحا لإحراز التفوق العسكري البحري في المنطقة ، يسمى "أسطول المياه الزرقاء" ، الذي يشتمل على حاملات طائرات ، وسفن إنزال ، وغواصات ، وزوارق الصواريخ الحديثة ، فضلا بطبيعة الحال عن القنبلة النووية والصواريخ الحاملة لرؤوس نووية .

أما باكستان ، فهي تعلن صراحة تفوق صواريخها الحاملة للرؤوس النووية على الصواريخ الهندية في المدى والدقة ، والهند تعتقد في وجود درجة عالية من التعاون النووي بين الصين وباكستان .

ويصاحب هذا التدهور في البيئة الأمنية في جنوب وشرق آسيا ، تدهور آخر في البيئة الاقتصادية ، ليس فقط بسبب الأزمة المالية الحادة الراهنة التي رفعت درجة التوتر عاليا بين الصين واليابان ، ولكنه يمثل أيضا في النقص المطرد والحاد في موارد مثلث الرعب النووي الآسيوي - الصين والهند وباكستان - من الطاقة ، وخاصة البترول . وبصفة عامة ، يبلغ النقص في هذه الموارد في الدول الثلاث أكثر من النصف ، ولذلك من المحتمل أن يشهد التنافس فيما بينها على بترول الخليج ، من ناحية ، وعلى بترول القوقاز الكامن ، من ناحية أخرى . وهنا تظهر خطوط التماس "تقاهما أو توترها" من جانب كل من روسيا الدولة المهيمنة في منطقة القوقاز ، والولايات المتحدة المتمثلة لاحتكار الثروة النفطية القادمة من الناحية الأخرى . وبطبيعة الحال يجب أن نتذكر أن اليابان ستلعب أوراها مع الولايات المتحدة أولا ، ثم مع روسيا ، للاحتفاظ بنصيبها من الحكمة .

ومن الضروري في ختام هذا الاستعراض لخطوط التماس والمواجهة بين الدول الكبرى في آسيا ، أن نعود فننوه إلى المنافسة الصينية اليابانية التي تلقى بظلال كثيفة على العلاقات الدولية في المنطقة من جنوب آسيا حتى شرقها الأقصى .

إن يبدو أن اليابان تعتقد أن نمو الصين اقتصاديا وعسكريا سيكون على حسابها هي أولا. أما الصين ، فهي ترى في اليابان عدو الماضي الذي لم يتغير فيه الكثير خاصة أنانيته المفرطة التي يمكن أن تسبب كارثة اقتصادية للعالم كله ، لأن اليابان لم تتكاسل فقط عن تقديم المساعدة للدول المنكوبة بالأزمة المالية ، وإنما تدبر للاستفادة منها ولتكريسها عن طريق خفض أسعار صادراتها .

مناظرة باكستانية : مؤيدون ومعارضون التفجير النووي

د. حسن أبو طالب

حين تقابل وفد "الأهرام" مع مشاهد حسين وزير الإعلام الباكستاني ، قال لنا : إن قرار التفجيرات النووية لم يتخذ من فراغ ، إذ جاء بعد حوار وطني موسع شارك فيه العديد من الخبراء والكتاب السياسيين والإعلاميين . وفي هذا الحوار الذي لم تتدخل فيه الحكومة وتركته على سجيته ، تبلور اتجاهان كبيران ، أحدهما دعا صراحة إلى الرد على التفجيرات النووية الهندية بتفجيرات مماثلة ، وتأکید أن هذا الخيار هو الوحيد المتاح أمام باكستان . أما الاتجاه الآخر ، فقد دعا إلى عدم تبني أى خيار نووى ، وطرح خيارات أخرى سياسية واقتصادية . وقد كان لكل من هذين الاتجاهين مبرراته السياسية والاستراتيجية والمعنوية . وقد حرصنا أثناء وجودنا فى إسلام آباد على جمع بعض المقالات والتحليلات التى نشرت بالفعل فى الفترة من ١١ مايو ٩٨ إلى ٢٨ مايو ٩٨ ، وذلك للتعرض على طبيعة الحوار ومبررات كل طرف.

ومن مراجعة بعض التحليلات والمقالات التى تبنت الخيار النووى صراحة ، بدا أن العنصر الجامع بينها هو ضرورة الرد على التحدى الهندى من جنس العمل نفسه ، استنادا إلى حقيقة أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتماد على

النفس مهما كانت التوضيحات والتكاليف ، وليس من خلال الاعتماد على عود غامضة من هذا الطرف الدولي أو ذلك .

إدارة المخاطر النووية

فى المقال الذى كتبته مليحة لودهى - رئيس تحرير صحيفة "بيوز" التى تصدر باللغة الإنجليزية ، والسفيرة السابقة لباكستان فى واشنطن - جاء العنوان "إدارة المخاطر النووية .. قمة المهارة" ، وفى صدر المقال مقولة لصن نشو - أحد الاستراتيجيين الصينيين فى القرن السادس الميلادى - يقول فيها : "إن تنتصر مائة مرة فى مائة معركة لا يمثل قمة المهارة، لكن حين تستطيع أن تخضع عدوك دون قتال فهذه هى قمة المهارة" . ثم تتابع الكاتبة دعوتها بالقول : إن الرد الباكستانى على التصعيد النووى الهندى يجب ألا يكون موضع شك أبداً ، وإنه ما دامت الهند أقامت على التسليح النووى ، فإن على باكستان أن تعمل على إصلاح ذلك الخلل الاستراتيجى ، وأن تعيد بناء تناسق نووى فى شبه القارة ، وإن الحاجة إلى الرد على الخطوة الهندية تنفعهما عوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض . فعلى الصعيد الاستراتيجى العسكرى ، لابد من إثبات المصادقية والقدرة على استعادة التوازن النووى . أما من الناحية التقنية ، فهناك دافع الحاجة إلى التحقق والتثبت من نوعية تصميمات الأسلحة . ومن الناحية الجغرافية السياسية ، هناك عامل ردع العدو المنذع فى اتجاه فرض هيمنته على المنطقة . وعلى الصعيد النفسى ، لابد من استعادة الثقة فى القدرة على ردع العدو .

وتضيف مليحة لودهى : إن هذه المتطلبات لا يمكن تحقيقها بدون إجراء اختبار نووى ، ما دامت الهند قد أسست توازناً نووياً فى شبه القارة . لقد فرضت حقائق جديدة نفسها على شبه القارة ، وتتطلب أيضاً طريقة تفكير جديدة حول : كيف يمكن تحقيق استقرار نووى ، وإدارة المخاطر النووية ؟ فحتى فى المرحلة الانتقالية التى تسبق نشر الأسلحة النووية ، هناك القليل الذى يمكن نسجه

على غرار خبرة الماضى إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق .

وتقول الكاتبة : إلى أن يتم "مأسسة" (إضفاء طابع مؤسسى على) الردع النووى ، فإن عدم اليقين حول كيف يمكن للتسلح النووى أن يتحقق وفق أى شكل ، وكيف سيتم نشر الصواريخ المزودة برؤوس نووية ، يفتح "نافذة" للحساسية المتبادلة ، والتي يمكن ترجمتها إلى إجراءات مرحلية غير رسمية ، على أن يكون الهدف هو تصميم آليات انتقالية للطوارئ لتبادل الرسائل عن قدرات الطرف الآخر النووية ونواياه ، من أجل تجنب مخاطرة التصعيد الناتج عن الغفلة أو الإهمال أو الصراعات العارضة . وهذا يجب أن يتضمن اكتشاف طرق للتحقق من أن نظم التوصيل النووية لم تنتشر بعد ، وكيف يمكن إنشاء نظم للإنذار المبكر .

الخيار الوحيد

وفى مقال آخر كتبه مسعود مفتى بعنوان "باكستان ليس لديها خيار آخر" ، يقول الكاتب : ليس أمام باكستان سوى خيار واحد للرد على التهديد النووى الهندى ، أى الاستجابة من جنس العمل ، وإلا حفرت باكستان لنفسها قبراً فى السياسة الدولية لتتضم إلى مقبرة الدول الإسلامية التى ترعاها الولايات المتحدة مع منظمة المؤتمر الإسلامى . وبصورة منهجية جداً ، فإن جوهر الاستراتيجية الهندية - الأمريكية هو لف الحبل تدريجياً حول عقق باكستان . ولكن هل تعد هذه التفجيرات النووية الهندية خاتمة المطاف فى هذه الاستراتيجية؟ يجيب الكاتب بقوله : إن الهدف الأمريكى هو إجبارنا على قبول الهيمنة الهندية فى المدى المتوسط . أما فى المدى البعيد ، فالهدف هو دفعا إلى الانحياز إلى الجانب الأمريكى الهندى فى حربهما معا ضد الصين . إن كل الدلائل التاريخية تظهر أن التفجيرات الهندية كانت بمباركة ضمنياً أمريكية ، وذلك ضمن الإطار الأكبر للمعى الأمريكى لبناء نظام دولى يسمح بتنشيط دور الهند فى عملية احتواء الصين .

وضمن المؤيدين لإعلان باكستان صراحة عن إمكاناتها النووية ، يدعو البروفيسور خالد محمود إلى ما يسميه الاعتماد على الذات ، وإلى أن يكون هناك قرار واضح لا يحتمل اللبس أو الغموض . وفي مقال نشره بعنوان "إما الآن أو النهاية" ، يقول : إن عدم وجود قرار واضح معناه أن يتم بعثة البرنامج النووي الباكستاني ، بما يشكله ذلك من خطورة كبيرة على الأمن الوطنى . ويناقش الكاتب فى مقاله بعض الآراء التى دعت إلى استغلال الفرصة للحصول على بعض المنافع من الولايات المتحدة ، وأبرزها استعادة الطائرات "إف - ١٦" وإلغاء قانون "بريسلر" ، وأن تكون هناك مظلة نووية أمريكية لحماية باكستان . ويقول البروفيسور خالد محمود : إن مثل هذا البديل محفوف بالمخاطر لأنه قد ينطوى على شروط أمريكية ، مثل أن يتم إغلاق وإنهاء البرنامج النووى الباكستانى ، والتوقيع على معاهدتى حظر الانتشار النووى والحظر الشامل للتجارب النووية . ويضيف الكاتب : إنه إذا كان التاريخ يمثل شيئا ، فهو مرشد للمستقبل ، وبالتالي فإن على باكستان أن تفكر مرتين قبل أن تثق فى الولايات المتحدة بغض النظر عن العرض الذى يرغبون فى طرحه . فلقد كانت باكستان فى قمة التحالف مع الولايات المتحدة عندما غزت مرتين وعانت فقد جناحها الشرقى ، وأجبرت باكستان بمفردها على ألا تنتقم ، بينما سمح للهند بأن تستمر فى برنامجها النووى . إن أى طرف قد يتوهم أن الولايات المتحدة قد تعاقب الهند ، وأن تضمن أمن باكستان ، عليه أن ينشط ذاكرته بمجالات الإخفاق والنفاق والمعايير المزدوجة التى تطبقها الولايات المتحدة فى جنوب آسيا .

لقد خدعت باكستان بما فيه الكفاية ولمدة طويلة بما يسمى بالضمانات الأمنية لأنها الوطنى . التحذير من العروض الأمنية الأمريكية وتأكيد ضرورة رفضها ، يصاحبه تحذير آخر من افتراض أن الهند قد تخضع تحت الضغوط والعقوبات . ومن وجهة نظر الكاتب ، فإن مثل هذا الافتراض هو أساس خادع ولا يمكن البناء عليه عند تشكيل وصياغة سياسة باكستانية . ذلك أن حكومة "فاجيباى" قد اتخذت مخاطرة محسوبة بدقة ، ووضعت فى حساباتها المخاطر المحتملة التى قد

تنتج عن العقوبات ، وقدرة الاقتصاد الهندي على مواجهتها . وينتهي الكاتب إلى نتيجة قوامها أنه لا بديل عن الاعتماد على الذات ، وأنه لابد من الإصرار على متابعة المصالح الأمنية الوطنية وحماية الأمن الذاتي بعيدا عن أى ضمانات أو أوام من الخارج .

الاعتماد على الذات

أما الكاتب مهدي مسعود ، فكتب في صحيفة "الفجر" في ٩٨/٥/٢٨ ، وهو اليوم نفسه الذي أجريت فيه التفجيرات النووية الباكستانية ، وتحت عنوان "استعادة التوازن الاستراتيجي" ، وبعد استعراض التهديدات الهندية والتواطؤ الأمريكي والمخاطر التي تحيط بكشمير ، ينتهي إلى النتائج الآتية :

- أولا : إنه لا بديل عن رادع نووي باكستاني موثوق به ضد الهند .
- ثانيا : إن الفشل في^١ أو الامتناع عن - إجراء الاختبار النووي لن يمنح باكستان سوى فوائد اقتصادية متواضعة على المدى القصير جدا .
- ثالثا : إنه مهما كانت العقوبات التي ستوقع على الهند ، فإنها سوف ترفع بالتدريج ، وسوف تعود الهند بعدها في موقع متقدم في السياسة الدولية ولديها العديد من عناصر القوة والدعم .
- رابعا : إن باكستان لديها الاختيار الاستراتيجي نفسه ، أي كان الثمن الذي سيكون كبيرا لمدة وجيزة فقط ، ولذا فعلينا أن نضع أنفسنا في داخل النظام وأن نحشد أصدقائنا في المجتمع الدولي .

الوجه الآخر

في مقابل الذين أيدوا بقوة البديل النووي مهما كانت التضحيات ، وقف

آخرون يعارضون هذا البديل ، ومن بينهم الكاتب إقبال أحمد ، الكاتب السياسى فى صحيفة "تيوز" ، والذى عبر عن وجهة نظره فى أكثر من مقال . وتحت عنوان "عندما تموت الجبال" ، كتب إقبال أحمد فى ١٧ مايو ٩٨ : "لقد رأيت فى التلفزيون مشهدا مخيفاً للغاية أكثر من مشهد الغبار الذرى "عيش الغراب" المعتاد الذى يتبع أى انفجار نووى . فلقد تحولت الجبال إلى كتلة من البياض ، وإنسى لأتعجب كم من الألم تحملته الطبيعة نتيجة هذا العمل ، والتى هى أكثر مخلوقات الله روعة . لقد تحولت الجبال الرائعة فى شاجاى إلى رماد ، فكيف لنا أن نفخر بعد الآن بجبالنا ؟"

بعد هذه المقدمة المشحونة بالمشاعر إزاء الطبيعة وما تتحملة من آلام نتيجة أفعال البشر غير المسئولة ، يتابع الكاتب قائلا : إن قادة الهند نظروا لمدة طويلة إلى الأسلحة النووية باعتبارها أساس القوة ، ولكنهم سوف يدركون عاجلاً أن هذا الأمر ليس سوى خداع و وهم . فلقد أظهرت هيروشيما وناجازاكي أن الأسلحة النووية ليست قابلة للاستخدام من الناحية الأخلاقية . وإن كوريا وكوبا وفيتنام قد أثبتت أيضاً أنها غير قابلة للاستخدام من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومنذ منتصف الستينيات تم تقييد استخدام الأسلحة النووية ولم تعد سوى دلالة على أحد مكونات القوة . وإن نشوء العمالة فى عالم اليوم مثل ألمانيا واليابان ، وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى ، أثبتا أن امتلاك الأسلحة النووية ليس سوى أمر عارض فى معادلة القوة فى السياسة الدولية .

ويقول إقبال أحمد : إن أحدا لا يعلم - سوى السماء - حقيقة المساعى والأهداف الحقيقية التى يرغب فى تحقيقها حكام الهند من وراء هذه التفجيرات . ويتساءل قائلا : لماذا نصر هنا فى باكستان على أنه لا بديل أمامنا سوى الرد بالمثل وأن نتبع نفس الطريق الهندى ؟ إنسى وآخرين تؤمن بقوة أن الاختيار الباكستانى هو أن نجعل الغموض يخدم الغرض الذى خدمه بالفعل لمدة عقد مضى ، وليس هناك من أمر يمكنه أن يثبت هل كنا على صواب أو على خطأ ، فالميت قد مات ، والجبال أيضا ماتت .

أما أ. ف. عبد الرحمن ، وتحت عنوان "الأمن بدون أسلحة نووية" ، فقد كتب: إن على باكستان ألا تتصاع إلى قائمة أولويات يفرضاها الغير ، وإن الأفضل هو التركيز على قائمة أولويات تتضمن التطور الديمقراطي والتنمية الاجتماعية وإعادة بناء البلد وإعادة هيكلة مؤسساته . إن المشاكل سوف تنشأ إذا سمح لاعتبارات الأمن القومي وحدها بأن تزيل الأولويات الأخرى الموجودة على قائمة الأعمال الوطنية . وقد يجادل البعض بقوله إن الأمن الوطني هو على قمة الأولويات ، ولكن - حسب رأى الكاتب : إن باكستان ركزت بالفعل على قضية الأمن ، وأهملت متطلبات التكامل بين الجناحين : الأمن والتنمية ، ونتيجة لذلك انكسرت في ١٩٧١ . إن الدرس الأول الذي على باكستان أن تتعلمه من التاريخ ، هو أن التركيز على الأمن عبر السلاح وحده سوف يؤدي إلى تجاهل المتطلبات اللازمة الأخرى في السياسة والدبلوماسية والاقتصاد . وإن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن أي تجبير نووي باكستاني سوف يعطى الحجة للهذه للمضي قدما في برنامجها التسلحي النووي ، مما سيضع ضغوطا على باكستان للمسير قدما في نفس الطريق ، الأمر الذي ستكون له نتائج خطيرة على مستقبل شبه القارة كلة .

دعوة إلى الحكمة

ويضيف كاتب آخر ، وهو "هيمان يون اختار" في مقال بعنوان "على باكستان أن تكون باردة" ، المنشور في صحيفة "نيوز" في ١٩/٥/١٩٩٨ ، موضحا أن لدى باكستان بالفعل قدرات من الأسلحة الصاروخية التي تستطيع أن تصل إلى أي مكان في الهند بما في ذلك نيودلهي نفسها ، مصيبة إياها بالخراب والدمار ، وإنه لذلك ليس من الضروري أن تتبع باكستان نفس الطريق الهندي ، ولكن عليها أن تفكر بشيء من الحكمة والروية ، وأن تساوم للحصول على منافع مختلفة من خلال متابعة سياسة الغموض في المجال النووي . وإن على باكستان أن تسأخذ بالنصيحة الأمريكية ، وأن نحدد شروطا مثل : إننا لن نوقع على معاهدة حظر الانتشار

النوى قبل أن تكون هناك إجراءات عقابية ضد الهند مثل تلك التى اتخذت ضد العراق ، وأن يكون هناك موقف دولى حازم من الدول التى لديها قدرات تمكّنها من إجراء اختبارات نووية ، وأنه يمكن لباكستان أن تصر على إلغاء كل الديون مثل ما تم مع مصر ، وأن نحصل على نسخة حديثة من الطائرات "إف - ١٦" ، وألا تعطى الهند مقعدا دائما فى مجلس الأمن ، لا الآن ولا بعد ذلك ، وأن نحصل على مظلة نووية أمريكية ، وأن يكون لنا الحق فى توجيه ضربة أولى إذا تعلق الأمر ببقائنا .

أما زكى عزام ، فكتب تحت عنوان "التأثيرات الاقتصادية للعقوبات" ، محذرا من فقد معونات ثنائية ودولية إذا ما اتخذ قرار بإجراء التفجير النووى . وإنه استرشادا بنمط العقوبات التى وقعت على الهند من قبل عند من الدول والمؤسسات الدولية ، فإن باكستان سوف تخسر كثيرا من الموارد الاقتصادية والمعونات . وفى التقديرات الأولية ، فسوف تخسر البلاد ما مجموعه ٥٦٥ مليون دولار معونات فى صورة معدات وبيع وتدريب من قبل اليابان والولايات المتحدة وهولندا وكندا وألمانيا وأستراليا ونيوزيلندا ، كما ستفقد البلاد ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار أخرى من المصادر نفسها فى صورة تدفقات استثمارية . كما ستعلق قروض صندوق النقد الدولى فى حدود ٧٠٠ مليون دولار ، وقروض من بنك آسيا للتنمية فى حدود ٦٠٠ مليون دولار . ويحذر الكاتب من أن باكستان ليست دولة معزولة ولا يمكن أن تعزل نفسها عن المجتمع الدولى ، وأنه لذلك سوف تدفع ثمنها اقتصاديا كبيرا فى مقابل إجراء أى تفجير نووى .

وتمثل الإشارات السابقة بعضا من الحجج والتبريرات التى لجأ إليها كل فريق لتدعيم مقولاته سواء لتأييد رد باكستانى يماثل الخطوة الهندية ، أو التحذير من مغبة مثل هذه الخطوة . لكن دعاء تصحيح التوازن الاستراتيجى كانت لهم الغلبة ، وجاء القرار الباكستانى بإجراء التفجير النووى فى ٢٨ مايو ٩٨ ، أى بعد خمسة عشر يوما فقط من التفجير النووى الهندى الثانى .

آسيا تحت تهديد الصواريخ

د. محمد قنري سعيد

تعتبر منطقة جنوب وشرق آسيا من بين أكثر مناطق العالم ازدحاما بالصواريخ الباليستية بعيدة المدى . وبرغم محاولات الحد من انتشار تلك الأسلحة الهجومية ، بواسطة الولايات المتحدة والدول الغربية ، فإن الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة والمتغيرات الأخرى على المستوى العالمى كانت وراء الرغبة المحمومة لتلك الدول فى امتلاك أنظمة الصواريخ الباليستية والتكنولوجيات اللازمة لتطويرها .

□ **الصين :** فى إشارة واضحة للدور الذى يمكن أن تلعبه للصواريخ فى النزاعات المحلية بين دول شرق آسيا ، قامت الصين فى منتصف ١٩٩٥ بإجراء عدد من التجارب فى بحر الصين بالقرب من الساحل التايوانى للصاروخ دونج فنج - ١٥ (٦٠٠ كم) ، ودونج فنج - ٢١ (١٨٠٠ كم) . والصاروخ دونج فنج - ٢١ يمكن أن يصل إلى أهداف داخل تايوان واليابان وكوريا الجنوبية . وتمتلك الصين حوالى ٣٠٠ رأس نووى يمكن حملها بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة فى قواعد أرضية ، أو على متن الغواصات ، أو المحمولة بواسطة الطائرات . وتشير التقارير إلى مشاريع تطوير حالية لصواريخ باليستية عابرة للقارات تحمل رؤوسا متعددة ، كل منها يمكنه إصابة هدف مستقل ، مثل الصاروخ JL-2/df-31 (٨٠٠٠ كم) ، والصاروخ df-41 (١٢٠٠٠ كم) . والصين فى سبيلها أيضا لتطوير الصاروخ الباليستى df-25 الذى يصل مداه إلى ١٧٠٠ كم ، كما تحمل الغواصات الصينية الصاروخ JI-1(Julang-I) الذى يصل مداه إلى ١٧٠٠ كم .

بالإضافة إلى الصواريخ بعيدة المدى ، تمتلك الصين صواريخ أخرى قصيرة المدى مثل df-11 (٣٠٠ كم) ، وهي يمكنها أن تصل إلى أهداف داخل تايوان .

فى ضوء اهتمام الدول المجاورة للصين بالنظم المضادة للصواريخ مثل نظام الباتريوت ، والذي تحاول الحصول عليه بدعم من الولايات المتحدة ، تقوم الصين بتزويد نظمها الصاروخية الهجومية بوسائل مضادة لاختراق النظم الدفاعية والتغلب عليها . كما تقوم الصين حاليا بتطوير صاروخ "كرورز" ضد الأهداف الأرضية ، حيث إنه يتميز بدقة إصابة عالية نتيجة استخدامه لنظام الملاحة الفضائي وأسلوب مطابقة الطوبوغرافية الأرضية فى طريقة الوصول للهدف . وتصميم الصاروخ مأخوذ من الصاروخ الصينى "الكرورز البحرى سى - ٨٠٢" ، الذى يصل مداه إلى ١٢٠ كم ويمكنه حمل رأس حربية زنتها ١٦٥ كجم . وهذه النوعية من الصواريخ الكروز تمثل تحديا صعبا لنظم الصواريخ الدفاعية نتيجة أنها تطير على ارتفاعات منخفضة .

□ **الهند :** فى يوليو ١٩٩٣ بدأت الهند من خلال منظمة بحوث وتطوير نظم الدفاع الهندية ، برنامجا طموحا أطلق عليه "البرنامج المتكامل لتطوير الصواريخ الموجهة" ، هدفه وصول الهند إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال تصميم وتطوير وإنتاج الصواريخ . وفى إطار هذا البرنامج تقوم الهند بتطوير الصاروخ برينفى والصاروخ آجنى . ومجموعة صواريخ برينفى تنقسم إلى "برينفى - ١" ومداه ١٥٠ كم ، و "برينفى - ٢" ومداه ٢٥٠ كم . أما الصاروخ آجنى فيصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم ، ويمكنه الوصول إلى أهداف فى الصين ، وقد تم اختباره حتى الآن ثلاث مرات فى مايو ١٩٨٩ ، ومايو ١٩٩٢ ، وفبراير ١٩٩٤ .

□ **باكستان :** فى إطار المنافسة مع الهند يتحرك البرنامج الباكستانى لتطوير الصواريخ فى اتجاهين ، اتجاه يقوم على التطوير المحلى ، والآخر يقوم على إنتاج صواريخ صينية داخل باكستان . ومن أمثلة الاتجاه الأول الصاروخ "حاتف - ١" (٩٠ كم) ، والصاروخ "حاتف - ٢" (٣٠٠ كم) ، وكل منهما يحمل رأسا حربية زنتها ٥٠٠ كجم . ومن أمثلة الاتجاه الثانى إنتاج الصاروخ الصينى

"إم - ١١" الذى يصل مداه إلى ٢٨٠ كم ويحمل رأساً زنتها ٨٠٠ كجم ، وهناك اعتقاد واسع أن باكستان تمتلك رأساً نووية لهذا الصاروخ .

وفى سنة ١٩٩٢ حصلت باكستان على ٣٠ صاروخ "إم - ١١" مع قواذف لهذه الصواريخ ، وهى فى طريقها الآن للانتهاء من إنشاء مجمع لتصنيع الصاروخ من المتوقع أن يبدأ إنتاجه فى ١٩٩٩ . ومن الممكن أن يتم داخل هذا المجمع إنتاج الصاروخ الصينى "إم - ٩" أو "حاتف - ٣" حسب التسمية الباكستانية (٦٠٠ - ٨٠٠ كم) . وفى أبريل ١٩٩٨ قامت باكستان بتجربة الصاروخ غورى (١٥٠٠ كم) لتنافس بذلك الصاروخ أجنى الذى تقوم الهند حالياً بتطويره .

□ **كوريا الشمالية** : منذ بداية الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية فى إنتاج الصواريخ "سكود - ب" و "سكود - م" . وتشير التقارير الصادرة من كوريا الجنوبية إلى أن كوريا الشمالية تستطيع أن تنتج ١٠٠ صاروخ من النوعين فى العام ، وأنها تقوم حالياً ببناء ٣ قواعد للصواريخ بالقرب من المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريين . كما تمتلك بالإضافة إلى ذلك حوالى ٤٥٠ صاروخ فـروج روسى الصنع (مداه ٧٠ كم) يمكنه الوصول إلى سول عاصمة كوريا الجنوبية . وتقوم كوريا الشمالية أيضاً بتطوير صاروخها متوسط المدى "لودونج - ١" (١٠٠٠ كم) الذى يمكنه الوصول إلى كل الأهداف فى كوريا الجنوبية ومعظم الأهداف فى اليابان، و "تيبو - دونج - ٢" الذى يمكنه الوصول إلى مدى ١٥٠٠ كم ويحمل رأساً حربية وزنها ١٠٠٠ كجم .

□ **كوريا الجنوبية** : قامت كوريا الجنوبية فى السبعينيات بتطوير الصاروخين أرض - أرض "تيك هركيليز - كوريا - ١" (١٥٠ كم) و "تيك هركيليز - كوريا - ٢" (١٨٠ - ٢٥٠ كم) اعتماداً على الصاروخ الأمريكى المضاد للطائرات "تيك هركيليز" الذى حصلت عليه من الولايات المتحدة .

فى سنة ١٩٧٩ ، وخوفاً من اشتعال سباق التسلح الصاروخى فى المنطقة ، وقعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم تجعل المدى ١٨٠ كم هو الحد الأقصى للصواريخ أرض - أرض فى كوريا الجنوبية . وتطلب كوريا حالياً

التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ MTCT ، حتى يمكن التوسع في برنامجها الفضائي وبناء صواريخ للأغراض العلمية متعددة المراحل للوصول إلى ارتفاعات مختلفة ، كمقدمة للعمل في مجال إطلاق الأقمار الصناعية . وفي نوفمبر ١٩٩٥ أعلنت وزارة الدفاع الكورية أنها في سبيلها لطلب النظام الصاروخي التكتيكي الأمريكي "أتاكمز" ATACMS المخصص لهزيمة المطارات ووحدات الدفاع الجوي والحشود الخلفية للقوات ، ويصل مداه إلى ١٣٥ كم ، ويحمل قنابل وألغام مضادة للأفراد والمدركات .

□ **تايوان :** في أواخر السبعينيات قام المعهد التايواني للعلوم والتكنولوجيا بتطوير الصاروخ "تنج فنج" الذي يصل مداه إلى ١٠٠ كم ويشبه إلى حد بعيد الصاروخ الأمريكي لانس ، وتردد في ذلك أن إسرائيل كانت وراء نقل تكنولوجيا الصاروخ لانس إلى تايوان . غير ذلك لا توجد معلومات كافية عن مصير الصاروخ "تين ما" ، أو "سكاي هورس" ، الذي بدأت تايوان في تطويره في السبعينيات كصاروخ باليستي متوسط المدى (٦٠٠ - ١٠٠٠ كم) . ورغم الإعلان عن توقف المشروع في ١٩٨٢ إلا أن بعض التقارير تتحدث عن استئناف العمل فيه في إطار المشاريع الفضائية لتايوان . وفي سبتمبر ١٩٩٦ أعلن مصدر بوزارة الدفاع في تايوان أن الصاروخ أرض - أرض "سكاي هالبريد" (٣٠٠ كم) الذي بدأت تايوان في إجراء التجارب عليه ، قد جاء ردا على التجارب الصينية في يوليو ١٩٩٥ للصاروخ "دي إف-١٥" ، والصاروخ "دي إف-٢١" في شرق بحر الصين بالقرب من سواحل تايوان .

قطار الانتشار النووي فى آسيا

محمد عبد السلام

فجرت مسألة التجارب النووية الهندية - الباكستانية ، التى جرت فى مايو ١٩٩٨ ، مشكلة الانتشار النووي فى آسيا ، وأضافت إليها أبعادا جديدة ، تتسم بالخطورة . لكن هذه المشكلة قائمة منذ وقت طويل ، ربما عقود ، وتتسم بالخطورة أيضا . فآسيا تواجه مشكلات أمن معقدة دفعت الكثير من دولها إلى السير فى اتجاه امتلاك السلاح النووى ، فى إطار تصور عام بأنه يمكن أن يكون حلا لمشكلة أمنية تتصل بامتلاك طرف مضاد لهذا السلاح ، أو عدم امتلاك طرف لقدره تقليدية تمكنه من الدفاع عن نفسه . ولقد كانت البداية عام ١٩٦٤ عندما أجرت الصين تفجيرها النووى الأول ، فى ظل اعتبارات أمنية دولية تتصل بصراعاتها مع الولايات المتحدة ، ونزاعاتها مع الاتحاد السوفيتى . فامتلاك الصين للأسلحة النووية أدى إلى اتجاه الهند إلى العمل بإصرار على امتلاكها ، فقد كان من الصعب على القيادة الهندية أن تتجاهل وجود قنبلة صينية إلى جوارها ، حتى لو لم تكن هذه القنبلة موجهة فى الأساس إليها . وقامت الهند بتفجيرها النووى الأول عام ١٩٧٤ . وعلى الرغم من أنها قد أحاطته بما أسمته "إطارا سلميا" ، فإن رد فعل نووى باكستاني لم يكن من الممكن تجنبه . فما دامت الهند قد امتلكت سلاحا نوويا ، كان على باكستان أن تمتلكه من وجهة نظر-قياداتها ، حتى لو اضطر الباكستانيون إلى "أكل العشب" ، تبعا لتعبير الزعيم الباكستاني ذو الفقار على بوتو . وعلى الجانب الآخر ، بدأت تايوان فى السعى لامتلاك سلاح نووى

لمواجهة القوة النووية الصينية وحماية بقائها فى ظل ما يعتبر بالنسبة لها "صراع وجود" مع الصين ، التى لا تزال حتى الآن تعتبرها جزءا منثقا عن الأراضى الصينية . وتبعا لمعظم التقديرات تمتلك تايوان قدرات نووية متطورة ، يمكن أن تتحول فى وقت ما إلى أسلحة نووية ، إذا ما شعرت تايوان بالحاجة إلى ذلك .

كانت كوريا الشمالية أيضا قد بدأت فى تطوير قدراتها النووية خلال مرحلة الحرب الباردة من خلال التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وبقدراتها الذاتية ، وكانت إحدى الدول المعروف أنها تمتلك قدرات نووية متطورة . إلا أنها لم تطرح المشكلة إلا بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، عندما وجدت كوريا الشمالية بقيادة كيم إيل سونج ، أنها أصبحت دولة معزولة ، مستهدفة من الدول المجاورة . كما أنها لم تقم بتطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية ، وظلت مغلقة ، متمسكة بنظامها الشيوعى على ما هو عليه . وإثر محاولات من الولايات المتحدة الأمريكية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للاقتراب من القدرات النووية الكورية الشمالية ، أعلنت "بيونج يانج" انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وشهدت السنوات الأولى من التسعينيات مشكلة نووية مزمنة فى شبه الجزيرة الكورية ، أثارت احتمالات تحرك قطار انتشار نووى آخر فى اتجاه كوريا الجنوبية التى تعتبر نفسها مهددة مباشرة من كوريا الشمالية ، وفى اتجاه اليابان التى عبرت عن قلقها إزاء امتلاك كوريا الشمالية صواريخ أرض - أرض قادرة على الوصول إلى أراضيها ، حاملة رؤوسا نووية "محتملة" . ورغم ما يبدو من أن الدولتين لم تقدما على السير فى هذا الاتجاه ، رغم امتلاكهما قدرة نووية قابلة للتحويل بشكل سريع إلى أسلحة نووية ، فإنهما فى الواقع لا يواجهان مخاطر أمنية حادة حتى الآن ، فى ظل تحالفهما العسكرى مع الولايات المتحدة التى توفر لهما غطاء نوويا كافيا ، وقوة تقليدية إضافية تتمركز على أراضيها ، وتتدخل بشكل مباشر للتعامل مع كوريا الشمالية ، فى إطار صيغ مختلفة أمكن من خلالها احتواء احتمالات التحول النووى العسكرى الكورى الشمالى ، رغم بقاء كل هذه المشاكل عالقة ، تنفجر من وقت لآخر مثيرة لاحتتمالات مختلفة .

مخاطر الانتشار النووي

فى الوقت الحالى تبدو آسيا ، كأنها أكثر مناطق العالم خطورة من زاوية انتشار الأسلحة النووية ، لعدة اعتبارات :

١ - إنها أكثر قارات العالم التى تضم دولا نووية معلنة ، أو دولا قادرة على امتلاك أسلحة نووية ، أو دولا كانت تمتلك أسلحة نووية قبل التخلي عنها ، إضافة إلى دول تسعى لامتلاك الأسلحة النووية . وبدون تصنيف ، تطرح حالات الصين ، الهند ، باكستان ، تايوان ، كوريا الشمالية ، اليابان ، روسيا ، إيران ، كازاخستان ، قضايا نووية مختلفة على الساحة الآسيوية والدولية .

٢ - إنها أكثر قارات العالم التى تثير مشكلات ترتبط بالأسلحة النووية ، كمشكلة التجارب النووية . فقد أثارت للتجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى مشكلات حادة ، قبل أن تثير التجارب النووية الصينية مشكلات مشابهة أيضا ، كما أن مشكلة النفايات النووية مطروحة كذلك ، بالإضافة إلى أن مسألة التفتيش على المرافق النووية قد طُرحت بشدة خلال الأزمة المتصلة بالبرنامج النووى لكوريا الشمالية .

٣ - إنها القارة التى شهدت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، تحول دولتين من دولها تمتلكان أسلحة نووية ، من "دول عتبة نووية" إلى "دول نووية معلنة" تمتلك أسلحة نووية بأحجام غير معروفة ، لكنها ليست محدودة ، بكل ما طرحه ذلك من مشكلات تتصل بشكل الخريطة النووية الدولية ، والنظام الدولى لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

٤ - إنها من أكثر قارات العالم التى شهدت عبر تاريخها تسهيدات بالاستخدام الفعلى للأسلحة النووية خلال الصراعات التى شهدتها فى مراحل مختلفة . فقد شهدت حرب كوريا احتمالات لاستخدام الأسلحة النووية ، ثم حرب فيتنام ، ثم صراعات أوائل الثمانينيات بين الهند وباكستان ، وكذلك الأزمات المتكررة التى جرت بين الدول العظمى .

إضافة إلى ما سبق ، يبدو أحيانا أن قطار الانتشار النووي لم يصل إلى محطاته الأخيرة في آسيا ، فاستمرار التوترات في شبه الجزيرة الكورية ، وتصاعد التوترات الصينية - التايوانية ، وما يثار حول مساعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، لا يزال يطرح قضايا مختلفة حول المرحلة القادمة للانتشار النووي في آسيا .

وتبدو جميع الاحتمالات المتصلة بمخاطر الانتشار النووي في آسيا قائمة ، فهناك محاولات جادة لاحتواء مخاطر انتشار الأسلحة النووية ، تتصل بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ، ومحاولات هندية - باكستانية للوصول إلى اتفاقات جزئية خاصة بالسيطرة على احتمالات تصاعد المواجهات النووية ، واتفاقات بناء ثقة بين الولايات المتحدة والصين بشأن عدم توجيه الصواريخ عابرة القارات لأراضي الدولة الأخرى ، ومحاولات لحل مشكلة كوريا الشمالية، واحتواء مشكلة تايوان . لكن - حسب تصريحات وزير الخارجية الباكستاني جوهر أيوب خان - لا تزال احتمالات الحرب النووية واردة في آسيا لوجود أرض متنازع عليها ، فهناك عوامل عدم استقرار قد تقود إلى انفجار صراعات دولية، تطرح خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة من جانب "دول نووية حديثة" لم تطور استراتيجيات مستقرة لاستخدام الأسلحة النووية ، ومن هنا تأتي مخاطر الانتشار النووي في آسيا .

سادسا: دراسات وحدة البحوث العسكرية



**بمركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية**

الهند والصين :

الصراع حول النفوذ الإقليمي

تشهد العلاقات الهندية - الصينية صراعا مزمنًا منذ الستينيات ، وكان هذا الصراع قد انفجر في صورة حرب قصيرة بين الجانبين عام ١٩٦٢ ، ألحقت فيها القوات الصينية هزيمة منكرة بالقوات الهندية في المناطق الحدودية بين البلدين . وعلى الرغم من أن هذا الصراع ظل خافتا بين الجانبين منذ ذلك الحين ، إلا أنه أفرز العديد من المظاهر كان من بينها سباق التسلح التقليدي والنووي ، وصراع النفوذ بين الجانبين ، بالإضافة إلى اتجاه كل طرف منهما نحو بناء تحالفات مضادة للطرف الآخر، حيث كثفت الصين علاقات التعاون السياسى والعسكرى مع باكستان، التى تعتبر العدو اللدود للهند ، بينما كثفت الهند من جانبها تعاونها السياسى والاقتصادى والعسكرى مع الاتحاد السوفيتى السابق ، الذى يعتبر الخصم الأيديولوجى للدود للصين منذ الستينيات . وقد انفجرت هذه العلاقات بصورة واضحة خلال الفترة القصيرة الأخيرة ، ولاسيما منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى الحكم فى الهند .

مصدر رئيسى للتهديد

وفى ظل هذه الوضعية ، ظلت الهند تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيسى لها منذ هزيمتها العسكرية من جانب الصين عام ١٩٦٢ . وقد

ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووي الأول لها عام ١٩٦٤ . ولذلك ، ارتكزت السياسة النووية الهندية منذ ذلك الحين ، فى أحد أهم مرتكزاتها ، على السعى إلى مجارة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الاستراتيجى معها فى المجال النووى . حيث أدت هذه التجارب النووية الصينية إلى إحداث تغيير جذرى فى السياسة الهندية ، إذ شعرت الهند بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجى، مما دفع الحكومة الهندية وهكذا إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووى . وقد ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب اتفاق الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووى - ومن بينها الصين - على معاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ ، مما دفع الهند إلى رفض هذه المعاهدة تماما لاعتبارات عديدة ، أبرزها أن المعاهدة تكرر التفوق النووى الصينى فى مواجهة الهند . وقد ازداد الرفض الهندى للمعاهدة بعد الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١ ، التى كشفت تبلور ما عرف بمحور بكين - إسلام آباد - واشنطن . ولذلك ، أجرت الهند أول تفجير نووى لها عام ١٩٧٤ من أجل إثبات قدرتها على امتلاك السلاح النووى فى مواجهة الصين ، ثم أعلنت بعد ذلك امتناعها عن إجراء المزيد من التجارب . ولكن الحكومات الهندية المتعاقبة أبقت خيار إجراء التجارب النووية مطروحا وواردا فى ضوء احتياجات الأمن القومى لهندى . وفى الوقت نفسه ، لم تلق الهند بالا لاهتراحات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى جنوب آسيا ، كما رفضت التوقيع على أية معاهدة لنزع السلاح النووى تستثنى الصين . وبالتالي ، يبدو واضحا أن سياسة الأمن القومى الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية فى القوة العسكرية الصينية . وقد ازداد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت الهند تولى اهتماما كبيرا للتطورات الحالية والمستقبلية فى القوة العسكرية الصينية ، التقليدية والنووية ، بالإضافة إلى رصد ومتابعة التعاون الاستراتيجى والنووى بين الصين وباكستان . فالمفكرون الاستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجى الحقيقى الذى يواجه الهند فى الوقت الحالى لا يتمثل فى الصين أو باكستان ، اللتين توجد خلافات حدودية بينهما وبين الهند ، ولكنه يتمثل فى علاقات

التعاون الاستراتيجي والنوى القائمة بين هاتين الدولتين ، ويستشهدون على هذا التعاون بالعديد من الوقائع التي جرت خلال الأعوام الماضية ، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الصين ساعدت باكستان على إنشاء مفاعل بحثى صغير ، مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم فى منطقة "كاسما" بإقليم البنجاب ، وتتراوح قوته بين ٥٠ - ١٠٠ ميجاوات . ويمكن لهذا المفاعل أن ينتج بلوتونيوم لبناء أسلحة نووية صغيرة . ويعتقد بعض المحللين أن هذا المفاعل النووي يهدف إلى إنتاج البلوتونيوم اللازم لإنتاج السلاح النووى ، كما يتردد أن الصين باعت لباكستان حوالى ٥ آلاف مغناطيس حلقى لتطوير وحدات الطرد المركزى الخاصة بتخصيب اليورانيوم فى مركز البحوث النووية فى كاهوتا .

ومن ناحية أخرى ، انطلق الاهتمام بالسلاح النووى من توقع المسؤولين الهنود أن هناك تطورات هائلة يمكن أن تطرأ على هيكل القوة التقليدية والنووية الصينية خلال السنوات القادمة ، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجى الدولى فى القارة الصينية خلال السنوات القادمة ، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجى الدولى فى القارة الآسيوية . فعلى الرغم من أن الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى الأساس ، فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذه التطورات ، واهتمت بامتلاك السلاح النووى لهذا السبب ، حيث يعتقد الساسة والمفكرون الاستراتيجيون الهنود أن ثمة تطورات ضخمة سوف تحدث فى القوة العسكرية الصينية خلال الفترة القادمة . حيث يتوقعون أن تلجأ الصين ، خلال الفترة القادمة إلى تحسين وتطوير برنامجها النووى ، ولاسيما فى مجال تحسين معدل القوة التكميرية إلى الوزن بالنسبة للرؤوس النووية ، وتطوير صواريخ متعددة المراحل ، وامتلاك نظم دقيقة للإيصال قادرة على البقاء فى ظروف المعركة النووية ، وذلك من أجل تضيق الفجوة التى تعاني منها القوة النووية الاستراتيجية الصينية فى مواجهة القوة النووية الأمريكية . ومن ناحية أخرى، يتوقع الساسة الهنود أن الصين سوف تحاول تعويض النقص الذى تعاني منه فى عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الأمريكية . كما يتوقعون أن الصين سوف

تحاول تعويض النقص في الصواريخ الباليستية . ويعتقد المفكرون الاستراتيجيون الهنود أن الولايات المتحدة لابد أن تقوم في المستقبل القريب بمد مظلة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ إلى حلفائها في آسيا : اليابان، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهو ما سوف يضطر الصين إلى السعي إلى امتلاك قدرات مماثلة للدفاع الصاروخي في أسرع وقت ممكن ، لأن أى نظام للدفاع الصاروخي فى آسيا سوف يقوض فاعلية القوة النووية الاستراتيجية الصينية .

الفكر الاستراتيجى الهندى

أصبح الفكر الاستراتيجى الهندى يركز تركيزا شديدا على التهديد الصينى للهند ، وازداد هذا التركيز مع وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى الحكم فى الهند فى بداية العام الجارى ، حيث عبر بعض المسؤولين الحكوميين الهنود صراحة عن شعورهم بالقلق تجاه التهديد الصينى .

فقد صرح وزير الدفاع الهندى جورج فيرنانديز فى أواخر مارس الماضى أن الهند ركزت لفترة طويلة على التهديد الباكستانى ، وتجاهلت التهديد الصينى ، رغم أن الصين تمثل التهديد الرئيسى على الهند ، لأن الصين شيدت قاعدة مراقبة متطورة فى جزر كوكو التابعة لميانمار (بورما سابقا) ، كما زعم أن الصين تزود باكستان بتكنولوجيا صاروخية متطورة ، إلا أن الصين نفت ذلك كله . ومن ثم ، فإن التجارب النووية الخمس التى أجرتها الهند يومى ١١ و ١٣ مايو الماضى ، كانت تمثل رسالة غير مباشرة موجهة أساسا للصين ، من أجل تحقيق قدر من التكافؤ النووى من جانب الهند تجاه الصين .

أما على الجانب الصينى ، فقد كانت الحكومة الصينية من جانبها مدركة أن التجارب النووية الهندية موجهة فى الأساس ضدها . ولكن الموقف الصينى اتسم فى البداية بدرجة واضحة من الهدوء وضبط النفس ، واكتفت الصين بإدانة التجارب النووية الهندية ، واعتبرتها تحديا للمجتمع الدولى من جانب الهند . ورفضت

السياسة الصينية في البداية سياسة العقوبات الاقتصادية على الهند ، ردا على هذه التجارب ، وربما كان الموقف الصيني الهادئ في البداية عائدا إلى أن الصين ذاتها كانت قد أجرت تجارب نووية قبل عامين ، وهو ما قد لا يجعل بمقدورها إدانة التجارب النووية الهندية . أضف إلى ذلك ، أن الصين تظل في نهاية المطاف أكثر ثقة واطمئنانا إلى قدراتها النووية في مواجهة الهند ، فالصين تمتلك ٤٣٦ رأسا نوويا ، بينما تمتلك الهند مواد نووية تتيح لها إنتاج ما بين ٦٠ - ١٠٠ رأس نووي فقط . وفي الوقت نفسه ، فإن الصين لم تكن ترغب في زيادة التوتر بينها وبين الهند ، حتى لا يؤدي ذلك إلى دفع حكومة بهاراتيا جاناتا الهندية المتطرفة إلى اتباع سياسات متشنجة ضد الصين ، وهو ما لا ترغب فيه الحكومة الصينية التي تركز على مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي الداخلي ، ولا ترغب في استنزاف مواردها في صراعات وخلافات خارجية .

ومع ذلك ، فإن الصين خرجت في النهاية عن هدونها ، وانتقدت بشدة هذه التفجيرات ، كما رفضت ادعاءات الهند بأن الصين تشكل تهديدا أمنيا لها ، بما يبرر إجراء مثل هذه التجارب . ودعت الصين الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ونهائي ضد الهند لإرغامها على التخلي عن البرنامج النووي . والأكثر من ذلك ، أن الجانبين الصيني والباكستاني أجريا مباحثات في العاصمة الصينية عقب التفجيرات النووية ، وذلك من أجل التشاور بشأن الخطوات التي يمكن للجانبين أن يتخذاها ردا على التفجيرات النووية الهندية .

وبالتالي ، فإن الصراع بين الهند والصين لا يتركز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين ، ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا ، كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع . وعلى الرغم من أن الهند تعتبر متخلفة عن الصين في العديد من مقومات القوة الشاملة ، فإن الهند لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية ، وكان إجراء التجارب النووية خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية . ومن جانب آخر ،

فإن الحكومة الصينية حاولت الالتزام بأقصى درجة من ضبط النفس فى مواجهة الهند ، إدراكا منها أن تصعيد سباق التسلح التقليدى والنوى بين الهند والصين سوف يضر بخطط النمو الاقتصادى لديها . ولذلك ، قام الجانبان الهندى والصينى خلال الفترة القصيرة الماضية بالاتفاق على العديد من الإجراءات لبناء الثقة فى المجال العسكرى ، مثل الالتزام بإجراءات معينة فى المناورات العسكرية التى يقوم بها كل طرف ، بما لا يشكل استفزازا للطرف الآخر .. وغير ذلك من الإجراءات . وعلى هذا الأساس ، فإن المتصور أن الجانبين الهندى والصينى يمكن أن يتجها خلال الفترة القادمة نحو محاولة احتواء خلافاتهما بالطرق السلمية ، استنادا إلى أن التصعيد العسكرى والسياسى ليس فى مصلحة أى منهما ، ولا سيما أن الحكومة الهندية المتطرفة أدركت على ما يبدو أن التجارب النووية الخمس التى أجرتها فى شهر مايو الماضى لم تعزز الأمن القومى الهندى ، بل على العكس أدت هذه التجارب إلى دفع باكستان بدورها نحو إجراء تجارب نووية ، مما هدد بحدوث المزيد من التصعيد بين الجانبين ، وهو ما قد يدفع الهند نحو التراجع عن هذه السياسة من خلال تكثيف الحوار الإقليمى مع دول المنطقة عموما ، ومع الصين خصوصا .

نفقات الدفاع في آسيا

يعتبر إقليم شرق وجنوب شرق آسيا ثاني أكبر مناطق العالم إنفاقا على "التسلح"، بعد الشرق الأوسط. أما إذا أُضيفت إليه الدول الرئيسية في آسيا، والتي ترتبط نفقاتها الدفاعية باستراتيجيات دولية، كاليابان والصين، فإنه لا يمكن مقارنة أية أقاليم أخرى في العالم به، إذ أن النفقات الدفاعية السنوية لليابان وحدها تزيد على ٤٣ مليار دولار. ففي مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت تلك المنطقة تطورات أدت إلى تصاعد نوع خاص من سباق التسلح في شرق آسيا، أهمها بروز عوامل عدم استقرار "مكتومة"، لم تعبر عن نفسها في شكل صراعات مسلحة مباشرة، وإنما في صورة احتمالات لتفجر الصراعات، بحيث بدت مشكلة عدم الاستقرار في آسيا كمشكلة "معقدة" أكثر منها "حادة"، في الوقت نفسه الذي كانت الولايات المتحدة قد بدأت فيه تفكر في تقليص حجم وجودها العسكري في المنطقة، مما أدى إلى اتجاه دول الإقليم كلها تقريبا إلى العمل على تدعيم عناصر قوتها العسكرية للتعامل مع التهديدات المتصورة من جانب كل منها، بعد أن كانت قد وجهت جهودها ومواردها لفترة طويلة نحو تنمية قدراتها الاقتصادية كأولوية أساسية دون إعطاء اهتمام كبير لقدراتها العسكرية في ظل ضمانات الأمن "الدولية" المتاحة لمعظمها، وحدود تهديدات الأمن القائمة في ظل توازنات الحرب الباردة.

لقد كانت النفقات العسكرية لدول آسيا قد بدأت تتصاعد في أواخر الثمانينيات (١٩٨٨ - ١٩٩٠)، في ظل تحول السياسات الدفاعية نحو تحسين كفاءة الاستعدادات العسكرية للقوات، بما دفع المنطقة نحو موقع متقدم بين المناطق الأكثر استيرادا للسلاح في العالم الثالث. لكن نهاية الحرب الباردة كانت نقطة فاصلة في

هذا المسار ، إذ زاد عمق واتساع تلك التوجهات ، وبدأت تلك الدول ببرامج عسكرية ضخمة رصدت لها مخصصات مالية كبيرة لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية ، كما هو الحال بالنسبة لليابان وكوريا الشمالية - التي احتلت موقع ثاني أكبر دول العالم الثالث استيرادا للسلاح في أرائل التسعينيات - ثم الصين وتايوان ، وغيرها ، وذلك عن طريق إعادة هيكلة القوات ، وإيرام صفقات تمليلية ضخمة ، والسعى لإبرام صفقات جديدة ، بحيث تدفقت إلى المنطقة عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ نسبة ٤٣ فى المائة من الأسلحة التى تم التعاقد عليها دوليا ، مقابل ١٥% من حجم تدفقات السلاح العالمية قبل ١٠ سنوات ، مما أثار مسألة سباق التسلح فى آسيا .

إن التقييمات الأساسية لطبيعة سباق التسلح فى آسيا خلال النصف الأول من التسعينيات ، كانت تركز على أن عمليات الإنفاق العسكرى الضخمة لتلك الدول تعتبر فقط انعكاسا لتصميم عدة دول إقليمية على الدفاع عن نفسها و الحفاظ على مصالحها الخاصة بقوتها الذاتية ، أكثر منها تخطيطا محمومًا للحرب ، لكنها كانت تعكس أيضا ميولا ردعية ضد أية محاولات محتملة لممارسة سياسات القوة الإكراهية ضدها ، إذا ما بدأت عوامل عدم الاستقرار تتحول إلى صراعات مسلحة تفرز تهديدات مباشرة . لكن أثير أيضا أن تسلح بعض دول المنطقة كان أكبر من احتياجاته الدفاعية . وقد ساعد على كل ذلك التدفقات المالية الكبيرة على تلك الدول ، ونسب النمو المرتفعة لاقتصاداتها القومية . فرغم ارتفاع الأرقام المطلقة لميزانيات الدفاع ، فإن نسب نفقات الدفاع إلى الناتج المحلى الإجمالى ، أو إلى الميزانيات المالية القومية ، لم تكن كبيرة ، لأن تلك النواتج والميزانيات كانت ضخمة .

معدل إنفاق مرتفع

ولقد استمر معدل الإنفاق العسكرى المرتفع لدول آسيا على ما هو عليه حتى عام ١٩٩٧ تقريبا ، فى ظل الدوافع الأمنية المختلفة لدولها . ففى عام ١٩٩٤ كان حجم الإنفاق العسكرى لتلك الدول ١٣٢ مليار دولار ، قفز عام ١٩٩٥ إلى

١٤٤ مليار دولار ، واستقر عام ١٩٩٦ عند حد ١٤١ مليار دولار ، وارتفع عام ١٩٩٧ بنسبة ٧% . فقد زادت ميزانية الصين العسكرية من ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٩٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، فى إطار برنامجها لتطوير أنظمة تسليحها ، وقيامها بمشاريع تدريبية عسكرية ضخمة ، واتجاهها للمشاركة فى ترتيبات الأمن متعددة الأطراف . أما الإتفاق الدفاعى اليابانى ، فقد بدأ يتزايد منذ عام ١٩٩٣ ، حتى وصل عام ١٩٩٧ إلى ٤٣ مليار دولار ، وهى ميزانية منخفضة مقارنة بميزانية عام ١٩٩٥ (٥٠ مليار دولار) التى ينفق الكثير منها فى إطار التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة الأمريكية . أما النفقات الدفاعية لكوريا الجنوبية ، فإنها وصلت عام ١٩٩٧ إلى ١٥٤ مليار دولار ، بعد أن كانت ١٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وكان العسكريون الكوريون قد طلبوا زيادتها إلى ١٧٣ مليار دولار لعام ١٩٩٨ . وبالنسبة لتايوان ، تطورت ميزانيتها الدفاعية بشكل سريع لمواجهة احتياجاتها العسكرية من خلال عقود تسليحية ضخمة مع الولايات المتحدة وفرنسا لتصل إلى ١١٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ . واستمر مستوى الإتفاق الدفاعى لدول "آسيان" فى الارتفاع ، مرتبطا بالمعدلات العالمية من النمو الاقتصادى ، ليصل حجم نفقات الدفاع للدول التسع الأعضاء حاليا ، أو مستقبلا ، فى الرابطة ، إلى ١٩ مليار دولار ، بما يعادل ١٤% من مجمل الإتفاق العسكرى الإقليمى . فقد وصلت ميزانية دفاع تايلاند إلى ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، ووصلت ميزانية دفاع إندونيسيا إلى ٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، حيث كانت الدولتان مرتبطتين بمشتريات عسكرية ودعم لصناعات حربية ، وأعمال تطوير لاستعدادات القوات شبه العسكرية .

الأزمة الاقتصادية

لكن يبدو أن اتجاه تصاعد النفقات العسكرية لدول شرق وجنوب شرق آسيا سوف يتأثر بشدة من جراء الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها دول هذه

المنطقة، ابتداء من أواخر عام ١٩٩٧، والتي امتدت تأثيراتها اللينة حتى منتصف عام ١٩٩٨ .

فالتقرير السنوى (١٩٩٨) الذى تصدره وزارة الدفاع اليابانية ، يشير إلى أن الأزمة المالية الآسيوية قد أجبرت دول المنطقة بالفعل على خفض الميزانيات المخصصة للدفاع ، والتقليل من حجم مشترياتها من الأسلحة . ففى الوقت الذى يواجه إقليم شرق آسيا فيه - حسب التقرير - مشكلات أمنية تتطلب مواجهة حادة . وتبعاً لمصادر مختلفة ، فقد تأثرت اقتصاديات أربعة بلدان آسيوية بشدة من جراء الأزمة المالية الأخيرة ، هى إندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا ، والفلبين . ففى أواخر عام ١٩٩٧ ، كانت العملة الإندونيسية قد فقدت ٢٦% من قيمتها مقابل الدولار ، أما العملة الماليزية فقد فقدت ١٩% ، وعملة تايلاند ٤٤% ، وعملة الفلبين ١٩% ، وسوف تتأثر ميزانيات الدفاع من جراء ذلك ، مثل بقية القطاعات ، أو ربما بأكثر من بقية القطاعات ، فى المدى الزمنى المتوسط على الأقل . وقد بدأ ذلك بالفعل ، إذ بدأت كل من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين ، فى إلغاء بعض البرامج التسليحية المتصلة بصنقات أسلحة متطورة ، أو مشاريع تطوير متقدمة ، أو عمليات مهمة لتحديث القوات المسلحة . وبدأت اليابان فى اقتطاع ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من ميزانيتها العسكرية لمدة ثلاث سنوات قادمة ، مما يؤثر على برنامج تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة .

إن نفقات الدفاع فى آسيا قد بدأت تتجه نحو التقلص ليتوقف مسار التصاعد المستمر منذ سنوات فى الميزانيات العسكرية ، والنتيجة أن برامج التطوير التسليحي سوف تمضى بأبطأ مما كان متصوراً لها . المشكلة أن بعض دول المنطقة ترى أنها تواجه معضلات أمنية كانت تتطلب عكس ما بدأ يحدث بالفعل ، والنتيجة أن دول منطقة شرق وجنوب آسيا سوف تشعر بأنها قد تصبح أقل أمناً .

السياسة الدفاعية الأمريكية فى آسيا

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بعيدة عن تطورات آسيا . ففى سنوات ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة هى الفاعل الدولى الرئيسى المسيطر (إلى جانب الاتحاد السوفيتى) على التفاعلات الأمنية - العسكرية فى أقاليم آسيا المختلفة ، فى إطار هياكل للأمن الجماعى ، ومعاهدات دفاعية ثنائية ، مدعومة بوجود عسكري قوى ، تقليدى ونووى ، فى منطقة شرق آسيا تحديدا ، وهى المنطقة التى شهدت أعنف المعارك الحربية التقليدية التى خاضتها القوات الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة ، خاصة فى فيتنام ، التى لا تزال تؤثر على التوجهات العسكرية الأمريكية حتى الآن . وكانت الدلالة الاستراتيجية الأساسية لهذه الأوضاع، هى أن الولايات المتحدة ترى أن هذه المناطق حيوية فى إطار استراتيجيتها العالمية ، على الأكل خلال تلك المرحلة .

عندما انتهت الحرب الباردة فى أوائل التسعينيات ، بدأت الولايات المتحدة فى إعادة تقييم أوضاعها العسكرية فى آسيا ، فى ظل البيئة الأمنية الجديدة ، وأشار ريتشارد سولومون مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى أغسطس ١٩٩١ إلى "أن حقائق الوضع السياسى الناشئ عن انحسار الحرب الباردة فى آسيا مستوثر حتما على حجم وجودنا الأمنى فى المنطقة، وشكله" .

فبعد أن بدأ الاتحاد السوفيتى فى التفكك ، كان على الولايات المتحدة أن

تعيد رسم استراتيجيتها الأمنية في شرق آسيا على أسس جديدة ، بما طرح ثلاث قضايا رئيسية :

- ١ - حجم الوجود العسكري الأمريكي في آسيا بشكل عام .
- ٢ - مستقبل المعاهدات الأمنية - الثنائية بينها وبين دول المنطقة .
- ٣ - شكل ترتيبات الأمن في آسيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة .

ولقد كان التوجه السائد داخل الإدارة الأمريكية في بداية التسعينيات هو خفض الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، مع الاحتفاظ بقوة عسكرية "كافية" للتعامل مع المهام الدفاعية تمتد بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، وينسب مختلفة يتم سحبها من القواعد الأمريكية في اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية ، في ظل ضغط من الكونجرس على الإدارة الأمريكية (إدارة بوش) ، بزيادة الخفض إلى ما بين ٢٠ - ٣٠ % ، مع تسليم المنشآت العسكرية غير الضرورية إلى البلدان المشار إليها .

لكن هذه التوجهات لم تستمر طويلا في ظل ضغط الدول الآسيوية الحليفة على الولايات المتحدة لعدم تقليص قواتها بصورة تخل بالتوازنات القائمة ، وتجر مشكلات على نمط مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية ، واتجاه الخريطة التسلحية لإقليم آسيا - المحيط الهادى إلى "التغير" عما كانت عليه بفعل تصاعد الإنفاق التسليحي . وخلال سنوات التسعينيات لم يطرأ تغير جوهري على حجم القوات الأمريكية في تلك المنطقة ، إذ انخفضت فقط من ١٢٠ ألف جندي عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠ ألف جندي عام ١٩٩٧ ، بتركز ٤٩ ألف جندي منهم في اليابان . إضافة إلى ذلك ، بدأت الولايات المتحدة في تعزيز تسليح قواتها في تلك المنطقة ، سواء تلك القوات المتمركزة في القواعد العسكرية ، أو قوات الأسطول السابع في المحيط الهادى ، والذي يتألف من ٦٠ قطعة حربية ، و ٣٥٠ مقاتلة ، وتغطي دورياته مساحة ١٣٥ مليون كم تضم حدود ٤٠ دولة آسيوية ، فالقوة الأمريكية عنصر رئيسى في معادلة أمن آسيا .

معاهدات ثلاث المتغيرات

بالنسبة للمعاهدات الأمنية - الثنائية ، كان التوجه الصائب فى بداية التسعينيات ، هو إعادة النظر فيها لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة ، لكنه كان واضحا منذ البداية أن هناك اقتناعا بضرورة استمرارها ، مع بعض التعديلات ، كأحد أهم أسس الحفاظ على أمن الولايات المتحدة ، وأمن الدول الحليفة معها فى المنطقة ، خاصة اليابان والفليين وكوريا الجنوبية وتايلاند ، وأستراليا القريبة من آسيا . فعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من قاعدة "كلارك" الفلبينية ، فى إطار ملامسات مختلفة ، فإن الدولتين أقامتا إطارا لما يسمى "مشاركة جديدة" بينهما تتضمن تعاونا أمنيا - دفاعيا ، وروابط استثمارية . وظل التحالف العسكرى الأمريكى مع كوريا الجنوبية أحد أهم أسس أمن كوريا الجنوبية خلال المرحلة التالية . كما ظلت الروابط الدفاعية الأمريكية - اليابانية على ما هى عليه ، مع تطويرها ، كما أوضح ذلك الاتفاق الدفاعى بين البلدين ، الذى أعلن عنه فى سبتمبر ١٩٩٧ ، وهو اتفاق للدفاع المشترك يقضى بأن تتولى اليابان مساندة القوات الأمريكية فى الدول الآسيوية المجاورة لها فى حالات الطوارئ ، ويشتمل على مستويات متعددة للتعاون العسكرى البحرى والجوى ، وفى مهام الاستطلاع وجمع المعلومات . فالارتباطات الدفاعية الأمريكية - الآسيوية تتسع إلى حد ما ، فى إطار جديد تتولى بمقتضاه الدول الحليفة مهام أوسع فى الدفاع عن أمنها فى ظل مشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة .

وقد عملت الولايات المتحدة كذلك على طرح تصورات مختلفة لترتيب الأوضاع الأمنية فى منطقة آسيا - المحيط الهادى ، على نطاق معين ، يتضمن تشجيع اليابان على توسيع دورها السياسى والعسكرى ، ومحاولة التوصل إلى صياغات مع الصين لتهدئة التوتر فى جنوب وشرق آسيا ، مع رفض المشاركة فى البداية فى ترتيبات أمن دول الآسيان ، قبل أن يتغير هذا الموقف عام ١٩٩٣ فى اتجاهات لدعم تلك الترتيبات نسبيا . إلا أن الأهم هو السياسات العملية الأمريكية فى تلك المنطقة . فقد استمرت الولايات المتحدة فى تزويد دول مختلفة بالأسلحة فى

إطار برامجها لبناء قواتها المسلحة (معظم الدول) ، أو لاعتبارات التوازن الإقليمي (تايوان) ، أو الضغط على أطراف أخرى اقتصاديا أو تسليحيا لوقف تعاونها العسكرى مع أطراف ثالثة (الصين) ، والتدخل بمستوى أكبر فى الأزمات الإقليمية المتجبرة (كموديا - كوريا الشمالية) ، وذلك فى إطار تصوراتها لأسس استقرار المنطقة بالصورة التى تحافظ على مصالحها القومية ، وأمن الدول الحليفة لها ، وذلك فى إطار مجموعة من المحددات كما يلى :

١- إن ثمة اقتناعا رئيسيا قد استقر داخل الإدارات الأمريكية المختلفة بأن "الدور الأمريكى" العسكرى فى آسيا يجب أن يظل قويا ، فالجدل الذى ثار فى أوائل التسعينيات قد توقف تقريبا .

٢- إن الدور الأمريكى العسكرى لا يزال مطلوبا من جانب عدد من الدول الرئيسية فى شرق آسيا ، كاليابان ، والفلبين ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، و"دول الآسيان" ، التى تواجه مشكلات أمن مختلفة .

٣- إن الولايات المتحدة تحاول أن تتعامل بمرونة من نوع جديد مع جميع الأطراف فى تلك المنطقة على نحو ما أوضحت زيارة الرئيس بيل كلينتون للصين (يونيو ١٩٩٨) ، وتصريحات وزير الدفاع الأمريكى (يناير ١٩٩٨) حول الأبعاد الأمنية للأزمة الاقتصادية فى آسيا .

فى النهاية ، فإن السياسة الدفاعية الأمريكية فى آسيا ، تركز على ضرورة الوجود القوى ، والتحرك فى جميع الاتجاهات ، للحفاظ على نمط من "التوازنات الإقليمية" فى ظل أوضاع يصعب الحفاظ على التوازن فى إطارها ، على نحو ما أوضحت فى الفترة الأخيرة توجهات كل من الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان تجاه قضايا تطرح تحديات حقيقية أمام التصورات الأمريكية لأمن جنوب وشرق آسيا . وعموما ، فإن الأوضاع الآسيوية كانت حرجة دائما بالنسبة للسياسة الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة .

ترتيبات الأمن فى آسيا

تعتبر أقاليم شرق وجنوب آسيا أكثر مناطق العالم التى شهدت صراعات مسلحة عنيفة خلال القرن العشرين . إذ تم الاستناد إلى معايير مختلفة لحدّة الصراعات : كعدد القتلى ، والمدى الزمنى لاستمرار القتال - على سبيل المثال . فبحكم اعتبارات عديدة ، كانت الحروب واسعة النطاق متكررة الحدوث فى تلك المناطق ، وأدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمى المزمّنة ، خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة . وكان من المتصور أن الأمور سوف تنتهى عند هذا الحد ، بعد نهاية الحرب الباردة ، إلا أن ذلك لم يحدث . فقد أدت تحولات النظام الدولى فى بداية التسعينيات إلى بروز نوعية جديدة من التوترات العسكرية المكبوتة والمكشوفة ، مع بقاء بعض مخلفات الحرب الباردة كمصادر أساسية لتهديد أمن تلك المناطق ؛ إذ تصاعدت المشكلات الإقليمية والحدودية المتصلة بالجزر أو الأقاليم المتنازع عليها ، وظهرت موجة من الحماسيات السياسية بين الدول الرئيسية ، وتنجرت مشكلات محددة على نمط البرنامج النووى لكوريا الشمالية ، والبرامج النووية لكل من الهند وباكستان ، وازدادت حدة التوترات المتصلة بقضايا اقتصادية بين دول المنطقة ، وبينها وبين القوى الدولية الأخرى ، وبدا أحيانا أن أقاليم شرق وجنوب آسيا أصبحت أقل أمنا مما كانت عليه .

لكن على الرغم من ذلك ، أو ربما بسبب ذلك ، كانت هناك دائما محاولات لإيجاد ترتيبات أمنية واسعة النطاق على الساحة الآسيوية . فثمة توجهات تم التعبير عنها بوضوح من جانب قادة الدول ، بأن عدم وجود صيغة أمنية إقليمية فى تلك

المناطق ، بعد انهيار "النظام الأمنى الدولى" الذى استند على التفاعلات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، هو الذى أدى إلى تفجر عوامل عدم الاستقرار التى عبرت عن نفسها فى شكل سباق تسلح تقليدى ونوى فى الأساس . وأنه إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذه الصيغة الأمنية ، فإن عوامل عدم الاستقرار ، سوف تتحول ، فى ظل تصاعد سباق التسلح ، إلى صدامات ومنازعات وحروب تهدد مستقبل المنطقة التى تمتعت - حتى نهاية عام ١٩٩٧ على الأقل - بأكبر معدلات للنمو الاقتصادى فى العالم .

أشكال أمنية مختلفة

وفىما بين عامى ١٩٩١-١٩٩٨ ، عقد عدد هائل من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات ، وقدم عدد كبير من المشاريع والمقترحات ، التى تهدف إلى ترتيب الأوضاع الأمنية فى شرق آسيا تحديدا . وأصبح واضحا لدى دول المنطقة أن إيجاد صيغة أمنية متعددة الأطراف تحول دون تدهور الأوضاع فى المنطقة ، يعتبر قضية ضرورية وملحة . لكن فى الواقع كانت الخطوة العاجلة التى اتخذتها دول آسيا للتعامل مع مشكلات أمنها تتمثل بالسير فى اتجاهين :

- ١- البدء فى عمليات واسعة لبناء قواتها المسلحة ، وتحديثها ، على نحو يتيح لها التعامل مع ما يهدد أمنها بقوتها الذاتية كخيار رئيسى .
- ٢- إعادة صياغة تحالفاتها الثنائية مع الولايات المتحدة ، أو القوى الدولية الرئيسية فى آسيا ، ليصبح لها خطا أبخر للدفاع عن أمنها .

إلا أن البحث عن صيغة لترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية استمر بالتوازي مع كل ذلك أيضا . لكن المشكلة هى أن صيغ ترتيبات الأمن الإقليمية التى طرحت من جانب القوى الدولية الرئيسية ، كالولايات المتحدة ، تختلف عن التصورات التى طرحت من جانب القوى الإقليمية الأساسية ، كالصين واليابان ، وتختلف أيضا عن الأطر التى طرحتها الدول الآسيوية المتوسطة والصغيرة - وهى الأهم فى واقع الأمر - فى ظل مخاوف تلك الأخيرة من تصاعد القوة العسكرية

الصينية ، والنزعة العسكرية المحتملة لليابان ، واحتمالات تفجر الصراعات المسلحة الإقليمية بفعل مشكلات مثل مشكلة "جزر ميسيراتشي" ، واحتمالات عدم الاستقرار العباسى داخل بعض الدول ، والوجود المكثف لقوات وتسهيلات دولية فى المنطقة، طرحت مشروعات مختلفة لترتيبات الأوضاع الأمنية فى آسيا ، أهمها :

١- مشروع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" لترتيب الأوضاع الأمنية ، وهو المشروع الذى طرحته ست دول تنتمى إلى جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٢ ، معبرا عن رغبتها فى إيجاد إطار أمنى يحافظ على أمنها الإقليمى ونموها الاقتصادى فى ظل الظروف الجديدة .

٢- مشروع إقامة منتدى لدول شمال شرق آسيا التى تواجه مشكلات أمنية معقدة أيضا ، وإلذى طرح عام ١٩٩٣ ، مركزا على إجراءات بناء الثقة والتعاون الأمنى ، ونزع السلاح من دول المنطقة .

٣- مشروع منتدى جنوب الهادى ، الذى يضم استراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة ، إضافة إلى ١٢ دولة صغيرة فى المحيط الهادى ، والتى بدأت فى عام ١٩٩١ بإرساء مجموعة من الأسس لترتيبات أمنية فى إطار منتدى خاص يضم دولها .

٤- مشروع إنشاء مجلس للأمن والتعاون فى منطقة المحيط الهادى الآسيوى ، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وهو مشروع طرحته مراكز أبحاث من ٢٠ دولة آسيوية ، فى ماليزيا عام ١٩٩٣ ، بهدف مشاركة للفعاليات غير الحكومية فى ترتيبات الأمن .

٥- مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا ، وهو المشروع الذى تم إقراره فى بانكوك عام ١٩٩٥ ، من جانب ١٠ أطراف فى منتدى "آسيان" الأمنى ، ولم يدخل حيز التنفيذ بعد .

منتدى الأمن الإقليمى لآسيان

وفى الواقع ، فإن أهم تلك المشاريع هو ما طرحته مجموعة دول "آسيان" ،

والذى أسفر عن إنشاء منتدى الأمن الإقليمى لدول "آسيان" ، الذى عقد عدة لقاءات فى منغافورة عام ١٩٩٣ ، وبانكوك عام ١٩٩٤ ، وبروناي عام ١٩٩٥ ، وجاكرتا عام ١٩٩٦ ، ثم لاوس عام ١٩٩٧ ، وكمبوديا هذا العام ١٩٩٨ . فقد أرسى هذا المشروع إطارا مرنا للتعاون الأمنى ، هو إطار "المنتدى" أو "الملقى" ، الذى يختلف عن الأطر المؤسسية القائمة فى أوروبا الغربية مثلا ، والتى لا تتحملها ظروف آسيا. كما أن إطاره الجغرافى يرتبط بعوامل وظيفية ، فهو يضم دول "آسيان" ، إضافة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين "لآسيان" فى العالم كله ، باعتبار أن البعد الاقتصادى للأمن بالنسبة لتلك الدول يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة عليها . إضافة إلى ذلك ، يتجاهل الإطار القوى الإقليمية الرئيسية كالصين واليابان ، حتى لا تتحول هذه الدول - حسب تصريحات عدد من قادة "آسيان" - إلى أعداء . وفى إطار أعمال المنتدى تطرح جميع القضايا المثارة فى شرق وجنوب آسيا للنقاش المفتوح ، كمشكلة انتشار الأسلحة النووية ، والأوضاع الداخلية فى كمبوديا ، وحقوق الإنسان فى بعض الدول ، والقوة العسكرية الصينية ، مع تجنب الجدل الواضح حول القضايا التى لا تتحمل دول الملحق الخوض فيها ، وتتخذ بشأن كل ذلك "توصيات" ، وليست "قرارات ملزمة" ، وتتحرك الدول تبعاً لها وفق مستوى الإجماع المتوافر . لذا تم التوقيع على معاهدة إخلاء جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية على سبيل المثال ، عندما وافقت عليها ١٠ دول ، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والصين لها ، كما تمت الدعوة إلى إعادة كوريا الشمالية إلى المساحة الدولية عندما سيطر توجه عام بهذا الشأن . ويتسع المنتدى ليشمل دولاً جديدة ، وقضايا جديدة مع الوقت.

لكن منتدى "الآسيان" للحوار الأمنى هو مجرد مثال ، فمشكلات آسيا الأمنية أوسع مما يطرح فى جنوب شرق آسيا ، ولا تزال تنتفجر بصورة جديدة حتى الآن ، وتقرز أوضاعاً وتصورات أخرى مع الوقت ، فلا يزال أمن آسيا بعيداً عن "الترتيب المستقر" ، إلا أن هناك أيضاً محاولات مستمرة للقيام بذلك .

اليابان تراجع سياستها الدفاعية

عوامل ومتغيرات كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي كانت وراء قيام اليابان بمراجعة سياستها الأمنية واتخاذ مواقف أكثر إيجابية في مجال الدفاع . من بين هذه العوامل: انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وانسداد حرب الخليج ٩٠ - ١٩٩١ ، وتصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، وزيادة الشكوك حول البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية ، ثم حادثة الهجوم الإرهابي بغاز السارين في مترو طوكيو سنة ١٩٩٥ ، وتصاعد الجدل الداخلي حول مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية . فمع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الأسس التي قامت عليها السياسة الدفاعية اليابانية ، فلم يعد الاتحاد السوفيتي السابق مصدرا للتهديد بالنسبة لليابان ، كما أوضحت حرب الخليج حدود العزلة التي يمكن أن تتحملها اليابان ، وعدم كفاية الاعتماد على برامج المساعدات الخارجية لخبرة مصالحها الحيوية في الخارج .

لقد طالب الداعون إلى استمرار عزلة اليابان بضرورة التخلص من المعاهدة الأمنية التي تربط اليابان بالولايات المتحدة ، والتي تمثل محور السياسة الدفاعية لليابان والأساس القانوني لوجود ٤٥٠٠٠ جندي أمريكي على الأرض اليابانية . كل هذه العوامل رسمت الخلفية التي تم في ظلها اعتماد برنامج الدفاع الوطني " في نوفمبر ١٩٩٥ ، متضمناً الأهداف والمحددات الأمنية لليابان خلال العقد القادم ، والخطوة المرحلية لتطوير البنية الدفاعية حتى سنة ٢٠٠٠ .

تشكلت السياسة الأمنية لليابان بعد استقلالها في عام ١٩٥٢ في إطار دستور

١٩٤٧ الذى صدر فى ظل الاحتلال الأمريكى ، والذى يمنع اليابان من امتلاك قدرات عسكرية أو الاشتراك فى أية ترتيبات دفاعية جماعية . ونتيجة لأجواء الحرب الباردة ، اعتمدت الحكومة اليابانية تفسيراً للدستور يسمح لليابان بإنشاء وكالة الدفاع اليابانية ، وتشكيل قوات الدفاع الذاتى من ٢٣٧٧٠٠ فرد ، منهم ١٤٩٠٠٠ للجيش ، و ٤٣٠٠٠ للبحرية ، و ٤٤٧٠٠ للقوات الجوية . ووصلت ميزانية الدفاع فى ١٩٩٧ إلى ٤٢٩١٧ مليار دولار ، منها ١٥٨ مليار دولار لأنشطة البحوث والتطوير التى تغطى مجالات الطائرات الحربية والهليكوبتر ومحركات الطائرات ، والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات ، ونظم الغواصات ، وأجهزة الرؤية الليلية ، والعربات المدرعة الخفيفة . وتمتلك قوات الدفاع اليابانية ١٠٠٠ دبابة ، و ٢٠٠ طائرة إف - ١٥ ، و ١٠٠ طائرة إف - ٤ ، و ١٣ طائرة إنذار مبكر ، و ٢٦ بطارية باتريوت مضاد للصواريخ ، و ١٦ غواصة ، و ٦٠ سفينة حراسة ، و ١٠٠ سفينة دورية .

يتضمن برنامج الدفاع الوطنى الأسس الاستراتيجية لدور اليابان الدفاعى وكيفية التعامل مع المتغيرات الجيوپوليتيكية فى المنطقة . ويحدد البرنامج دور قوات الدفاع الذاتى فى الدفاع عن اليابان ، والتعامل مع الكوارث الكبرى والأزمات الداخلية ، والمساهمة فى دعم الاستقرار الإقليمى والدولى . وينظر البرنامج إلى قوات الدفاع الذاتى كقوة عسكرية صغيرة الحجم ذات كفاءة ومرونة عالية قادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقيام بعمليات مشتركة . وفى إطار تنشيط الدور اليابانى على المستوى الإقليمى والدولى ، اشتركت اليابان فى عمليات إزالة الألغام فى منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب ، ثم شاركت بعد ذلك الأمم المتحدة بقوات لحفظ السلام فى كمبوديا وموزمبيق ورواندا ومرتفعات الجولان . كما أقامت حواراً أمنياً مع كل من استراليا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا .

أهمية الدور الأمريكي

تؤمن اليابان بأهمية الدور الأمريكي في الدفاع عن اليابان وتحقيق الاستقرار في منطقة شرق آسيا. ورغم المعارضة الموجودة داخل اليابان ضد الوجود العسكري الأمريكي، تشير استطلاعات الرأي التي تمت في أبريل ١٩٩٧ إلى أن ٧٦% من السكان على المستوى القومي و ٥٧% من أهالي أوكيناوا (مكان تركز القوات الأمريكية) يؤيدون استمرار المعاهدة، لكن ٦٧% ممن أخذ رأيهم يفضلون خفضاً في عدد القواعد الأمريكية الموجودة في اليابان .

ونتيجة لظهور أوضاع أمنية جديدة في المنطقة متمثلة في توجهات كوريا الشمالية العسكرية ، والتحركات الصينية البحرية التي حدثت بالقرب من شواطئ تايوان وما صاحبها من تحرك للأسطول الأمريكي في المنطقة ، كذلك الإدعاءات المختلفة حول "جزر سبراتلي" المتنازع عليها والتي يمر بالقرب منها ٧٠% من إمدادات البترول الياباني - كل ذلك أدى إلى ضرورة مراجعة علاقات التعاون الأمني الأمريكي الياباني ممثلة في "وثيقة القواعد الإرشادية للتعاون الدفاعي الياباني الأمريكي" الموقعة في ١٩٧٨ ، والتي أسفرت عن تقرير أولى صدر في يونيو ١٩٩٧ يسمح للقوات اليابانية بالقيام بأعمال إزالة الألغام ، وتفتيش السفن ، وتقديم الدعم الإداري للولايات المتحدة عندما تضطر لدفع قوات عسكرية إلى شبه الجزيرة الكورية.

ويؤكد التقرير ، بالإضافة إلى ذلك ، أهمية استمرار اليابان في امتلاك قدرة عسكرية للدفاع عن النفس ، مع الحفاظ على وجود قوة الردع النووية والتقليدية للولايات المتحدة في منطقة الباسيفيك ، وتطوير التعاون معها في مجال المعلومات ، والأنشطة الإنسانية وأعمال البحث والإنقاذ والإخلاء ، وتنشيط النشاطات في مجالات التخطيط الأمني والسياسي . واليابان تعتمد بشكل كامل على المظلة النووية الأمريكية في حمايتها ضد أي تهديد نووي ، وكانت من بين الدول التي وافقت على المد الدائم لمعاهدة منع الانتشار النووي في ١٩٩٥ . وتحمل اليابان تكلفة وجود

القوات الأمريكية على أرضها والتي تصل حاليا إلى خمسة مليارات دولار سنويا .
وطبقا لاتفاقية الإجراءات الخاصة التي تحدد مسؤوليات الدولة المضيفة ، سيكون
على اليابان دفع أجور ٢٤٠٠٠ مدنى يعملون فى القواعد الأمريكية فى اليابان حتى
نهاية القرن ، وخلال القرن القادم ، وهو ما سوف يتأثر كثيرا بالتطورات المالية
والاقتصادية التي تواجهها اليابان فى الوقت الحالى . وقد أكد كل من رئيس الوزراء
اليابانى السابق ريوتارو هاشيموتو ، والرئيس الأمريكى كلينتون فى لقاءهما فى
مارس ١٩٩٧ ، على أن معاهدة التعاون والأمن المشترك بين البلدين تمثل حجر
الزاوية فى التحالف الأمريكى اليابانى، وأن مستوى التعاون الجديد بين البلدين
يتعدى حدود قيام الولايات المتحدة بحماية اليابان ، إلى دعم الأمن والاستقرار
الإقليمى ومساندة الوجود الأمريكى فى المنطقة . ويذكر التقرير ٤٠ نشاطا للتعاون
المشترك بين البلدين فى حالة حدوث أزمات طارئة فى المنطقة المحيطة باليابان .
وفى يوليو ١٩٩٧ ، أصدرت اليابان كتابا أبيض " حول سياستها الدفاعية فى ضوء
مصالحتها المتزايدة على المستويين الإقليمى والدولى ، وركز الكتاب على عملية
المراجعة للقواعد الإرشادية للتعاون الدفاعى اليابانى - الأمريكى ، والتعديلات
اللازمة للقوانين التي تحكم عمل قوات الدفاع الذاتى لمواجهة ظروف الأزمات
المستجدة فى المنطقة ، وإرساء أسس ثابتة للاستعداد العسكرى المشترك ومجالات
التعاون على المستوى الإقليمى .

روسيا : بائع السلام المتجول فى السوق الآسيوية

بعد طول اهتمام بالعلاقات الروسية - الغربية ، والأمريكية منها على وجه الخصوص ، قامت الدبلوماسية الروسية فى الآونة الأخيرة بأكثر من مبادرة تعكس رغبة روسيا فى دعم علاقاتها مع الدول الصاعدة فى شرق آسيا وجنوبها . جاء هذا التحول كنتيجة لاقتناع السياسة الخارجية الروسية بضرورة استثمار الوضع الجيوبوليتيكي لروسيا كقوة أورو - آسيوية فى حماية مصالحها الحيوية فى آسيا وتدعيم نفوذها هناك . فلم يعد ممكنا استمرار تجاهل المتغيرات الأمنية والاقتصادية والقوى الصاعدة بالقرب من حدودها الشرقية والجنوبية ، وأهمية البحث جهة الشرق عن حلفاء جدد لموازنة زحف حلف الناتو صوب حدودها الغربية . كما تحاول روسيا من خلال تلك المبادرات بيع منتجاتها العسكرية للدول الثرية فى المنطقة ، لإنقاذ مجموعها الصناعى العسكرى من التوقف ، واقتصادها المضطرب من الانهيار .

البعد الصينى

تمثل العلاقة مع الصين مركز الاهتمام الأول للسياسة الروسية فى آسيا . ويتضح ذلك من سلسلة الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين ، وما يتردد فى أعقاب تلك الزيارات من حديث عن ميلاد "مراكة استراتيجية" بين روسيا

والصين . لكن تركيز البلدين الأكبر ، كان في الحقيقة على التزام كل منهما بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب في مواجهة تصاعد هيمنة القطب الأمريكى الأوحـد . والبعد البارز في العلاقات الصينية الروسية هو مبيعات السلاح الروسى للصين ، التى اشتملت على ترسانة متنوعة من الطائرات والغواصات ونظم الأسلحة المتقدمة . ففى ١٩٩٦ بلغت مشتريات الصين من السلاح الروسى ٢٢ مليار دولار ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣ مليارات دولار مع نهاية القرن . وقد تسلمت الصين ٢٤ طائرة "سوخوى - ٢٤" فى ١٩٩٢ ، و ٤٨ طائرة أخرى فى ١٩٩٦ ، وهناك رغبة صينية فى الحصول على الطائرة المتقدمة "سوخوى - ٣٠" ، بالإضافة إلى الغواصات التى يصل ثمن الواحدة منها إلى ٢٥٠ مليون دولار . وهناك أكثر من مصلحة مشتركة يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الصينى - الروسى ، من بينها دعم الاستقرار على المستوى الإقليمى والدولى ، وتحقيق قدر من الضغط على كوريا الشمالية للحد من سياساتها المثيرة للقلق فى المنطقة ، وكذلك ضبط التطورات السياسية فى آسيا الوسطى . وفى أبريل ١٩٩٧ ، وقعت الدولتان مع كل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان ، اتفاقية أمنية لتطبيع الأوضاع على امتداد الحدود المشتركة وخفض القوات فى المناطق الملاصقة لها . والعلاقة بين الصين وروسيا تحكمها أيضا عوامل اقتصادية وجغرافية . فبرغم اتفاق الطرفين على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما من ٧ مليارات دولار فى ١٩٩٦ إلى ٢٠ مليار دولار فى سنة ٢٠٠٠ ، فإن حجم تجارة الصين مع الولايات المتحدة يزد بمقدار ثمانى مرات عن حجم تجارتها مع روسيا . وهناك أيضا أنشطة الهجرة غير الشرعية التى يقوم بها الصينيون إلى مناطق روسية ذات كثافة سكانية منخفضة مثل سيبيريا ، مدفوعين بقوى الطرد السكانى داخل الصين المزدهمة ، وفرص التجارة داخل الأراضى الروسية ، تلك الهجرة التى تمثل نوعا من التهديد الديموجرافى بالنسبة للروس . ففى تصريح لوزير الدفاع الروسى قال : إن الصين مازالت تمثل لروسيا أحد مصادر التهديد المحتمل ، وفى كل الأحوال ربما تمثل الصين بالنسبة لروسيا تحليفا مفيدا فى الوقت الحالى ، لكنها تمثل جارا يجب أن يعمل حسابيه على امتداد سنوات القرن القادم .

الاهتمام باليابان

السياسة الروسية تعطى أيضا اهتماما لليابان . فبرغم بطء التطور فى علاقات البلدين، فإنها تتقدم نحو الأفضل . إذ يسجل "الكتاب الأبيض" اليابانى للسياسة الدفاعية الذى صدر فى ١٩٩٤ ، بوضوح ، أن الاتحاد الروسى لم يعد يمثل تهديدا مباشرا بالنسبة لليابان . ويقع النزاع حول جزر الكورييل على قمة المشاكل بين الدولتين ، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن بعض الحوادث البحرية بالقرب من المناطق المتنازع عليها والمتعلقة بحقوق الصيد ، ومشاكل التلوث البيئى الناتج عن قيام روسيا بدفن نفاياتها النووية فى بحر اليابان . وتمثل جزر الكورييل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا ، حيث تعتبر جزءا من المجال الشرقى لدفاعها الجوى ، ومركزا من مراكز التنصت والمعلومات وتقديم الخدمة البحرية . وبرغم الرغبة التى أبداها الرئيس يلتسين لانسحاب من الجزر وتقليله لحجم الحامية العسكرية الموجودة بها، فإن اعتماد وثيقة "الأسس السياسية فى تحديد حدود الدولة الروسية" فى أكتوبر ١٩٩٧ ، التى لا تعترف بأى ادعاءات أو مطالبات بأجزاء من الأراضى الروسية ، مع تصاعد ضغوط العسكريين والسلطات المحلية بعدم التخلي عن الجزر ، كل ذلك لم يترك ليلتسين مجالا واسعا لتنفيذ ما يريد . وبرغم ذلك ، هناك تطور ملموس فى العلاقات الاقتصادية والتجارية يتيح لروسيا تصدير الكثير من المواد الخام إلى اليابان .

أسواق واعدة

الاهتمام الروسى لا يقتصر فقط على الصين واليابان ، لكنه يتجه أيضا إلى كوريا الجنوبية وماليزيا ، كأسواق واعدة للسلاح الروسى . وبالنسبة لماليزيا ، فقد اشترت طائرات "ميج - ٢٩" ، وتخطط لشراء الدبابات تسمى - ٧٢ . أما كوريا الجنوبية ، فقد اشترت الدبابات تسمى - ٨٠ يو" ، وعربات القتال "بى إم بى - ٣" ،

وتبحث حاليا شراء الطائرات "سوخوى - ٢٧" ، و "سوخوى - ٣٥" ، وصواريخ الدفاع الجوى "إس إيه - ١٠" ، و "إس إيه - ١٦" . واشترت فيتنام ٦ طائرات "سوخوى - ٢٧" مقابل ٢٠٠ مليون دولار . فصنفت السلاح الروسى لدول "الآسيان" بدعمها الاحتياج الروسى للتصدير بأى ثمن ، واستقلال طموحات (وصراعات) دول "الآسيان" المتزايدة للقيام بدور قيادى فى المنطقة . وهناك عوامل أخرى وراء سباق التسلح فى منطقة جنوب شرق آسيا ، مثل الرخاء الاقتصادى ، وتقادم نظم الأسلحة ، والنعرات العسكرية القديمة ، والخوف من الصين وكوريا الشمالية . ورغبة فى اختراق تلك السوق الواعدة ، يقدم الروس عروضاً مغرية للبيع من خلال صفقات متكافئة مقابل بضائع أو خدمات ، أو من خلال الموافقة على نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك ، مع تقديم تسهيلات كبيرة فى السداد . ولقد صرح النائب السابق لرئيس الوزراء الروسى "أوليج موسكوفيت" بأن "روسيا تعتبر جنوب شرق آسيا منطقة مهمة بالنسبة لها ، وسوف نبيع لدولها كل شيء ما عدا الأسلحة النووية" . وهناك أيضاً رغبة بين دول جنوب شرق آسيا فى الحصول على التكنولوجيا الروسية . فوزير الدفاع المالىزى أبدى رغبة حكومته فى الحصول على التكنولوجيا الروسية فى مجال الحاسبات والفضاء والليزر . وفى كل الأحوال ، يبدى الروس استعدادهم لتقديم كل صور التعاون والخدمات الممكنة ، مثل بيع منظومات كاملة ، أو الدخول فى مشاريع إنتاج أو بحوث مشتركة ، أو الاشتراك فى أنشطة علمية أو تجريبية .

وروسيا بائع سلاح قديم لكوريا الشمالية ، ولم يبدأ انفتاحها على كوريا الجنوبية إلا فى عهد جورباتشوف . ومع بداية التسعينيات قدمت روسيا لكوريا الجنوبية طائرات "الميج - ٢٩" و "الميج - ٣٠" ، وتم عمل مشاريع مشتركة بين البلدين فى مجالات الليزر والفضاء والإلكترونيات والمواد الجديدة . وفى فبراير ١٩٩٣ ، تم الإعلان عن حصول كوريا الجنوبية على رخصة إنتاج النظام "إس - ٣٠٠" المضاد للصواريخ ، لمواجهة صواريخ "مكود - سى" الموجودة فى كوريا الشمالية .

إن تجارة السلاح الروسية فى آسيا فى سعيها نحو تحقيق مكاسب اقتصادية وقتية ، تعكس توجهات سياسية متناقضة . فبيعها لطائرات حربية متقدمة لدول شرق آسيا ، يتناقض مع توسعها فى إمداد الصين بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة والسعى نحو عمل شراكة استراتيجية معها . ومن المؤكد أن هذا النهج الروسى للحصول على النصيب الأكبر من صفقات السلاح فى تلك المنطقة الملتهبة ، سوف يودى إلى المزيد من اشتعال سباق التسلح، وانتشار الأسلحة التقليدية المتقدمة والنووية ، واختلال التوازن الإقليمى ، وربما يضع روسيا فى المستقبل تحت تهديد محتمل قادم من الصين أو كوريا الشمالية أو أية قوى أخرى على حدودها الشرقية .

رقم الإيداع ١٥٣٤ / ٩٩

الترقيم الدولي 977 - 320 - 000 - 0 L.S.B.N.



ما يحدث في آسيا يسهم بصورة مباشرة في تشكيل الأحداث في باقي بلاد العالم، سواء بما تضرره من نموذج ومثل يسعى كثيرون إلى الاهتداء بهما، أو بتداعيات ما يحدث فيها من نجاحات وأزمات وتأثيره على بلدان العالم الأخرى.

ويرسم هذا الكتاب صورة بانورامية للأوضاع في خمس دول آسيوية لها دورها البارز على مستوى القارة والعالم. هي الصين والهند وباكستان وإندونيسيا وسنغافورة، من واقع زيارة قامت بها بعثة صحفية وبحثة برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام إلى هذه الدول. كما يناقش القضايا الكبرى التي تواجه هذه القارة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

ولاشك أن للدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب هذه الدول، انعكاسات مباشرة على مصالحةنا وطموحاتنا العربية المباشرة وغير المباشرة، مما يكسب هذا الكتاب أهمية كبيرة للمهتمين بالشئون الدولية، وبمستقبل منطقتنا العربية.

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع في الداخل والخارج - وكالة الأهرام للتوزيع

نش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليب - مصر

